دراسات مصطلحية

مجلة حولية محكمة يصدرها معهد الدراسات المصطلحية

عدد خاص

بندوة مشروع المعجم التاريخي
للمصطلحات الحديثة

العدد الرابع : 1426هـ-2005م

دراسات مصطلحية

مجلة حولية محكمة يصدرها معهد الدراسات المصطلحية

المدير المسؤول

د. الشاهد البوشيخي

الهيئة الاستشارية

د. شاكر الفحام (سوريا)
د.محمد هيثم الخياط (سوريا)
د. عبد الكريم خليفة (الأردن)
د. أحمد مطلوب (العراق)
د.عبد الحفيظ حلمي محمد (مصر)
د. دفع الله عبد الله الترابي (السودان)
د. أحمد حسن فرحات (الإمارات العربية)
د. عبد السلام المسدي (تونس)
د. أحمد الأخضر غزال (المغرب)
د. علي القاسمي (المغرب)
د. أمين عبد الكريم باربو (فرنسا)

رئيس التحرير

د. عبد الرحيم الرحموني

هيئة التحرير

د. عبد العلي حجيج
د. فريد الأنصاري
د. عز الدين البوشيخي
د.. رشيد سلاوي
د. مصطفى فوضيل
د. عبد العزيز احميد
دة. فريدة زمرد

النشر في المجلة

ترحب المجلة بمشاركة الباحثين المتخصصين في الدراسات المصطلحية وفقا لقواعد النشر التالية :

- تعطى أولويات النشر للمقالات والأبحاث التي تعنى بالمصطلح تنظيرا وتطبيقا.
- تخضع المواد الواردة على المجلة للتحكيم العلمي من قبل لجنة مختصة قبل إقرار نشرها.
- ترسل المقالات والأبحاث مطبوعة على الورق، ومخزنة في قرص مرن.

عنوان المراسلة :معهد الدراسات المصطلحية ص.ب :6012 فاس 30024 المغرب.

الهاتف : 55732275(212).

الناسوخ : 55659345 (212).

العنوان الإلكتروني :

almustalaheya@maktoob.com

– حقوق الطبع والنشر محفوظة.

– المقالات والأبحاث تخضع في ترتيبها لاعتبارات فنية.

– تعبر المقالات والأبحاث عن رأي أصحابها.

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الانسانية
ظهر المهراز - فاس
معهد الدراسات المصطلحية

الشاهي عياض
داب والعلوم الانسانية
بن ملال
معية الدراسات الاسلامية

ندوة

مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثة

أيام: 23، 24، 25 رجب 1417هـ موافق 5، 6، 7 دجنبر 1996م

بسم الله الرحمن الرحيم

2017-11-15 15:02:08

البرنامج العام

اليوم الأول : الخميس 23 رجب 1417 – 1996/12/05

صباحا :

- افتتاح الندوة برئاسة السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال.

9.00 : – تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم.
- كلمة السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- كلمة السيد مدير معهد الدراسات المصطلحية.
- كلمة السيد رئيس شعبة الدراسات الإسلامية باسم اللجنة المنظمة.

9.30 : زيارة معرض الكتاب مع حفلة شاي.

المحور الأول : علم الحديث ومصطلحه : (دراسة مفهومية)

الجلسة الأولى :

رئيس الجلسة : د. محمد جميل مبارك (كلية الشريعة، أكادير).
مقرر الجلسة : ذ. أحمد زكيتو (كلية الآداب، بني ملال).

10.00 : ألقاب الحديث.
د. محمود أحمد طحان [1] (كلية الشريعة، الكويت).

10.20 : المصطلح الحديثي.
د. إبراهيم بن الصديق [3] (كلية أصول الدين، تطوان).

10.40 : خصائص المصطلح الحديثي.
ذ. محمد مشان [1] (كلية الآداب، بني ملال).

11.00 : وضع المصطلح الحديثي وتفعيل المصطلح التراثي.
ذ. عبد الرحمن العضراوي [1] (كلية الآداب، بني ملال).

11.20 : مناهج المحدثين في المصطلحات الحديثية وضوابط استعمالها.
ذ. أبو مالك محمد باقشيش [1] (كلية الآداب، أكادير).

11.40 : مناقشة.

عشية :

المحور الثاني : معاجم مصطلحات الحديث : (دراسة تقويمية)

الجلسة الثانية :

رئيس الجلسة : د. محمود الطحان (كلية الشريعة، الكويت)
مقرر الجلسة : ذ. الساهل بنسالم (كلية الآداب، بني ملال).

3.30 : بواكير التأليف في علم مصطلح الحديث.
د. أبو لبابة الطاهر صالح حسين [1] (جامعة الزيتونة، تونس).

3.50 : المصطلح الحديثي في المعاجم الاصطلاحية العامة.
د. محمد جميل مبارك [2] (كلية الشريعة، أكادير).

4.10 : دراسة تقويمية ومقارنة بين معجمين في توثيق الحديث.
ذ. عبد العزيز فارح [1] (كلية الآداب، وجدة).

4.30 : إسهام في الدراسة التقويمية للمعاجم الاصطلاحية الاستعرابية العامة.
ذ. بدر المقري [3] (كلية الآداب، وجدة).

4.50 : مناقشة.

اليوم الثاني : الجمعة 24 رجب 1417 – 1996/12/06

صباحا :

المحور الثالث : مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية (دراسة نظرية)

الجلسة الثالثة :

رئيس الجلسة : د. الشاهد البوشيخي (مدير معهد الدراسات المصطلحية).

مقرر الجلسة : ذ. محمد أزهري (كلية الآداب، بني ملال)

9.00 : الوسائل والغايات من وضع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية.
د. وهبة الزحيلي [1] (كلية الشريعة، دمشق).

9.20 : مصادر مادة المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية.
ذ. سعيد المغناوي [1] (كلية الآداب سايس، فاس).

9.40 : ملاحظات حول إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية.
ذ. عبد الرزاق جعنيد [3] (كلية الآداب، الجديدة).

10.00 : مقترح مشروع للمعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية.
ذ. محمد السرار [1] (كلية الشريعة، فاس).

10.20 : مناقشة.

عشية :

المحور الرابع : مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية (دراسة تطبيقية)

الجلسة الرابعة :

رئيس الجلسة : د. أبو لبابة الطاهر حسين (جامعة الزيتونة، تونس).

مقرر الجلسة : ذ. عبد الرحمن العضراوي (كلية الآداب، بني ملال)

3.30 : مصطلحات الجرح والتعديل نشأتها وتطورها.
د. الحسن العلمي [1] (كلية الآداب، القنيطرة).

3.50 : ضوابط معرفة الصحبة ومصطلحاتها.
ذ. عبد الحق يدير [1] (كلية الآداب، بني ملال).

4.10 : تطور مفهوم الثقة والصدوق.
د. الحسن آيت سعيد [1] (كلية الآداب، مراكش).

4.30 : دراسة مصطلحية لمفهوم "شيخ" عند المحدثين.
ذ. محمد خروبات [1] (كلية الآداب، مراكش).

4.50 : اعتبارات المحدثين واصطلاحاتهم في تقسيم الحديث الضعيف.
د. سعيد شبار [1] (كلية الآداب، بني ملال).

5.10 : المعارضة أهميتها وأثرها في إبراز أنواع الحديث.
ذ. إدريس بنضاوية [1] (كلية الآداب، تطوان).

5.30 : استراحة مع حفلة شاي.

6.00 : مناقشة.

اليوم الثالث : السبت 25 رجب 1417 – 1996/12/07

صباحا :

المحور الرابع (تابع)

الجلسة الخامسة :

رئيس الجلسة : د. وهبة الزحيلي (كلية الشريعة، دمشق).
مقرر الجلسة : ذ. محمد مشان (كلية الآداب، بني ملال).

9.00 : آثار شرح بعض المصطلحات الحديثية في كتب التراث القديم.
د. ميكلوش موراني [1] (معهد الدراسات الاستشراقية، جامعة بون، ألمانيا).

9.20 : تطور استعمال بعض المصطلحات الحديثية خلال القرن الأول والثاني الهجري.
ذ. عبد الرحمن العمراني [3] (كلية الآداب، مراكش).

9.40 : مصطلح الحديث عند الإمام الشافعي.
ذ. إدريس الفاسي الفهري [2] (كلية الآداب سايس، فاس).

10.00 : مصطلحات حديثية لدى الإمام البخاري.
ذ. محمد الصقلي [1] (كلية الآداب ظهر المهراز، فاس).

10.20 : الدراسة المصطلحية الحديثية في القرن التاسع الهجري.
ذ. إدريس الخرشافي [1] (كلية الشريعة، فاس).

10.40 :مصطلحات ضبط كتابة الحديث.
ذ. إبراهيم أزوغ [1] (كلية الآداب ظهر المهراز، فاس).

11.00 : بعض مظاهر التواصل العلمي بين "العلم بالشعر" وعلم الحديث (محمد بن سلام الجمحي نموذجا).
د. صالح أزوكاي [4] (كلية الآداب، أكادير)

11.20 : مناقشة

12.00 : الجلسة الختامية.

عشية : زيارة المعالم السياحية ببني ملال.

الهوامش

(1) ألقى العرض وسلمه.
(2) ألقى العرض ولم يسلمه.
(3) لم يلق العرض ولم يسلمه.
(4) لم يلق العرض وسلمه.

الجلسة الافتتاحية

كلمة السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال(*)

الدكتور عبد الحق ركام

بسم الله الرحمن الرحيم. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا المصطفى الأمين، وعلى آله والصحابة والتابعين؛

أما بعد :

السيد الخليفة الأول، ممثل عامل صاحب الجلالة على إقليم بني ملال.

السيد رئيس المجلس البلدي لمدينة بني ملال.

السيد الأستاذ الفاضل مدير معهد الدراسات المصطلحية.

زميلي المحترم السيد قيدوم كلية العلوم والتقنيات ببني ملال.

السادة الأساتذة الأفاضل.

إخواني الطلبة.

سيداتي سادتي.

أود في البداية أن أبلغكم تحيات السيد عميد جامعة القاضي عياض، واعتذاره عن عدم حضور مراسيم افتتاح هذه الندوة المباركة، كما كان مسطرا من قبل.

هذا ويشرفني ويسعدني أن أفتتح أعمال هذه الندوة المباركة حول "**مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية**" المنظمة من قبل شعبة الدراسات الإسلامية، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال، بتعاون مع معهد الدراسات المصطلحية بفاس التابع لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، بنفس المدينة.

(*) قام بتفريغها من الشريط الأستاذ محمد أزهري .

فبعد سنة ونصف من التحضير، وبالضبط من شهر يوليوز 1995 م، ها نحن اليوم نستقبل ثلة من علماء الإسلام، قادمين من البلاد العربية الشقيقة، من سوريا والكويت وتونس، ومن جميع الجامعات المغربية، لينكبوا علي تناول المصطلح الحديثي بالدراسة والتحليل، واضعين بذلك اللبنة الأولى لما نَصبُو إليه، ألا وهو : تكوين مجموعة بحث غايتها إنجاز معجم تاريخي للمصطلحات الحديثية. يعمل على وضع حد لاضطراب المفاهيم والتباس المصطلحات. وبهذه المناسبة الطيبة أود أن أتقدم بالشكر الخالص والترحاب الكبير لكل ضيوفنا الذين تكلفوا عناء ووعثاء السفر من جهة، وعلى التنقيب في حقل المصطلح الحديثي من جهة أخرى.

كما يطيب لي أن أتوجه بالشكر الخالص للسيد عامل صاحب الجلالة على إقليم بني ملال على الدعم الذي حظينا به من لدنه في شأن تنظيم هذه الندوة، وإلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على إسهاماتها المادية والمعنوية، وإلى كل الطاقات التي تفانت -وأقول تفانت- في إعداد هذا اللقاء العلمي الهام، أذكر منها : معهد الدراسات المصطلحية، وشعبة الدراسات الإسلامية، ونائب القيدوم، والكاتب العام، وكتابة القيدوم، وكل الموظفين الذين عملوا، ويعملون الآن، وسوف يعملون، في الخفاء وبتواضع كبير.

وفي الختام أرجو الله تبارك وتعالى أن يوفقنا لما فيه خير العلم والعلماء، ولكل ما من شأنه إعلاء كلمة الله، وذلك في ظل أمير المؤمنين حامي حمى الملة والدين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة السيد مدير معهد الدراسات المصطلحية

الدكتور الشاهد البوشيخي

أيها المضيفون لهذه الندوة المباركة الأماجد، أهل هذا البيت، وأصحاب هذا البلد المعطاء.

أيها الحضور الطلاب للنهل من حياض العلم والمعرفة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وطبتم وطاب مسعاكم وحييتم بالروح والريحان، تشريفا وتكريما، وهنيئا لنا ولكم بالتنادي لخدمة سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، وخدمة من خدمها أو يخدمها من السلف والخلف، في هذا المكان المبارك: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال، زادها الله جل جلاله إقبالا على الخير والبر، وفي هذا الشهر المبارك: شهر الله المحرم رجب الفرد، وفي هذا اليوم المبارك: يوم الخميس الذي تعرض فيه الأعمال على الله عز وجل، نسأل الله تعالى برحمته أن يغشي مجلسنا هذا برحمته، ويجعل عملنا كله صالحا وكله خالصا لوجهه.

خدام السنة المشرفة المكرمين،

إن معهد الدراسات المصطلحية الذي أتحدث باسمه اليوم معهد وليد، ما تم رضاعه العلمي إلا من حول أو يزيد؛ إذ في شهر جمادى الثانية من سنة 1414 هـ (أربع عشرة وأربعمائة وألف للهجرة) الموافق لشهر نونبر سنة 1993م (ثلاث وتسعين وتسعمائة وألف للميلاد)، نطق في مهده بأول كلمة مشتركة له؛ هي ندوة : الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، وقد يسر الله جل ذكره طبعها، وهي معروضة في معرض هذه الندوة. الكلمة المشتركة الثانية :

"ندوة مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية" التي نجتمع من أجلها اليوم. وبين هاتين الكلمتين نطق بحروف وجمل منها :

1) المدارسات العلمية الثمانية التي نظم في سنته الثانية ثلاثا منها، وفي سنته الثالثة خمسا، بمقره بكلية الآداب، ظهر المهراز بفاس.

2) ثم الأيام الدراسية أو التعريفية المشتركة بينه وبين كلية الآداب بالمحمدية ووجدة، وقد تصدت أساسا لقضية التعريف في الدراسات المصطلحية في القديم والحديث معا.

3) ثم "نشرة أخبار المصطلح" التي أصدر منها عددين لتنظم حركة السير في البحث المصطلحي.

4) ثم الدورة العلمية التدريبية التي نظمها بالاشتراك مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن لفائدة الأساتذة الباحثين في التراث العربي الإسلامي منذ نحو أربعين يوما تحت عنوان : "نحو منهجية للتعامل مع التراث الإسلامي"، وقد استمرت أسبوعا كاملا.

5) ثم أخيرا الأيام الدراسية الثلاثة التي نظمها بالاشتراك مع مكتب تنسيق التعريب في العالم العربي، التابع لجامعة الدول العربية في موضوع : "المصطلح الإنساني والمعجم الموحد"، وذلك بفضل الله فضلا عن عدد من مجموعات البحث التي يسر الله عز وجل إنشاءها في عدد من الكليات للإسهام في مشروع المعهد الكبير : "مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العربية" الذي يرجى أن ينجز كما ينص على ذلك دليل المعهد : «وفق خطة علمية منهجية متكاملة؛ تُرَشَّد فيها المناهج، وتُحَدَّث فيها الوسائل، وتُكَثَّف فيها الجهود، وتوجه فيها الطاقات، وتنسق فيها الأعمال لتصب في اتجاه واحد، هو تذليل العقبة الكأداء : عقبة إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات الذي هو خطوة من أهم الخطى في الطريق إلى المعجم التاريخي للغة العربية».

خدام السنة المشرفة المكرمين:

في إطار ذلكم المشروع العام يأتي مشروع هذه الندوة المباركة الهام: "مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية" في أفق إنجاز معجم مختص خاص بالألفاظ

التي ضمنها علماء الحديث معاني خاصة لم تكن لها في اللغة العادية، هي المعاني الاصطلاحية، وذلك في جميع المؤلفات، ولدى جميع المؤلفين، وفي جميع العصور منذ نشأة تلك المصطلحات حتى اليوم، لنخلص في النهاية إلى معجم دقيق شامل يعتبر المدخل الصحيح، والمفتاح الطبيعي لعلوم السنة المشرفة عبر تاريخها المشرِّف الطويل؛ يصف الواقع الدلالي للمصطلحات الحديثية في كل فترة، ويرصد التطور الدلالي الذي طرأ عليها في جميع الفترات. إنه المدخل الصحيح للفهم الصحيح، والتاريخ الصحيح، والتقويم الصحيح، فالبناء الصحيح. وهو يستلزم فيما يستلزم إخراج كتب التراث، ولاسيما المصادر الأمهات موثقة محققة مكشفة، ويتطلب فيما يتطلب الجد في البحث العلمي المنهجي المتكامل بين أهل الاختصاص، ويتطلب، ويتطلب... ولكن لابد مما ليس منه بد، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

خدام السنة المشرفة الأماجد :

إن مما يرجى من هذه الندوة المباركة أن تحقق :

1) الاتفاق بعد الحوار والنقاش والتدارس على تصور واضح ناضج لمشروع المعجم موضوع الندوة.

2) التصور الواضح لمراحل إنجازه ووسائلها.

3) الاستيعاب للمنجز في الموضوع وتقويمه والبناء عليه.

4) الاستعداد لأخذ المواقع في مجموعات البحث كل بحسب اهتمامه في تنسيق تام بين ذوي الاهتمام، وتكامل شامل بين جميع الباحثين في المجال.

5) التنادي الدوري المنظم لمتابعة العمل، وتقويم السير، وتجديد العزم.

وما كل ذلك على همة أهل الحديث بعزيز.

والشكر الجزيل الجليل لكل من أسهم في هذا الخير: خير هذه الندوة المباركة أو أعان عليه من قريب أو من بعيد، والله يجزي الجميع الجزاء الأوفى.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

كلمة السيد رئيس شعبة الدراسات الإسلامية(*)

الأستاذ عبد الحق يدير

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الهادي من استهداه، الواقي من اتقاه، الكافي من تحرى رضاه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،

السيد قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال.

السيد مدير معهد الدراسات المصطلحية بكلية الآداب ظهر المهراز فاس.

السيد الخليفة الأول ممثل السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم بني ملال.

السيد رئيس المجلس البلدي لبني ملال.

السادة الأساتذة الأجلاء.

أيها الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، إنه لفضل من الله عظيم أن تتشرف رحاب هذه الكلية بحضوركم معنا في هذه المائدة العلمية المباركة، مائدة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وإني إذ أحييكم باسم شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب ببني ملال، وباسم معهد الدراسات المصطلحية بفاس، وباسم اللجنة المنظمة المشتركة، على تحملكم عناء السفر للمشاركة في ندوة "**مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية**" التي تنظم بتعاون بين هاتين المؤسستين، أدعو الله عز وجل أن يجزل لكم المثوبة والعطاء.

(*) قام بتفريغها من الشريط الأستاذ محمد أزهري .

أيها السادة الكرام، تعلمون أن الشيء إنما يشرف بشرف متعلقه. وهذه الندوة تتعلق بعلم جليل، شريف الذكر، عظيم الفقر، لا يعتني به إلا كل حبر، ولا يحرمه إلا كل غمر، ولا تفنى محاسنه على مر الدهر. وكيف لا يكون كذلك وهو بيان طريق خير الخلق، وأكرم الأولين والآخرين. هذا العلم الجليل له منهجه المتميز، وألفاظه ومصطلحاته الخاصة. اعتنى بها علماء الأمة، وخاصة المحدثون منهم عناية فائقة على مر العصور. إلا أن هذه الجهود القيمة تحتاج إلى من يجددها، ويحدد مفاهيمها، ويحدد المقصود من إطلاقها عند كل إمام. من أجل هذا كانت هذه الندوة التي تؤسس لوضع مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية، لتكون لبنة تضاف إلى جهود السابقين، وتصل الأواخر بالأولين.

ومن فضل الله عز وجل على هذه الندوة أن يسر لها علماء وباحثين متخصصين سيغنون إن شاء الله عز وجل ببحوثهم ومناقشاتهم أعمالها العلمية.

فلهم من الله عز وجل، ثم منا، جزيل الشكر على حضورهم وإسهامهم في هذا المشروع الضخم. كما أكرر شكري للسيد قيدوم الكلية الذي لم يأل جهدا في إنجاح أعمال هذه الندوة ماديا ومعنويا، ولأسرة الإدارة، ولوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وكذا للسلطات المحلية، كما لا أنسى أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد مدير معهد الدراسات المصطلحية، وإلى السيد رئيس شعبة الدراسات الإسلامية السابق*، حيث كانا سببا، بعد الله عز وجل، في ميلاد هذه الندوة. وكذا إلى جميع أعضاء الشعبة واللجنة المنظمة.

والله عز وجل نسأل أن يكلل أعمالنا بالنجاح والتوفيق. إنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(*) إشارة إلى الأستاذ لحسن حريفي.

المحور الأول

علم الحديث ومصطلحه

(دراسة مفهومية)

المصطلحات الحديثية
نشأتها، تطورها، تكاملها،استقرارها

د.محمود أحمد طحان
كلية الشريعة – الكويت

نبذة تاريخية عن نشأة المصطلحات الحديثية والأطوار التي مرت بها :

يلاحظ الباحث النابه أن الأسس والأركان الأساسية لعلم الرواية ونقل الأحاديث والأخبار مستقاة من كتاب الله العزيز، والسنة النبوية المطهرة.

فقد جاء في القرآن الكريم آيات تشتمل على الأركان الأساسية لعلم الرواية ونقل الأخبار.

فمن ذلك قوله تعالى «ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين»[1]، ففي هذه الآية الكريمة مبدأ التثبت في نقل الأخبار، وقاعدة من يقبل خبره ومن يرد، وجاء في قراءة «فتثبتوا» بدل «فتبينوا» ومن ذلك قوله تعالى : «ولا تقف ما ليس لك به علم، إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا»[2].

ففي هذه الآية أيضا الأمر بالتثبت في نقل الأخبار، لأن المسلم مسؤول عن صحة الأخبار التي ينقلها، فينبغي التأكد والتثبت في نقلها وروايتها.

وجاء في السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم: «نضر الله امرءا سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه، فرب مبلَّغ أوعى من سامع»[3] وفي رواية: «فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه»[4].

كذلك في هذا الحديث مبدأ ضبط المروي، والمحافظة على نصه، ونقله إلى الآخرين من غير زيادة ولا نقصان، كما فيه الحث على نقل الأحاديث ـ بعد حفظها وضبطها ووعيها ـ إلى الآخرين.

وجاء في السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم : «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» (4) وهو حديث متواتر تواترا لفظيا.

ففي هذا الحديث التحذير الشديد من الكذب في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :

فمن هذه النصوص القرآنية والنبوية قعَّد علماء الحديث القواعد الأساسية لأصول الرواية وقوانينها، ووضعوا المصطلحات التي تكفل حفظ الحديث وصيانته من التحريف والزيادة أو النقصان.

هذا وقد مرت هذه الألقاب والمصطلحات بأطوارمتعددة منذ نشأتها إلى اكتمالها واستقرارها، وذلك على النحو التالي:

الطور الأول : طور النشوء. وذلك في عصر الصحابة رضي الله عنهم : كان الصحابة رضي الله عنهم على أصل العدالة؛ لا يعرفون الكذب؛ لاسيما على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فلا حاجة إذن إلى ما يسمى بـ «الجرح والتعديل» والبحث عن عدالة الرواة، لأن الصحابة كلهم عدول بتعديل الله لهم.

فقد روى الخطيب البغدادي في كتاب "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" بسنده إلى البراء بن عازب أنه قال: «ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب» (5).

وروى أيضا عن حُمَيْد «أن أنس بن مالك حدث بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رجل : أنت سمعته من رسول الله؟ فغضب غضبا شديدا وقال: والله ما كل ما نحدثكم سمعناه من رسول الله، ولكن كان يحدث بعضنا بعضا، ولا يتهم بعضنا بعضا»(6).

وفي رواية عن قتادة أن أنسا حدث بحديث، فقال له رجل: أسمعت هذا من رسول الله ؟ قال: نعم؛ أو حدثني من لم يكذب، والله ما كنا نكذب، ولا كنا ندري ما الكذب».

فلم يكن يحتاج الأمر في عصر الصحابة لأكثر من التحرز عن الوهم والخطأ لذلك اتبع الصحابة رضي الله عنهم من قوانين الرواية ما يُحتاج إليه في عصرهم،

للتثبت من صحة النقل، والتحرز من الوقوع في الوهم، وأهم قوانين الرواية التي سلكها الصحابة في عهدهم هي :

1- **تقليل الرواية** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خشية أن تزل أقدام المكثرين بسبب الخطأ أو النسيان، فيقعوا في شبهة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث لا يشعرون، وقد سلك أبو بكر وعمر سبيل الإقلال من الرواية، واقتدى بهما عموم الصحابة، حتى اشتهر عندهم حديث «كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع»(7).

ويظهر منهاج عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الإقلال من الرواية في وصيته التي أوصى بها وفده إلى الكوفة؛ فقد روى قرظة بن كعب قال في وصية طويلة أوصاهم بها سيدنا عمر، وجاء فيها : «أقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا شريككم»(8).

2- التثبت في الرواية عند أخذها، وعند أدائها :

فقد كان الصحابة يحتاطون جدا في قبول الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الإمام الذهبي في ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه : «وكان أول من احتاط في قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث، فقال : ما أجد لك في كتاب الله شيئا، وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئا، ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس. فقال له: هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه»(9).

وقال في ترجمة عمر بن الخطاب : «وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب، فروى الجُرَيْري - يعني سعيد بن إياس - عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له، فرجع، فأرسل عمر في أثره، فقال : لِمَ رجعتَ ؟ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يُجَب فليرجع. قال: لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك. فجاءنا أبو موسى ممتقعا لونه ونحن جلوس، فقلنا : ما شأنك ؟ فأخبرنا وقال : فهل سمع أحد منكم ؟ فقلنا : نعم، كلنا سمعه، فأرسلوا معه رجلا منهم حتى أتى عمر فأخبره»(10).

وقال في ترجمة علي رضي الله عنه: «كان إماما عالما متحريا في الأخذ بحيث إنه يستحلف من يحدثه بالحديث»(11).

ولا تعني هذه الروايات عن هؤلاء الأئمة أنهم يتهمون أحدا من الصحابة في اختلاق الروايات، فحاشاهم من ذلك، وإنما أرادوا أن يسنوا للناس التثبت في نقل الأخبار، فقد جاء في الموطأ أن عمر قال لأبي موسى : أما إني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم (12).

3- **نقد الروايات** : وذلك بعرضها على نصوص القرآن والقواعد المعلومة من الدين، فإذا كان الحديث مخالفا لشيء منها ردوه وتركوا العمل به.

فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ـ فيما أخرج مسلم عنه ـ يسمع حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لها سكنى ولا نفقة، قال عمر : لا نترك كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة، لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل : «لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة»(13).

وروى البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها أنها سمعت حديث عمر وابنه عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه» فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله يعذب المؤمنين ببكاء أحد، ولكن قال: «إن الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه»، وقالت : حسبكم القرآن : «ولا تزر وازرة وزر أخرى» وزاد مسلم : «إنكم لتحدثوني غير كاذبين ولا مكذبين، ولكن السمع يخطئ»(14).

الطور الثاني : طور ظهورالوضع ومكافحته :

وذلك بعد مقتل سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، وما تلا ذلك من الحروب الأهلية إلى نهاية القرن الأول.

وقعت الفتنة بعد مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه ظلما، وظهرت الفرق المنحرفة، وراح المبتدعة يبحثون عن مستندات من النصوص يعتمدون عليها في كسب أعوان لهم فعمدوا إلى الوضع في الحديث، فاختلقوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل؛ فكان مبدأ ظهور الوضع في الحديث منذ ذلك الوقت.

فقام الصحابة وكبار التابعين بالدفاع عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك بمقاومة الوضاعين، وبيان كذبهم وتحريفهم، فظهر ما يسمى بعلم الجرح والتعديل، وفحص الإسناد، والكلام على رجاله، بعد أن كانوا قبل وقوع الفتنة لا يسألون عن إسناد الحديث؛ لأنهم كانوا يرجحون توثيق من حدثهم.

فقد أخرج مسلم في مقدمة صحيحه عن محمد بن سيرين أنه قال : «لم يكونوا يسألون عن الإنساد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»(15).

كما حث علماء الصحابة الناس على الاحتياط في حمل الحديث عن الرواة، وأن لا يأخذوا إلا حديث من يوثق بدينه وورعه، وضبطه وحفظه، حتى شاعت هذه القاعدة : «إنما هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم» (16).

وبذلك نشأ «علم الجرح والتعديل» الذي هو عمود أصول الحديث. فقد تكلم من الصحابة في الرجال : عبد الله بن عباس، وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك، وكان كلاما قليلا، لقلة الرجال المتكلم فيهم في ذلك الوقت.

ثم تكلم من التابعين سعيد بن المسيب، وعامر الشعبي، وابن سيرين.

ومن الطرق التي استعملها الصحابة والتابعون لمعرفة الوضع في الحديث عرض : حديث الراوي على رواية غيره من أهل الحفظ والإتقان؛ فإذا لم يجدوا له من يوافقه من أهل الحفظ والإتقان على روايته، أو كان الغالب على أحاديثه المخالفة للثقات، ردوا أحاديثه وتركوها.

كما استعملوا طرقا أخرى لتمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث. وهكذا لم ينقض القرن الأول حتى وُجدت أنواع متعددة من علوم الحديث، ومن ذلك.

1- معرفة السليم من السقيم.

2- معرفة المرفوع والموقوف والمقطوع.

3- معرفة المتصل من المنقطع.

4- معرفة المرسل من الموصول.

وكانت هذه الأنواع كلها تنقسم إلى قسمين، هما :

1- المقبول : وهو الذي سمي فيما بعد بالصحيح والحسن.

2- المردود : وسمي بعد ذلك بالضعيف، وأقسامه كثيرة.

الطور الثالث : وهو طور التكامل :

وذلك من مطلع القرن الثاني إلى أول القرن الثالث، فقد اكتملت علوم الحديث - أو قاربت الاكتمال - إذ وُجد أكثر المصطلحات والقواعد التي يتداولها العلماء.

وقد جدَّتْ في هذا العصر أمور، أهمها:

1- ضعف ملكة الحفظ في بعض الناس.

2- طول الأسانيد وتشعبها.

3- كثرة الفرق المنحرفة، كالمعتزلة، والجبرية، والخوارج. فنهض أئمة الإسلام لمواجهة هذه الأمور، ووضعوا لكل طارئ ما يسد الثغرة التي حصلت، ومن ذلك :

1- التدوين الرسمي للحديث النبوي، وأقوال الصحابة والتابعين، وكان ذلك على رأس المائة الأولى من الهجرة، وذلك بأمر من الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى.

2- توسع العلماء في الجرح والتعديل، وفي نقد الرجال، وذلك لكثرة شيوع ضعف الحفظ، وانتشار الأهواء والبدع.

فتفرغ جماعة من أئمة الحديث لنقل الرجال، واشتهروا به، منهم : شعبة بن الحجاج (160 هـ) وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي (198 هـ).

3- توقف العلماء في قبول الحديث ممن لم يعرف به، فقد أخرج مسلم في مقدمة صحيحه عن أبي الزناد أنه قال : «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال : ليس من أهله».

4- تتبع الأحاديث لكشف عللها، ووضع القواعد لضبط كل صورة جديدة تظهر، فتكاملت أنواع علوم الحديث أو كادت، ووضع لكل نوع منها مصطلح أو لقب خاص.

وكان الإمام الزهري من أشهر من وضع القواعد والضوابط وعلمها الناس، وأمر أتباعه بجمعها، حتى عده بعض العلماء واضع علوم الحديث ومصطلحاته.

لكن تلك العلوم والضوابط والمصطلحات كانت محفوظة في الصدور، لم يدون شيء منها في كتاب، بل كانت تُتَناقل شفاها، اللهم إلا ما وجدنا للشافعي من فصول وأبحاث متفرقة لها أهميتها في هذا الفن، فقد تكلم في الرسالة عن الحديث الذي يحتج به، وشرط فيه شروط الصحيح، وتكلم في شرط حفظ الراوي والرواية بالمعنى، والمدلس وقبول حديثه[17].

كما ذكر في كتاب «الأم»، الحديث الحسن[18]. وتكلم في الحديث المرسل، وناقش الاحتجاج به بقوة، وبحث في غير ذلك من أنواع علوم الحديث، فكان ما كتبه الشافعي أول ما بلغنا من علوم الحديث مدونا في كتاب.

الطور الرابع : طور تدوين علوم الحديث ومصطلحاته :

وذلك من مطلع القرن الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع. في هذا العصر كثر الكلام في الرجال، ونشط علم الجرح والتعديل، وسجل ذلك في الكتب، وذلك مثل كتاب تاريخ الرجال، لإمام الجرح والتعديل يحيى بن معين (234 هـ) وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (327 هـ) وعلل الحديث؛ له أيضا، وكتاب العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل (241 هـ) ، والتاريخ الكبير للإمام البخاري - (256 هـ) وألف الإمام علي بن المديني كتبا كثيرة في الرجال، وعلوم الحديث.

وفي هذا العصر أصبح كل نوع من أنواع علوم الحديث علما خاصا، مثل علم الحديث الصحيح، وعلم الضعيف، وعلم المرسل، وهكذا فقد أفرد العلماء كل نوع منها بتأليف خاص، لكن لم يوجد في هذا العصر أبحاث ومؤلفات تضم قواعد هذه العلوم، وتذكر ضوابط تلك المصطلحات.

الطور الخامس : استقرار المصطلحات الحديثية، وإفرادها بالتصنيف المستقل عن غيرها من العلوم والفنون :

ويبدأ هذا الطور من منتصف القرن الرابع، ففي هذا الطور أكب العلماء على تصانيف السابقين التي كانت التجربة الأولى في تدوين هذا العلم، فجمعوا ما تفرق

منها في مؤلف واحد، فوجدت كتب كثيرة في علوم الحديث، وكان من أولها، كتاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للقاضي أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، المتوفى سنة (360 هـ)، ثم تتالت الكتب والمؤلفات في هذا الفن فألف الخطيب البغدادي (463 هـ) كتبا كثيرة في هذا الفن، وعلى رأسها كتاباه «الكفاية في علم الرواية» و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ثم جاء الإمام البارع القاضي عياض المتوفى سنة (544 هـ) فصنف كتابا نفيسا في طرق التحمل وصيغ الأداء سماه «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» وهو كتاب لا نظير له في بابه.

ثم جاء ابن الصلاح، فعمل كتابا سماه «علوم الحديث» ذكر فيه خمسة وستين نوعا من علوم الحديث، وكان هذا الكتاب أوفى كتب علوم الحديث، لذا صار عمدة من جاء بعده من المؤلفين في علوم الحديث، وصار قطب الرحى للمؤلفات بعده، فمن مختصر له، وناظم، ومعارض ومختصر، كما قال ذلك الحافظ ابن حجر.

وفي هذه المؤلفات جاءت مصطلحات الحديث وألقابه، حتى قاربت مائة وخمسين مصطلحا.

وهذا معجم لتلك المصطلحات والألقاب أضعه بين يدي العلماء المشاركين في الندوة، ليبدوا رأيهم فيه، أو يضيفوا إليه ما فاتني.

وأسأل الله تعالى لي ولهم التوفيق والسداد والحمد لله رب العالمين.

الهوامش

1- الحجرات : 6.
2- سورة الإسراء : 36.
3- جامع الترمذي – كتاب العلم، وقال عنه : "حسن صحيح".
4- الترمذي، وقال عنه «حسن» ورواه أبو داود وابن ماجة وأحمد.
5- الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع - 177/1.
6- المرجع السابق - 117/1 - 118.
7- مقدمة التمهيد ص : 11، وانظر تذكرة الحفاظ - 15/1.
8- سنن ابن ماجة - 9/1، وطبقات ابن سعد - 2/6.
9- تذكرة الحفاظ 2/1.
10- المصدر السابق، ورواه البخاري بمعناه، ورواه مسلم أيضا.
11- تذكرة الحفاظ - 10/1.
12- الموطأ - 964/2
13- أخرجه مسلم - كتاب الطلاق - 198/4، وأخرج القصة البخاري وغيرهما.
14- رواه البخاري - كتاب الجنائز - 77/2 - 80 ومسلم 42/2.
15- مقدمة صحيح مسلم.
16- رواها ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل عن عدد من التابعين بألفاظ متقاربة - القسم الأول من الجزء الأول ص : 15.
17- انظر الرسالة ص 270 - 272 و 279 - 282
18- انظر الأم : 528/8.

معجم المصطلحات

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
		حرف الألف
1	الأثر	أ ـ مرادف للحديث : أي أن معناهما واحد اصطلاحا. ب ـ مغاير للحديث : وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال.
2	الإجازة	أ ـ الإذن بالرواية، لفظا أو كتابة. ب ـ أو هي إذن المحدث للطالب أن يروي عنه حديثا أو كتابا من غير أن يسمع ذلك منه أو يقرأه عليه.
3	الإخوة والأخوات	والمراد بهذا بيان الإخوة الرواة لئلا يظن من ليس بأخ أخا.
4	الأداء	أداء الحديث : هو تبليغه وإلقاؤه للطالب بصورة من صور الأداء.
5	آداب طالب الحديث	هي آداب كل طالب علم تبين له كيف ينهج في تحصيل العلم.
6	آداب المحدث	هي آداب يحتاج إليها كل من يتصدر مجالس العلم، أو يتصدى للتدريس، نبه عليها المحدثون.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
7	أسباب ورود الحديث	وهو ورود الحديث متحدثا عنه أيام وقوعه.
8	الأسماء والكنى	المراد بهذا بيان أسماء ذوي الكنى، وكنى المعروفين بالأسماء.
9	الإسناد	أ ـ سلسة الرجال الموصلة للمتن (وهو بهذا المعنى مرادف للسند). ب ـ عزو الحديث إلى قائله مسندا.
10	الأطراف	كل كتاب يذكر فيه مصنفه طرف كل حديث الذي يدل على بقيته، ثم أسانيد كل متن من المتون، إما مستوعبا، أو مقيدا لها ببعض الكتب .
11	الاعتبار	هو تتبع طرق حديث انفرد بروايته راو واحد، ليعرف هل شاركه في روايته راو غيره أو لا ؟
12	الإعلام	هو إخبار الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان، من غير أن يأذن له في روايته عنه.
13	الأفراد	الحديث الفرد : هو ما تفرد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد، فهو أعم من الغريب. وهو قسمان : أ ـ الفرد المطلق: وهو ما ينفرد به راويه عن كل أحد.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
		ب ـ الفرد النسبي : هو ما يقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة، أيا كانت تلك الجهة.
14	الأقران	هم الرواة المتقاربون في السن والإسناد.
15	الألقاب	هو التفتيش والبحث عن ألقاب المحدثين ورواة الحديث لمعرفتها وضبطها، وتمييزها عن الأسماء.
16	أوطان الرواة وبلدانهم	هو معرفة أقاليم الرواة ومدنهم التي ولدوا فيها أو أقاموا فيها.
	حرف التاء	
17	التابع (ويسمى المتابع)	هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظا ومعنى، أو معنى فقط، مع الاتحاد في الصحابي.
18	التابعي	هو من لقي صحابيا مسلما، ومات على الإسلام. وقيل : هو من صحب الصحابي.
19	تابع التابعي	هو من لقي تابعيا مسلما، ومات على الإسلام.
20	تحمل الحديث	هو تلقي الحديث وأخذه عن الشيوخ.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
21	التخريج (لإصلاح النسخة)	هو إثبات شيء ساقط من الكتاب في حواشيه.
22	التدليس	إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره.
23	تدليس الإسناد	أن يروي الراوي عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه.
24	تدليس الشيوخ	أن يروي الراوي عن شيخ حديثا سمعه منه، فيسميه، أو يكتبه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.
25	التصحيح	هو كتابة "صح" على الكلام، أو عنده، وذلك إذا كان الكلام صحيحا رواية ومعنى، غير أنه عرضة للشك أو الخلاف.
26	التضبيب	(ويسمى التمريض): وهو كتابة خط فوق الكلام رأسه مثل الصاد هكذا (صـ) ويجعل على الكلام الذي صح وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظا أو معنى.
27	التعديل	هو تزكية الراوي والحكم عليه بأنه عدل أو ضابط.
28	التلقين	هو أن يعرض على الراوي الحديث الذي ليس من مروياته، ويقال له : إنه من روايتك، فيقبله ولا يميزه.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
29	تواريخ الرواة	التاريخ عند المحدثين هو : التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال في المواليد والوفيات، ويلتحق به من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معان حسنة من تعديل وتجريح ونحو ذلك.
		حرف الثاء
30	الثقة	هو العدل الضابط
		حرف الجيم
31	الجامع	كل كتاب حديثي يجمع فيه مؤلفه جميع الأبواب من العقائد والعبادات والمعاملات والسير والمناقب والرقاق والفتن وأخبار يوم القيامة.
32	الجزء	كل كتاب صغير جمع فيه مرويات راو مشهور من رواة الحديث، أو جمع فيه ما يتعلق بموضوع واحد على سبيل الاستقصاء.
33	الجرح	هو الطعن في راوي الحديث بما يسلب أو يخل بعدالته أو ضبطه.
34	الجيِّد	يعادل "الصحيح" بشكل عام، إلا أن المحدث البارع لا يعدل عن قوله "صحيح" إلى "جيد" إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
		حرف الحاء
35	الحاكم	هو من أحاط علما بجميع الأحاديث حتى لا يفوته منها إلا اليسير.
	الحافظ	هو من توسع في الحديث وفنونه، بحيث يكون ما يعرفه من الأحاديث وعللها أكثر مما لا يعرفه، وهو أرفع درجة من المحدث عند بعض المحدثين، وقيل هو مرادف للمحدث.
36	الحجة	أ ـ هو الحافظ إذا كان عظيم الإتقان والتدقيق فيما يحفظ من الأسانيد والمتون. ب ـ وعرفه المتأخرون بأنه : من يحفظ ثلاثمائة ألف حديث مع معرفة أسانيدها ومتونها.
37	الحديث	هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وما أضيف إلى الصحابة والتابعين من قول أو فعل.
38	الحديث القدسي	هو ما نقل إلينا عن النبي صلى الله عليه وسلم، مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل.
39	الحسن (لذاته)	هو ما اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.
40	الحسن (لغيره)	هو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
41	حسن صحيح	أ ـ إن كان له أكثر من إسناد : فالمعنى أنه حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر. ب ـ إن لم يكن له إلا إسناد واحد: فالمعنى أنه حسن عند قوم من المحدثين، صحيح عند قوم آخرين.
42	حسن غريب	هو الحسن لذاته، وتكون الغرابة في السند والمتن، وهو الذي لم يرو إلا بإسناد واحد.
		حرف الخاء
43	الخبر	أ ـ مرادف للحديث : أي أن معناهما واحد. ب ـ مغاير له : فالحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره. ج ـ أعم منه : أي أن الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر ما جاء عنه أو عن غيره.
		حرف الدال
44	الدائرة	هي علامة على شكل الدائرة توضع بين حديثين، للفصل والتمييز بين أحد الحديثين عن الآخر.
		حرف الراء
45	الرواية	حمل الحديث ونقله وإسناده إلى من عُزي إليه بصيغة من صيغ الأداء.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
46	رواية الآباء عن الأبناء	هو أن يوجد في سند الحديث أب يروي الحديث عن ابنه
47	رواية الأبناء عن الآباء	هو أن يوجد في سند الحديث ابن يروي الحديث عن أبيه فقط، أو عن أبيه، عن جده.
48	رواية الأقران	أن يروي أحد القرينين عن الآخر، ولا يروي القرين الآخر عنه
	حرف الزاي	
49	زيادات الثقات	هي ما ينفرد به الثقة في رواية الحديث من لفظه أو جملة في السند أو المتن.
	حرف السين	
50	السابق واللاحق	أن يشترك في الرواية عن شيخ راويان تباعد ما بين وفاتيهما
51	السماع	أن يقرأ الشيخ الحديث، ويسمع الطالب. (وطريق السماع أعلى أنواع طرق تحمل الحديث).
52	السند	سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن
53	السنن	هي الكتب المصنفة على أبواب الفقه، لتكون مصدرا للفقهاء في استنباط الأحكام، وتختلف عن الجوامع بأنها لا يوجد فيها ما

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
		يتعلق بالعقائد والسير والمناقب وما إلى ذلك، بل هي مقصورة على أبواب الفقه وأحاديث الأحكام.
54	السنة	ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير.
	حرف الشين	
55	الشاذ	ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه، لكثرة عدد، أو زيادة حفظ.
56	الشاهد	هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد، لفظاومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي.
	حرف الصاد	
57	الصالح	ويشمل الحديث الصحيح والحسن، لصلاحيتهما للاحتجاج بهما، ويستعمل أيضا في الحديث الضعيف ضعفا محتملا، لأنه يصلح للاعتبار.
58	الصحابي	من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مسلما، ومات على الإسلام، ولو تخللت ذلك ردة على الأصح.
59	الصحيح (لذاته)	هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
		الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.
60	الصحيح (لغيره)	هو الحديث الحسن لذاته إذا روي من طريق آخر مثله أو أقوى منه.
61	صفة من تقبل روايته	أن يكون عدلا ضابطا لما يروي.
62	صفة رواية الحديث وشرط أدائه	هو نقل الحديث، وتبليغه للطلاب بأية صورة من صور الأداء، بصيغة تدل على كيفية تحمله.
	حرف الضاد	
63	الضبط	هو أن يكون الراوي متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني.
64	الضرب	هو خط يمد على الكلام الغلط الذي يراد نفيه وإلغاؤه من الكتاب.
65	الضعيف	هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
		حرف الطاء
66	طبقات الرواة	الطبقة في اصطلاح المحدثين : هم القوم المتعاصرون إذا تشابهوا في السن، وفي الإسناد، أي الأخذ عن الشيوخ.
		حرف العين
67	العالي	الإسناد العالي : هو الذي قل عدد رجال إسناده بالنسبة إلى إسناد آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكثر.
68	العدالة	ملكة تحمل صاحبها على التقوى، واجتناب الأدناس وما يخل بالمروءة عند الناس، وتتحقق بالإسلام، والبلوغ، والعقل، وعدم الفسق، وعدم خوارم المروءة.
69	العرض	هو أن يقرأ الطالب، والشيخ يسمع، (وتسمى : القراءة على الشيخ)
70	العزيز	أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.
71	العلل	كتب العلل هي الكتب المشتملة على الأحاديث المعلولة، مع بيان عللها.
72	العلة	هي سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
73	علم الحديث دراية	علم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد. هذا ويطلق على علم الحديث دراية "مصطلح الحديث" أو "علوم الحديث" أو "أصول الحديث".
74	علم الحديث رواية	علم يشتمل على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وصفاته، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها.
		حرف الغين
75	غريب الحديث	هو ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم لقلة استعمالها.
76	الغريب	هو الحديث الذي ينفرد بروايته راو واحد.
		حرف الفاء
77	الفرد	انظر "أفراد" رقم (13).
		حرف الكاف
78	كتابة الحديث وصفة ضبطه	وتعني التزام كاتب الحديث الآداب والمصطلحات والقواعد التي وضعها المحدثون لكتابة الحديث بشكل يحقق الضبط الكامل.
79	كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه	هو بيان ما ينبغي لمن يريد سماع الحديث من الشيوخ سماع رواية وتحمل ليؤديه فيما بعد

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
		إلى غيره، وذلك مثل اشتراط سن معينة والخ...
		حرف الميم
80	المؤنن	هو قول الراوي : حدثنا فلان أن فلانا قال.
81	المبتدع	هو من فسق لمخالفته عقيدة أهل السنة والجماعة، وذلك باعتقاده بدعة من البدع.
82	المبهم	هو من أبهم اسمه في المتن أو الإسناد، من الرواة، أو ممن له علاقة بالرواية.
83	المتروك	هو الحديث الذي يرويه من يتهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه العادي، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي.
84	المتفق والمفترق	هو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدا خطا ولفظا، وتختلف أشخاصهم.
85	المتشابه	هو أن تتفق أسماء الرواة لفظا وخطا، وتختلف أسماء الآباء لفظا، لا خطا، أو بالعكس.
86	المتصل	ما اتصل سنده، مرفوعا كان أو موقوفا.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
87	المتن	ما ينتهي إليه السند من الكلام.
88	المتواتر	هو ما رواه جمع كثير، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.
89	المجهول	أ ـ مجهول العين: هو من ذكر اسمه، ولكن لم يرو عنه إلا راو واحد. ب ـ مجهول الحال (ويسمى المستور) هو : من روى عنه اثنان فأكثر، لكن لم يوثق.
90	المحدث	هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطلع على كثير من الروايات وأحوال رواتها.
91	المحرف	هو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى شكل الحروف، مع بقاء صورة الخط.
92	المحفوظ	(مقابل الشاذ)، وهو ما رواه الأوثق مخالفا لرواية الثقة.
93	المحكم	هو الحديث المقبول الذي سلم من معارضة مثله.
94	مختلف الحديث	هو الحديث المقبول المعارض بمثله، مع إمكان الجمع بينهما.
95	المدبج	هو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
96	المدرج	ما غير سياق إسناده، أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل.
97	المدلَّس	هو الحديث الذي أطلع فيه على انقطاع خفي في إسناده، أو على تغيير في اسم الشيخ بغية عدم معرفته.
98	المدَلِّس	هو من يحدث عمن سمع منه ما لم يسمع منه بصيغة توهم أنه سمعه منه، كأن يقول "عن فلان" أو "قال فلان" أو من يغير في اسم شيخه بغية عدم معرفته.
99	المرسَل	هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي.
100	مرسَل الصحابي	هو ما يرويه الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه منه، إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، أو غيابه عن شهود ذلك.
101	المرسَل الخفي	هو الحديث الذي رواه الراوي عمن عاصره أو لقيه، ولم يسمع منه، بلفظ يحتمل السماع وغيره، كـ "قال" أو "عن".
102	المرفوع	هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.
103	المزيد في متصل الأسانيد	زيادة راو في أثناء سند ظاهره الاتصال.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
104	المسانيد	المسانيد جمع مسند. والمسند: كل كتاب حديثي جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة، من غير النظر إلى الموضوع الذي يتعلق به الحديث، مثل "مسند الإمام أحمد بن حنبل"..
105	المستخرجات	جمع مستخرج: وهو كل كتاب خرج فيه مؤلفه أحاديث كتاب لغيره من المؤلفين بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلف، وربما اجتمع معه في شيخه أو من فوقه.
106	المستدركات	جمع مستدرك : وهو كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاتته على شرطه.
107	المستفيض	أ ـ مرادف للمشهور ب ـ هو أخص من المشهور، لأنه يشترط في المستفيض أن يستوي طرفا إسناده، ولا يشترط ذلك في المشهور. ج ـ هو أعم من المشهور، أي عكس القول الثاني.
108	المستور	(انظر مجهول الحال) وهو من روى عنه اثنان فأكثر، لكن لم يوثق.
109	المسلسَل	هو تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة للرواة تارة، وللرواية تارة أخرى.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
110	المسنَد	هو ما اتصل سنده مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وقد يطلق المسند على الكتاب الذي جمعت فيه مرويات كل صحابي على حدة (انظر "المسانيد")
111	المسنِد	هو من يروي الحديث بسنده، سواء كان عنده علم به، أو ليس له إلا مجرد الرواية.
112	المشبه	هو الحديث الحسن وما يقاربه.
113	المشتبِه المقلوب	هو أن يكون اسم أحد الراويين مثل اسم أبي الآخر خطا ولفظا، واسم الآخر مثل أبي الأول.
114	المشهور	ما رواه ثلاثة فأكثر ـ في كل طبقة من طبقات السند ـ ما لم يبلغ حد التواتر.
115	المصَحَّف	هو تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظا أو معنى.
116	مصطلح الحديث	علم بأصول الحديث وقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد (انظر "علوم الحديث").
117	المصنف	كل كتاب حديثي مرتب على الأبواب الفقهية، وتشتمل أحاديثه على المرفوع والموقوف والمقطوع.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
118	المضطرب	ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة.
119	المضعف	وهو الذي لم يجمع على ضعفه، بل ضعفه بعضهم، وقواه آخرون.
120	المطروح	هو ما نزل عن مرتبة الحديث الضعيف، وارتفع عن مرتبة الموضوع.
121	المعاجم	جمع معجم : وهو كل كتاب جمع فيه مؤلفه الحديث مرتبا على أسماء شيوخه، على ترتيب حروف المعجم غالبا.
122	المعروف	هو ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الضعيف.
123	المُعْضَل	هو ما سقط من إسناده اثنان أو أكثر في موضع واحد، سواء كان في أول السند أو وسطه أو منتهاه.
124	المُعَلَّق	ما حذف من مبدأ إسناده راو فأكثر على التوالي.
125	المعلَّل	هو الحديث الذي أطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها.
126	المقطوع	هو ما أضيف إلى التابعي من قول أو فعل، وهو غير المنقطع.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
127	المكاتبة	أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر أو غائب، بخطه، أو بأمره.
128	المقلوب	إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه، بتقديم أو تأخير ونحوه.
129	من اختلط من الثقات	الاختلاط هو فساد العقل، أو عدم انتظام الأقوال، بسبب خرف، أو عمى، أو احتراق كتب، أو غير ذلك.
130	من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة	هو راو وصف بأسماء أو ألقاب أو كنى مختلفة، من شخص واحد، أو من جماعة.
131	المناولة	هي أن يعطي الشيخ للتلميذ كتابا أو صحيفة ليرويه عنه، وهي أنواع.
132	المنسوبون إلى غير آبائهم	هو راو نسب إلى أمه، أو جدته، أو جده، أو غيرهم.
133	المنكر	أ: في الأصل أيضا غلطة ولعل الصواب غلطه. هو الحديث الذي في إسناده راو فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه. ب ـ هو ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة.
134	المنقطع	أ ـ عند المتقدمين: ما لم يتصل إسناده، على أي وجه كان انقطاعه.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
		ب ـ عند المتأخرين : ما لم يتصل إسناده، مما لا يشمله اسم المرسل، أو المعلق، أو المعْضَل.
135	الموالي من الرواة والعلماء	الموالي جمع مولى: وهو الشخص المحالَف، أو المعتَق، أو الذي أسلم على يد غيره.
136	الموضوع	هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.
137	المؤتلف والمختلف	أن تتفق الاسماء أو الألقاب أو الكنى، أو الأنساب خطا وتختلف لفظا.
138	الموقوف	ما أضيف إلى الصحابي من قول، أو فعل، أو تقرير.
		حرف النون
139	النازل	هو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل، (وهو ضد العالي).
140	ناسخ الحديث ومنسوخه	النسخ : هو رفع الشارع حكما منه متقدما بحكم منه متأخر.
141	النسب التي على خلاف ظاهرها	هو أن ينسب الراوي إلى غير قبيلته، أو غير بلدته، أو غير صنعته.

رقم المصطلح	اسم المصطلح	تعريف المصطلح
		حرف الواو
142	الوِجادة	هي أن يجد الطالب حديثا أو كتابا بخط شيخ يرويها، يعرفه ذلك الطالب، وليس له سماع منه ولا إجازة.
143	الوُحْدان	هم الرواة الذين لم يرو عن كل واحد منهم إلا راو واحد.
144	الوصية	أن يوصي المحدث عند موته أو سفره أن تدفع كتبه التي يرويها لشخص، قريب أو بعيد.

خصائص المصطلح الحديثي

ذ. محمد مشان
كلية الآداب – بني ملال

فصل في عناية الرسول صلى الله عليه وسلم بالمصطلح :

تظهر هذه العناية جلية في أحاديثه الكثيرة التي يحذر فيها صلى الله عليه وسلم من آفات اللسان، وفي مواقفه المختلفة، فقد غير الرسول صلى الله عليه وسلم أسماء بعض الصحابة والصحابيات، كما نهى عن استعمال بعض العبارات، وكره أسماء بعض الأشياء، وفي كل ذلك دلالة على أهمية المصطلح (الألفاظ) عنده صلى الله عليه وسلم.

المبحث الأول : في تحذيره صلى الله عليه وسلم من إلقاء الكلام على عواهنه دون تثبت :

وهذا الموضوع كتب فيه الكثير وأحاديث الرسول فيه لا يكاد يحدها حصر، وما لا يدرك كله لا يترك جله. ويكفيني من الأمثلة :

حديث رسول الله الذي رواه بلال بن الحرث : "إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله تعالى ما يظن أن تبلغ ما بلغت، فيكتب الله له بها رضوانه إلى يوم القيامة، وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله، ما يظن أن تبلغ ما بلغت فيكتب الله عليه بها سخطه إلى يوم القيامة (أخرجه الإمام مالك في الموطأ، والترمذي في سننه والنسائي وابن حبان في صحيحه وأحمد في مسنده والحاكم في مستدركه.)

وكذلك أثر عن الشافعي رحمه الله أنه قال : «ينبغي للمرء أن يتفكر فيما يريد أن يتكلم به ويتدبر عاقبته فإن ظهر له أنه خير محقق لا يترتب عليه مفسدة ولا يجر إلى منهي عنه أتى به وإلا سكت»[1].

وفي وصيته صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل قال: ألا أخبرك بملاك ذلك كله؟ قلت بلى يا رسول الله، فأخذ بلسانه ثم قال : كف عليك هذا، قلت يا نبي الله وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ فقال ثكلتك أمك يا معاذ، وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو قال على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم (رواه الترمذي وقال حسن صحيح) (وأحمد والنسائي وابن ماجة).

"وأكثر معاثر الأقدام ومصارع الأنام إنما تكون بجرائر ألسنتهم عليهم، وعواقب الأقوال السيئة التي تؤثر عنهم. فشبه الرسول صلى الله عليه وسلم، ما تحذف به ألسنتهم من الأقوال المذمومة التي تسوء عواقبها ويعود عليهم وبالها بالزرّاع الذي يستوبئ عاقبة زرعه"(2).

فدلت هذه الأحاديث على خطورة وأهمية الكلمة وإن الواجب التحفظ من الكلام. فإن المرء لا ينبغي أن يسترسل في الحديث بل يرويه في نفسه ويتدبره بفكره وينظر في فائدته وعاقبته وحينئذ يخبر به فإنه قد يتكلم بالكلمة لا يلقي لها بالا فتهلكه دنيا أو دينا، ولذلك قالوا في المثل : "ما من شيء أحق بطول سجن من لسان"(3).

عن أبي هريرة «إن الرجل ليتكلم بالكلمة لا يرى بها بأسا يهوي بها سبعين خريفا في النار» (الترمذي وابن ماجة والحاكم)

المبحث الثاني : كراهيته صلى الله عليه وسلم لبعض التعابير ونهيه عنها.

عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لا يقولن أحدكم خبثت نفسي ولكن ليقل لقست نفسي» (البخاري كتاب الأدب باب لا يقل "خبثت نفسي".

وإنما كره النبي مصطلح "الخبث" لأنه كما قال الراغب : الخبث يطلق على الباطل في الاعتقاد، والكذب في المقال، والقبيح في الفعال، قال ابن حجر : «وعلى الحرام والصفات المذمومة القولية والفعلية».

قال الخطابي تبعا لأبي عبيد : «لقست وخبثت بمعنى واحد. وإنما كره صلى الله عليه وسلم من ذلك اسم الخبث فاختار اللفظة السالمة من ذلك، وكان من سنته تبديل الاسم القبيح بالحسن، ونقل الحافظ ابن حجر في الفتح عن ابن أبي جمرة قوله : «ويؤخذ من الحديث استحباب مجانبة الألفاظ القبيحة والأسماء، والعدول إلى ما لا

قبح فيه، والخبث واللقس وإن كان المعنى المراد يتأدى بكل منهما لكن لفظ الخبث قبيح ويجمع أمورا زائدة على المراد بخلاف اللقس فإنه يختص بامتلاء المعدة، وفيه أن المرء يطلب الخير حتى بالفأل الحسن، ويضيف الخير إلى نفسه ولو بنسبة ما، ويدفع الشر عن نفسه مهما أمكن، ويقطع الوصلة بينه وبين أهل الشر حتى في الألفاظ المشتركة»(4).

قال الخطابي في معالم السنن «وإنما كره عليه السلام من ذلك لفظ الخبث لشناعة الاسم وعلمهم الأدب في المنطق وأرشدهم إلى استعمال الحسن وهجران القبيح منه»(5).

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال الله : يسب بنو آدم الدهر، وأنا الدهر بيدي الليل والنهار» البخاري كتاب الأدب "باب لا تسبوا الدهر"، ومسلم كتاب الأدب "باب النهي عن سب الدهر"، وفي رواية أخرى «لا تقولوا يا خيبة الدهر فإن الله هو الدهر» وفي هذا الحديث رد على فئة من الناس تسير على عادة الجاهلية في نسبتها الأفعال إلى غير الله تعالى من الأسباب المترددة، والحوادث المتعاقبة، فإذا جاء الخلقَ من ذلك ما يحبون، فرحوا بذلك المتاع، وإذا جاءهم ما يكرهون عكفوا على الدهر يسبونه وَيَنْسِبُونَه إلى اللوم والإذاية، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يطهر عقائدهم من هذا المنزع الخبيث، ويعلمهم بأن هذه الأفعال التي يكرهون، والأفعال التي يحبون، ليست منسوبة إلى الأسباب، ولا محسوبة على الحوادث، وإنما هي كلها مضافة إلى الله تعالى تقديرا وخلقا، وسب الحكم والمعلول سب للعلة.»(6)

قال ابن حجر : « قال المحققون : من نسب شيئا من الأفعال إلى الدهر حقيقة كفر، ومن جرى هذا اللفظ على لسانه غير معتقد لذلك فليس بكافر، لكنه يكره له ذلك لشبهه بأهل الكفر في الإطلاق»(7).

عن عدي بن حاتم : «أن خطيبا خطب عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما، فقال : قم أو قال : اذهب فبئس الخطيب أنت "قل: ومن يعص الله ورسوله (فقد غوى). (مسلم كتاب الجمعة باب صلاة الجمعة وخطبتها وأبو داود في الصلاة والأدب).

إنما أنكر عليه لتشريكه في الضمير المقتضي للتسوية، وأمره بالعطف تعظيما لله تعالى بتقدم اسمه"(8).

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا يقولن أحدكم : عبدي وأمتي، ولا يقولن المملوك، ربي وربتي، وليقل المالك : فتاي وفتاتي، وليقل المملوك سيدي وسيدتي، فإنكم المملوكون والرب الله عز وجل" أخرجه أبو داود في الأدب باب "لا يقول المملوك ربي وربتي" والنسائي والبخاري في الأدب المفرد.

وأخرج البخاري في كتاب العتق باب كراهية التطاول على الرقيق، وقوله عبدي أو أمتي وقول الله تعالى [النور 32] «والصالحين من عبادكم وإمائكم» وقال [النحل 75] عبدا مملوكا [يوسف 25] «وألفيا سيدها لدى الباب» وقال [النساء 25] «من فتياتكم المؤمنات» وقال النبي صلى الله عليه وسلم «قوموا إلى سيدكم» [يوسف 42] «واذكرني عند ربك» سيدك، "ومن سيدكم".

عن أبي هريرة رضي الله عنه يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «لا يقل أحدكم : أطعم ربك ووضئ ربك، وليقل سيدي ومولاي، ولا يقل أحدكم، عبدي، أمتي، وليقل فتاي وفتاتي وغلامي» وفي مسلم كتاب الألفاظ من الأدب باب حكم إطلاق لفظة العبد والأمة والمولى والسيد» لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي كلكم عبيد الله وكل نسائكم إماء الله ولكن ليقل غلامي وجاريتي وفتاي وفتاتي».

والسبب في النهي أن حقيقة الربوبية لله تعالى، لأن الرب هو المالك والقائم بالشيء فلا توجد حقيقة ذلك إلا لله تعالى قال الخطابي : سبب المنع أن الإنسان مربوب متعبد بإخلاص التوحيد لله وترك الإشراك معه، فكره له المضاهاة في الاسم لئلا يدخل في معنى الشرك»(9).

قال النووي «فإن قيل فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في أشراط الساعة أن تلد الأمة ربتها أو ربها فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن الحديث الثاني لبيان الجواز وأن النهي في الأول للأدب وكراهة التنزيه لا للتحريم.

والثاني : أن المراد النهي عن الإكثار من استعمال هذه اللفظة واتخاذها عادة شائعة، ولم ينه عن إطلاقها في نادر من الأحوال».(10)

أما لفظة السيد فغير مختصة بالله تعالى اختصاص الرب ولا مستعملة فيه كاستعمالها وإنما كره مالك رحمه الله الدعاء بسيدي، ولم تأت تسمية الله تعالى بالسيد في القرآن ولا في حديث متواتر(11).

[1- النهي للأدب وكراهة التنزيه والإذن للجواز.

2- النهي عن الإكثار من استعمالها وإباحة ذلك في النادر.

3- النهي عن الإطلاق (رب) وجواز ذلك في الإضافة (ربك)

4- النهي عنها في المتعبد كالإنسان وجوازها في سائر الحيوانات والجمادات...

وكيفما كان الحال فإن ورود هذه الأحاديث دلالة أكيدة على وجوب النهي.

عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا سمعت (وفي رواية إذا قال) الرجل : هلك الناس، فهو أهلكهم.

قال أبو داود : قال مالك : إذا قال ذلك تحزنا لما يرى في الناس ـ يعني في أمر دينهم ـ فلا أرى به بأسا، وإذا قال ذلك عجبا بنفسه وتصاغرا للناس فهو المكروه الذي نهى عنه. أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب (بدون ترجمة)، وأخرجه مسلم كتاب البر والصلاة والأدب باب النهي عن قول هلك الناس. وليس فيه كلام مالك. وأخرجه مالك في الموطأ كتاب الجامع باب ما يكره من الكلام.

ومعنى هلك الناس : أي استوجبوا النار بسوء أعمالهم، ولا ينفك حاله هذا من أمرين :

إما أنه قالها على جهة الغلو فهو من الغالين الذين يؤيسون الناس من رحمة الله وقصده من ذلك عيب الناس وذكر مساويهم.

فهو أهلكهم وأسوأهم حالا مما يلحقه من الإثم في عيبهم والإزراء بهم والوقيعة منهم. وربما أداه ذلك إلى العجب بنفسه فيرى أن له فضلا عليهم وأنه خير منهم فيهلك»(12).

وأما أنه قالها حزنا على ما يراه من ابتعاد الناس عن السنة وعن الشرع عامة، دون عجب أو ولع بثلب الناس فهذا ما استثناه الإمام مالك بثاقب نظره رحمه الله. وللحافظ ابن العربي كلام نفيس في هذا الحديث «إذا سمعت الرجل يقول هلك الناس فهو أهلكهم» يروى برفع الكاف ونصبها.

فإن رفعت الكاف كان المعنى أنه أشدهم هلاكا، لأنه بحكمه على الخلق بأنهم قد هلكوا وقطعه عليهم أو ظنه قد استوجب إثما عظيما، لأنه حكم على الله تعالى بما لم يعلم، ونسب الناس إلى التعالي على الباطل فهو أشدهم هلاكا من وجهين :

أحدهما أن معاصي الناس لم تتعدّهم، ومعصيته هو تعدت إلى الخلق، بل عمتهم والمعصية المتعدية أعظم إثما من المعصية القاصرة، كما أن الحسنة المتعدية أوفر أجرا من الحسنة القاصرة.

والثاني : أن معصية الناس وقعت بهم أيضا، ومعصيته هو تعلقت بجميعهم، والأجر يتضاعف بالمتعلقات كالطيب مثلا فيه أجر السنة ونظافة المرء ونفع الجليس وإكرام الملائكة إلى غير ذلك مما يتعلق به؛ وكذلك المعصية. والتيمم يوم عرفة بعد صلاة العصر في يوم جمعة لكل متعلق أيضا جزء من الإثم، وليس هذا بمضاعفة مبتدأة، وإنما هو تضعيف بالأسباب، وإنما تكون المضاعفة المبتدأة بالحسنات.

وأما من رواه بنصب الكاف فمعناه : أنه كان سبب هلاكهم، لأن الخلق لا يهلك أحد منهم بمعصية نفسه، وإنما يهلك الناس بمعاصي العامة المتعديـــة...»[13] قال النووي في المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج «واتفق العلماء على أن هذا الذم إنما هو فيمن قاله على سبيل الإزراء على الناس واحتقارهم وتفضيل نفسه عليهم وتقبيح أحوالهم، لأنه لا يعلم سر الله في خلقه، قالوا فأما من قال ذلك تحزنا لما يرى في نفسه وفي الناس من النقص في أمر الدين فلا بأس عليه»[14].

عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا تقولوا للمنافق سيد، فإنه إن يكن سيدا فقد أسخطتم ربكم عز وجل» أخرجه أبو داود في كتاب الأدب باب "لا يقول المملوك: ربي وربتي".

ومعنى أسخطتم ربكم : أغضبتموه لأنه يكون تعظيما له وهو ممن لا يستحق التعظيم فكيف إن لم يكن سيدا بأحد من المعاني فإنه يكون مع ذلك كذبا ونفاقا..

وقال ابن الأثير : «لا تقولوا للمنافق سيد فإنه إن كان سيدكم وهو منافق، فحالكم دون حاله، والله لا يرضى لكم ذلك»[15].

عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تغلبنّكم الأعراب على اسم صلاتكم، ألا، وإنها العشاء، ولكنهم يعتمون بالإبل» أبو داود

كتاب الأدب ـ باب صلاة العشاء نص مسلم «لا تغلبنكم الآعراب على أمر صلاتكم العشاء فإنها في كتاب الله العشاء وإنها تعتم بحلاب الإبل».

قال النووي في شرحه لمسلم : «معناه الأعراب يسمونها العتمة لكونهم يعتمون بحلاب الإبل أي يؤخرونه إلى شدة الظلام وإنما اسمها في كتاب الله العشاء في قول الله تعالى «من بعد صلاة العشاء» فينبغي لكم أن تسموها العشاء، وقد جاء في الأحاديث الصحيحة تسميتها بالعتمة كحديث "لو يعلمون ما في الصبح والعتمة لأتوهما ولو حبوا"، وغير ذلك. والجواب عنه من وجهين : أحدهما أنه استعمل لبيان الجواز وأن النهي عن العتمة للتنزيه لا للتحريم.

والثاني : يحتمل أنه خوطب بالعتمة من لا يعرف العشاء فخوطب بما يعرفه واستعمل لفظ العتمة لأنه أشهر عند العرب».(16)

عن أبي المليح عن رجل قال : كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم فعثرت دابته فقلت: تعس الشيطان فقال : «لا تقل تعس الشيطان فإنك إذا قلت ذلك تعاظم حتى يكون مثل البيت ويقول بقوتي، ولكن قل بسم الله فإنك إذا قلت ذلك تصاغر حتى يكون مثل الذباب» [أبو داود في الأدب باب بدون ترجمة] (الباب قبله : لا يقل خبثت نفسي). والحديث لا يحتاج إلى توضيح فمعناه واضح.

عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لا تقولوا : ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا ما شاء الله، ثم ما شاء فلان» أبو داود في الأدب بدون ترجمة [على نمط (حديث عدي بن حاتم ومن يعصهما) الشرك)].

«وإنما نهى الرسول عن ذلك "لأن الواو حرف الجمع والتشريك و"ثم" حرف النسق بشرط التراخي، فأرشدهم إلى الأدب في تقديم مشيئة الله سبحانه على مشيئة من سواه"(17).

المبحث الثالث : التركيز على المضامين والدلالات الإسلامية لمعنى الألفاظ :

رغم شهرة بعض الألفاظ العربية وكثرة استعمالها عند العرب، فإن الرسول (صلى الله عليه وسلم) نحا بها منحى آخر إسلاميا فحملها مضامين ودلالات عقدية إسلامية، وركز على هذا المضمون الإسلامي.

وممن أشار إلى هذا الموضوع ابن فارس في الصاحبي "باب الأسباب الإسلامية"[18] حيث قال :

«كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم وشأنهم وقرابينهم فلما جاء الله عز وجل ثناؤه بالإسلام حالت أحوالٌ ونسخت ديانات، فأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت فعفَّى الآخرُ الأولَ، وشغل القوم - بعد المغاورات والتجارات وتطلّب الأرباح والكدح للمعاش الي في رحلة الشتاء والصيف، وبعد الإغرام بالصيد والمعاقرة والمياسرة بتلاوة الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وبالتفقه في دين الله عز وجل، وحفظ سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مع اجتهادهم في مجاهدة أعداء الإسلام.

فصار الذي نشأ عليه آباؤهم ونشؤوا [هم] عليه كأن لم يكن، وحتى تكلموا في دقائق الفقه وغوامض أبواب المواريث، وغيرها من علم الشريعة وتأويل الوحي مما دون وحفظ حتى الآن».

إذن فقد أحدث الإسلام انقلابا في تصورات القوم وفي أخلاقهم وعاداتهم، بل حتى على مستوى الألفاظ.

وفي هذا المبحث أشير إلى بعض النماذج من تلك المفاهيم الإسلامية التي طرأت على بعض الألفاظ.

الكرم : قلب المومن.

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «لا يقولن أحدكم الكَرْم، فإن الكَرْم الرجل المسلم، ولكن قولوا حدائق الأعناب" البخاري في كتاب الأدب باب قول النبي -صلى الله عليه وسلم- إنما الكَرْم قلب المؤمن، ومسلم (وأبو داود واللفظ المذكور له).

وفي رواية البخاري «ويقولون الكرم - إنما الكَرْم قلب المؤمن".

«إنما نهاهم عن تسمية هذه الشجرة كرما، لأن هذا الاسم عندهم مشتق من الكرم، والعرب تقول رجل كَرِمَ، بمعنى كريم... فأشفق صلى الله عليه وسلم أن

يدعوهم حسن اسمها إلى شرب الخمر المتخذة من ثمرها، فسلبها هذا الاسم، وجعله صفة للمسلم الذي يتوقى شربها، ويمنع نفسه الشهوة فيها عزة وتكرما»[19].

وقال ابن القيم في تهذيب السنن، قيل في معنى النهي وجه آخر وهو قصد النبي صلى الله عليه وسلم سلب هذا الاسم المحبوب للنفوس التي يلذ لها سماعه عن هذه الشجرة التي تتخذ منها أم الخبائث، فيسلبها الاسم الذي يدعو النفوس إليها، ولاسيما فإن العرب قد تكون سمتها كرما، لأن الخمر المتخذة منها تحث على الكرم وبذل المال، فلما حَرمها الشارع نفى اسم المدح عن أصلها وهو "الكرم" كما نفى اسم المدح عنها، وهو الدواء فقال «إنها داء وليست دواء» ومن عرف سر تأثير الأسماء في مسمياتها نفرة وميلا عرف هذا، فسلبها النبي صلى الله عليه وسلم هذا الاسم الحسن وأعطاه ما هو أحق به منها وهو قلب المؤمن»[20].

الصرعة : الذي يملك نفسه عند الغضب.

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ليس الشديد بالصُّرَعَة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب. رواه البخاري في الأدب باب الحذر من الغضب.. ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب باب فضل من يملك نفسه عند الغضب.

وفي رواية لمسلم : «...فما تعدون الصرعة فيكم قال قلنا الذي لا يصرعه الرجال قال ليس بذلك ولكنه الذي يملك نفسه عند الغضب، فالممدوح حقا والفاضل هو الذي يتحكم في نفسه ساعة الغضب.

الرَّقُوب : الذي لم يقدم من ولده شيئا.

عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تعدون الرَّقُوبَ فيكم قلنا الذي لا يولد له. قال ليس ذاك بالرقوب ولكنه الذي لم يقدم من ولده شيئا...» مسلم كتاب البر والصلة والآداب باب فضل من يملك نفسه عند الغضب.

«وأصل الرقوب في كلام العرب الذي لا يعيش له ولد، ومعنى الحديث أنكم تعتقدون أن الرقوب المحزون هو المصاب، بموت أولاده وليس هو كذلك شرعا، بل هو من لمن يمت أحد من أولاده في حياته فيحتسبه فيكتب له ثواب مصيبته به وثواب صبره عليه وتكون له فرطا وسلفا»[21].

في الآخرة أعظم، وأن المسلم ولده في الحقيقة من قدمه واحتسبه، ومن لم يرزق ذلك فهو كالذي لا ولد له»[22].

حقيقة المفلس :

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «أتدرون من المفلس، قالوا المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقال إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام، وزكاة ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطي هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار». مسلم في كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم الظلم.

قال النووي : «معناه أن هذا حقيقة المفلس وأما من ليس له مال ومن قل ماله فالناس يسمونه مفلسا وليس هو حقيقة المفلس لأن هذا أمر يزول وينقطع بموته وربما ينقطع بيسار يحصل له بعد ذلك في حياته، وإنما حقيقة المفلس هذا المذكور في الحديث فهو الهالك الهلاك التام والمعدوم الإعدام المقطع فتؤخذ حسناته لغرمائه فإذا فرغت حسناته أخذ من سيئاتهم فوضع عليه ثم ألقي في النار فتمت خسارته وهلاكه وإفلاسه»[23].

حقيقة الغنى :

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس» البخاري كتاب الرقاق باب الغنى غنى النفس. ومسلم الزكاة باب ليس الغنى عن كثرة العرض.

ليس حقيقة الغنى كثرة المال لأن كثيرا ممن وسع الله عليه في المال لا يقنع بما أوتي فهو يجتهد في الازدياد ولا يبالي من أين يأتيه، فكأنه فقير لشدة حرصه، وإنما حقيقة الغنى غنى النفس، وهو من استغنى بما أوتي وقنع به ورضي ولم يحرص على الازدياد ولا ألح في الطلب فكأنه غني. وقال القرطبي : «معنى الحديث إن الغنى النافع أو العظيم أو الممدوح هو غنى النفس، وبيانه أنه إذا استغنت نفسه كفت عن المطامع فعزت وعظمت وحصل لها من الحظوة والنزاهة والشرف والمدح أكثر من الغنى الذي يناله من يكون فقير النفس لحرصه فإنه يورطه في رذائل الأمور وخسائس

الأفعال لدناءة همته وبخله، ويكثر من يذمه من الناس ويصغر قدره عنهم فيكون أحقر من كل حقير وأذل من كل ذليل»[24].

ونقل ابن حجر عن الطيبي قوله : «يمكن أن يراد بغنى النفس حصول الكمالات العلمية والعملية»[25].

حقيقة المسكين :

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان قالوا فما المسكين يا رسول الله قال: الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن الناس له فيتصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس».

رواه مالك في الموطأ كتاب الجامع باب ما جاء في المساكين.

وأخرجه البخاري في كتاب الزكاة باب قول الله تعالى «لا يسألون الناس إلحافا».

حقيقة الواصل (صلة الرحم) :

عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها» البخاري في الآداب باب ليس الواصل بالمكافئ. وأبو داود في الزكاة باب صلة الرحم.

«المعنى ليست حقيقة الواصل ومن يعتد بصلته من يكافئ صاحبه بمثل فعله، ولكنه متى يتفضل على صاحبه فكأنه جعل الناس أصنافا ثلاثة، واصل ومكافئ وقاطع».[26]

المبحث الرابع : تغييره صلى الله عليه وسلم لأسماء بعض الصحابة والصحابيات.

كانت عادة العرب في الجاهلية تسمية أبنائهم بأسماء تنذر بالشر وتدعو إلى الرهبة والخوف، فنجد من بين أسمائهم: "حربا" و"صخرا" و"مرة" و"علقمة" و"أسدا" وغير ذلك[27].. فلما جاء رسول الله بالإسلام جاء بالمودة والرحمة والحب، فحارب الشر في كل صوره حتى في الأسماء، لذلك نراه صلى الله عليه وسلم قد غير مجموعة من الأسماء القبيحة إلى أحسن منها.

وعلة هذا التغيير ترجع إلى أمور : منها قبح هذه الأسماء وبشاعتها، أو تضمنها معاني التزكية للنفس، أو الشرك، أو أنها تؤدي إلي التطير... إلى غير ذلك.

ولحرصه صلى الله عليه وسلم على ذلك، ولعلمه بموقع كل حسن جميل في القلب، غيَّر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماء بعض الصحابة والصحابيات وغير بعض الكنى والألقاب بل ذهب إلى أبعد من ذلك فغير أسماء بعض القبائل والمناطق.

ويؤخذ من مواقفه السالفة استحباب مجانبة الألفاظ القبيحة والأسماء والعدول إلى ما لا قبح فيه.

خصائص المصطلح الحديثي :

1- **الفصاحة** : وفصاحة ألفاظ الحديث ناتجة من فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولا يتسع المقام هنا للإحاطة بهذا الموضوع، وقد تحدث عنه غير واحد من العلماء واستفاضوا فيه.

ومن بين المصادر :

العمدة لابن رشيق القيرواني، البيان والتبين للجاحظ، المجتنى لابن دريد، البصائر والذخائر لأبي حيان، كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، المجازات النبوية للشريف الرّضي 406 هـ، أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني 471 هـ، والمثل السائر لابن الأثير، وغيرها كثير.

وممن تناول هذا الموضوع من المحدثين :

عميد الأدب العربي مصطفى صادق الرافعي في إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، وفي وحي القلم، وعبد الله دراز في النبأ العظيم، وعباس محمود العقاد في عبقرية محمد، ومحمد الصباغ في : الحديث النبوي بلاغته علومه كتبه، وفي كتاب التصوير الفني في الحديث النبوي، وأحمد حسن الزيات في وحي الرسالة، وعز الدين السيد في الحديث النبوي من الوجهة البلاغية، وبكري الشيخ أمين في أدب الحديث، ومحمد الخضر حسين في محمد رسول الله خاتم النبيئين، ومحمد قطب

في قبسات من الرسول، ومحمد علي الصابوني في من كنوز السنة" وعبد الرحمن الميداني في "روائع من أقوال الرسول" وعبد المجيد محمود في أمثال الحديث... وغيرهم كثير.

ومن أروع وأحسن ما وصفت به بلاغة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكره الجاحظ في البيان والتبين وما ذكره الزمخشري في مقدمة الفائق:

قال الجاحظ واصفا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم :

«وهو الكلام الذي قل عدد حروفه وكثر عدد معانيه، وجل عن الصنعة، ونزه عن التكلف، وكان كما قال الله تبارك وتعالى قل يا محمد : «وما أنا من المتكلفين». فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أصحاب التقعيب، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي. فلم ينطق إلا عن ميراث الحكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعصمة، وشيد بالتأييد، ويسر بالتوفيق.

وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغشاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الإفهام، وقلة عدد الكلام، مع استغنائه عن إعادته، وقلة حاجة السامع إلى معاودته، لم تسقط له كلمة، ولا زلت به قدم، ولا بارت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل يبذ الخطب الطوال بالكلم القصار ولا يلتمس إسكات الخصم إلا بما يعرفه الخصم، ولا يحتج إلا بالصدق ولا يطلب الفلْج إلا بالحق، ولا يستعين بالخلابة، ولا يستعمل المواربة، ولا يهمز ولا يلمز، ولا يبطئ ولا يحجل، ولا يسهب ولا يحصر. ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعمَّ نفعاً، ولا أقصدَ لفظا، ولا أعدلَ وزنا، ولا أجمل مذهبا، ولا أكرم مطلبا، ولا أحسن موقعا، ولا أسهل مخرجا، ولا أفصح معنى، ولا أبينَ في فحوى من كلامه صلى الله عليه وسلم...

ولعل بعض من لم يتسع في العلم، ولم يعرف مقادير الكلم، يظن أنا قد تكلفنا له من الامتداح والتشريف، ومن التزيين والتجويد ما ليس عنده، ولا يبلغه قدره، كلا والذي حرم التزيد على العلماء، وقبح التكلف عند الحكماء، بهرج الكذابين عند الفقهاء، لا يظن هذا إلا من ضل سعيه!» ا[28] .

وقال أيضا : « وسنذكر من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، مما لم يسبقه إليه عربي، ولا شاركه فيه أعجمي، ولم يُدَّع لأحد ولا ادّعاه أحد، مما صار مستعملا ومثلا سائرا»(29).

قال محمد بن سلام : «قال يونس بن حبيب "ما جاءنا عن أحد من روائع الكلام ما جاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"»(30).

فصاحة الرسول صلى الله عليه وسلم.

قال جار الله الزمخشري 538 هـ في مقدمة الفائق بعد أن تحدث عن فصاحة العرب وبلاغتها «ثم إن هذا البيان العربي كأن الله عزت قدرته مخضه وألقى زبدته على لسان محمد، عليه أفضل صلاة وأوفر سلام، فما من خطيب يقاومه إلا نكص متفكك الرَّجل(1) وما من مصقع يناهزه إلا رجع فارغ السَّجْل، وما قُرِنَ بمنطقه منطق إلا كان كالبرذون مع الحصان المطهَّم، ولا وقع من كلامه شيء في كلام الناس إلا أشبه الوضح في نقبة الأدهم. قال عليه السلام : أوتيت جوامع الكلم، وقال : أنا أفصح العرب بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد بن بكر».(31)

2- التأثر بالقرآن :

"فكلامه صلى الله عليه وسلم يجري مجرى عمله، كله دين وتقوى وتعليم وكله روحانية وقوة حياة" وحي القلم: 9/1. كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآنا يمشي على الأرض، كان خلقه القرآن كما وصفته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وكان كلامه كخلقه شديد التأثر بالقرآن (فهو قبس من نور الله الوضاء)(32) «إن الدنيا حلوة خضرة وإن الله مستخلفكم فيها فناظر كيف تعملون». رواه مسلم.

شكونا إلى رسول الله ألا تستنصر لنا؟ «... حتى يخرج الرجل من صنعاء إلى حضر موت لا يخشى إلا الله والذئب على غنمه ولكنكم تستعجلون» «إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات، ومنعا وهات...».

والتأثّر بالقرآن يظهر في الألفاظ واختيارها، وفي الأسلوب من تشبيه وتمثيل،... (ليس هذا محل تفصيل ذلك كله) وفي الروح الطاغية على أسلوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقرآن يلقي بظلاله على السنة.

(مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصابَ أرضا، فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجادب أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس فشربوا منه وسقوا وزرعوا، وأصاب طائفة منها أخرى إنما هي قيعان، لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلَّم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسا، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به» رواه البخاري ومسلم.

«ياغلام إني أعلمك كلمات :

احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تُجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك رفعت الأقلام وجفت الصحف، تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وأن ما أصابك لم يكن ليخطئك واعلم أن النصر مع الصبر وأن الفرج مع الكرْب وأن مع العسر يسرا.» رواه الترمذي عن ابن عباس.

3- بعده عن التكلف :

وصف الأستاذ (عميد الأدب العربي) مصطفى صادق الرافعي الحديث بقوله :

«فهو كلام كلما زدته فكرا زادك معنى، وتفسيره قريب، قريب كالروح في جسمها البشري، ولكنه بعيد كالروح في سرها الإلهي، فهو معك على قدر من أنت معه... وليس فيه شيء مما تراه لكل بلغاء الدنيا من صناعة حيث القول، وطريقة تأليف الكلام واستخراج وضع من وضع، والقيام على الكلمة حتى تبيض كلمة أخرى... والرغبة في تكثير سواد المعاني، وترك اللسان يطيش طيشه اللغوي بكل ما عرض له، ويحذف الكلام على معاني ألفاظه، ويجتلب له منها ويستكرهها على أغراضه، ويطلب لصناعته من حيث أدرك وعجز، ومن حيث كان ولم يكن، إنما هو

كلام قيل لتصير به المعاني إلى حقيقتها، فهو لسان وراءه قلب، وراءه نور، وراءه الله جل جلاله».(33)

فألفاظه صلى الله عليه وسلم بعيدة عن التكلف جليلة عن الصنعة كيف لا وهو القائل «إن من أحبكم إلي وأقربكم مني مجلسا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا وأبعدكم مني مجلسا يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون»(رواه الترمذي).

4- ألفاظ مبتكرة :

وأقصد بذلك ما ابتكره صلى الله عليه وسلم من مصطلحات أو ألفاظ مما لم يسبقه إليه عربي ولا شاركه فيه أعجمي ولم يدع لأحد ولا ادعاه أحد.

«كان صلى الله عليه وسلم على حد الكفاية في قدرته على الوضع، والشقيق من الألفاظ وانتزاع المذاهب البيانية، حتى اقتضب ألفاظا كثيرة لم تسمع من العرب قبله، ولم توجد في متقدَّم كلامها، وهي تعد من حسنات البيان، لم يتفق لأحد مثلها في حسن بلاغتها، وقوة دلالتها، وغرابة القريحة اللغوية في تأليفها وتنضيدها، وكلها قد صار مثلا، وأصبح ميراثا خالدا في البيان العربي .(34)

ويمكن أن نمثل لذلك بـ :

ـ اليمين الفاجرة	ـ يا خيل الله اركبي.
ـ ليس الخبر كالمعاينة	ـ إياك والمخيلة.
ـ مات حتف أنفه	ـ هدنة على دخن*
ـ حمي الوطيس	ـ القوارير
ـ (ضعيف)	ـ هذا يوم له ما بعده...

5- الإبلاغ : قال العقاد : إن السمة الغالبة على أسلوب النبي في كلامه المحفوظ بين أيدينا هي سمة الإبلاغ قبل كل سمة أخرى... بل هي السمة الجامعة التي لا سمة غيرها، لأنها أصل شامل لما تفرق من سمات هي منها بمثابة الفروع.

والإبلاغ هو السمة المشتركة في أفانين هذا الكلام جميعا.

وشبه العقاد هذه السمة في ألفاظ الحديث بما يقال عند أهل الهندسة بأن الخط المستقيم أقرب موصل بين نقطتين»[35].

الفصل الثاني : قضايا المصطلح الحديثي ـ من خصائص مصطلح أهل الحديث

1- اختلاطه بمباحث أصولية وفقهية :

قال فضيلة د. فاروق حمادة[36] «ونظرا لمشاركة المتأخرين في علوم شتى فقد شيب علم الحديث ومصطلحه وشروحه، والتأليف فيه بمصطلحات العلوم الأخرى، ومعارفها، مما أضعف دلالته على مضامينه، وكبر تلقيه على طالبيه، وامتزج بعلم أصول الدين وأصول الفقه والفقه وعلوم أخرى» (ومثل لذلك بكتاب توضيح الأفكار للصنعاني).

ونحن لا ننكر تداخل الحقول المعرفية ولا تكامل مناهجها، إنما المقصود من المصطلح أن يكون ثمرة للعلم وهو أداة في نفس الوقت لفهمه وهو أيضا سياج حتى لا يدخل في العلم ما ليس منه، فهو «الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع فهو له كالسياج.

ومن المباحث الأصولية التي يهتم بها أيضا علم الحديث :

ـ الترجيح ـ المتواتر وخبر الآحاد، مصطلح السنة، الناسخ والمنسوخ...

2- **اختلاف دلالته بين المتقدمين والمتأخرين** فقد مال المتأخرون إلى تضييق معاني المصطلح والتركيز عليها وأولوا بالغ العناية إلى تحرير التعاريف وفق المبادئ المنطقية، ولم يسلم من ذلك حتى ابن الصلاح رغم فتواه في المنطق ومواقفه تجاهه فإنه لم يسلم من آثاره.

كل هذا أدى إلى إعطاء صبغة اصطلاحية على علوم الحديث فكأنها لا تعنى إلا بالمصطلحات وتعريفاتها بل أدى ذلك إلى انتشار "مصطلح الحديث" وهو اسم حادث ومتأخر.

وإذا كان المتقدمون يعنون بالمسائل ودراستها وأول من أطلق علوم الحديث أظنه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" وبعده الخطيب "الكفاية في علوم الرواية" أما قبلهما فالمحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي، أما في ما بعد فسينتشر

"مصطلح الحديث". وحاصل ما تقدم : أن المتقدمين توسعوا في دراسة علوم الحديث على شكل مسائل: فالرامهرمزي مثلا يتناول في المحدث الفاصل مسائل وقضايا متعلقة بعلم الحديث كفضل الناقل لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفضل الطالب لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وآداب طالب العلم والرحلة في طلب العلم وطرق التحمل...

وكذلك الخطيب في الكفاية وسائر مؤلفاته "شرف أصحاب الحديث"، "الرحلة في طلب الحديث"، "تقيد العلم"، "الجامع لآداب الشيخ والسامع".

أما المتأخرون فاهتموا بالمصطلحات وضيقوا هذا المجال الواسع. وممن فصّل في هذا الموضوع فأجاد وأفاد د. حمزة عبد الله المليباري في كتابيه : نظرات جديدة في علوم الحديث وكتاب الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها.

3- **المصطلح الحديثي بين النظرية والتطبيق** وهي نتيجة لما سبق ذكره إذ كان هم المتقدمين تطبيق علوم الحديث وتمييز المقبول من المردود ومعرفة الرواة المعدلين والمجرحين فكانت كتاباتهم تميل إلى التطبيق.

أما المتأخرون فقد مالوا إلى التنظير وحفظ المصطلحات مما أدى إلى ما نراه من ضعف في هذا المجال. فكم حافظ للألفية ولكتب المصطلح لا يستطيع التعامل مع الحديث لا بتخريج ولا بالحكم عليه تصحيحا وتضعيفا.

4- **غموض دلالة بعض المصطلحات (مما يحتاج إلى التنبيه عليه وتوضيحه) :**

أصح شيء ورد في الباب (قد يسبق إلى الذهن صحة الحديث.

الحكم على الإسناد (فقط) بالصحة أو بالحسن أو الضعف.

عبارة الترمذي حسن صحيح.

الغريب :

1) غريب الحديث أي ما ورد من لفظ غريب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

2) أما الحديث الغريب فهو نوع من أنواع الحديث ويدخل في تقسيم الحديث من حيث عدد الرواة قال العراقي :

وما به مطلقـــا الراوي انفـــرد فهو الغريب وابن منـــده فـــحد

بالانفـراد عن إمام يجمـــــع حديثـــه فإن عليـــه يتبـــــع...

3) الغريب من الحديث المنكر الباطل المكذوب، وتداوله وروايته أو كتابته يعد من مسقطات العدالة.

قال الأعمش: «كانوا يكرهون غريب الحديث وغريب الكلام».

وعن أبي يوسف : «من طلب غرائب الحديث كذب».

وقال الإمام أحمد : «تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب ما أقل الفقه فيهم»، ولا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء».

وقال الخطيب البغدادي : «أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب عليهم كتب الغريب دون المشهور وسماع المنكر دون المعروف...[37]

الكتب الصحاح : ويقصد بها البعض الكتب الستة وهو خطأ.

فقد اتفق العلماء على أن أحاديث الصحيحين كلها صحيحة، وإذا أخرج الحديث فيهما أو في أحدهما قالوا عنه بأنه «جاز القنطرة». أما كتب السنن فذكر ابن الصلاح والعراقي وغيرهما أن فيها الصحيح والحسن والضعيف، بل ذكر النووي أن في السنن المنكر أيضا، ولذلك اعترضوا على تسمية البغوي صاحب المصابيح أحاديث السنن بالحسان. لأنه اصطلاح لا يعرف عند أهل الفن.

ويعد تصرف أبي طاهر السلفي تساهلا حين قال الكتب الخمسة: «اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب».

وكذلك الحاكم حين أطلق على جامع الترمذي : الجامع الصحيح وكذلك الخطيب البغدادي أطلق عليه وعلى سنن النسائي اسم الصحيح.

التخريج عن السنن والاكتفاء بقولهم : رواه أبو داود أو الترمذي أو النسائي أو ابن ماجة وهو نتيجة لما سبق ذكره فإن السنن تشمل غير الصحيح والحسن ومنهج أصحابها مشهور.

قولهم : الحديث على شرط البخاري أو مسلم : وكثيرا ما يقع فيه المُحْدثون في تصحيح الحديث لمجرد أن رجاله أخرج لبعضهم أو لجميعهم البخاري أو مسلم ومن أشهر

من عرف بذلك الحاكم فإنه كما وصفه ابن الصلاح واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به [وقد أغضب صنيع الحاكم الإمام الذهبي في عدة مواضع من تلخيص المستدرك فكان يقسم على بعض الأحاديث بالله وتالله إنها لموضوعة].

- **تساهل ابن الجوزي** ومما يجب التنبه له وصفهم لابن الجوزي بالتساهل وإنما هو تساهل في حكمه على الحديث بالوضع، فقد يحكم على الحديث بالوضع لمجرد ضعفه فهو متشدد وليس متساهلا.

وموقفه هذا عكس موقف الحاكم، فالحاكم في المستدرك يصحح ما ليس بصحيح أما ابن الجوزي فقد يصف بالوضع ما ليس بموضوع.

قولهم في حديث ما : لا يصح : يفهم منه ويتبادر إلى الذهن أنه موضوع، لكن ذكر الزركشي في نكته على ابن الصلاح: «بين قولنا موضوع وقولنا لا يصح بون كبير، فإن الأول إثبات الكذب والاختلاق والثاني إخبار عن عدم الثبوت، ولا يلزم منه إثبات العدم».(38)

لا يصح : إذا لم يلح له في الحديث قرينة تدل على أنه موضوع.

- موضوع : إذا احتف الحديث بقرائن تدل على أنه موضوع.

قولهم من أسند فقد أحال : كان ذلك في عصر علوم الإسناد فيه منتشرة ومعروفة أما اليوم فلابد من تبيين درجة الحديث حتى لا يغتر ببعض الأسانيد الواهية أو الضعيفة لبعد الناس عن علم الإسناد.

الفصل الثالث : أثر الاختلاف في المصطلح في اختلاف مواقف العلماء :

1- **الاختلاف في المصطلح الحديثي (أي ألفاظ الحديث)** : ويمكن تقسيمه بدوره إلى :

أ ـ **الاختلاف في اللفظ** : وهو راجع إلى ما اشتهر عند العلماء بالرواية بالمعنى ومتى اختلفت ألفاظ الحديث فورد بلفظين (أو أكثر) يترتب على الأخذ بأحدهما أحكام غير الأحكام المترتبة على الأخذ باللفظ الآخر.

مثاله : «إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة، وعليكم بالسكينة والوقار ولا تسرعوا فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا». وفي رواية: «وما فاتكم فاقضوا».

ب ـ غموض دلالة اللفظ :

وهو من أهم أسباب اختلاف العلماء، وقد ذكره غير واحد منهم شيخ الإسلام ابن تيمية في رفع الملام حيث بيّن أن كون اللفظ غريبا من أهم أسباب الاختلاف فيه ومثل بـ "المزابنة" و"المخابرة" و"المعاقلة" و"الملامسة" و"المنابذة" و"الغرر" إلى غير ذلك، ومنها أيضا: "لا طلاق ولا عتاق في إغلاق" فبعضهم فسر "الإغلاق" بالإكراه ومنهم من فسره بالغضب كأبي داود، ومنهم من فسره بانسداد باب العلم والقصد عليه فدخل فيه طلاق المعتوه والمجنون والسكران والغضبان.

جـ- تردد اللفظ بين الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية :

ومنها أيضا ما ذكره ابن تيمية : كون معناه في لغته وعرفه غير معناه في لغة النبي صلى الله عليه وسلم، فيحمل على ما يفهم من لغة العرب بناء على أن الأصل بقاء اللغة. مثاله : «النبيذ : فهم البعض أن الرخصة في النبيذ يقصد بها إباحة بعض أنواع المسكر، لأنه لغتهم، ومعناه في لغة النبي ما ينبذ لتحلية الماء قبل أن يشتد كما جاء في بعض الروايات.

والخمر : اختصه البعض بعصير العنب بينما الخمر اسم لكل شراب مسكر. وقال الدكتور القرضاوي : «ومن المهم جدا لفهم السنة فهما صحيحا : التأكد من مدلولات الألفاظ التي جاءت بها السنة، فإن الألفاظ تتغير دلالاتها من عصر لآخر ومن بيئة لأخرى»(39).

د ـ كون اللفظ مشتركا أو مجملا أو مترددا بين الحقيقة والمجاز :

كثيرا ما يحمل العالم اللفظ على ما قرب من ذهنه من معانيه، ويكون الصواب غير ذلك.

ولابد هنا من التنبيه إلى مواقف العلماء في الحقيقة والمجاز :

فقد أنكر بعض العلماء وجود المجاز في القرآن كابن خويز منداد المالكي، والشنقيطي (محمد الأمين) «منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز ومنهم من أنكره في القرآن ولغة العرب بالكلية: كأبي إسحاق الإسفراييني وابن تيمية وابن القيم.

2- الاختلاف في مصطلح أهل الحديث ومن ذلك :

أ ـ اختلافهم في الحسن : الحسن متوسط بين الصحة والضعف، فقد يكون أدنى إلى الصحة حينا، وأدنى إلى الضعف حينا آخر، وهذا التأرجح جعل من العسير التعبير عن الحسن وضبطه.

تعريف الترمذي 279 هـ : ألا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون حديثا شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك.

تعريف الخطابي 388 هـ : الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء.

تعريف ابن الجوزي 597 هـ : هو الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل.

تعريف ابن الصلاح 643 هـ : قال ابن الصلاح بعد ذكر تعريف الخطابي والترمذي: «وكل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح، وقد أمعنت النظرَ في ذلك والبحثَ جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظا مواقع استعمالهم فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان :

أحدهما : الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب، ويكون متن الحديث قد روي مثله أو نحوه من وجه آخر. فيخرج بذلك عن كونه شاذا أو منكرا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

القسم الثاني : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا ومنكرا، سلامته من أن يكون معللا، على هذا القسم يتنزل كلام الخطابي.

تعريف ابن حجر العسقلاني 852 هـ : هو الحديث الذي يتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه غير شاذ ولا معلل.

ب ـ اختلافهم في المرسل والمنقطع : واختلافهم في هذه المصطلحات يرجع إلى اختلافهم في تعريف المرسل.

1- المرسل قول الواحد من أهل الأعصار وما قبلها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

2- المرسل ما أرسله كبار التابعين الذين أدركوا الصحابة كسعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن.

3- المرسل ما قال فيه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان كبيرا أو صغيرا.

4- ما سقط من سنده رجل واحد سواء كان المرسل له تابعيا أو من بعده.

2- بين المرسل والمنقطع :

التعريف الرابع للمرسل يجعله مرادفا للمنقطع، بينما ذهب ابن عبد البر إلى أن المنقطع أعم وهو كل ما لم يتصل سنده سواء كان يعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى غيره. أما المرسل فهو أخص منه وهو ما أرسله التابعي.

وأما الحاكم وغيره فالمرسل والمنقطع عندهم يفترقان. فالمرسل مخصوص بالتابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم والمنقطع ما كان في إسناده قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه.

3- اختلافهم في حكم المرسل : نظراً لأنه منقطع مكان السقط (غالبا ما يكون صحابيا).

أ ـ ضعيف مردود : عند جمهور المحدثين وكثير من أصحاب الأصول والفقهاء، وحجتهم الجهل بحال الراوي المحذوف لاحتمال أن يكون غير صحابي.

ب ـ صحيح يحتج به : عند الأئمة الثلاثة ـ أبي حنيفة ومالك وأحمد.

جـ ـ قبوله بشروط: ثلاثة في المرسِل.

ـ أن يكون المرسل من كبار التابعين.

ـ لا يروي إلا عن الثقات.

ـ إذا شاركه الحفاظ المأمونون ولم يخالفوه.

شرط في المرسَل : ويضاف إلى ذلك واحد مما يلي

1- أن يروى الحديث من وجه آخر مسندا.

2- أن يروى الحديث من وجه آخر مرسلا.

3- أن يوافق قول صحابي.

4- أن يفتي بمقتضاه : أكثر أهل العلم.

لا شك أن لاختلافهم في حكم المرسل أثرا في أحكامهم فمن قبل المرسل عمل بمقتضاه ومن رده خالفه.

جـ ـ اختلافهم في حكم الضعيف :

ـ يعمل به مطلقا في الحلال والحرام وغيره (أفضل من الرأي).

ـ لا يجوز العمل به (في الصحيح والحسن مندوحة عنه).

ـ يستحب العمل به في فضائل الأعمال بشروط :

1- أن يكون الضعف غير شديد.

2- أن يندرج تحت أصل عام.

3- ألا يعتقد عند العمل به ثبوته.

قول أحمد : "الحديث الضعيف أفضل عندي من رأي الرجال" المراد الحسن.

التسامح في الضعيف أدى إلى دخوله إلى كتب التفسير والفقه...

واختلافهم في حكم الضعيف أدى إلى اختلافهم في بعض الأحكام.

د- اختلافهم في بعض عبارات الجرح والتعديل : وهذه المصطلحات تحتاج إلى عناية فائقة وشرح واف فإنها قد تؤدي إلى جرح من ليس بمجروح أو تعديل من ليس للعدالة بأهل.

- اتهم بأمر سوء: (روى له البخاري وأبو داود وابن ماجة والنسائي).

سالم بن عجلان الأفطس ـــــــ كان مسجونا فمات.

- أخذ الأجرة على الحديث: هناك من لم يره جرحا، وهناك من جرحه.

تحميض الوجه : (جمع سريرة الوجه وتجعيدها مع تغوير العينين وشد الوجنتين). (غموض).

- جبل : تقال في أعلى التعديل وفي أسوأ التجريح.

- دخوله في عمل السلطان : كرهه البعض ورضيه آخرون.

- الرياحي (أبو العالية) قال الشافعي حديث أبي العالية الرياحي رياح وإنما قصد بذلك حديثا واحدا في الضحك في الصلاة.

- سكتوا عنه، فيه نظر، في حديثه نظر ـــــ قصد البخاري بها أدنى مراتب التضعيف.

- شيخ : أي ليس بحجة.

- طير طرأ : أي دخل في الرواة وليس منهم.

- على يدي عدل : للميؤوس منه.

- كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها : توهم العبارة العلم، وإنما معناها كذاب.

- كذا وكذا : اصطلاح لأحمديفيد التجريح(40).

نتائج البحث :

1- حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يظهر المسلم في أكمل وأجمل صورة، خلقا، ولباسا، ومنطقا، واسما...

2- شمولية السنة وتغطيتها لجميع مجالات الحياة.

3- وجوب تميز المسلم في ألفاظه ومصطلحاته ومخالفة الكفار ومفاصلتهم.

4- اهتمام المحدثين بالمصطلح الحديثي وألفاظ النبوة خير دليل على اهتمامهم بالمتن وفي ذلك دحض لافتراءات جولد تسهير وأحمد أمين وأبي رية ومن شايعهم ووالاهم.

5- وجوب الرجوع في فهم المصطلحات إلى أهل الاختصاصات تجنبا للاحتمالات.

6- وجوب تخليص المصطلح الحديثي مما علق به ودخل عليه نتيجة تأثره بعلوم أخرى.

7- مراعاة اختلاف العلماء في مدلولات بعض المصطلحات في الحكم على الرجال ؛ لأن ذلك يؤدي إلى الاختلاف في النتائج، والتباين في المواقف ؛ وبالتالي إلى تغاير أحكامهم في التصحيح والتضعيف.

الهوامش

(1) فيض القدير للمناوي 331/2.
(2) المجازات النبوية للشريف الرضي 12-35.
(3) القبس شرح موطأ مالك بن أنس لابن العربي 1165/3.
(4) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني580/10.
(5) معالم السنن للخطابي 273/7-274.
(6) القبس 1165/3.
(7) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني 581/10.
(8) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي 159/6.
(9) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني 212/5.
(10) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي 6/15.
(11) انظر المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي 6/15.
(12) معالم السنن للخطابي 276/7.
(13) القبس 1164/3.
(14) انظر المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي 175/16.
(15) عون المعبود شرح سنن أبي داود 221/7.
(16) انظر المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي 143/5.
(17) معالم السنن للخطابي 247/7.
(18) الصاحبي لابن فارس ص : 78
(19) معالم السنن للخطابي 268/7-270.
(20) تهذيب السنن لابن القيم 271/7.
(21) شرح مسلم للنووي 162/16.
(22) النهاية في غريب الحديث 249/2.
(23) شرح مسلم 136/16.

(24) فتح الباري 2775/11.

(25) فتح الباري 277/11.

(26) انظر الفتح 437/10.

(27) انظر حكمة النبي صلى الله عليه وسلم في تغيير أسماء أصحابه لعبد الحفيظ القرني ص 16.

(28) البيان والتبيين للجاحظ 17/2-18.

(29) البيان والتبيين للجاحظ 15/2.

(30) البيان والتبيين للجاحظ 18/2.

(31) الفائق في غريب الحديث 11/1.

(32) الحديث النبوي : مصطلحه – بلاغته – علومه لمحمد الصباغ ص 47.

(33) وحي القلم لمصطفى صادق الرافعي 9/3.

(34) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ص 315.

(35) عبقرية محمد للعقاد ص 74.

(36) تطور دراسات السنة النبوية ونهضتها المعاصرة وآفاقها للدكتور فاروق حمادة ص 56.

(37) انظر الكفاية في علم الرواية : باب : ترك الاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ ورواية المناكير والغرائب من الأحاديث.

(38) النكت على ابن الصلاح للزركشي 283/2

(39) كيف نتعامل مع السنة النبوية 179.

(40) انظر كتاب الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل ليوسف محمد صديق.

وضع المصطلح الحديثي وتفعيل المصطلح التراثي

ذ. عبد الرحمان العضراوي
كلية الآداب – بني ملال

مدخل :

مما ساعد العلوم الإسلامية على الاستقلال عن بعضها البعض بعدما نشأت متآخية من مشكاة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، تميز مصطلحاتها المناسبة لموضوعاتها ومسائلها وغاياتها. فكان المصطلح بذلك إنجازا حضاريا متميزا كاشفا الإبداع الفكري لعلمائنا الأقدمين ومدى مساهمتهم في تحقيق المعرفة وبناء الحضارة الإنسانية، فقد بذلوا جهودا عظيمة في وضع المصطلحات وأنفقوا أعمارهم في تصنيفها ثم جمعها في معاجم مختلفة الأنواع والأشكال، وفي سياق بيان تلك الجهود المصطلحية تندرج دراسة وضع المصطلح الحديثي وتفعيل المصطلح التراثي بقصد تفسيره جزء رئيس من المصطلح التراثي ارتبط بالسنة النبوية الشريفة باعتبارها المصدر الثاني بعد القرآن الكريم للتشريع والمعرفة والتربية ثم النظر في المصطلح التراثي إجمالا من حيث تفعيله وأهميته في مشروع النهوض بالأمة الإسلامية من الوهن الفكري والحضاري الذي ألم بها وهكذا سيتم الحديث عن المحاور الآتية :

1- وضع المصطلح الحديثي.
2- نموذج وضع المصطلح الحديثي
3- تفعيل المصطلح التراثي
4- نحو منهجية لتفعيل المصطلح التراثي واقتراحات في وضع المعجم التاريخي للمصطلح الحديثي للمصطلحات الحديثية.

1- وضع المصطلح الحديثي :

الدلالة الوضعية أحد أقسام العلاقة بين الدال والمدلول[1] وهي المنسوبة إلى الوضع أي «ما يكون بسبب الوضع بأن تكون العلاقة هي وضع الدال للمدلول أو لما يناسبه، فكما أن العلم بالوضع سبب قريب كذلك نفسه سبب بعيد، إذ لو لم يكن الوضع لم يحصل الانتقال فلا تحصل الدلالة فإذا وضع وعلم تحققت الدلالة وهذه الدلالة الوضعية قد تكون في الألفاظ بأن يكون الدال لفظا كدلالة لفظ زيد على ذاته فالعلاقة وضعه لها وقد تكون في غيرها بأن يكون الدال غير اللفظ»[2] ولذا إذا أطلق الوضع فهو «تخصيص شيء بشيء أي تعيينه وجعله في مقابله وإزائه بأن أريد به ذلك»[3] وإذا قيد بالدلالة اللفظية فإنه يقال : «بالاشتراك على جعل اللفظ دليلا على المعنى كتسمية الولد زيدا وهذا هو الوضع اللغوي وعلى غلبة استعمال اللفظ في المعنى حتى يصير أشهر فيه من غيره، وهذا هو وضع المنقولات الثلاثة الشرعي نحو الصلاة والعرفي العام نحو الدابة والعرفي الخاص نحو الجوهر والعرض عند المتكلمين»[4]. ويتميز عن الاستعمال والحمل بكون «الاستعمال إطلاق اللفظ وإرادة مسماه بالحكم وهو الحقيقة أو غير مسماه لعلاقة بينهما وهو المجاز والحمل اعتقاد مراد المتكلم من لفظه أو ما اشتمل على مراده»[5]. والوضع نوعان[6] :

الأول : وضع شخصي يكون لمعنى خاص والمقصود تحصيل إفادة معنى خاص وضع اللفظ بإزائه.

الثاني : وضع نوعي يكون لقاعدة كلية جزئيات موضوعها ألفاظ مخصوصة، أي تحصيل قاعدة كلية يعلم منها وضع ألفاظ كثيرة بإزاء معان كثيرة.

ونتائج الوضع تظهر في الاستعمال إذ ينسبق المعنى الموضوع له بمجرد سماع اللفظ بسبب تلك العلاقة التي يحققها الوضع فيصبح تصور اللفظ سببا لتصور المعنى وقد يستعمل اللفظ لمعنى معين حتى يصير أشهر فيه من غيره عند طائفة معينة تتفق على وضعه بإزاء ذلك المعنى فيصير استعمالها له بمثابة العرف الخاص عندهم الذي به يتفاهمون في القضايا التي تشغلهم ومعلوم عندهم أنه تعيين وتخصيص غير الذي عين وخصص به في أصل الوضع اللغوي، وهذا العمل على «إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما»[7] هو ما يطلق عليه المصطلح الذي يعتبر لغة خاصة يسهم في تشييد بنائها ورواجها أهل الاختصاص في ميدان معرفي معين.

والعلاقة بين اللفظ والمعنى في الوضع اللغوي الأصلي علاقة اعتباطية بمعنى أن ليس ثمة علاقة طبيعية بينهما، بينما في الوضع الاصطلاحي لا يجري الأمر اعتباطا «بل لابد من علاقة مشابهة أو مشاركة بين المعنى اللغوي الذي وضعت الكلمة للدلالة عليه في الأصل وبين المعنى الاصطلاحي الذي يراد تحميله لهذه الكلمة»(8).

وإذا كان الوضع يعتبر هو القناة الأولى لتأسيس الاصطلاح فلا ينبغي أن يفهم منه «مجرد وضع الكلمة الدالة أو التسمية المميزة بل إن توليد الظاهرة وإنتاجها وإبداعها حضاريا هو الذي يعطي شرعية تسميتها فوضع الكلمة قرين وضع ما تشير إليه حيث يصبح النشاط اللغوي تتويجا لأنشطة إبداعية سابقة من هنا فإن الاصطلاح مرتبط بالاختراع بالمفهوم الدقيق(9). واختراع المصطلح له طريقان :

الأولى : اختراع داخلي يكون بنقل اللفظ من معناه اللغوي الوضعي إلى معنى اصطلاحي هو من ابتكار اللغة التي وقع فيها النقل.

الثانية : اختراع خارجي يكون بنقل اللفظ من معناه اللغوي الوضعي إلى معنى اصطلاحي هو من ابتكار لغة أخرى غير اللغة التي وقع فيها هذا النقل.

وهذان الطريقان لخصهما الخوارزمي المتوفى 387 هـ في سياق حديثه عما جمعه من المصطلحات في كتابه مفاتيح العلوم بقوله: «أكثر هذه الأوضاع أسامي وألقابا اختُرعت وألفاظا من كلام العجم أعربت»(10).

ولما كان علم الحديث أحد العلوم التي ابتدأها العقل المسلم ولم ينقلها عن أمة من الأمم فإن وضع المصطلح فيه انبنى على اختراع داخلي يعتمد على أمرين :

الأول : الإلمام برواية الحديث النبوي ودرايته. فقد ألزم المحدثون أنفسهم الإحاطة بالحديث النبوي الشريف من كل الجوانب التي تصحح نسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بما ينسجم مع المقام المحمود الذي يتبوؤه قول الرسول عليه الصلاة والسلام في الشرع الإسلامي. فكان همهم إيجاد «قوانين يعرف بها أحوال السند والمتن»(11) بالتمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين وتحرير صحة ألفاظها التي تتقوم بها المعاني من معلولها. وصار عندهم هذا كله من أوكد الآلات المعينة على حفظه.

الثاني : المناسبة الدلالية المستمدة من فهم عميق لأسرار العربية وما تنطوي عليه من قدرة ذاتية لتوفير أسماء ما يدرك من المسميات فالمحدثون أثناء سبرهم للرواية

الحديثية ومتعلقاتها احتاجوا لوضع أسماء تترجم قضايا أدركوا معانيها: فتجمعت عندهم مجموعة من الأسماء شكلت نسيج المصطلح الحديثي المتصل في بنائه بالتصور العام للغة العربية.

ووضع المصطلح الحديثي تدرج عبر التاريخ في الظهور والنماء ابتداء مما وضعه الصحابة رضوان الله عليهم من قوانين وضوابط للرواية الحديثية حيث إن «الاستيثاق في رواية الحديث والتثبت من صحة المروي وعدالة الراوي وضبطه وغير ذلك من صفاته لم يبتدعه علماء أصول الحديث فيما بعد ولكنهم رأوا أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم قد مهدوا لهم سبيله وعبدوا طرقه فساروا هم في الطريق التي رسمها لهم سلفهم الصالح رضي الله عنهم أجمعين»[12] إلى أن اكتمل ونضج في القرن السابع الهجري مع ابن الصلاح المتوفى 643 هـ وما تبع مقدمته في علوم الحديث من تقييدات وإيضاحات ونكت[13] وهكذا نجد:

أ ـ المصطلح المناسب لقضايا سند الحديث :

1- باعتبار وصوله ينقسم إلى المتواتر والآحاد والمشهور والغريب والعزيز.

2- باعتبار قبوله ينقسم إلى مقبول ومردود؛ المقبول ينقسم إلى الصحيح لذاته والصحيح لا لذاته والحسن لذاته والحسن لا لذاته.

والمردود هو الضعيف وينقسم إلى :

- ما رد بسبب سقط ظاهر في السند وهو المنقطع والمرسل والمعضل والمعلق.

- ما رد بسبب سقط خفي وهو المدلس والمرسل الخفي.

- ما رد بسبب الطعن في الراوي: الموضوع والمتروك والمجهول والمبتدع والمنكر والمدرج والمقلوب والمضطرب والشاذ والمصحف والمعلل.

3- باعتبار منتهى السند : المرفوع والمسند والموقوف والمقطوع.

4- باعتبار عدد الرواة : الإسناد العالي والإسناد النازل.

5- باعتبار أوصاف الرواة : نحو : الصحابة ـ التابعون ـ رواية الأقران ـ المدبج ـ رواية الأكابر عن الأصاغر ـ رواية الآباء من الأبناء ـ رواية الأبناء عن الآباء ـ السابق

واللاحق معرفة الإخوة والأخوات ـ المهمل ـ المسلسل ـ المتفق ـ المؤتلف والمختلف ـ المتشابه معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم...

ب ـ المصطلح المناسب لقضايا متن الحديث نحو غريب الحديث ـ أسباب ورود الحديث ـ ناسخ الحديث ومنسوخه ـ مختلف الحديث ـ محكم الحديث ـ زيادة الثقات ـ رواية الحديث بالمعنى...

ج ـ المصطلح المناسب لقضايا طرق نقل الحديث وكتابته، نحو الطبقة ـ التحمل ـ العرض ـ الأداء ـ السماع من الشيخ ـ القراءة على الشيخ ـ الإجازة ـ المناولة ـ الكتابة ـ الإعلام ـ الوصية ـ الوجادة ـ أخبرنا ـ أخبرني ـ حدثنا ـ حدثني...

د ـ المصطلح المناسب لقضايا الجرح والتعديل نحو الجرح والتعديل ـ الضابط ـ الحجة ـ الثقة ـ الحافظ ـ ثقة ثقة ـ ثقة حافظ ـ متقن ـ ثبت ـ صدوق ـ لا بأس به... ليس به بأس ـ صدوق سيء الحفظ ـ صدوق يهم ـ مقبول ـ لين الحديث ـ مستور أو مجهول الحال ـ ضعيف متروك واهي الحديث ـ كذاب ـ وضاع.

هـ ـ المصطلح المناسب لقضايا التأليف في علم الحديث نحو الجوامع ـ السنن ـ المسانيد ـ المصنفات ـ المستدركات ـ المستخرجات ـ الأطراف ـ المعاجم ـ الأجزاء المشيخات ـ الطبقات...[14]

وهذه المصطلحات في مختلف القضايا إذا ما قورنت بين مدلولاتها الاصطلاحية واللغوية الوضعية، تدرك بيسر المناسبة الواقعة بينهما والتي كانت وراء اختيار ذلك اللفظ لذلك المعنى الاصطلاحي.

2- نموذج وضع المصطلح الحديثي :

أقصد بالنموذج الأصل الذي تحكم في وضع المصطلح الحديثي على اعتبار أن علم الحديث يمتاز بخصائص الموضوعية والشمول والاقتصاد. وهي خصائص التفكير العلمي الذي كثيرا ما لا يتأتى إلا عبر واسطة هي النموذج.

وأسوق توصية تقول «إن منهج الحديث يقوم على الإسناد والإسناد هو بناء نسب الرواية ومن هنا كانت سلاسل السند أشبه بشجرات النسب ومن هنا أيضا جاءت مصطلحات أهل الحديث تشترك في خاصية واحدة ألا وهي قابليتها بأن يوصف بها

النسب فالحديث يكون متواترا ومشهورا أو خبر آحاد والنسب كذلك (....) وواضح أن جميع هذه المصطلحات اختيرت دون غيرها لأنها أوصاف يقبل أن يوصف بها النسب وبالمقابل فما لا يقبله النسب من الأوصاف لم يوضع مصطلحا للحديث رغم ما قد يكون هناك من علاقة المشابهة والاتصال التي تسمح بالانتقال باللفظ من معناه الأصلي الحقيقي إلى معنى آخر مجازي اصطلاحي»[15].

فالنسب حسب هذه الفرضية هو الذي تحكم في عملية اختيار المصطلح الحديثي، وهي فرضية ترتكز على حدس معرفي أكثر من ارتكازها على الواقع المصطلحي عند المحدثين. فالمتتبع لكتب اصطلاحاتهم لا يجدهم يقارنون بين سلسلة الإسناد وسلسلة شجرات النسب. ولا يقولون إن النسب تحكم في اختيارهم لهذا المصطلح أو ذاك رغم أنهم اهتموا بالنسب غاية الاهتمام بل هو جزء مهم في دراسة الرواة حيث درسوا طبقاتهم وبلدانهم وألفاظهم وانتسابهم إلى القبائل والأوطان والصنائع والحرف وتاريخ وفياتهم. وفي هذا يقول السخاوي: «تاريخ الرواة والوفيات فن عظيم الوقع من الدين قديم النفع به للمسلمين، لا يستغني عنه ولا يعتني بأهم منه، خصوصا ما هو القصد الأعظم منه، وهو البحث عن الرواة، والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم لأن الأحكام الاعتقادية والمسائل الفقهية مأخوذة من كلام الهادي من الضلالة والمبصر من العمى والجهالة. والنقلة لذلك هم الوسائط بيننا وبينه والروابط في تحقيق ما أوجبه وسنه فكان التعريف بهم من الواجبات والتشريف بتراجمهم من المهمات»[16]. وبعض المصطلحات الحديثية هي وحدها التي لها قابلية أن يوصف بها النسب باعتباره خبرا، ومعلوم أن منهج المحدثين في النقد صالح لمعرفة صحيح الخبر من زائفه كيف ما كان نوع الخبر. وفرق كبير جدا بين أن يوصف النسب ببعض المصطلحات الحديثية وبين كونه نموذجا لوضع المصطلح الحديثي.

وهذا مايجعل هذه الفرضية لا تلمس النموذج الفعلي الذي قد يكون باعثا قويا على اختيار المصطلح الحديثي ووضعه.

ويمكن تلمس النموذج لوضع المصطلح الحديثي في أصلين مختلفين عن أصول المصطلح النقدي الأدبي[17] التي حصرها الأستاذ الشاهد البوشيخي في ثلاثة وهي الأصل الطبيعي والصناعي والعلمي.

وهذان الأصلان هما :

الأول أصل شرعي وله شقان :

الشق الأول : استنباط دعوة القرآن لوضع المصطلح وأنه من شأنه توضيح الأفكار وإزالة البلبلة من العقول وتوحيد الطائفة التي تستعمله، وذلك من خلال تضمين القرآن الكريم معاني إسلامية لألفاظ تدل بالوضع اللغوي على معاني أخرى «فكان مما جاء في الإسلام ذكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق وأن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان وهو التصديق. ثم زادت الشريعة أوصافا بها سمي المؤمن بالإطلاق مؤمنا وكذلك الإسلام والمسلم إنما عرفت منه إسلام الشيء ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء. وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر فأما المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه وكان الأصل من نافقاء اليربوع» (18).

الشق الثاني : المبادئ الكلية التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والتي مفادها أن الخبر لا يروى منه إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه وأن يتقى منه ما كان من أهل التهم والمعاندين من أهل البدع.

وذلك كقوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين»[19] وكقوله تعالى : «ممن ترضون من الشهداء»[20].

وكقوله تعالى «وأشهدوا ذوي عدل منكم»[21] وقول الرسول عليه الصلاة والسلام «من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[22] وقوله صلى الله عليه وسلم: «من تعمد علي كذبا فليتبوأ مقعده من النار»[23]وقوله صلى الله عليه وسلم: «نضر الله امرءا سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره فرب حامل فقه ليس بفقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[24]. يؤخذ من هذه الآيات والأحاديث النبوية مقصد شرعي عظيم هو حفظ السنة النبوية، وأن من أوكد آلات حفظها قيام علم خاص بروايتها وأن من أعظم ما فيه وضع مصطلحات تيسره وتفهمه.

الأصل الثاني : عملي، ويمكن تلخيصه في الحاجة والاستعمال، وذلك أن وضع المصطلح الحديثي عرف نماء وتطورا مع الحاجة إليه، إذ لما ركب الناس الصعب والذلول بدأ التثبت في الرواية. فابن عباس رضي الله عنهما لما جاءه بُشَيْر العدوي

«فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال يا ابن عباس ما لي لا أراك تسمع لحديثي أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»[25]. كذلك لما كثرت الاضطرابات والفتن بدء السؤال عن الإسناد. قال عبد الله بن المبارك : «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[26]. وقال أيضا «بيننا وبين القوم القوائم يعني الإسناد»[27]. ولما طال الإسناد وامتزجت ثقافة المسلمين بغيرها من الثقافات اشتدت الحاجة إلى وضع المصطلح.

وهكذا فوضع المصطلح الحديثي تحكم في وضعه الشرع والعمل وليس له أي نموذج آخر استقى منه مصطلحاته سوى اللغة العربية على أساس المناسبة الدلالية.

3- تفعيل المصطلح التراثي :

التراث الإسلامي باعتباره مصطلحا متداولا حمل بالعديد من المفاهيم منها[28] :

أنه مجموع الجهد الحضاري الذي تم ما بين الأندلس والهند في ما بين القرن الهجري الأول والقرن العاشر وخليطته البشرية عربية ومنابعه الفكرية إسلامية ومنها أنه يمثل نسقا ثقافيا ممتدا عبر تاريخ الأمة الإسلامية يعبر عن حضارتها وشخصيتها ويعكس فترات إبداعها وتفوقها كما يعكس فترات خمولها وتقهقرها. فهو مرصد لحركة العقل المسلم وتطورها التاريخي في مجالات العلم التي ارتضاها البشر خلال الفترة التي بدأت بظهورالإسلام وامتدت حتى سقوط الخلافة الإسلامية. ومنها أنه يتحمل بعدين أحدهما أفقي مباشر هو الموروث المادي والفكري الذي وصل إلينا من المجتمع العربي الإسلامي. والآخر عمودي بعيد وهو كافة المنجزات المادية والفكرية التي صنعتها شعوب عاشت وتفاعلت مع شعوب أخرى فوق رقعة الوطن العربي الإسلامي.

وأقصد بالتراث الإسلامي منتوج تفاعل مضى للعقل مع الوحي. ولذا لا يضم مصطلح التراث الوحي في مفهومه «والذين يعنون بالتراث كل ما ورثناه من أسلافنا بما في ذلك القرآن الكريم والسنة الصحيحة إنما يضعون أنفسهم موضع الشبهة في

أنهم يسعون إلى إنكار ونزع صفة الوحي الإلاهي عنهما، ومن ثم إخضاعهما للتطوير والتبديل بتغيير الزمان والمكان»[29]. وأن المهم في التراث الإسلامي بذلك المفهوم هو المنتوج وليس جنس العقل أهو عربي أم غير عربي لأن ما يتفاعل معه العقل فوق الجنس أو أي انتماء آخر فتفعيل مصطلح ذلك المنتوج هو زرع الروح فيه بإخراجه من طي الإهمال إلى فضاء الإعمال بما يحقق مصلحة الأمة الإسلامية الفكرية والحضارية على أساس أن هذا الإخراج للمصطلح التراثي من جموده لن يكون موفقا ما لم ينبن على منهجية علمية شاملة للتعامل مع التراث عموما والمصطلح خصوصا.

وهذا التفعيل يأخذ مشروعيته من كون ذلك المنتوج للعقل متأكدة فينا استمراريته ولم تحدث أي قطيعة بيننا وبينه. لا سبيل إلى الانفكاك عن حقيقته، «التاريخية ولو سعى المرء إلى ذلك ما سعى لأنها، وإن بدت في الظاهر حقيقة بائنة ومنفصلة بحكم ارتباطها بالزمان الماضي فهي في جوهرها حقيقة كائنة ومتصلة تحيطها من كل جانب وتنفذ فينا من كل جهة كما أنه لا سبيل إلى الانقطاع عن العمل بالتراث في واقعنا لأن أسبابه مشتغلة على الدوام فينا آخذة بأفكارنا وموجهة لأعمالنا، متحكمة في حاضرنا ومستشرفة لمستقبلنا سواء أقبلنا على التراث إقبال الواعي بآثاره التي لا تنمحي أم تظاهرنا بالإدبار عنه غافلين عن واقع استيلائه على وجودنا ومداركنا»[30]. ولذا فكل عمل اجتهادي تغييري لابد له من الوقوف عليه حتى يستقيم عوده وتتضح مسيرته وتنتظم انتظاما يقوم على مقصود قوله تعالى «قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشىء النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير»[31]. وهو سير المتأمل في الكون الذي يجعل التاريخ وحدة متكاملة تتلاقح فيها التجارب وتتآزر فيها الخبرات بالتعامل العقلاني النقدي، لأنه بالممارسة العقلانية النقدية المتفهمة لدور الوحي في ذلك المنتوج وما يفتح من آفاق مستقبلية متعددة الأبعاد يمكن زرع روح الفاعلية في الحياة الفكرية والإنتاج الحضاري.

والتفعيل يأخذ مشروعيته أيضا من ثلاثية الاقتحام، المحافظة، التجديد، وهي ثلاثية ليس هذا مجال تفسيرها وبيان النسق الذي يحكمها، وإنما نتناولها بإيجاز شديد بما يخدم مشروعية تفعيل المصطلح.

والاقتحام والمحافظة والتجديد في هذه الثلاثية يمثلون مراحل عرفها تاريخ التراث الإسلامي.

فالاقتحام مرحلة ذات طابع اجتهادي اقتحامي، استغرقت طيلة القرون الخمسة الأولى الهجرية، انتشر فيها العلم انتشارا واسعا وتم فيها إرساء قواعد الثقافة الإسلامية، وليس مبالغة تسمية هذه المرحلة بالمرحلة الاقتحامية لأن المسلمين كانوا يحملون مشروعا كونيا يقتحمون به العالم فيحققون إنجازات كبيرة على صعيد بناء ثقافة جديدة تنضم إليها شعوب كثيرة لتؤمن بالإسلام.

والمحافظة مرحلة ذات طابع دفاعي يتسم بالمحافظة على ما أنجز وليست مجدية محاولة تحديد بداية هذه المرحلة بدقة، ولكن يمكن القول إنها بدأت مع اشتداد الهجمات الخارجية التي بلغت أوجها مع الحملات الصليبية في بداية القرن الثاني عشر الميلادي، وقد استمرت هذه المرحلة إلى حدود القرن الثامن عشر الميلادي فلم يعد المشروع الذي تحمله الأمة هو نشر الدعوة لتعم العالم بل الحفاظ عليها حيث هي منتشرة ومنع أعدائها من السيطرة على أرضها والتحكم بها[32]. وهذه المرحلة رغم إيجابيتها ووجود عطاءات فكرية هائلة فيها، فقد تولد منها وهن ثقافي ونفسي كان من نتائجه انحسار الإبداع والاجتهاد وشيوع التقليد والغفلة عن قراءة الوحي والكون وغياب العقلية المقاصدية.

التجديد أو مشروع التجديد وهي التي بدأت مع نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ولازالت مستمرة حيث بدأت الأمة تستعيد إفاقتها وتشعر بتأخرها عن أمم كانت بالأمس أضعف منها، فبدأت تفكر في عوامل انحطاطها وسبل نهضتها.

وعلاقة هذه المراحل بالتفعيل للمصطلح التراثي هو أخذ نفس مرحلة الاقتحام، وتجاوز مخلفات ورواسب مرحلة المحافظة ومناسب غاية المناسبة لمرحلة مشروع التجديد. والتراث الفكري الإسلامي إذا ما تفحصناه نجد فيه جبالا شامخة من المصطلحات عرفت طريقها للوجود عبر تراكمات علمية مستمرة وتغيرات مجتمعية ضاغطة، وبدأت بالفعل مع مجتمع الصحابة لتأخذ مسارها الإنمائي في خط متصاعد لن يعرف الانكسار إلا بمخلفات مرحلة المحافظة والالتفات حول الذات.

وبعد أن اتضحت مناهج العلوم وتبلورت مصطلحاتها شرع في جمعها وتصنيفها في معاجم خاصة[33] مخالفة للمعاجم اللغوية واللفظية والمعنوية تكشف تقدم العلوم

ووضوح مصطلحاتها المستعملة، كما تكشف عن قدرة اللغة العربية على استيعاب التطورات والتغيرات بما تملكه من وسائل تمكن الدارس لأي علم من وضع ما شاء من الأسماء للمدركات التي تنمو في بحثه.

وهكذا فتفعيل المصطلح التراثي ينسجم مع سياق مشروع التجديد وربط الأمة بالوحي الالاهي، وتجاوز رواسب الانهزام الحضاري وعوامل الانحطاط.

والدعوة إلى تفعيل المصطلح التراثي دعوة للاستفادة والاعتبار لا للتغني والافتخار ودعوة للاستفادة من اجتهاد لا يمكن بحال أن نقفز عليه، ولا ترادف هنا بين التراث الإسلامي وبين الشخصية الثقافية والتاريخية لأن مصدر تكوين الشخصية هو الوحي الالاهي قرآنا وسنة وليس التراث لأنه تفاعل مع الوحي ليس إلا.

4- نحو منهجية لتفعيل المصطلح التراثي واقتراحات في وضع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية :

إن إعداد منهجية لتفعيل المصطلح التراثي يتطلب جهودا عظيمة تتظافر فيها خبرات عديدة. فالتراث كما تقدم يزخر بمصطلحات شتى في ميادين المعرفة فلهذا يحتاج لجهود متعددة وإرادات فاعلة ومتنوعة.

وهذه نظرة أولية تقصد المشاركة بزاد قليل في هذه المنهجية دافعها الإحساس بكنوز التراث التي لازالت لم تستغل والحاجة تدعو إليها.

وتتكون هذه النظرة من النقط التالية:

1- الوعي بأهمية المصطلح التراثي في تطور الفكر الإسلامي ومجابهته للتحديات التي تعترض سبل نهوضه وأنه قد يكون مصدر إبداع لتوليد مصطلحات مناسبة.

2- إعادة الاعتبار للغة العربية من ذويها بكونها تستوعب جميع التطورات الإنسانية وأنها علمية في حروفها وفي تسلسل كلماتها وفي ترتيب جملها.

3- المصطلح صناعة لا يتوصل إليه إلا بقواعد مقررة وملكة حاصلة بالتمرن ولذا لابد من معرفتها ثم تطعيمها بما جد من وسائل.

4- تفعيل المصطلح التراثي لن يتم دفعة واحدة وبجهد قليل وفي زمن يسير بل هو مشروع ضخم ينبغي أن تتلاقى فيه جهود الأفراد والمؤسسات.

5- ولذا فتفعيل المصطلح التراثي ينبغي أن يعالج معالجة جزئية تدرس مصطلحات كل ميدان معرفي معين على حدة.

6- دراسة المصطلح التراثي واستقراؤه من مظانه في كل ميدان معرفي على حدة يهتم به المختصون فيه حتى يخرجوه كما وضعه أهله جميعا بعد تتبع آثارهم منفردة ومجتمعة.

7- تفعيل المصطلح ينبغي ألا يعتمد على العثور والمصادفة بل لابد من منهج علمي في جمعه ووضعه والمنهج بدوره يمثل مشكلة على حد تعبير الشاهد البوشيخي حيث يؤكد أن[34] المنهج التاريخي في دراسة المصطلحات مهم جدا إذا جاء في إبانه وبشروطه وإلا فلا سبيل منهجيا وعلميا إلى اعتماد نتائجه. وكذلك المنهج الوصفي إذا تم بشروطه من :

- إحصاء لكل النصوص التي وردت بها المصطلحات في الكتاب أو الكتب المدروسة إحصاء لا يهمل مستعملا من مستعملات المادة الاصطلاحية اسما كان أو فعلا، ومفردا كان أو مركبا...

- دراسة المواد الاصطلاحية بالمعاجم اللغوية فالاصطلاحية، دراسة تبتدئ من أقدم ما اعتمد عليه منها مسجلة أهم ما فيه وتنتهي بأحدث ما اعتمد عليه منها مسجلة أهم ما أضاف.

- دراسة مصطلحات تلك المواد بالنصوص المحصاة، دراسة تصنف نصوص كل مادة حسب المستعمل منها اصطلاحيا وتتفهم نصوص كل مصطلح نصا نصا...

- عرض لنتائج ذلك في صورة دراسة مصطلحية تراعي فيما ينبغي أن تراعي :

* ذكر صفات المصطلح التي تستفاد من مجموع أو بعض نصوصه.

* ذكر العلاقات التي تربط المصطلح بسواه والفروق التي تفصله عن سواه.

* عرض الضمائم التي قد تكون لها هي كذلك صفات وعلاقات...

8- ربط تفعيل المصطلح بمنهجية التعامل مع التراث الإسلامي عموما في جميع مستوياته تحقيقا وفهرسة وتكشيفا وتوظيفا...

9- ربط تفعيل المصطلح التراثي بما يمكن أن يكون منهجية عامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها.

10- تنشيط البحث العلمي ومراكزه في الاهتمام بالمصطلح التراثي.

وقبل ذكر بعض المقترحات العامة التي تظهر ـ إن كانت صائبة ـ لازمة لوضع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية، تحسن الإشارة إلى أن التفكير في هذا المشروع موفق بإذن الله، إذ يعتبر من العوامل النافعة لتفعيل المصطلح التراثي وأنه صراط مستقيم نحو هدف كبير جدا هو المعجم التاريخي للمصطلحات التراثية في ميادين شتى. وهذه المقترحات لها ارتباط وثيق بالمنهجية المقترحة لتفعيل المصطلح التراثي وتتلخص فيما يلي :

1- دراسة المصطلح دراسة وصفية وتاريخية.

2- تصنيف المصطلحات الحديثية حسب القضايا الكبرى للمصطلح الحديثي والتمييز بين مصطلحاتها أسماء كانت أو أفعالا أو مفردة أو مركبة أو رموزا...

3- حسن الجمع والوضع، وهما مبدآن معجميان أساسيان في تصنيف أي معجم قال ابن منظور : «وإني لم أزل مشغوفا بمطالعات كتب اللغة والاطلاع على تصانيفها وعلل تصاريفها ورأيت علماءها بين رجلين إما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع».

4- بيان أهمية المعجم وفوائد استعماله لأن المعجم إنما يقاس بالوظيفة التي سيؤديها والغاية التي لأجلها وضع.

وهكذا تبدو جليا تلك العلاقة الكائنة بين وضع المصطلح الحديثي وتفعيل المصطلح التراثي وأنها علاقة جزء بكل، وأن دراسة وضع المصطلح الحديثي وتاريخه وتأسيس معجم فيه لمن الأمور المهمة التي من شأنها إحياء وعي حضاري بأهمية المصطلح التراثي.

والله أعلم.

الهوامش

(1) العلاقة بين الدال والمدلول تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي الدلالة الوضعية والعقلية والطبيعية وهذا الانحصار في ثلاثة إنما هو بالاستقراء لا بالحصر العقلي (انظر حاشية الشريف الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية في الرسالة الشمسية ص 22).

(2) شرح الغرة في المنطق الصفوي ص 118.

(3) نفسه ص 116.

(4) تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول القرافي ص 20.

(5) نفسه ص 20.

(6) التحرير لابن همام مع شرحه تيسير التحرير 5/2.

(7) التعريفات الجرجاني باب الألف كلمة الاصطلاح

(8) مجلة كلية الآداب بفاس: إشكالية المصطلح الأدبي بين النقل والوضع صلاح فضل ص 81.

(9) دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب شحادة الخوري ص 172.

(10) مفاتيح العلوم ص 4.

(11) عرف ابن جماعة علم الحديث بأنه «علم بقوانين يعرف بها أقوال السند والمتن»، كما عرفه ابن حجر بأنه «معرفة المعرفة بحال الراوي والمروي» انظر تدريب الراوي للسيوطي 41/4.

(12) توضيح الأفكار للصنعاني مقدمة محمد محيي الدين عبد المجيد 23/1.

(13) انظر أدوار علم الحديث في منهج النقد في علوم الحديث نور الدين عتر ص : 37 - 70.

(14) كان استمداد هذا التقسيم لقضايا المصطلح الحديثي من كتب مصطلح الحديث الآتية : الإلماع للقاضي عياض ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ـ تدريب الراوي للسيوطي.

(15) مجلة المناظرة حفريات في المصطلح مقاربات أولية محمد عابد الجابري ص : 17.

(16) فتح المغيث ص 459.

(17) انظر مجلة التواصل اللساني : أصول المصطلح النقدي الشاهد البوشيخي ص : 70.

(18) الصاحبي في فقه اللغة أحمد بن فارس ص 73.

(19) سورة الحجرات الآية 6.

(20) سورة البقرة جزء من الآية 281.

(21) سورة الطلاق جزء من الآية 2.

(22) أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه 7/1.

(23) أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه 7/1.

(24) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله 39/1.

(25) أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه 10/1.

(26) مقدمة صحيح الإمام مسلم 12/1.

(27) نفسه 12/1.

(28) مجلة الاجتهاد نحو منهج للتعامل مع التراث محيي الدين عطية ص 158.

(29) نفسه ص : 159.

(30) تجديد المنهج في تقويم التراث طه عبد الرحمن ص 19.

(31) سورة العنكبوت الآية 19.

(32) مجلة الاجتهاد : الاجتهاد وأزمة الحضارة العربية الفضل شلق ص 15 - 16.

(33) نحو: مفاتيح العلوم للخوارزمي، التعريفات للجرجاني، الكليات لأبي البقاء الحسيني (1094هـ).

(34) مجلة المسلم المعاصر : مشكلة المنهج في دراسة المصطلح النقد العربي القديم.

مصادر الموضوع ومراجعه

- القرآن الكريم .
- صحيح مسلم، ط. عيسى الحلبي 1374 هـ .
- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية لقطب الدين الرازي وبهامشه حاشية الشريف بن علي الجرجاني ط. 2 ـ المطبعة الأزهرية 1328 هـ.
- شرح الغرة في المنطق الرازي، الصفوي تحقيق ألبير نصرى نادر دار المشرق بيروت 1983 م.
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول لشهاب الدين القرافي تحقيق عبد الرؤوف سعد. ط . 1 ـ دار الفكر بيروت 1973.
- تيسير التحرير شرح محمد أمين المعروف بأميرباد شاه على كتاب التحرير لابن همام الاسكندري دار الكتب العلمية 1403 هـ .
- كتاب التعريفات لعلي الشريف الجرجاني تحقيق عبد المنعم الحفني دار الرشاد القاهرة.
- مفاتيح العلوم لأبي عبد الله الخوارزمي دار الكتب العلمية. بيروت.
- توضيح الأفكار للصنعاني. تحقيق محي الدين عبد الحميد المكتبة السلفية.
- منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر ط ـ 3 ـ دار الفكر 1981.
- الإلماع للقاضي عياض تحقيق السيد أحمد صقر ط ـ 2 ـ دار التراث القاهرة 1398 هـ.
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني شرح وتعليق صلاح عويضة ط ـ 1 ـ دار الكتب العلمية بيروت 1409 هـ.
- التقييد والإيضاح لزين الدين العراقي تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان دار الفكر بيروت.

- تدريب الراوي لجلال الدين السيوطي تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ط - 2 - دار الكتب العملية بيروت 1399 هـ.

- فتح المغيث للسخاوي.

- الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس تحقيق السيد أحمد صقر مطبعة البابي الحلبي مصر 1977 .

- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر الأندلسي دار الكتب العلمية بيروت.

- تجديد المنهج في تقويم التراث لطه عبد الرحمن ط - 1 - المركز الثقافي العربي.

- دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب لشحادة الخوري ط - 2 - 1992. دار طلاس دمشق لسان العرب لابن منظور دار الفكر بيروت.

- مجلة المسلم المعاصر العددان - 55 - 56 السنة الرابعة.

- مجلة الاجتهاد العدد 8 - السنة - 2 - صيف 1410/1990.

- مجلة الاجتهاد العدد - 24 - السنة - 6 - صيف 1415 هـ.

- مجلة التواصل اللساني العددان 1 - 2، 1994 م - 1415 هـ.

- مجلة المناظرة العدد - 6 - السنة الرابعة 1414 هـ.

- مجلة كلية الآداب بفاس عدد - 4 - 1409 هـ - 1988م.

المصطلحات الحديثية وضوابط استعمالها عند المحدثين

ذ. محمد باقشيش أبو مالك
كلية الآداب – اكادير

مما لا شك فيه عند المحدثين قاطبة أن الحديث النبوي الشريف يقوم على دعامتين أساسيتين هما الإسناد والمتن، وقد وضع العلماء لهذين الشقين قوانين محكمة وقواعد دقيقة، وأساليب نقدية موضوعية، للوصول إلى أن رجال الإسناد جازوا القنطرة ووسموا بالثقة، والوصول إلى أن المتن سلم من الشذوذ والعلل الغوامض، وقد تطور هذا العلم المتخصص عبر الحقب المتوالية حتى نضج واحترق، وبرز في ميدانه جهابذة التقعيد، وخبراء النقد، ووضعوا المصطلحات، وقد احتاج هؤلاء الأعلام إلى استعمال تعابير فنية متعارف عليها عندهم، وهي دقيقة الصياغة ومحددة الدلالة، وأصبحت هذه التعابير الفنية عبارة عن قواعد اصطلاحية وضوابط صناعية تخدم أغراض الإسناد والمتن ومتعلقاتهما. وقد أفرطوا في الإمعان فيها. وبالغوا في سبر أغوارها ومراميها حتى أضحوا متحكمين في أزمتها، مبصرين في كيفية استعمالها، مدركين لاختلاف مناهج المحدثين في مصطلحاتهم وإطلاقاتهم فيها.

ونظرا لغموض كثير من مصطلحات الأسانيد والمتون، والتخريج، والعزو إلى المصادر الحديثية، ومصطلحات الإشعار بالصحة أو الضعف في الأحاديث على غير المتخصصين في مهيع علم الحديث والمبتدئين، بل على حتى كثير من الباحثين فيه، كان لزاما على أهل هذا الشأن أن يجلوا عن مرامي هذه المصطلحات، ويحددوا ضوابط استعمالها، بغية اتضاح المناهج، وضرب الحدود الفارقة للمصطلحات، حتى يصبح لكل مصطلح مدلوله واستعماله السليم في موطن إيراده، مجرداً عن أي تحريف أو تبديل.

إليك بعض المصطلحات الحديثية وضوابط استعمالها عند المحدثين :

1- مصطلحات التعاريف لماهية الحديث والمرسل :

اصطلح المحدثون على أن اللفظ والمتن المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسمَّى عند الإطلاق بـ «الحديث، والخبر والأثر» وذلك مع وجود قرينة دالة على ذلك، ومن ثم فإن هذه المصطلحات مترادفة ومتساوية من حيث المدلول.

وعلى عدم الترادف فإن هذه المصطلحات تأخذ تعاريف أخص، وفروقات دقيقة فيما بينها.

فـ «الحديث» : إذا أطلق فهو للمرفوع لا غير، وإذا أردت من دونه قيدت فتقول : «حديث موقوف، أو مقطوع...».

و«الخبر» : إذا أطلق فهو عام في المرفوع، والموقوف، والمقطوع، ولا ينصرف إلى إحداها إلا بالتقييد.

و«الأثر» : إذا أطلق فهو خاص بالموقوف على الصحابة، وإذا أردت من دونهم من التابعين قيدت فقلت : «أثر عن ابن المسيب، أو الزهري...».

والمرسل عند المحدثين، يطلق هذا المصطلح ويراد به عند المحققين من أهل الصنعة: ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم...، وهو من قسم الضعيف.

وأما تعريفه : بأنه ما سقط منه الصحابي فهو تعريف مرجوح يتنافى مع القواعد الاصطلاحية في عدم اعتبار جهالة الصحابي وأنها لا تضر.

وقد يطلق بعض المحدثين المرسل على: المنقطع، وهذا يعرف من خلال السياق إذا كان الحديث مسندا من مبتدإ السند إلى منتهاه.

2- مصطلحات الإحالة على المصنفات :

فرق المحدثون في الإحالة على المصنفات الحديثية بين التي تروي الأحاديث بالأسانيد وسلاسل الرجال وبين التي تذكر الحديث مجرداً عن إسناده من المصنفات المتأخرة.

ففي الإحالة على النوع الأول نقول :

روى فلان كذا : ولا تُقال إلا في الكتب المسندة التي تروي الأحاديث بأسانيد مستقلة عن طريق شيوخها.

ويرادف هذا المصطلح عند المحدثين : أخرج فلان كذا : أي أنه أخرج الحديث عن طريق إبراز سلسلة إسناده وتتابع رجاله.

وكذلك أسند فلان : أي أنه اعتمد في إخراج الحديث عن طريق إسناد كل راو الحديث إلى من فوقه إلى منتهاه.

وفي الإحالة على النوع الثاني نقول :

ذكره فلان : ولا تقال إلا في الكتب التي تورد الأحاديث دون إسناد، وتستعمل أيضا في معلقات البخاري، فلا يقال في معلقاته في الصحيح رواه خ، لأن المعلق عند المحدثين هو : ما سقط أو حذف من أول إسناده راو فأكثر ولو إلى الصحابي. وليس في هذا الأسلوب أو السياق رواية، وإنما فيه ذكر وحكاية عن المعلق عنه.

وأما مصطلح: أورد فلان كذا : فهو مصطلح شامل لإيراد الحديث في المؤلف بالرواية والإسناد، وشامل لإيراد الحديث بذكره والإتيان به مجرداً عن الرواية والإسناد.

ولا يحدد المدلول المطلوب من هذا المصطلح عند المحدثين إلا بفهم السياق ونوع المصنف المحال عليه.

3- مصطلحات التخريج العام :

والمصطلحات المستعملة في هذا النوع هي عند المحدثين المتأخرين الذين عنوا بالتخريج من المصادر الأصلية للرواية الحديثية وقد ظهرت بينهم فروقات طفيفة في تحديد المصطلح. وهي كما يلي :

ـ الجماعة : يقصد بها أصول الكتب الستة عند الحافظ ابن حجر في التقريب وعند مجد الدين بن تيمية هذه الأصول الستة بالإضافة إلى مسند أحمد.

ـ السبعة : هم أصحاب الكتب الستة والإمام أحمد عند الحافظ في بلوغ المرام إذن فمصطلح السبعة عند الحافظ = الجماعة عند مجد الدين.

ـ الستة : يقصد بها أصحاب الأصول الستة عند الحافظ في بلوغ المرام.

ـ الخمسة : يقصد بها أصحاب السنن الأربعة (د ـ ت ـ ن ـ جه) بالإضافة إلى أحمد، عند مجد الدين والحافظ في البلوغ.

ـ الأربعة : يقصد بها أصحاب السنن الأربعة فقط، عندهما.

ـ الثلاثة : يقصد بها أصحاب السنن ما عدا ابن ماجة.

متفق عليه : يقصد به ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما بشرط اتحاد صحابي الحديث : هذا عند كافة المحدثين المتأخرين إلا عند مجد الدين بن تيمية، فـ«متفق عليه» عنده هو ما أخرجه : «خ وم وحم»، إذن فعلى الباحث المتعامل مع منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار، أن يكون على ذكر لهذا المصطلح (انظر النيل 14/1).

وإذا لم يتحد صحابي الحديث عند الشيخين فلا يسمى متفقا عليه، وإنما يصطلح عليه بقولنا:

ـ أخرجه أو رواه الشيخان، أخرجه أو رواه خ وم.

4ـ مصطلحات الإشعار بالصحة والضعف عند المحدثين :

إن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم، والمعاندين من أهل البدع، والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه قول الله جل ذكره: «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا...» وقال جل ثناؤه: «ممن ترضون من الشهداء...» وقال : «وأشهِدُوا ذوي عدل منكم...» فدل ما ذكرنا من الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة، والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما، إذ كان خبرالفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم، ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثر المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من حدث عني بحديث يدعي أنه كذب فهو أحد الكذابين».

فإذا عرف الطالب والباحث المتخصص هذا المنهج اللازم عليه، وجب عليه أيضا استعمال التعابير الفنية ذات الدلالة المحددة والصياغة المقصودة، إذ باستعمالها الاصطلاحي تشعر بنفسها أن هذه الروايات صحيحة ومقبولة، أو أنها ضعيفة ومردودة، فإذا تميز عنده صحيح الروايات من جريحها وجب عليه أن يعبر بقوله :

صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا. أو ثبت عنه كذا، أو : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا. أما إذا تحقق من سقم الحديث أو شك فيه أو لم يطلع على إسناده فيجب عليه أن يعبر بقوله :

روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو بلغنا عنه كذا، أو: ورد عنه، أو : جاء عنه، أو روى بعضهم.

ولا يجوز له أن يستعمل الألفاظ الجازمة المشعرة بالصحة والقبول.

وهذه القاعدة يُعْبَر بها ـ أيضا ـ إلى الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري. والأحاديث المعلقة المرفوعة التي لم يوصل البخاري إسنادها في صحيحه.

(أ) منها ما يوجد في موضع آخر من كتابه.

(ب) ومنها ما لا يوجد إلا معلقا.

فأما الأول : فالسبب في تعليقه أن البخاري من عادته في صحيحه أن لا يكرر شيئا إلا لفائدة، فإذا كان المتن يشتمل على أحكام كرره في الأبواب بحسبها أو قطعه في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها من الجملة الأخرى، ومع ذلك فلا يكرر الإسناد بل يغاير بين رجاله إما شيوخه أو شيوخ شيوخه ونحو ذلك. فإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلا إسناد واحد واشتمل على أحكام واحتاج إلى تكريرها فإنه والحالة هذه إما أن يختصر المتن أو يختصر الإسناد.

وهذا أحد الأسباب في تعليقه الحديث الذي وصله في موضع آخر.

وأما الثاني : وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقا، فهو على صورتين :

1- إما بصيغة الجزم فهو صحيح إلى من علقه عنه، وبقي النظر فيما أبرز من رجاله فبعضه يلتحق بشرطه.

في هذه الحالة ينبغي أن نقول :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، قال ابن عباس كذا، قال مجاهد كذا... وهذه التعابير في المعلق بالجزم لا يجوز إطلاقها إلا إذا صح عنده ذلك عنه.

2- وإما بصيغة التمريض : فهو ضعيف بالنسبة للبخاري - إذ لا يوجد فيه ما يلتحق بشرطه - إلا مواضع يسيرة قد أوردها بهذه الصيغة لكونه ذكرها بالمعنى - وفي هذه الحالة ينبغي أن نقول :

روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، أو روي عن فلان كذا، أو في الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا.

فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلك عمن ذكره عنه، لأن مثل هذه العبارة تستعمل في الحديث الضعيف أيضا.

5- مصطلحات الحكم على الأسانيد :

يستعمل بعض المحدثين أحيانا في حكمهم على الأسانيد مصطلحات صناعية بتعابير فنية، لكنها موهمة في مدلولها، بحيث تجعل المبتدئ في علم الحديث وصناعته يحكم بها على عكس ما ترمي إليه في واقع أمرها، ولكن الوقوف على المعنى الصواب منها يتطلب مراسا خاصا وممارسة عملية لفن التخريج مقرونا بالتصحيح والتضعيف ومن أمثلة ذلك قولهم عقب الحديث :

رجاله رجال الصحيح.

رجاله أو رواته ثقات، أو موثقون.

وهذا يفيد أن المصطلحين لا يدلان على تصحيح الإسناد عند إطلاقهما بالتتبع والاستقراء.

فليس من التصحيح بل ولا من التحسين في شيء قول المنذري وغيره من المحدثين :

«...رجاله ثقات» أو «... رجاله رجال الصحيح»: ونحو ذلك خلافا لما قد يتبادر إلى بعض الأذهان، وقد يكون من الأعلام، وذلك للأسباب الآتية :

أولا : إن ذلك لا يعني عند قائله أكثر من أن شروط صحة الحديث قد توفرت في إسناده لدى القائل، وهو العدالة والضبط، وأما الشروط الأخرى من الاتصال، والسلامة من الانقطاع، والتدليس، والإرسال، والشذوذ، وغيرها من العلل التي

تشترط السلامة منها في صحة السند، فأمر مسكوت عنه لديه، لم يتصد توفرها فيه، وإلا لصرح بصحة الإسناد.

ثانيا : إنه قد تبين بالاستقراء والتتبع أن كثيرا ما يكون في السند الذي قيل فيه : «رجاله ثقات» من هو مجهول العين أو العدالة، وليس بثقة، إلا عند بعض المتساهلين في التوثيق كابن حبان والحاكم وغيرهما، ومن قيل فيه: «رجاله رجال الصحيح» أنه ممن لم يحتج به صاحب الصحيح، وإنما روى له مقرونا بغيره، أو متابعة، أو تعليقا وذلك يعني أنه لا يحتج به عند التفرد...

ثالثا : قد يكون رجال الإسناد كلهم ممن احتج بهم صاحب الصحيح، ولكن يكون فيهم أحيانا من طعن فيه غيره من الأئمة، لسوء حفظ، أو غيره، مما يسقط حديثه، عن مرتبة الاحتجاج به، ويكون هو الراجح عند المحققين، مثل يحيى بن سليم الطائفي عند الشيخين، وعبد الله بن صالح كاتب الليث، وهشام بن عمار من رجال البخاري، ويحيى بن يمان العجلي عند مسلم، فإن هؤلاء مع صدقهم موصوفون بسوء الحفظ، وهو علة تمنع الاحتجاج بمثله كما هو معلوم.

رابعا إن قولهم : «رجاله رجال الصحيح» لابد من فهمه أحيانا على إرادة معنى التغليب لا العموم، أي أكثر رجاله رجال الصحيح، وليس كلهم اهـ. (م ص ترغيب) ومن أمثلة ذلك أيضا :

ـ إسناد صحيح، أو : إسناد هذا الحديث صحيح، أو: صحيح إسناده، ومنهج المحدثين في استعمال هذا المصطلح قصر الصحة على رجال وسلسلة الإسناد لتوفر شروط القبول فيهم، ولا يلزم من إطلاقه صحة متن الحديث، قال ابن الصلاح : قد يقال : هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح لكونه شاذا أو معللا.

وقال ابن القيم : وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها : صحة سنده، وانتقاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذ عنهم (الفروسية 64).

ومن أمثلة ذلك أيضا :

حديث صحيح، وحديث حسن صحيح.

وهذا المصطلح يستعمله كثيرا الترمذي في سننه.

والمحدثون على أن المصطلح الأول أعلى وأثبت من المصطلح الثاني، إذا كانا غريبين في السند والمتن، وأما إذا لم تقع الغرابة فيهما، وتعدد السند واشتهر المتن فالمصطلح الثاني هو المقدم على الأول.

6- اصطلاحات شاملة للصحيح والحسن :

يستعمل المحدثون ـ أحيانا ـ مصطلحات محددة لقبول الحديث لكنها تتأرجح بين الصحيح والحسن، ولا تلحق بأحدهما إلا بقرينة وربما بقيت دون الأول وفوق الثاني، من ذلك :

«الجيد» و«القوي» و«الصالح» و«المعروف» و«المحفوظ» و«المجود» و«الثابت».

7- مصطلحات غير معتبرة في مصطلحات المحدثين :

أجمع المحدثون على عدم اعتبار بعض المصطلحات المختصرة وتطويعها إلى ما يراد بها فأقصيت من دائرة المصطلحات المعتبرة لغرابتها ونكارتها. وهي كما يلي :

(ص أو صلعم) وهي لا تساوي عند المحدثين (صلى الله عليه وسلم) ولا يعرفونها.

(ض أو رض) وهي لا تساوي عند المحدثين رضي الله عنه المخصصة للصحابة.

(ر أو رح) وهي لا تساوي عند المحدثين (رحمه الله) المخصصة للتابعين فمن دونهم.

(ع س) وهي لا تساوي عند المحدثين (عليه السلام) المخصصة للأنبياء.

فإذا تم لنا بناء وتركيب هذه المصطلحات ـ المعتبرة ـ في مجالها الحديثي بشكل سليم للحفاظ على جمال الحديث النبوي الشريف وبهاء صورته فقد تم لنا ما ننشده من إعادة البناء العلمي السليم للعقلية الإسلامية، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل، والسلام.

المحور الثاني

معاجم مصطلحات الحديث

(دراسة تقويمية)

بواكير التآليف في علم مصطلح الحديث

د. أبو لبابة حسين
جامعة الزيتونة – تونس

إن السعي إلى وضع معجم تاريخي للمصطلحات الحديثية يُعد من المهام الجليلة التي يحتّمها إثباتُ الذات والمحافظة على الوجود في خضم هذه الصراعات الثقافية الحادة والتيارات الفكرية الجارفة.

فهذا المعجم إذا وفّق اللهُ إلى تحقيقه سيوحّد المفاهيم ويضع حدّا لاختلاف الدلالات بالنسبة للأجيال الحاضرة واللاحقة من دارسي المصدر الثاني للتشريع، ويُرسي دعائمَ نهضة علمية تعيد للأجيال الثّقة بالنفس وتضمن لهم السير قدما نحو بناء صرح علمي شامخ يحقق للأمة ذاتها ويدرأ عنها مخاطر الضياع، ويعيد لها أسباب الأخذ بزمام المبادرة.

والحديث النبوي يعدّ من أغنى العلوم وأوسعها مادة، ذلك أن السنة كانت تمثل العلم بمعناه الواسع، فهي فضلا عن كونها شارحة للقرآن: بيانا لمشكله، وبسطا لمختصره، وتقييدا لمطلقه، وتخصيصا لعامه، فهي تستقل بالتشريع، ففيها من الأحكام ما لا يوجد في القرآن، وقد أمر الله تعالى بالعمل بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فقال: «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» الحشر 7.

ومن السنة الصحيحة يستنبط الأصوليُّ أدلتَه الفقهية، والفقيهُ أحكامَه، والمؤرخُ للإسلام الكثير من وقائع تاريخه، وكاتبُ السيرة سيرتَه، والمربّي أصول تربيته، كما يجدُ فيها القاضي والمُفتي والطبيب والعسكريُّ والسياسيُّ والصانعُ والتاجرُ وغيرُهم بُغيَته من العلم وما يُعينه على أداء واجبه.

وقد وضع العلماء لصنوف الأحاديث وأنواع علومها كثرةً كاثرة من المصطلحات للتعبير عن أحوالها، وتيسير الوصول إلى ضبط دقائقها وفهمها وتمييز بعضها عن

بعض منذُ أن بدأ الاشتغالُ بالسُّنَّة قبل عصر التدوين، وبعده إلى أن تجمّع من هذه المادة العلمية ما دعا إلى تجميعها في مؤلفات مُحّضت للمصطلح، عاشت مراحلَ النشأة والنُّمُو إلى أن بلغت درجةً عالية تكاد تكتمل فيها صورة هذا العلم تنويعا وتمحيصا وتحريرا.

والمعلوم أن اللغة تينع وتتطوّرُ وتزدهر، كما قد تذبل وتذوي وتموت تبعا لحيويّة أهلها ويقظتهم ومكانتهم، وأثرهم في الدَّوْرَة النشيطة للحياة، وقد تمحَّض بعضُ المتخصصين لتتبُّع أصول مفرداتها، وتطوُّرِ استعمالاتها، وما طَرَأ عليها من تغيُّرِ الدلالات، وما ثبت منها على الزمن، وما اندحر وطواه النسيان ليوقف الدارسين على تاريخ حافل لجانب من المفردات اللغوية يُستَكْنَهُ منه ما عاشته من تطورات وتحولات، يُعينه على ذلك وَفْرَةُ المعاجم وتنوُّع دواوين اللغة.

فكذلك المصطلحات الحديثية فهي في حاجة إلى دراستها وتتبُّع مراحل حياتها التاريخية منذ أن نطق بها الراوي أو المحدّث أو العالم واستعملها للتعبير عن معنى مُحَدَّد، إلى أن استقرت في بطون كتب المصطلح، حاجتها إلى رصد التغيُّرَات التي حدثت لها وما آل إليه أمرُها، ولابد لتحقيق ذلك من وضع مُعجم تاريخي لهذه المصطلحات.

ونظرا إلى النسبة القائمة بين المصطلح واللغة، ونظرا إلى أن بعضَ الأُصول لنَقْد الروايات وتمحيصها أشار إليها القرآنُ العزيز والسُّنَّة النبوية فإننا نجد بعض العلَماءَ يَنْحتُونَ مصطلحاتهم من التعبير القرآني أو النبوي يقول تعالى في مجال وجوب التثبت من قبول الروايات والتدقيق في ثقة أصحابها: «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسقٌ بنبإ فتبينوا أن تُصيبُوا قوما بجهالة فَتُصْبحُوا على ما فعلتم نادمين» (الحجرات 6). وقال تعالى في مجال اشتراط العدالة في قبول شهادة الشاهد: «وأَشْهِدُوا ذَوَيْ عدل منكم» (الطلاق 2). ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم في مجال التحذير من المفترين عليه والنّهي عن الرّواية عن الضعفاء والاحتياط في تحمّلها : «يكون في آخر الزمان دجالون كذّابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يُضِلُّونَكم ولا يَفْتِنُونَكُم» (مقدمة صحيح مسلم 12/1 حديث عدد 7).

فاستخدم علماء الجرح والتعديل مصطلح «الفاسق» و«العدل» و«الكذّاب» و«الدجال»...

وقد عاشت المصطلحات الحديثية ـ في ظنّي ـ مرحلتين كبيرتين:

ـ **الأولى مرحلة ما قبل التدوين** : حيث كان الصحابة والتابعون وعلماءُ السلف يُطلقون عبارات تلقائية يحدِّدون بها موقفهم من الراوي تعديلا وتجريحا، ومن المرويّ قبولا وردّا.

ـ **الثانية مرحلة ما بعد التدوين** : وهذه انتظمتها صور متنوعة لتسجيل المصطلحات عبر أجزاء ورسائل وكتب مختلفة.

أ ـ كتب ذكرت فيها المصطلحات عرضا :

ظهرت كتب ذُكرت فيها المصطلحاتُ الحديثية مخلوطةً مع غيرها فنجد الكتاب وضع للحديث رواية أو في الأصول أو في تاريخ الرجال إلا أنه يحفل بما بث في ثناياه من مصطلحات حديثية عديدة.

1- مثلما هو الحال في «الرسالة»[1] للإمام الشافعي، فرغم أنه رحمه الله وضعها في أصول الفقه بالدرجة الأولى إلا أن علم أصول الحديث وجد فيها مجالا فسيحا فنجد فيها جملة وافرة من المصطلحات الحديثية «كخبر الواحد» (ص 228، فقرة 629، ص 435، فقرة 1200)، والذي يعبر عنه أحيانا «بخبر الخاصة» (ص 369، فقرة عدد 998، ص 370، فقرة 1000)، ويقابله «خبر العامة» (ص 461، فقرة 1259) ويعني به «المتواتر» و«العدل» (ص 435، فقرة 1200) و«التدليس» (ص 378، فقرة 1028) و«المدلس» ص380، عدد 1035)، و«الاتصال» (ص 470 فقرة 1306) ومشتقاته كـ «يصل» (ص 405 عدد 1110) أو «متصلا» (ص 431 فقرة 1110) و«الإسناد» و«مشتقاته» كـ «أسندوه» (ص 462 فقرة 1265) ومسند (ص470 فقرة 1308). وما يقابله من الانقطاع «كمنقطع» (ص 431 فقرة 1148 ص 461 فقرة 1264)، والإرسال (ص 462 فقرة 1266) ومشتقاته كمرسل (ص 470 فقرة 1307، 1308)، علما بأنه قد يعبر عن المرسل بالمنقطع[2]. والنسخ ومشتقاته كالناسخ والمنسوخ (ص212 فقرة 572) والاختلاف كقوله : «الأحاديث المختلفة»[3] (ص 213 فقرة 574) وألقاب الرواة كالمحدث (ص 469 فقرة 1302) والحافظ (ص 462 فقرة 1265) وألفاظ التعديل كالثقة (ص469 فقرة 1299) والمأمون (ص 462 فقرة 1265)...

2- وكذلك صحيح مسلم فهو كتاب في الحديث الصحيح إلا أن مقدمته جاءت حافلة بالمصطلحات الحديثية حتى كادت تتحول إلى كتيب في المصطلح، فنجد

فيها ذكرا للصحيح (ص 4) والثقة (ص 16، 29، 30) والثقات (8، 15، 28) وزيادة الثقة (ص7) والثبت (ص 26) والحفظ والإتقان (ص 5) والستر (ص 5، 6) والستارة (ص 8) وغير الثقة (ص 21) أو ليس بالثقة (ص 26) وليس يثبت (ص 26) ولا مقنع (ص 28)، والضعيف والضعاف (ص 8) والواهية (ص 33) والمنكر (ص 7- 9) والمنكرة (ص 8) والمجهول (ص 8، 28) والعلة (ص 35) والإسناد (15) والأسانيد (ص 3- 5- 8- 38) والبدع (ص 15) والفاسق (ص 9) ومخارج (ص 8) والتخريج (ص 7) وغيرها...

3- وكرسالة أبي داود [السجستاني 275 هـ] إلى أهل مكة في وصف سننه[4] فقد أورد فيها جملة من المصطلحات الحديثية منها : الغريب[5] (ص29)، المتصل (ص 29، 30، 34)، المرسل (ص 30)، المراسيل (ص 24)، المدلّس (ص3)، والمعل (ص 34)، المسند (ص 25)، الإسناد (ص 233)، الصحيح (ص 23، 29)، الصالح (ص27)، المتروك (ص25)، المنكر (ص25)، الضعيف (ص27)، الواهي (ص26)، فيه وهن (ص26).

ب ـ كتب محضت لنوع خاص من علوم الحديث : مثل :

1- سؤالات أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت 297 هـ) لعلي بن المديني (تـ 234 هـ) في الجرح والتعديل[6] وهي تتناول أجوبة علي بن المديني الذي كان إماما في الحديث والعلل عن أسئلة ابن أبي شيبة حول أكثر من 250 راو من حيث تعديلهم وتجريحهم فجاء حافلا بمصطلحات الجرح والتعديل وتقويم الرجال.

2- وسؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل[7] وقد اشتملت على 513 ترجمة بالمكرر، حفلت بما يتعلق بالجرح والتعديل والعلل ونقد المتون.

3- وسؤالات البرقاني [أبي بكر أحمد بن محمد ت 425هـ] للدارقطني[8] جمع فيه أجوبة الدارقطني عن أسئلته حول أكثر من 600 رجل.

4- وسؤالات حمزة بن يوسف السَّهْمِي ت 427 هـ للدارقطني وغيره من المشايخ حول جمع كبير من رواة الحديث ليميز لهم الثقة المأمون من الصّالح، من اللين[9] المتروك والوضاع الكذاب.

وسؤالات مسعود بن علي السِّجْزيّ تـ 438 هـ مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة. للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري[10] ت 405 هـ.

6- وككتاب «الرواة من الإخوة والأخوات» لعلي بن المديني[11] الذي يتناول فيه الإخوة من رواة الحديث وكذلك الآباء الذين سمعوا الحديث مع أبنائهم، والمعروف أن معرفة الإخوة أصبح نوعا من أنواع علوم الحديث[12].

7-وقد كتب فيه على استقلال كذلك أبو داود السجستاني ت 275 هـ نقلا عن كتاب ابن المديني وأحمد بن حنبل ومصعب بن عبد الله الزبيري وقد وسمه بـ «تسمية» الإخوة الذين روي عنهم الحديث»[13].

8- وكتاب «علل الحديث ومعرفة الرجال لعلي بن المدني»[14]فقد تعرض فيه لعدد وافر من الأحاديث المعلة رواها من طرق مختلفة لتبيّن موطن العلّة فيها، وقد استخدم فيه عددا ضخما من المصطلحات الحديثية :

كالتدليس (ص21) والمرسل (ص94، 104، 108) وما يقابله من المتصل (ص 104)، والمرفوع (ص 64)، والموقوف (ص 119)، والثقة (109، 119، 120) وقد يقول : «ثقة ثقة» (ص 104)، وجيد (ص 120)، أو جوّد إسناده (ص 123)، صدوق (ص 88) معروف (ص 108، 118)، ضعيف (ص 88، 105)، منكر الحديث (ص 110) حديث منكر (ص 124)، مجهول أو مجهول الإسناد (ص 105، 110، 114، 116، 117) أو مجهول لا يعرف (ص 115)، كما أشار إلى القلب[15](ص 88) وإلى الغرائب (ص 31)، واستخدم لقب «أمير المؤمنين في الحديث».

والجدير بالذكر أن بعض تلك الاصطلاحات كان قد نقلها عن علماء سابقين كسفيان الثوري تـ 161 هـ (ص 30) وحماد بن زيد ت 179 هـ (ص 88).

9- وللإمام أحمد بن حنبل «كتاب العلل والرجال»[16] نقد فيه عددا جما من الأحاديث وبين عللها وعرف برواتها وذكر محلهم من الجرح والتعديل جوابا في الأغلب عن أسئلة ابنه عبد الله وهو كتاب حافل بالمصطلحات الحديثية ودقائق علم الرجال وغوامض العلل.

10- وليحي بن معين (ت 234 هـ) كتاب في الرجال يعرف بـ «من كلام أبي زكرياء يحي بن معين في الرجال»[17] وقد ذكر فيه 407 ترجمة أجاد فيها القول في الجرح والتعديل بأوضح عبارة وأدقها.

جـ ـ كتب محضت للمصطلح :

ومضت التآليف في الرجال والجرح والتعديل والعلل ونقد الحديث تزداد اتساعا طوال القرن الثالث والقرن الرابع[18] استمدادا من أجوبة العلماء وكتاباتهم مما أدى إلى حصول ثروة مصطلحية مكنت علماء المصطلح من وضع كتبهم المتخصصة فظهرت بواكير المؤلفات في علوم الحديث على استقلال:

1- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**[19] لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ت 360 هـ (وهو كتاب في علم أصول الحديث أملاه على طلابه الذين رووه عنه وسمعه منهم كثيرون، وتناقله أهل الحديث جيلا عن جيل)[20]. وقد جمع في كتابه ما كان مُتَفَرِّقا في كتب العلماء قبله، وإن لم يستوعب كما يقول ابن حجر ذلك أن مصنفاتٍ مفردةً في أشياءَ من فنونه عُرفت قبله[21].

وقد عقد فيه عدة أبواب في فضل طالب العلم وأوصافه وفضل الرحلة في طلب الحديث والجمع بين الرواية والدراية، وذكر بعض الرواة وكُناهم وأنسابهم، كما أشار إلى عدة اصطلاحات حديثية تتصل بوجوه التحمل وصيغ الأداء والرواية اللفظية والمعنوية وغيرها من المسائل التي تناولها بالكثير من الدقة والضبط.

2- «**معرفة علوم الحديث**»[22] لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 404 هـ) وقد بين رحمه الله سبب تأليفه للكتاب فقال: «لما رأيت البدع في زماننا كثرت، ومعرفة الناس بأصول السنن قلت، مع إمعانهم في كتابة الأخبار وكثرة طلبها على الإهمال والإغفال دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث مما يحتاج إليه طلبة الأخبار المواظبون على كتابة الآثار»[23]. وقد التزم في كتابه الاختصار، وبوب علوم الحديث وقسمها إلى أنواع ذكر منها 52 نوعا، بدأ بمعرفة عالي الإسناد وختم بمن رخص في العرض على العالم ورآه سماعا، وذكر بين ذلك : الصحابة، المرسل، المنقطع، المسلسل، المعنعن، المعضل، المدرج، التابعين، المدلسين، علل الحديث، الشاذّ.... الخ. وحينما يستشهد بحديث يورده بإسناده. ونظرا لأهمية الكتاب فإن الشيخ طاهرا الجزائري تولى تلخيص أنواعه الاثنين والخمسين في كتابه «توجيه النظر إلى أصول الأثر»[24] [من ص 162 إلى ص 209].

3- «**المستخرِج على علوم الحديث**» لأبي نعيم الأصفهاني (ت 430 هـ) ذكر الحافظ ابن حجر أن أبا نعيم عمل على كتاب الحاكم مستخرِجا، ورغم أنه زاد على الحاكم أشياء واستدرك عليه ما فاته فإنه ترك للدارسين ما يتعقبون به عليه[25] وقد قام باستخراج الأمثلة التي ساقها الحاكم بأسانيده أي أسانيد أبي نعيم.

4- «**كتاب الكفاية في علم الرواية**»[26] للحافظ أبي بكر أحمد الخطيب البغدادي (ت 463 هـ) لقد وضع الخطيب لكتابه مقدمة بيَّن فيها سبب تأليفه للكتاب فقال: (لما كان ثابت السنن والآثار... ملجأ المسلمين.... إذ لا قوام للإسلام إلا باستعمالها، ولا ثبات للإيمان إلا بانتحالها، وجب الاجتهاد في علم أصولها... وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وُسْعَهَا في كَتْبِ الأحاديث والمثابرة على جمعها من غير أن يسلكوا مسلك... السلف الماضين في حال الراوي والمروي وتمييز سبيل المرذول والمرضي، واستنباط ما في السنن من الأحكام... بل قنعوا من الحديث باسمه... فهم أغمار وحملة أسفار... يحملون عمن لا تثبت عدالته، ويأخذون ممن لا تجوز أمانته، ويروون عمن لا يعرفون صحة حديثه... ويحتجون بمن لا ... يقوم بشيء من شرائط الرواية. ولا يفرق بين السماع والإجازة، ولا يميز بين المسند والمرسل... ويكتبون عن الفاسق في فعله... وعن المبتدع في دينه... فَجَرَّ هذا الفعل منهم الوقيعة في سلف العلماء... حتى ذم الحديث وأهله بعض من ... رأى عند إعجابه بنفسه أنه أحد الأئمة المجتهدين بصُدُوفه عن الآثار إلى الرأي المرذول وتحكُّمه في الدين برأيه المعلول)... لجهله بالسنن وقصوره عن الإلمام بهذا العلم.

ثم تحدث عن فضل علماء السنن فلولاهم لبُطلت الشريعة وتعطلت أحكامها... وذكر أن من يعرف للإسلام حقه عليه أن لا يحتقر من عظَّم الله شأنه... ويختم مقدمته بقوله: «وأنا أذكر بمشيئة الله تعالى وتوفيقه في هذا الكتاب ما بطالب الحديث حاجة إلى معرفته، وبالمتفقه فاقة إلى حفظه ودراسته من بيان أصول علم الحديث وشرائطه... [و] بيان الأصول من الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل... وحكم التدليس، والاحتجاج بالمراسيل، والنقل عن أهل الغفلة... والفرق بين حدثنا وأخبرنا وأنبأنا»[27]وقد وضع الخطيب لكتابه بعد هذه المقدمة الضافية ثلاثة عشر جزءا وقسم كل جزء إلى أبواب، وبدأ بباب ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله تعالى وكتاب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجوب العمل ولزوم

التكليف، وختم بباب القول في ترجيح الأخبار. والخطيب رحمه الله يكاد يمسح في هذا الكتاب كل موضوعات المصطلح كتخصيص السنن لعموم محكم الآثار، وتقسيم الأخبار، وخبر الواحد. ووصف من يحتج بحديثه، وعدالة الصحابة وسماع الصغير، وطرق التحمل وصيغ الأداء، والجرح والتعديل... وهو يوثق آراءه بالأدلة التي يوردها بأسانيده على طريقة المحدثين.

5- «**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**»[28] للخطيب البغدادي (ت 463 هـ).

لئن كتب الخطيب رسالة صغيرة وسمها بمختصر نصيحة أهل الحديث[29] دعا فيها إلى وجوب التفقه في الحديث، وأخذ العلم عن الأكابر لما للعالم الشيخ من فضائل ومزايا كما نصح بعدم التصدي للفتوى إلا بعد الأخذ بحظ وافر من العلم وذكر بأن أهل الرأي لا يرفعون أمام المحدث الفقيه رأسا، فإنه لم يكتف بذلك وإنما حرر هذا الكتاب الحافل الذي وضع له مقدمة وأجزاء وقسم كل جزء إلى أبواب ومباحث وبدأ بباب النية في طلب الحديث وختم بباب قطع التحديث عند كبر السن مخافة اختلال الحفظ ونقصان الذهن.

والذي يهمنا من هذا الكتاب ليس هو الحديث عن آداب التعلم والمتعلم والتعليم والمعلم وإنما ما ذكره من مسائل اصطلاحية متعددة ضمنها عدة أبواب من كتابه، كباب القول في الأسانيد العالية... وذكر من كان يذهب إلى رواية الحديث على المعنى، ومبحث أصحاب الألقاب وأصحاب الكنى وصورة الإجازة وصورة الموقوفات على الصحابة وغيرها...

والخطيب يورد شواهده وأدلته بأسانيده الموثقة. وكتابه هذا أوسع من كتاب الآجري أبي بكر محمد بن الحسين (ت 360 هـ) «أخلاق العلماء» الذي اكتفى فيه بذكر فضل العلماء وأصنافهم وأخلاقهم.. بينما الخطيب ذكر ذلك وغيره من مباحث التلقي والأداء ومباحث تتعلق بالرواية والرجال.

6- «**الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**»[30] للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت 544 هـ). وضع القاضي عياض مقدمة وتسعة عشر بابا لكتابه. وقد ذكر في المقدمة سبب تأليفه للكتاب وهو تلبية لرغبة أحد طلبة العلم في أن يلخص له فصولا في معرفة الضبط وتقييد السماع والرواية وتبيين أنواعها...

تحدث في الأبواب الأربعة الأولى عن وجوب طلب علم الحديث وشرف هذا العلم وأهله وآداب السماع، وما يلزم من إخلاص النية عند الطلب ثم شرع في صلب الكتاب حيث تحدث في بقية الأبواب عن أصول الرواية وأضربها والصيغ التي تؤدى بها والتقييد والضبط والسماع... والتخريج والإلحاق للنقص والتصحيح والتمريض والتضبيب والضرب والحك والشق والمحو والرواية اللفظية والرواية المعنوية وختم كتابه بباب ترجم له بقوله «باب جامع لآثار مفيدة وآداب حميدة».

والكتاب إلى جانب كونه يعج بالمصطلحات فإنه حافل بالاستشهادات والأشعار والمقالات والشروح وهو يعد أوسع ما ألف في طرق الرواية وصيغها وآدابها.

7- **«ما لا يسع المحدث جهله»**[31] لأبي حفص عمر بن عبد المجيد القريشي الميانشي (ت 581 هـ).

وهو عبارة عن رسالة قصيرة تتناول بعض موضوعات علم الحديث باقتضاب يكاد يكون مخلا. وقد ساقها بدون ترتيب ولا تبويب. ومن المصطلحات الكثيرة التي تناولها بالدرس : الحسن، المشهور، المفرد، الغريب الشاذ، المسند، المرسل، الموقوف، المنقطع، المعضل... والذي نلاحظه هو أن تعريفاته لها لا تتفق مع ما هو مشهور عند العلماء في كتب المصطلح.

8- **«التعريف بالمقدمة»** كتاب علوم الحديث[32] لشيخ الإسلام مفتي الشام أبي عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري (ت 643 هـ).

وضع ابن الصلاح لكتابه مقدمة تعد من أرقى النصوص الأدبية تترجم عما يتمتع به من حس مرهف وشفوف، ذكر فيها أهمية علم الحديث وتداخله مع بقية العلوم فهو (من أكبر العلوم تولجا في فنونها ـ لاسيما ـ الفقه الذي هو إنسان عيونها). ثم تحدث بإيجاز عما كان عليه علم الحديث في عهد حملته وبُناته وما آل إليه أمره في عصره.

وسمى رحمه الله مباحثه أنواعا فبلغ بها ٦٥ نوعا، أي أنه أضاف 13 نوعا جديدا من أنواع علوم الحديث على التي ذكرها الحاكم في كتابه، وقد لاحظ أن هذه الأنواع ليست آخر ما يمكن أن يتوصل إليه، لأن هذا العلم (قابل للتنويع إلى ما لا يحصى إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم ولا أحوال متون الحديث وصفاتها...)[33].

أما منهجه فهو يعرف ما يحتاج إلى تعريف من أنواع علوم الحديث ثم يشرح التعريف ويذكر آراء العلماء وقد يضرب أمثلة على ما يورده كما قد يشير إلى الفوائد والتنبيهات يتمم بها ما يتصل بالموضوع من مادة علمية. وهذا الكتاب يعد أوعب كتب المصطلح وأتمها بناء فهو على ملحظ العراقي (أحسن ما صنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح... جمع فيه غرر الفوائد فأوعى ودعا له زمر الشوارد فأجاب طوعا).

وقد أصبح هذا الكتاب في الأعصار الموالية قطب الرحى للحركة العلمية الحديثية فمن العلماء من تولى التعليق عليه وتوضيح مشكله[24] ومنهم من اختصره[25] ومنهم من نظمه شعرا[36] ومنهم من شرح ذلك النظم[27].

وبعد :

فإن معجما تاريخيا للمصطلحات الحديثية يحتاج منا إلى جهود علمية ومادية ذات بال، وإنجازه يحتاج منا إلى كفايات علمية متخصصة مؤمنة بالعمل ومتمكنة من آلياته.

ولعل من أبرز مراحل هذا الإنجاز :

1- حصر كتب المصطلح، وكتب الرجال والجرح والتعديل، وكتب العلل، وكتب الرواية، والكتب التي تناولت بعض فنون الحديث على انفراد وغيرها مما يظن أن فيها تناولا للمصطلح الحديثي.

2- يدرس كل كتاب بعناية بالغة وتستخرج منه المصطلحات، كل مصطلح على حدة مع تحديد قائله وضبط تاريخه ونص التعريف الذي عرَّفه به.

3- تجميع كل ما قيل حول كل مصطلح على حدة من قائمة المراجع بأجمعها ودراسته ووضع خلاصة واضحة ومُوعبة عن كل مصطلح منذ ولادته على أفواه العلماء وما عاشه من تطورات وما استقر عليه الأمر في نهاية المطاف مع ذكر أمثلة توضيحية لما يحتاج إلى تمثيل لتوضيح الصورة وضبط معالمها.

أسأل الله تعالى أن يوفق سعي القائمين على هذا المشروع العلمي الجليل ويسدد جهودهم ويباركها حتى يعم نفعها ويتحقق لأمتنا ما نصبو إليه من رشد وعزة وسؤدد وسداد.

الهوامش

1- حققها العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ـ (دون بيان رقم الطبعة وتاريخها).

2- يقول مثلا : (فمن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدث حديثا منقطعا عن النبي صلى الله عليه وسلم ـ الرسالة ص 461 فقرة 11648).

3- الحديث المختلف: هو الحديث المقبول المعارض بمثله مع إمكان الجمع بينهما وقد عرّفه النووي في التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير بقوله: هو أن يأتي حديثان متضادان ظاهرا فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما (التدريب 196/2 ـ والمعلوم أن الشافعي وضع كتابا في «اختلاف الحديث» مؤسسة الكتب الثقافة ـ بيروت ـ ط 1 ـ 1405 هـ / 1985 م).

4- حققها محمد الصباغ ـ دار العربية ـ بيروت ـ 1974.

5- والملاحظ أن أبا داود يقصد بالغريب معناه اللغوي أي غير المعروف لا المعنى الاصطلاحي للكلمة، آية ذلك قوله: لا يحتج (بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أيمة العلم... ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ولا يحتج بالحديث... إذا كان... غريبا شاذا) ص 29 ويفسر ما ذهبنا إليه كذلك ما استشهد به أبو داود من قول يزيد ابن أبي حبيب المصري (ت 128هـ): (إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة فإن عرف وإلا فدعه) ص30.

6- حققه موفق عبد القادر ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ط 1 ـ 1404 هـ / 1984م.

7- حققه د. موفق عبد القادر ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ط 1 ـ 1404 هـ / ـ 1984 م.

8- حققه د. عبد الرحيم محمد أحمد القشاقري ـ طبعته كتب خانه جميلي لاهور ـ باكستان ـ ط 1ـ 1404 هـ / 1984 م.

9- حققه د. موفق عبد القادر ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ط 1 ـ 1404 هـ / 1984.

10- حققه د. موفق عبد القادر ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ ط 1 ـ 1408 هـ / 1988م.

11- حققه د. باسم فيصل الجوابرة ـ دار الراية ـ الرياض ط 1 ـ 1408هـ / 1988م.

12- انظر تدريب الراوي : 249/2 (النوع الثالث والأربعون).

13-حققه د. باسم فيصل الجوابرة ـ دار الراية ـ الرياض ط 1 ـ 1408هـ / 1988م.

14- حققه د. عبد المعطي قلعجي ـ دار الوعي بحلب سوريا. وللدارقطني كتاب جليل في «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» تحقيق محفوظ الرحمان السلفي ـ دار طيبة ـ الرياض ـ ط 1 ـ 1405 هـ / 1980 م.

15- القلب : (هو أن يكون الحديث مشهورا براو فيجعل مكانه آخر في طبقته ويعبر عن فاعل ذلك من الوضاعين بأنه «يسرق الحديث» تدريب الراوي 291/1).

16 -حققه أ.د. طلعت قوج بيكيت وأ.د. إسماعيل جراح أوغلي ـ المكتبة الإسلامية بإستانبول ـ تركيا ـ 1987 م.

17- حققه د. أحمد نور سيف ـ دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ بيروت (بدون ذكر رقم الطبعة وتاريخها).

18- كتب الإمام النسائي ت 303 هـ رسالة في تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة فمن بعدهم ذكر فيها فقهاء أهل المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر وخراسان من الصحابة وأتباعهم وتابعيهم ومن جاء بعدهم بإيجاز، كما كتب رسالة قصيرة جدا في تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد فسمى 25، كما كتب رسالة أخرى قصيرة وسماها بالطبقات اكتفى فيها بذكر أسماء الرواة عن نافع وقد قسمهم إلى عشر طبقات خص التاسعة بالضعفاء والعاشرة بالمتروك حديثهم، ثم ذكر الرواة عن الأعمش وقد قسمهم إلى سبع طبقات (حقق الرسائل الثلاث : صبحى البدري السامرائي ـ المكتبة السلفية بالمدينة ـ ط 1 ـ 1669) كما نشرتها مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن ـ بتحقيق مشهور سلمان وعبد الكريم الوريكات ـ ط 1 ـ 1408 هـ / 1987 م.

ـ وكتب أبو سليمان الخطابي ت 388 ـ «إصلاح خطإ المحدثين» وقد ذكر فيه 14 مادة لغوية لحن في روايتها بعض الرواة، فكان مادة دسمة لنوع التصحيف والتحريف (النوع 35 ـ تدريب الراوي 193/2) وقد نشرته الدار العلمية ـ دلهي

ـ الهند ـ ط 1 ـ 1936 ـ ط 2 ـ 198م، ثم حققه د. محمد علي الرديني ـ ونشرته دار المأمون للتراث دمشق بيروت تحت عنوان «إصلاح غلط المحدثين» ط 1ـ 1407 هـ/ 1971م.

19- حققه د. محمد عجاج الخطيب ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ط 1 ـ 1391هـ / 1971م.

20- مقدمة تحقيق المحدث الفاصل 26.

21- مقدمة تحقيق تدريب الرواي 5/1.

22- اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه أ.د. معظم حسين رئيس الشعبة العربية والإسلامية بجامعة دكة بنغاله، صور الكتاب بالأوسفت المكتب التجاري للطباعة والتوزيع بيروت.

23- معرفة علوم الحديث 1 - 2.

24- نشرته دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان (بدون تاريخ).

25- انظر شرح «نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر لابن حجر العسقلاني» لعلي القاري ص 10 (دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ـ) «والحديث والمحدثون» لأبي زهو ـ 490 (طبعة الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء ـ الرياض – 1404 هـ / 1984 م) تدريب الراوي – مقدمة المحقق 6/1 – دار الفكر.

26- نشرته دار الكتب الحديثة بالقاهرة ـ ط 2 ـ (بدون تاريخ).

27- مقدمة الكتاب للخطيب 32 - 37.

28- حققه د. محمود الطحان ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ 1403 هـ / 1983 م.

29- حققها صبحي البدري السامرائى ـ المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ـ ط 1 1389 هـ ـ 1996م. (ص 29 ـ 35) وكتب كذلك رسالة صغيرة بعنوان «الرحلة في طلب الحديث» (ص 42 ـ 72) ورسالة أخرى في «الإجازة للمعدوم والمجهول» (ص 79)، نشرتهما المكتبة السلفية بتحقيق السامرائي مع نصيحة أهل الحديث.

ـ وللخطيب رحمه الله كتاب «شرف أصحاب الحديث» نشرته رئاسة الشؤون الدينية للجمهورية التركية بتحقيق محمد سعيد خطيب أوغلي ـ ط 2 ـ 1991ـ أنقره.

30- حققه السيد أحمد صقر ـ دار التراث القاهرة ـ المكتبة العتيقة تونس ط 2 ـ 1387 هـ / 1978م.

31- حققه وعلق عليه صبحي السامرائي ـ شركة الطبع والنشر الأهلية ـ بغداد 1387هـ / 1967م.

32- طبع متنا للتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ـ للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي ت 806 هـ بتحقيق عبد الرحمان محمد عثمان ـ المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ـ ط 1 ـ 1389 هـ / 1969 م.

33- وصل بها الإمام السيوطي في تدريب الرواي إلى 93 نوعا.

34- مثلما فعل العراقي في التقييد والإيضاح.

35- مثلما فعل الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث، والبلقيني في من محاسن الاصطلاح.

36- انظر نظم الدرر في علم الأثر للحافظ الزين العراقي.

37- فتح المغيث للحافظ السخاوي.

دراسة تقويمية ومقارنة بين معجمين في توثيق الحديث

ذ. عبد العزيز فارح
كلية الآداب ـ وجدة

اشتهر العلم الذي يخدم السنة النبوية بعلم مصطلح الحديث، وهو المراد أيضا حينما يقال علم المصطلح من غير أن يقيد بالحديث، ولعل مرجع ذلك إلى كونه علما ينبني في معظم مسائله على المصطلحات، لذلك كان المتقدمون من علماء الحديث حينما يتكلمون عن أقسام الحديث وأنواع علومه، إنما ينطلقون من مصطلحات أساسية كالمتواتر والآحاد والمستفيض والصحيح والحسن والضعيف، وعن هذه المصطلحات وغيرها تتفرع مصطلحات أخرى كثيرة. فحينما ندرس الآحاد مثلا ونقسمه باعتبار عدد رواته تتولد مصطلحات جديدة كالغريب والعزيز والمشهور والمستفيض والمشتهر، وحينما ندرسه باعتبار درجته نتحدث عن مصطلحات أخرى جديدة، فقد يكون الآحاد ـ بتفريعاته المذكورة ـ صحيحا وقد يكون حسنا وقد يكون ضعيفا، وهذه المصطلحات الجديدة تتفرع إلى أقسام أو أنواع لها مسميات خاصة هي عبارة عن مصطلحات كما هو الشأن بالنسبة للضعيف مثلا فمنه المرسل والمعلق والمعضل والمنقطع كما هو معروف لدى المشتغلين بهذا الشأن.

المعاجم عند علماء الحديث :

إن التأليف عند علماء الحديث لم يأخذ طابع المعاجم المصطلحية كما هو الشأن عند أصحاب اللغة مثلا؛ وذلك لغلبة طريقة الرواية في كتبهم كما في كتاب المحدث الفاصل للحسن بن خلاد الرامهرمزي، ومعرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم (ت 405) وكما في كتب الخطيب البغدادي (463هـ) وابن عبد البر النمري الأندلسي

(463 هـ)، وما وجد من معاجم إنما هو عبارة عن كتب صنف فيها الحديث طبقا لمنهج خاص يقوم على ترتيب الأحاديث النبوية طبقا لمنهج خاص يقوم على ترتيبها تبعا لأسماء الشيوخ (أي شيوخ المؤلف) الذين رووا تلك الأحاديث، وترتب أسماؤهم غالبا على نسق ترتيب حروف الهجاء[1] من أشهر من صنف في هذا النوع الإمام الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (360 هـ) فقد ألف معاجم ثلاثة وهي مشهورة: المعجم الصغيروالمعجم الأوسط، وكلاهما مرتب على أسماء شيوخه، والمعجم الكبير وهو أشهر إلا أنه على مسانيد الصحابة مرتبة على حروف المعجم.

وصنف آخرون كتبا في الحديث وفق طرق أخرى كطريقة الجوامع[2] وطريقة المسانيد[3]. واهتم المتأخرون بمعاجم مفهرسة للحديث النبوي ككتب الأطراف[4] وكتب المجامع أو الجوامع التي ترتب الأحاديث عادة حسب أوائلها[5].

واستعمل عدد ممن ألف في أسماء الرواة وتراجم الشيوخ ومروياتهم مصطلح المعجم أيضا[6].

المعاجم المصطلحية عند المشتغلين بعلوم الحديث :

إذا كان المعجم هو اللفظ الذي يطلقه الدارسون على نمط معين من الكتب اللغوية المصنفة لإزالة غموض اللغة ومغاليقها عن طريق شرح الكلمات وبيان معانيها، وبيان كيفية نطقها إما بضبط الشكل أو بضبط الحروف، فإن كتب علم مصطلح الحديث لا ينطبق عليها هذا، وإن انطلقت بعضها من المصطلحات شارحة لها ومبينة لمعانيها ومدلولاتها عند أصحاب هذا الشأن.

وما أعرفه كتب ليكون معجما للمصطلحات الحديثية تصنيفا وشرحا ما يلي :

1- معجم المصطلحات الحديثية للدكتور نور الدين عتر :

قال عنه صاحبه : "أول معجم يؤلف في مصطلحات المحدثين يشرحها ويرشد إلى مواضع بحثها في المصادر الهامة في مختلف العصور»[7].

2- معجم مصطلحات توثيق الحديث للدكتور علي زوين.

3-كتاب شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال للدكتور سعدي الهاشمي، وسأتحدث بمشيئة الله وعونه عن الكتابين الأخيرين من حيث الموضوع والمنهج ثم أخلص إلى تقويم ومقارنة.

أولا : معجم مصطلحات توثيق الحديث للدكتور علي زوين.

ضم الكتاب مجموعة من المصطلحات المستعملة في كتب المحدثين بلغت 448 كلمة وعبارة اصطلاحية، وهي في علم مصطلح الحديث عموما وليست خاصة بتوثيق الحديث فقط كما هو مثبت في عنوان الكتاب، خصوصا وأن المؤلف نفسه يعرف التوثيق بما يلي : "اعتبار الراوي الذي يروى عنه الحديث ثقة"[8] ومع ذلك نجد في هذا المعجم مثل : الأئمة والأثر، والإجازة، والإسناد العالي، والإسناد النازل، والأصول الستة والإعجام والافتتاح والإملاء وأهل الحديث وأهل الصنعة إلى غير ذلك من الألفاظ والمصطلحات التي درج علماء الحديث على استعمالها في كتاباتهم لكنها ليست ذات تأثير في توثيق الحديث.

لقد انتقى المؤلف مجموعة من الألفاظ والمصطلحات والعبارات في علم المصطلح على أساس الأهمية يبين ذلك فيقول: "وكان من المفيد أن يوضع معجم يحصي جميع ألفاظهم واصطلاحاتهم التي تواضعوا عليها بما فيها الرموز والعبارات المتعلقة بمباحثهم في التوثيق، وبيان اختلافهم في بعض الاصطلاحات ليتسنى للباحث والدارس أن يفهم مقاصدهم على نحو أفضل، وقد تصديت لهذا العمل فأحصيت ما ارتأيت فيه الأهمية من الألفاظ والاصطلاحات والعبارات حيث بلغت في هذا المعجم 448 كلمة وعبارة اصطلاحية»[9].

منهج شرح المصطلحات :

حدد المؤلف في مقدمة كتابه بعض المعالم الكبرى لمنهجه في شرح المصطلحات والعبارات المنتقاة فقال : "واقتضى ترتيب المعجم المنهج الآتي:

- ترتيب الألفاظ بحسب الحروف الأولى أصولا كانت أو مزيدات.
- بيان التعريفات المختلفة بالمصطلح الواحد ونسبتها إلى أصحابها من علماء الحديث وبخاصة من عرف منهم واشتهر.
- شرح ما يقتضي الحال شرحه اختصارا من أقسام علوم الحديث ولاسيما الأقسام التي حصل فيها اختلاف بين علماء هذا الفن"[10].

ولعل ما حدده المؤلف بخصوص منهجه والقاضي ببيان التعريفات المختلفة بالمصطلح الواحد ونسبتها إلى أصحابها من علماء الحديث، وبخاصة من عرف

منهم واشتهر، وكذا شرح ما يقتضي شرحه ولاسيما الأقسام التي تباينت فيها التعريفات، فأمر لم يتحقق في هذا المعجم إلى حد ما، لكثرة هذه التعريفات وتطورها وهو أمر في غاية الأهمية من الواجب تتبعه في الدراسة المصطلحية الجادة، فبتغير المفهوم الدلالي للمصطلح تتغير الأحكام المتعلقة به، كما هو الشأن ـ في علم مصطلح الحديث ـ بالنسبة للضعيف والحسن والشاذ وغير ذلك.

ثم إن نسبة تلك التعريفات إلى أصحابها من علماء الحديث وبخاصة من عرف منهم واشتهر فأمر فيه تحفظ لأن المؤلف لم يقم ـ كما يبدو ـ بدراسة استقرائية لكتب هؤلاء وإنما نقل ما اشتهر عنهم من آراء، ولم يقم في ذات الوقت بالرجوع إلى عدد من المشهورين في هذا الفن كالقاضي الحسن بن خلاد الرامهرمزي في محدثه الفاصل، والخطيب في كتبه المشهورة، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ومقدمة التمهيد، والذهبي في الموقظة بل وفي ثنايا كتبه في الجرح والتعديل وفي التراجم، بل وابن الصلاح في مقدمته المشهورة –وإن نقل المؤلف بعض كلامه من شروح ألفية العراقي– وغير هؤلاء ممن أجادوا وأفادوا في هذا الشأن.

أما ما ذكره المؤلف من مصادر فيمكن إدراجه في قسمين: يتعلق الأول منهما بكتب علم المصطلح الحديثي، بينما يتعلق الثاني بكتب المصطلح الدلالي، فمن الأول علوم الحديث للحاكم النيسابوري، ورسالة في مصطلح الحديث للشريف الجرجاني، والمختصر في علم الأثر للكافيجي واختصار علوم الحديث لابن كثير، وفتح المغيث للسخاوي، وتدريب الراوي للسيوطي، وأدب الإملاء والاستملاء للسمعاني، والمغني في ضبط أسماء الرجال للطاهر الهندي.

ومن الثاني ـ أي من كتب المصطلح الدلالي ـ التعريفات للشريف الجرجاني، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون الموسوم بدستور العلماء للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري.

بالإضافة إلى بعض الكتب الأصولية كالمحصول للرازي وإرشاد الفحول للشوكاني.

إن هذا المعجم رغم صغر حجمه (95 صفحة) وقلة مصطلحاته (448)، ورغم انتقاء المؤلف لتلك المصطلحات، وانتقائه للكتب التي اعتمدها في شرح تلك

المصطلحات فإنه مفيد في بابه خصوصا لِلْعَجُول أو غير المتخصص لوضوح منهجه واختصار شرحه. طبع الكتاب ببيروت عام 1407 هـ - 1984 م.

ثانيا : كتاب شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال : د. سعدي الهاشمي.

الكتاب شرح لبعض ألفاظ التجريح[11] النادرة أو قليلة الاستعمال، وليس معجما لألفاظ التجريح مطلقا، وقد بين المؤلف دواعي اقتصاره على ذلك فقال في معرض تنويهه بجهود نقاد القرنين الثالث والرابع الهجريين في تقعيد قواعد الجرح والتعديل وتبيين معاني ألفاظه وعباراته : «ومع هذه الجهود الطيبة المباركة... بقيت هنالك معضلات ومشكلات أشبه بالثغرات في هذا الصرح السامق المنيف، منها :

- اختلاف مراد بعض الأئمة في اللفظة الواحدة.

- اختلاف النقاد في الراوي الواحد.

- ورود ألفاظ نادرة الاستعمال على لسان أحد النقاد يستعملها في التجريح أو التعديل يصعب معرفة مراده في بعض الأحيان، وذكر أن الحافظ العراقي (804 هـ) وهو إمام الصنعة في وقته التبس عليه مراد أبي حاتم في قوله (هو على يدي عدل) حيث عده في ألفاظ التوثيق، وكان ينطق بها بكسر الدال الأولى، وبرفع اللام وتنوينها أي (هو على يَدِي عَدلٌ) وهي في الحقيقة من ألفاظ التجريح، وقد تنبه لذلك الحافظ ابن حجر (825 هـ) فقال : "كنت أظن ذلك كذلك إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح». ولمشقتها وصعوبتها قال الحافظ السخاوي (902 هـ) : «ولو اعتنى بادع بتتبعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحا لكان حسنا، وقد كان شيخنا - أي ابن حجر - يلهج بذكر ذلك فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم إما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك»[12].

ولكن المؤلف يستدرك ويعرب عن نيته في إنجاز مشروع أكبر يتمثل في معجم ألفاظ الجرح والتعديل يضمنه «جميع ألفاظ الأئمة النقاد مع اختلاف مقاصدهم في اللفظة الواحدة»[13].

إلا أن من يقرأ هذا الكتاب يلاحظ ورود عبارة لا ينطبق عليها ما اشترطه المؤلف وهو الندرة أو قلة الاستعمال وهي "دجال من الدجالة"، فقد استعملها الإمام مالك

وابن حبان ويحيى بن معين وعمرو بن علي الفلاس وغيرهم وإن اكتفى بعضهم أحيانا بقوله : «دجال»، فهي مشهورة وكثيرة الاستعمال.

وأدرج المؤلف أيضا في هذا الكتاب ما نقل عن بعض النقاد من حركات وإشارات تفيد التجريح كتحريك الرأس وتحريك اليد والإشارة إلى الفم واللسان وإظهار عدم الرضا كتكليح الوجه ونحوه.

المنهج المتبع في هذا الكتاب :

يورد المؤلف المصطلح أو العبارة النادرة أو قليلة الاستعمال، ثم يذكر من انفرد من النقاد باستعمالها في التجريح، واسم الراوي أو الرواة الذين جرحوا بها، ثم يشرح هذا المصطلح أو العبارة شرحا لغويا بالاعتماد على معاجم اللغة المتنوعة وما يتعلق بها كتهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (370 هـ). ومعجم مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس (395 هـ)، وتاج اللغة وصحاح العربية لاسماعيل بن حماد الجوهري (393 هـ) والاشتقاق لمحد بن الحسن بن دريد (321 هـ) وأساس البلاغة للعلامة الزمخشري (538 هـ)...

ثم يذكر المعنى الاصطلاحي للمصطلح أو العبارة إن وجد، لينتقل بعد ذلك إلى الموازنة بين تجريح الناقد للراوي بهذا المصطلح أو العبارة وبين أقوال النقاد الآخرين فيه، وهو مبحث مهم جدا يتضح من خلاله مدى الموافقة والمخالفة في تجريح هذا الراوي، بل بفضل ذلك يتضح المراد من ذلك المصطلح أو العبارة النادرة أو قليلة الاستعمال، وكثيرا ما كان يعقب على بعض الأقوال توثيقا ونقدا وترجيحا وتوجيها، ولذلك فإن شرح المصطلح الواحد ودراسته في هذا الكتاب يطول بما هو مفيد في الدراسات الحديثية الجادة، إلا أنه لم يرتب المصطلحات والعبارات ترتيبا معينا، ولولا قلتها لكان الوصول إليها مضنيا.

المصطلحات والعبارات المدروسة

المصطلحات والعبارات	المصطلحات والعبارات	الصفحات
1) سِداد من عيش	في حديثه مناكير لسوء حفظ وما يشبهه	9 - 8
2) كان فسلا	أي كان ضعيفا وأحاديثه ضعيفة ومعلة	12 - 10
3) ليس هو من جمال المحامل ليس هو من أهل القباب	أي كان ليس من الثقات الأثبات	21 - 12
4) ليس هو من جمازات المحامل	أي ليس من الثقات الأثبات	27 - 25
5) ما أشبه حديثه بثياب نيسابور	كثير الحديث لكن وقع له خلط فكثر الخطأ في مروياته	38 - 30
6) في دار فلان شجر يحمل الحديث	كناية عن ضعف الراوي وعدم إتقانه لهذا الشأن، ولذلك قيل لو لم يحدث لكان خيرا له، ومع ذلك فلا يعد حديثه ساقطا،	37 - 30
7) هو على يدي عدل	كناية على أنه هالك شديد الضعف قد يئس منه.	42 - 37
8) لا يكتب عنه إلا رحفا	ضعيف لكن ليس في درجة من يطرح حديثه ويكون ساقطا بل يكتب حديثه ويعتبر به.	49 - 42
9) كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها	أي أنه لم يأخذ أحاديثه بالرواية عن الشيوخ وهي الأحاديث المتداولة المعروفة بل جاء بأحاديث لا تعرف أصولها فكأن الأرض انشقت وألقتها إليه كما تلقي كنوزها.	52 - 50
10) قد عرفته	كناية على أن الراوي هالك لا يحتج بحديثه ولا يستشهد به ولا يعتبر به.	55 - 53

المصطلحات والعبارات	المصطلحات والعبارات	الصفحات
11) اتق حيات سَلَم لا تلسعك	في حديثه آفات وموضوعات.	58 - 56
12) دجال من الدجاجلة	أي كذاب أو مبتدع ضال داعية إلى مذهبه.	75 - 59
13) يفتعل الحديث	يضع الحديث ويصنعه	78 - 75
14) فلان يزرف الحديث	يزيد فيه وذلك كذب.	79 - 78
15) كان يثبج الحديث	كناية على الاضطراب والتخليط؛ وقد رمي من وصف بالتثبيج بالكذب في الحديث.	81 - 80
16) كان مجالداً يجلد في الحديث	أي كان يكذب	83 - 81
17) هو عصا موسى تلقف ما يأفكون	كناية على الكذب وسرقة الحديث	88 - 83
18) حمالة الحطب	أي أنهم ضعفاء	90 - 88
19) حاطب ليل	المكثار من الروايات من غير ضبط وإتقان، ولذلك تقع في مروياته المناكير وما لا يتابع عليه.	92 - 90
20) قد فرغ منه منذ مدة أو من دهر	كناية على تجريحه وترك حديثه من غير تردد.	93 - 92
21) هو كذا وكذا	فيه لين وضعف	122 - 118
22) مود ومؤد	الأولى بمعنى هالك، والثانية من ألفاظ التوثيق كناية على حسن الأداء.	127 - 122
أساليب بلاغية في تجريح الرواة	**المراد منها**	**الصفحات**
23) الحديث عن حرام حرام	كناية على تجريحه ورد حديثه مطلقا	94
24) القناطيري	يكذب قناطير	95

المصطلحات والعبارات	المصطلحات والعبارات	الصفحات
الصدوق (علي سبيل التهكم)25)	أريد به الكذوب مقلوبا	97
26) حديث رياح كالريح	أي ليس حجة	98 - 99
حركات وإشارات تفيد التجريح	**المراد منها**	**الصفحات**
27) تحريك الأيدي	فيه لين – ليس بالقوي ضعيف	99 - 103
28) تحريك الرأس	ضعيف – ضعيف لحد ترك الرواية عنه.	104 - 106
29) تحميض الوجه (تحوله)	كناية على أن الراوي شديد الضعف – هالك	106 - 108
30) الإشارة إلى الفم واللسان	كناية على كذب الراوي	109 - 110
31) تكلح الوجه	كناية على ضعف الراوي إلى حد الترك.	110 - 111

الموازنة بين الكتابين :

ـ لعل عنصر انتقاء المصطلحات المدروسة هو القاسم المشترك بين الكتابين، فكلاهما لم يتقيد بمصطلحات كتاب معين أو في فترة زمنية معينة أو في جهة معينة، والتأليف في المعجم المصطلحي أو الدراسة المصطلحية يقتضيان تتبع المصطلحات تتبعا دقيقا عن طريق الاستقراء كما هو معروف ولا يتحقق ذلك إلا بتحديد فترة أو كتاب أو كتب على أكثر تقدير، ولذلك فات الكتابين ـ بلا شك ـ عدد من المصطلحات والعبارات خصوصا بالنسبة للأول، وأما الثاني فلو أضاف مصطلحات وعبارات التوثيق النادرة لكان أفيد بكثير.

ـ إذا كانا قد اشتركا في عنصر الانتقاء، فإنهما افترقا في منهج الدراسة، على صعيد ترتيب المصطلحات، اتبع الكتاب الأول طريقة ترتيب حروف المعجم وهي أفيد وأوضح، بينما أورد الكتاب الثاني مصطلحات وعبارات من غير ترتيب أصلا.

ـ وأما على صعيد الدراسة والشرح، فطريقة الأول تقوم على ذكر المعاني الاصطلاحية فقط منسوبة إلى بعض أصحابها من علماء الحديث تارة، ومن علماء الأصول تارة أخرى، بينما اتبع الثاني طريقة أخرى أكثر دقة وتفصيلا تبدأ بنسبة المصطلح أو العبارة إلى من تفرد بها، ثم شرحها شرحا لغويا ثم اصطلاحيا، ثم ذكر أقوال النقاد في الراوي الذي جرح بها.

الهوامش

1- الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني ص 135. ط 3 ـ دار الفكر ـ دمشق.

2- الجوامع مفردها جامع وهو كتاب حديث مرتب على الأبواب الفقهية ذات الموضوع الواحد المشتمل على جميع
موضوعات الدين وأبوابه وهي العقائد والأحكام والسير والآداب والتفسير والفتن وأشراط الساعة والمناقب، انظر منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص 198 - 199 . وعلوم الحديث لصبحي الصالح ص 122.

3- المسانيد هي الكتب التي ترتب الأحاديث حسب أسماء الصحابة الرواة بحيث يجمع المؤلف ما روى كل صحابي تحت عنوان مسنده دون الالتفات إلى الأحكام التي تقررها الأحاديث وتوزعها بين أبواب الفقه المتنوعة، والمسانيد كثيرة أشهرها مسند الإمام أحمد.

4- الأطراف جمع طرف، وطرف الحديث هو جزء منه أو عبارة دالة عليه، جمع بعضهم أطراف أحاديث عدة كتب ورتبوها حسب الصحابة الرواة ثم ذكروا من خرج تلك الأحاديث عن طريق الرموز، ومنهم من يريد الأسانيد التي رُوي بها الحديث وإن تعددت كما عند الحافظ جمال الدين المزي (742 هـ) في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف.

5- من ذلك كتب المجامع التي تجمع أحاديث عدة كتب من مصادر الحديث وترتبها حسب أوائلها كما عند السيوطي في الجامع الكبير وفي الجامع الصغير.

يدخل في ذلك أيضا كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة التي تعنى بجمع ما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس وبيان حالها ككتاب المقاصد الحسنة للسخاوي.

6- انظر الرسالة المستطرفة ص 136 - 137 .

7- منهج النقد في علوم الحديث ص 537 . وقد حاز هذا المعجم الجائزة الأولى لمسابقة الدراسات الحديثية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية.

8- معجم مصطلحات توثيق الحديث ص 23.

9- المرجع نفسه ص 7 - 8.

10- المرجع نفسه ص 8.

11 -يقصد بالتجريح وصف راوي الحديث بصفة أو صفات تسقط عدالته أو ضبطه، وذلك بألفاظ أو عبارات مخصوصة تسمى ألفاظ وعبارات الجرح، ويترتب على ذلك تضعيف روايته أو ردها مطلقا.

12- فتح المغيث 109/2 - 110 وانظر أيضا ص 129.

13- شرح ألفاظ التجريح النادرة ص 8 وأيضا ص 129.

المصادر والمراجع

1- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني ط 3 - 1383 / - 1964م - دار الفكر - دمشق.

2- شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال، د. سعدي الهاشمي المطبعة السلفية القاهرة دون تاريخ الطبع.

3- علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح الطبعة السابعة عشرة 1988 دار العلم للملايين بيروت.

4- فتح المغيث للحافظ شمس الدين السخاوي تحقيق وتعليق الشيخ علي حسين لعلي ط 2 - 1992/1412م الناشر دار الإمام الطبري.

5- معجم مصطلحات توثيق الحديث د. علي زوين ط 1 – /1407 - 1986 عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت.

6- منهج النقد في علوم الحديث د. نور الدين عتر الطبعة الثالثة 1401هـ - 1981م.

المحور الثالث

مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية

(دراسة نظرية)

الوسائل والغايات من وضع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية

د. وهبة الزحيلي
كلية الشريعة - دمشق

تقديم

الحمد لله أحكم الحاكمين، والصلاة والسلام على رسولنا المرشد والمعلم الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

يتميز عصرنا الحديث بأنه عصر الموسوعات العلمية والمعاجم في مختلف العلوم والفنون، لأنه عصر السرعة وإثراء الساحة العلمية بالكم الهائل من المعلومات والمعارف، وأصبحت المكتبة العلمية غنية غنى واضحا بآلاف الكتب والمصنفات التي تجمع آفاق العلوم، وتيسر على الباحث طريق الرجوع إلى المصادر المطولة والمراجع العامة، بالاستعانة بمفاتيح العلم والمعرفة، ولاسيما مجال المصطلحات الخاصة بأهل كل علم.

وكان للمسلمين والعرب في القديم دور ريادي في الإسهام في هذا الحقل المعرفي، واستطاعوا في الوقت الحاضر أن يواكبوا ركب الحضارة، فكتبوا في العلوم الإسلامية والعربية مصنفات شتى، منها ذات الموضوع الواحد، ومنها دوائر المعارف، وظهر في حقل اللغة العربية بعض هذه الموسوعات، مثل المعاجم أو القواميس الموجزة والمتوسطة والمطولة، وكذلك في مجال العلوم الإسلامية من تفسير وحديث وفقه وأصول، استطاعت تلبية الحاجة، بل والمعارف العامة كالموسوعة العربية الميسرة لمجموعة من العلماء والباحثين بإشراف الأستاذ محمد شفيق غربال سنة 1407هـ / 1987م.

لكن ظل علم مصطلح الحديث حكرا على رجاله وأخصائيه، وما تزال مصطلحاته وكلماته غريبة من الساحة العلمية العامة والخاصة، ولم نجد في مصنفات

هذا العلم العظيم الذي يعتز العالم الإسلامي بوضعه واختصاص المسلمين به، ويتميزون بمعرفته لتوثيق ما يسد هذا الفراغ، إلا كتاب "معجم المصطلحات الحديثية" للأستاذ الدكتور نور الدين عتر، الذي امتاز بترجمته على يد أستاذين متخصصين إلى اللغة الفرنسية، وهما الدكتور عبد اللطيف الشيرازي الصباغ، والأستاذ داود عبد الله كريل، لكنه مختصر غير شامل ولا واف.

ونحن بحاجة إلى معجم أوسع وأشمل منه، في مصطلح الحديث ورجاله واصطلاحات المحدثين، ورموز كتبهم المختلفة، وذلك لإثراء جوانبه العلمية وتيسير معرفتها والرجوع إليها، والعمل على تطور هذا العلم بما يتفق مع حاجة العصر والباحثين، ومسايرة ركب الحضارة العالمية.

لذا يكون مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية في بلاد المغرب الأقصى مشروعا رائدا وضروريا، ويحتاج إلى إنجاز سريع، وتخطيط محكم، وتحول فوري إلى ساحة العمل، من جمع وتدوين، وتصنيف وترتيب، وإحاطة وشمول، وتقريب المفاهيم إلى ثقافة المعاصرين، والجمع بين الأصالة والمعاصرة، ثم ترجمة هذا المعجم إلى اللغات الحية الأخرى كالإنجليزية والفرنسية، لنسير في فلك الدورة الحضارية المعاصرة، ونقدم للعالم أجمع ما نعتز به من ابتكار علم مصطلح الحديث، ولاحترام مبدأ توثيق المعلومات الحديثية وثبوتها.

ويتطلب المعجم في الدرجة الأولى الاستيعاب والدقة والوضوح، لأنه أداة بحث أولية، ومرجع مباشر يتميز بأنه سهل المأخذ، يفهمه العامة والخاصة.

وتستلزم الدراسة النظرية لمشروع المعجم بيان ما يلي :

أ ـ مفهوم المعجم وأهدافه.

ب ـ مراحل إنجاز المعجم.

ج ـ وسائل إنجاز المعجم.

أ ـ مفهوم المعجم وأهدافه :

المعجم الحديثي : هو قاموس بالكلمات والمصطلحات الحديثية ومعانيها، مرتبة ترتيبا أبجديا، إما بلغة واحدة أو بلغة وما يقابلها في نقلها إلى لغة أخرى، وذلك على النحو المتبع في إنجاز معاجم أو قواميس اللغة العربية وغيرها من اللغات، ومعاجم

القرآن الكريم المفهرسة، ومعاجم الحديث النبوي المفهرسة أيضا، بإيراد أوائل الحديث أو أطرافه، وبيان مصادره التي استقيت منها مصطلحات الحديث، أي تخريجها في كتب السنة النبوية، ومنها في الميدان المعجمي معاجم تراجم الأعيان والرجال القدامى والمعاصرين.

ويتطلب المعجم الحديثي أيضا بيان المرجع أو المصدر لكل كلمة أو مصطلح، والإشارة إلى الجزء والصفحة فيه، توثيقا للمعلومات.

وحروف المعجم أو حروف الهجاء : أ، ب، ت، ج، ...الخ.

ومن المعلوم أنه صدرت معاجم كثيرة لأوائل الحديث أو موضوعاته، قديما وحديثا، مثل جامع الأصول لابن الأثير الجزري، والجامع الصغير والجامع الكبير والفتح الكبير للسيوطي، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، ورموز الحديث للكشمخانوي في ثلاثة مجلدات، وهو اختصار للجامع الكبير، وعليه شرح للمؤلف بعنوان لوامع القول. وموسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف للشيخ محمد السعيد زغلول، وموسوعة الكتب التسعة على الحاسوب في مؤسسة صخر وغير ذلك.

وتحتاج هذه الموسوعات لبيان اصطلاحات الحديث إلى معجم واف شامل، يساير جهود واضعي هذه الموسوعات، لإكمالها وتيسير فهم مصطلحات المحدثين، والاستفادة الوافية من تخريج الحديث وتحقيقه.

وأهداف وضع هذا المعجم كثيرة أهمها ما يلي :

1- المعجم أداة بحث، ومرجع سهل المأخذ، فيكون وضعه ميسرا للباحث والمتعلم فهم المقصود من مصطلحات الحديث وعلومه ورجاله جرحا أو تعديلا.

2- المعجم يمكّن المتعلم من حسم الخلاف حول معاني المصطلحات والكلمات، لأنه يكون ثمرة دراسة وتحقيق وترجيح وتدقيق.

3- إنه ييسر للباحث سبيل المقارنة أو الموازنة بين مصادر الكلمة أو المصطلح .

4- يوفر المعجم للمتعلم الوقت الطويل في البحث عن الكلمة في مصادرها المختلفة، ويزود بما استقر عليه العلم بعد الاختلاف في بعض المصطلحات.

5- يحقق المعجم بتعدد مصادره شمول المصطلحات الحديثية، بحيث لا يحتاج إلى مزيد من البحث عن المقصود، ويساعد على إقامة نظرية متكاملة عن مفردات علم الحديث، تبتدئ من الجزئيات إلى الكليات، ومن المفردات إلى التراكيب.

6- يريح الفقيه أو العالم الذي يود استنباط معاني الحديث وأحكامه ودلالاته، ويمكّنه من دفع التعارض الذي قد يصادفه حين مقابلة الحديث الثابت مع غيره، أو مع المنسوخ، أو بعض التأويلات الغريبة أو الشاذة لبعض مفاهيم الحديث.

7- إن وحدة المعنى في المصطلح كفيل بتوحيد الأفهام والآراء والأفكار.

وهذا مهم جدا لأننا اليوم بأمس الحاجة لتوحيد المعارف، وتوحيد المصطلحات، وكل ذلك يؤدي بالتالي إلى وحدة الأمة في معارفها ومنطلقاتها والنهوض بأحوالها، وتطبيق نصوص هذا الدين لتظهر عظمة أحكامه في تحقيق التناسق والانسجام والتجانس من عند الله تعالى، ونظير هذا في اللغة العربية، ما حققه مكتب تنسيق التعريب في الرباط، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بإصداره أربعا وثلاثين (34) معجما متخصصا ثلاثي اللغة (العربية والإنجليزية والفرنسية).

8- إن دارس كتب الحديث لأول وهلة يتوقف عند عبارات ومصطلحات لا يفهمها، مثل السند، والمتن، وكلمة "أبنا" أي أخبرنا، و"ثنا" أي حدثنا، ورواية الأكابر عن الأصاغر، والشيوخ عن التلاميذ، وعلى العكس، والغفلة وكون الراوي ليس بثقة، أو له مناكير، أو ليس بذاك، أو ليس بشيء، وليس به بأس، والمؤتلف والمختلف، والحديث الحسن، والغريب، والمفرد، والشاذ، والموقوف، والمرفوع، والمعلَّل، والمنقطع، والمضطرب، والمعضل، ونحو ذلك. فإذا وجد القارئ ما يرشده إلى معاني هذه المصطلحات في معجم ميسر، ارتاح واستفاد، وميَّز بين المقبول والمرفوض، وزالت الإشكالات من ذهنه، فيما قد يستغربه أو يستهجنه أو يعارض العقل أو منقولا آخر.

إذا لوحظت هذه الأهداف، واتسم المعجم بالسمة الموسوعية المحددة، بتناوله جميع مصطلحات الحديث والمحدثين، أمكن التوصل إلى معطيات حيوية كبرى، وهي فهم السنة النبوية فهما سليما، ومحبة علم المصطلح وإدراك مراميه، وضبط المعاني من غير اختلاف وتنازع، وتنمية المعارف، وتحقيق الفائدة الجلية والتامة، ومواكبة حركة السبق العلمي الحضاري المعاصر في ميادين العلوم. وكل ذلك من دون شك أو ريب يحقق خدمة جلى للإسلام والمسلمين، ويكون مصدر إشعاع علمي رصين، ويساعد على حفظ السنة من التحريف والتبديل، ومنع الدخيل من أخبار الإسرائيليات والأقاصيص والخرافات الباطلة.

ب ـ مراحل إنجاز المعجم :

يظل كل مشروع حبيس الأدراج والأذهان والآمال المحضة، ما لم يترجم لواقع علمي، بعد إعداد التمويل اللازم لإنجاح المشروع، ومراحل إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية، هي مراحل إنجاز أي عمل علمي ناجح، يحقق نتائج علمية سريعة.

ويمكن حصر هذه المراحل في ست خطوات ضرورية :

المرحلة الأولى : الإعداد والتحضير: تقوم اللجنة العلمية المتخصصة في الحديث وعلومه ومصطلحه بالمبادرة لإعداد المصادر التي تستمد منها الألفاظ والكلمات الحديثية، ثم التخطيط للعمل بتوزيع قائمة المصطلحات والألفاظ التي يكتب عنها بعد جمعها، على كل عضو من أعضاء اللجنة المتخصصة، والتقيد في جميع المعلومات بمدة معينة تقريبية، ومكافأة السابق من الأعضاء في إنجاز المطلوب.

المرحلة الثانية : القراءة والجمع والاختيار: يقوم كل عضو من اللجنة العلمية بقراءة المصادر المتفق على استخراج معاني الألفاظ منها، ويجمع المعلومات المطلوبة، ويدوِّنها في بطاقات صغيرة، يخصص لكل بطاقة اسم المصطلح ومعناه ومصدره بالجزء والصفحة والطبعة، ويكون في قراءته واعيا ودقيقا، مرجحا المعنى المحدد، بحسب المفهوم عند الأكثرين أو الأغلبية، ملاحظا الترابط الوثيق بين المعنى النظري والعملي، ومستبعدا الاختلاف، فإن أشير في الحاشية إلى الرأي المخالف على سبيل الاطلاع المجرد، فلا بأس في تقديري، وإن كان السائد في المعاجم استبعاد الآراء المختلفة، واعتماد الرأي الصائب أو الراجح.

المرحلة الثالثة : الترتيب الأبجدي والتصنيف: وهذا يتوقف على تخصيص كل باحث بكلمات ومصطلحات متوالية بحسب الأحرف الأبجدية، من حرف كذا إلى كذا، فإذا أنجز الباحث عمله بادر إلى ترتيب الكلمات ترتيبا أبجديا، ملاحظا الحرف الأصلي الأول، سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا اصطلاحيا، على النحو المستعمل في المصادر وشكلا وموضوعا. ثم الحرف الثاني فالثالث، بحسب تسلسل الحروف الهجائية (الألفبائية) وهي 28 حرفا عربيا، وتكتب الكلمات تحت اسم الحرف بخط بارز.

المرحلة الرابعة : المراجعة : إذا كانت اللجنة من خمسة أعضاء مثلا أو ثلاثة، يراجع كل واحد من الاثنين عمل الآخر، ويتثبت من المعلومات زيادة ونقصا، وضوحا وغموضا، صوابا وخطأ، عمدا أو سهوا، ثم يراجع الرئيس عمل الجميع، فإذا تمت المراجعة أمكن الاعتماد عليها وإقرارها، وصارت جاهزة للطبع والنشر والتوزيع وغير ذلك.

المرحلة الخامسة : الترجمة : يترجم هذا العمل إلى اللغات الحية مثل الإنجليزية والفرنسية، من مختصين اثنين في كل لغة، ليعم النفع، وتنتقل المعرفة إلى المكتبات العامة والأوساط العلمية، وإلى كل الدارسين ممن يودون التعرف على مصطلحات علم الحديث، وتزويدهم بمفتاح شامل، لا يعوق اطلاعهم وتأملهم في مضامين هذا العلم وشعابه وكثرة مصطلحاته غير المتداولة ولا المعروفة من قبل العامة وبعض الخاصة.

المرحلة السادسة والأخيرة : الطباعة والنشر والتوزيع : يطبع المعجم في كل صفحة صفحة مقسمة إلى ثلاثة جداول على نسق معجم الدكتور نور الدين عتر :

1- جدول المصطلحات وشرحها باللغة العربية، إلى يمين الصفحة.

2- جدول ترجمة المصطلحات وبيانها باللغة الأجنبية.

3- جدول الإحالات إلى مصادر المصطلحات، ويقسم إلى أقسام ثلاثة وأربعة أو أكثر، بحسب عدد المصادر، الأول، حقل الرقم العام لكل حديث عند ابن الصلاح من الأرقام المتسلسلة إلى خمسة وستين نوعا بترتيبه، كقوله : النوع الأول : الحديث الصحيح، النوع الثاني : الحديث الحسن، الخ.

والثاني : حقل الرقم : رقم الصفحة التي ورد فيها المصطلح الحديثي عند ابن الصلاح في طبعة مشهورة.

والثالث : حقل رقم الصفحة في كتاب "التقريب" للنووي، وشرحه "التدريب" للسيوطي.

والرابع : حقل رقم الصفحة لكتاب قديم آخر أو معاصر مشهور جامع لمختلف الاصطلاحات الحديثية.

وإذا ضم إلى ذلك تلقين هذا المعجم إلى الحاسوب "الكومبيوتر" لتداوله في أشرطة ديسكات كان أولى وأفضل، وإذا ألحق به ملحق برموز كتب الحديث

ومجاميع السنة المذكورة في مقدمات كل كتاب كان أنفع وأجدى، بغية العمل على توحيدها.

جـ ـ وسائل إنجاز المعجم :

لابد قبل العمل التنفيذي لإنجاز المعجم الحديثي من رصد تكاليفه المالية أولا، ثم تعيين لجنة مؤلفة من ثلاثة أو خمسة أعضاء متخصصين في علم الحديث ومصطلحه، يرأسهم أكبرهم سنا.

. وتبدأ اللجنة عملها بوضع الخطة اللازمة للعمل، واعتماد المصادر أو الكتب التي تتميز بالشمول والشهرة والثقة، من القديم والجديد، لأن ميزة القديم : الدقة والإيجاز، وميزة الجديد : الوضوح والإسهاب، وفي وضع المعجم نحتاج لهاتين الخاصتين.

وأقترح اعتماد الكتب التالية لاستخراج المصطلحات المطلوبة:

1- كتاب "علوم الحديث" للمحدث الحافظ الفقيه الأصولي أبي عمرو عثمان بن الصلاح، المتوفى سنة 643هـ الذي امتاز بجمع ما تفرق من الكتب السابقة، والاستنباط الدقيق لمذاهب العلماء وقواعدهم في المصطلح، وبضبط التعاريف، والتعقيب على أقوال العلماء بتحقيقاته وآرائه الصائبة، حتى قال فيه الحافظ العراقي: «أحسن ما صنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح : "كتاب علوم الحديث لابن الصلاح"».

2- كتاب الإرشاد للإمام يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة 676 الذي لخص فيه كتاب ابن الصلاح، ثم أوجزه في كتاب "التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير" مخالفا ابن الصلاح في مسائل عديدة ومستدركا عليه، ثم شرح الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة 911 هـ كتاب التقريب في كتابه "تدريب الراوي" الذي اشتمل على اصطلاحات كثيرة ليست في بقية الكتب.

ولا بأس عند بيان المصطلحات بالاستعانة بكتاب "التبصرة والتذكرة" منظومة في "النكت" أو "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح" ويضم إليه "فتح المغيث شرح ألفية العراقي في علم الحديث" للحافظ شمس الدين محمد السخاوي المتوفى سنة 902 هـ، وكذلك شرح "الإفصاح على نكت ابن الصلاح"

للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852 هـ، وهو مخطوط في الهند، وكتابه الآخر المعروف ب"نخبة الفكر" و"شرحه" نزهة النظر.

ومثل ذلك "المنظومة البيقونية" للعلامة عمر بن محمد بن فتوح البيوقوني الدمشقي المتوفى سنة 1080 هـ، في ست وثلاثين (36) بيتا، يحفظها طلاب المعاهد الشرعية، والممتازة بالإيجاز، وعذوبة اللفظ، ووضوح العبارة.

3-كتاب "قواعد الحديث" لشيخ دمشق في القرن الماضي الشيخ جمال الدين القاسمي المتوفى سنة 1332هـ / 1914م، فهو قدوة الكاتبين في مصطلح الحديث من المعاصرين الجامعيين وغيرهم.

ولابد في المعجم الحديثي من أن تستوعب كلماته مختلف موضوعات مصطلح الحديث وهي[1] :

- علوم رواة الحديث واصطلاحاتهم في مراتب الجرح والتعديل والتوثيق والتضعيف، والاختلاط والتدليس، والثقات والضعفاء، والوحدان (الرواة الذين لم يرو عنهم إلا راو واحد).

- علوم رواية الحديث من تحمل وأداء وكتابة ووجادة ومناولة ومشافهة وغيرها، تتناول تواريخ الرواة وطبقاتهم والتابعين وأتباعهم، والإخوة والأخوات، والمدبَّج ورواية الأقران، ورواية الأكابر عن الأصاغر، والسابق واللاحق، ورواية الآباء عن الأبناء وعلى العكس.

- علوم قبول الحديث ورده وأنواع الحديث المقبول والمردود، وأنواع المردود، وهي الضعيف والمضعف والمتروك والمطروح والموضوع، وعلامات الوضع في الراوي والمروي.

- علوم المتن (ما انتهى إليه السند) من حيث قائله (الحديث القدسي المرفوع والموقوف والمقطوع) ومن حيث درايته (غريب الحديث وأسباب رده، وناسخ الحديث ومنسوخه، ومختلف الحديث ومحكم الحديث) وما ينشأ حين مقابلة المتن المروي بالروايات والأحاديث الأخرى.

(1) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر، أصول الحديث : علومه ومصطلحه للدكتور محمد عجاج الخطيب.

- علوم السند (سلسلة الرواة نقلة الحديث حتى يبلغوا به إلى قائله) من حيث الاتصال (المتصل والمسند والمعنعن والمؤنن والمسلسل، والعالي، والنازل، والمزيد في متصل الأسانيد) ومن حيث الانقطاع (المنقطع والمرسل، والمعلَّق، والمعضل، والمدلس، والمرسل الخفي).

- علوم الحديث المشتركة بين السند والمتن، الناشئة من مقابلة الحديث سندا ومتنا مع غيره من الأحاديث والروايات الأخرى، والتي تشمل حالات تفرد الحديث، وتعدد رواية الحديث مع اتفاقها، واختلاف رواية الحديث.

هذه معلومات أولية للبدء في وضع معجم مصطلحات الحديث، وهي معروفة غير مجهولة عند المختصين، ولكنها غريبة كل الغرابة عن أذهان أغلب الناس من أهل العلوم الأخرى وغيرهم، وفَّق الله القائمين على هذا المشروع العظيم لإنجازه في أقرب وقت.

مشروع معجم للمصطلح مبدئي
من قسم علوم القرآن والسنة بكلية الشريعة ـ جامعة دمشق

****

اتصال ـ المتصل
أثر
إجازة
أحسن شيء في الباب
إخبار
أداء
أرنا
أسباب ورود الحديث
إسناد
أصح شيء في الباب
أصول الحديث
اعتبار
إعلام
أفراد
أقران
أكابر (الرواة عن الأصاغر)
ألقاب
أنا
أنبا
انقطاع ـ المنقطع
بدل
بلاغ
تابع (تابعي)
تابع التابعي
تاريخ (رواة الحديث)
تحريف ـ محرَّف
تحمل
تخريج
تدليس
تسوية
تصحيف ـ المصحف
تعديل
تعليق ـ المعلَّق
تواتر
ثبت
ثقة
ثنا
جرح
جزء
جوامع (كتب)
جوامع الكلم
جيد
الحافظ
حاكم
حجة
حدثنا

حديث
الحديث الغريب
الحديث القدسي
الحسن
حسن صحيح
حسن صحيح غريب
حسن غريب
الخبر
خبر الآحاد (الواحد)
دجال
ذاهب
ركن الكذب
رواية
زيادة الثقة
السابق واللاحق
الساقط
سماع
سند
سنن (كتب)
السنة
سيء الحفظ
شاذ
شاهد
شيخ
صالح
صحابي
صحيح
صحيح غريب
صدوق
صفة من تقبل روايته
صفة رواية الحديث
ضبط
الضعيف (الحديث)
ضعيف (الراوي)
طبقات الرواة
طرق الأداء
طرق التحمل
طرق الحديث
عالي
عدالة
عدل
عرض
عزيز
علة
علم الحديث دراية
علم الحديث رواية
علوم الحديث
عنعنة (المعنعن)
غريب الحديث
فرد
القراءة على الشيخ
كذاب
لا بأس به
ليِّن

المؤتلف والمختلف
مأمون
مؤنَّن
مبتدع
مبهم
متابعة
المتروك (الحديث)
متروك (الراوي)
متشابه
متصل
متفق عليه
المتفق والمفترق
متن
متواتر
مجروح
محدَث
محرَّف
محفوظ
مختلط
مختلف (مشكل)
مدبَّج
مدرج
مدلَّس
مدلَّس
مردود
مرسل
مرسل خفي
مرسل الصحابي
مرفوع
مستخرج
مستدرك
مستفيض
مستور
مسلسل
المسند (الحديث)
مسند
مشكِل
مشهور
مشيخات
مصافحة
مصحَّف
مصطلح الحديث
مصنف
مضطرب
مضعف
مطروح
معجم
معروف
معضل
المعلَّق (الحديث)
المعلَّل (الحديث)
المعنعن (الحديث)
المقطوع (الحديث)
المقلوب (الحديث)

مكاتبة	ناسخ ومنسوخ
مناولة	نبأنا
المنقطع (الحديث)	واهي (الحديث)
منكر	واه (الراوي)
منكر الحديث (الراوي)	وجادة
موافقة	وحدان
موصول	وصية
موضوع	وضّاع
موقوف	

مصادر مادة مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية

ذ. سعيد المغناوي
كلية الآداب سايس – فاس

ضمن الإطار المناسب لدراسة هذا المشروع يغدو من الأهمية بمكان استحضار الاقتراحات التي تبناها أستاذنا الدكتور الشاهد البوشيخي في معرض حديثه عن (مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العربية المعرفة) بتاريخ 21 يناير 1995 لما لها من صلة وثيقة بهذا الموضوع وقد جاءت المقترحات كما يلي:

في البداية صرح أستاذنا بأن اقتراحه انبنى على تجربة ثم انتقل إلى تحديد الألفاظ والمصطلحات المكونة لعنوان المشروع :

ـ فالمقصود بالمصطلحات العربية المعرفة : كل الألفاظ العربية الاصطلاحية التي تم شرحها ضربا من الشرح في أي تخصص من التخصصات العلمية وفي أي قرن من قرون ثقافتنا.

ـ والمقصود بالمعجم التاريخي لها : نسقها بعد جمعها مع شروحها نسقا تاريخيا يقدم فيه السابق على اللاحق.

ـ والمقصود بمشروع ذلك المعجم : مقترح خطة للتصور العلمي والإنجاز العلمي له. بما في ذلك أهداف هذا العمل ودوافعه ومراحله ووسائله ومصادره.

إنه مشروع طموح وشامل، مادام سيجمع بين دفتيه كل المصطلحات في جميع التخصصات، بما في ذلك المصطلحات الحديثية. وبالتالي فمشروع اليوم الذي نحن بصدد الحديث عنه لا يمثل إلا حلقة واحدة من سلسلة الحلقات المكونة للمشروع الشامل الذي هو (المعجم التاريخي للمصطلحات العربية).

وبناء على هذا نرى من المفيد تطبيق المقترحات البوشيخية على (مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية). وفي هذه الحالة يمكن أن يكون مقترح خطة التصور العلمي والإنجاز العملي على الشكل التالي :

1- الأهداف والدوافع :

أ ـ جمع جهود العلماء السابقين في مجال بيان المراد من الألفاظ الاصطلاحية في علم الحديث، ووضعها رهن إشارة الدارسين موثقة ومصنفة للاستفادة منها بكل ضروب الاستفادة فيما هو آت.

ب ـ تيسير السير في اتجاه المشروع الأساسي لمعهد الدراسات المصطلحية الذي هو المعجم التاريخي للمصطلحات العربية.

جـ ـ تدريب الباحثين وشغلهم أولا بالأسهل المفيد تحضيرا وإعدادا لهم للانتقال بهم إلى الأصعب الأفيد، وهو الدراسة الجادة للمصطلحات الحديثية.

2- المراحل :

أ ـ مرحلة الجمع : وفيها يتم التقصي لجميع المصطلحات الحديثية في جميع المظان. بدءا بالأقدم فالأقدم، والأغزر مادة فالأغزر والأوثق نصا فالأوثق.

ب ـ مرحلة التصنيف : وفيها يتم ترتيب جميع ما جمع. ترتيبا يمكن أن يفضي في النهاية إلى نسق المصطلحات الحديثية مذ ظهر أول مصطلح منها بحسب ما وصل إليه المتحري، حتى آخر مصطلح، موثقة محررة مع ذكر شروحها وتعاريفها.

جـ ـ مرحلة التأليف : وفيها تتم الصورة الكاملة للمعجم رموزا وترتيبا وفهارس وكشافات بطريقة تيسر لمستعمله نيل المبتغى منه بأقل مجهود.

3- الوسائل : وأهمها وسيلتان.

أ ـ الوسائل البشرية : وتتلخص في:

* جمهرة من الباحثين المهتمين بالدراسات المصطلحية الحديثية تخصصا أو هواية، سواء كانوا أعضاء في فرق بحث أو أحرارا غير عاملين في فرق بحث تقسم عليهم الأعمال التي يمكنهم أن يفيدوا فيها كالقراءة واستخراج النصوص، وتوثيقها والفهرسة والببليوغرافيا وغيرها.

* فرق بحث متخصصة في دراسة المصطلح الحديثي وهي ضرورية لتركيز العمل وترقيته والتسريع بإنجازه، حيث تقوم بتصنيف المصطلحات الحديثية المستخرجة وهي التي ينبغي أن تتصدى لهذا العمل.

* هيئة تنسيق وإشراف على المشروع جملة، يمكن أن تكون مكونة من الباحثين ومن منسقي فرق البحث وغير ذلك، تتصدى -بعد متابعة ما سبق ومراقبته- للمرحلة الأخيرة وهي تأليف المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية وفق مقاييس وضوابط تستجيب لحاجة العلم ولحاجة العصر ولحاجة الغد.

ب ـ الوسائل المادية : ويمكن أن تكون مكونة :

* من أشخاص قادرين محبين للعلم.

* من مؤسسات علمية وطنية رسمية أو حرة بدءا من الكليات فالجامعات فالوزارات فالجمعيات والمنظمات.

* من المؤسسات العلمية الدولية مثل اليونيسكو والإيسيسكو وغيرهما.

4- المصادر : وأهمها ثلاثة :

أ ـ الصنف الأول : كتب الحديث وعلومه.

ب ـ الصنف الثاني : المعاجم الاصطلاحية والمعاجم اللغوية.

1) المعاجم الاصطلاحية وهي على نوعين:

ـ معاجم خاصة بالمصطلحات الحديثية كمعجم المصطلحات الحديثية لنور الدين عتر، ومعجم مصطلحات توثيق الحديث لعلي زوين.

ـ معاجم اصطلاحية عامة، ككتاب التعريفات لأبي الحسن الجرجاني (816 هـ)، والكليات لأبي البقاء الكفوي (1094 هـ) وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي.

فالتعريفات بها مصطلحات حديثية مثل الشاذ والسقيم، وخبر الواحد والخبر المتواتر، وقد عرفها الجرجاني بما يلي :

ـ الشاذ من الحديث : هو الذي له إسناد واحد يشهد بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان من ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به.

ـ السقيم في الحديث خلاف الصحيح منه، وعمل الراوي بخلاف ما رواه يدل على سقمه.

ـ خبر الواحد : هو الحديث الذي يرويه الواحد أو الاثنان فصاعدا ما لم يبلغ الشهرة والتواتر.

ـ الخبر المتواتر : هو الذي نقلته جماعة عن جماعة.

وهو الخبر الثابت على ألسنة قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب.

و"الكليات" بها أيضا مصطلحات حديثية مثل : إرسال، والصحابي والتابع وجاءت تعريفاتها كما يلي :

ـ إرسال الحديث : عدم ذكر صحابيه.

ـ الصحابي : هو من لقي النبي عليه الصلاة والسلام بعد النبوة في حال حياته مؤمنا به، ومات على ذلك ولو أعمى كابن أم مكتوم وغيره، ممن حنكه النبي أو مسح وجهه من الأطفال، أو من غير جنس البشر كوفد جن نصيبين...

ـ التابع : هو الذي رأى الصحابي ولقيه وروى عنه أولا، ولا يشترط فيه ولادته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم.

ونفس الشيء بالنسبة لكشاف اصطلاحات الفنون، فهو يضم كذلك مصطلحات مثل : الحديث والمحدث، وقد عرفها التهانوي بما يلي:

الحديث: ... في اصطلاح المحدثين قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وحكاية فعله وتقريره، وفي الخلاصة : أو قول الصحابي والتابعي وقال في خلاصة الخلاصة : الحديث هو قول النبي صلى الله عليه وسلم والمروي عن قوله وفعله وتقريره...

ـ المحدث: ... وهو عند المحدثين على ما ذكره العراقي: من يكون كتب وقرأ وسمع ووعى ورحل إلى المدائن والقرى وحصل أصولا وعلق فروعا من كتب المسانيد والعلل والتواريخ التي تقرب من ألف تصنيف.

وقيل : من تحمل الحديث رواية واعتنى به دراية، كذا في شرح النخبة.

المعاجم اللغوية كلسان العرب لابن منظور وهو يحتوي على مصطلحات حديثية مثل أسند، والمسند والإسناد والمرسل والمنقطع، والسنة، يقول ابن منظور في تعريفاتها :

ـ أسند الحديث : رفعه.

ـ المسند من الحديث : ما اتصل إسناده حتى يسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ـ المرسل والمنقطع : ما لم يتصل

ـ الإسناد في الحديث : رفعه إلى قائله.

ـ السنة : والأصل فيه الطريقة والسيرة، وإذا أطلقت في الشرع فإنما يراد بها ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم، ونهى عنه وندب إليه قولا وفعلا مما لم ينطق به الكتاب العزيز، ولهذا يقال في أدلة الشرع الكتاب والسنة أي القرآن والحديث.

جـ ـ **الصنف الثالث** : بقية مصادر الثقافة الإسلامية ذلك أن الحديث النبوي الشريف باعتباره المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي تعول عليه أغلبية العلوم وتستدل به بعد القرآن الكريم، وبالتالي تضم مصادرها بعض مصطلحاته:

فالمفسرون بالمأثور ركزوا أساسا على الحديث النبوي الشريف، ومن المؤرخين وأصحاب المغازي والسير من اعتمد مناهج المحدثين، والأصوليون بدورهم اهتموا بالحديث (الخبر) باعتباره أحد الأصول (الأدلة)، وأضفوا على أبحاث المحدثين ومناقشاتهم طابعا أصوليا، واللغويون والنحاة اعتمدوا هم كذلك على ما قرره أهل الحديث، وركزوا اهتمامهم على ما يستجيب لمتطلبات موضوع علمهم (اللغة والنحو) على الرغم من تأثرهم البالغ بعلماء أصول الفقه، فكانت أبحاثهم ومناقشاتهم مركزة أساسا حول ضبط (نقل) اللغة وكيفية (سماعها) أما علماء الكلام فإن انشغالهم بالحديث (الخبر) قد أملته عليهم بعض وسائل علمهم، منها أنهم اعتبروا (أدلة السمع) التي هي (الكتاب والسنة وإجماع الأمة...) من جملة ما يستدل به في علم الكلام، ومن ثم كان الحديث يهمهم بمقدار ما يهم علماء أصول الفقه.

هذا هو باختصار التصور العام لمشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية، فما أحوجنا إلى مثل هذا المعجم إذ لا يخفى على كل باحث ما تقدمه لنا المعاجم من

خدمات. فهي المراجع التي لا غنى عنها في كل بحث مهما كان نوعه بل هي المراجع التي يستوي في الحاجة إليها الناشئ المتعلم والباحث المنقب ولا ريب في أن تنوع المعاجم لدى الأمة، وتجددها من حين إلى آخر وذيوع استعمالها بين الأفراد دليل على حيوية هذه الأمة وحيوية لغتها.

ورغم ما لدينا من معاجم فإننا ما زلنا في أمس الحاجة إلى المزيد منها في بعض المجالات ومنها مجال المصطلحات الحديثية إذ لا تتوفر المكتبة الحديثية إلا على معجمين اثنين ـ حسب ما وصل إليه علمي ـ أهمهما : معجم المصطلحات الحديثية لنور الدين عتر الحائز على الجائزة الأولى لمسابقة الدراسات الحديثية التي نظمها وقام بها مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي التابع لجامعة الدول العربية. هذا وعلى الرغم مما يتميز به هذا المعجم من خصائص: لا يمكن اعتباره شاملا للاصطلاحات الحديثية، ما دام نور الدين عتر لم يتتبع هذه المصطلحات إلا في أربعة مصادر هي :

1- كتاب "علوم الحديث" للإمام ابن الصلاح: أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المتوفى سنة (643 هـ).

2- كتاب "التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير" للإمام النووي : يحيى بن شرف المتوفى سنة (676 هـ).

3- كتاب "تدريب الراوي في شرح تقريب النووي" للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (911 هـ).

4- كتاب "منهج النقد في علوم الحديث" لصاحب هذا المعجم.

ومع أن هذه المصادر منتقاة من عصور مختلفة وذات قيمة علمية كبيرة إلا أنها غير جامعة لكل المصطلحات الحديثية وهذا شيء معروف لدى المشتغلين بهذا الفن ذلك أن "مقدمة ابن الصلاح" التي قيل بأنها جمعت ما تفرق في غيرها من كتب مصطلح الحديث جاء الإمام النووي فلخصها في كتابه "التقريب" وأضاف إليها فوائد، وخالف ابن الصلاح في مسائل عديدة واستدرك عليه. ثم جاء السيوطي فشرح "تقريب النووي" في كتابه "تدريب الراوي" شرحا حافلا، كثير الفوائد يشتمل على اصطلاحات كثيرة ليست في بقية الكتب الأخرى. وأخيرا جاء نور الدين عتر فادعى بأن كتابه "منهج النقد في علوم الحديث" يشرح كثيرا من الاصطلاحات ليست في المراجع السابقة ولا تجتمع في غيره.

من هنا يتبين لنا أن كل واحد من أصحاب هذه المصنفات الأربعة قد استدرك ما فات سابقيه وأبقى أشياء للمتعقب.

وقد أبقى نور الدين عتر مصطلحات حديثية للمتعقبين لم يتمكن من إدراجها في معجمه، وهذا ما نستنتجه مما ذكره في معرض حديثه عن الخصائص التي تميز بها معجمه حيث قال : «إنه (أى معجمه) أصبح بتعدد مصادره شاملا للاصطلاحات الحديثية شمولا يؤدي إلى أن لا يفوته شيء منها إلا النزر اليسير الذي يندر استعماله بين المحدثين».

ومن هذا النزر اليسير الذي فاته، هناك مصطلح (غامض) ومصطلح (زور) اللذين ذكرهما شهاب الدين بن فرج الإشبيلي في قصيدته الغرامية في ألقاب الحديث حيث قال :

وعَذْل عَذُولي (مُنكرٌ) لا أسِيغُهُ (وزُورٌ، وتدليس) يُرَدُّ وَيُهْمَلُ

ثم قال بعد ذلك :

وذي نُبَذٌ من (مُبْهَمٍ) الحب فاعتبر (وغامضه) إن رمت شرحا أطوِّلُ.

من هنا يمكن القول بأن المجهودات الفردية التي قام بها نور الدين عتر والأعمال الجزئية الأخرى التي تماثلها، تبقى غير كافية ولكنها مع ذلك هي ضرورية ومفيدة ستساهم لا محالة في إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية.

يقول الدكتور أمجد الطرابلسي فيما رواه عنه الدكتور الشاهد البوشيخي –وإن كان هذا الرأي يتعلق بالمصطلحات النقدية والبلاغية، فمن الممكن تطبيقه حتى على المصطلحات الحديثية ـ بأنه من العبث التطاول منذ البداية نحو عمل معجمي شامل، يتناول المؤلفين السابقين كلهم والعصور جميعها، وأن المعجم الشامل لا يمكن أن يكون سوى نتيجة لبحوث جزئية عديدة، يتصدى كل منها لمجموعة آثار أحد الأعلام، أو لأثر واحد من آثاره، ودراسة ما في هذه الآثار بمجموعها، أو هذا الأثر بمفرده من مصطلحات دراسة تتصف بالعمق والمنهجية العلمية وتتوخى إضاءة محتوى هذه المصطلحات وتتبع نشأتها وتطورها.

إن المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية الذي نطمح في وجوده ذات يوم هو المعجم الشامل الذي من شأنه أن يتناول جميع المؤلفات والعصور جميعها وبناء على

هذا سوف لن نأخذ بفكرة الانتقاء التي قد تؤدي إلى إهمال العديد من المصطلحات والنصوص التي نحن في حاجة إليها، فالتراث كله ـ المطبوع منه والمخطوط ـ عزيز ونفيس، ولا يخلو أي كتاب منه من فائدة، وحتى لو سلمنا بالرأي الداعي إلى إعطاء الصدارة لمؤلفات القرون الأولى لقدمها، ولأن العلم كان في شبابه، وكان فيه طابع الجدة والابتكار، وكلما تأخر العصر كثر التكرار وغلبت الشروح والمختصرات، فإن هذه الحجج غير كافية وذلك لاحتمال أن يكون للمتأخر فضل على المتقدم بما يفيد من علم الأوائل ويضيف إليه الخبرات الناضجة والعلم الرصين. كما أن هناك كتبا متأخرة حفظت وجمعت معلومات ونصوصا من كتب قديمة فقدت أصولها، وقد عرف بعض المؤلفين بتضمين مؤلفاتهم رسائل وكتبا كثيرة، فهذه الكتب لا يقعد بها تأخرها، بل لها الفضل في حفظ ما ضاع من كتب قيمة قديمة. وهناك كتب لمصنفين تناولت موضوعات سبق إليها الأولون وطرقها غيرهم من المؤلفين، ولكنها تمتاز عن سابقاتها بحسن العرض وجودة المعنى وبراعة التنسيق والترتيب.

إلا أن عملية التنقيب عن المصطلحات الحديثية في جميع كتب التراث قد تواجه بعض الصعوبات وفي مقدمتها عقبة الحلقات المفقودة في تراثنا أو ما يسمى بإشكالية الفجوات التراثية الناتجة عن اختفاء العديد من المصنفات ذلك أن التراث الإسلامي لم يبق محفوظا بل تشتت شمله، وتفرق جمعه وتلف بعضه على أيدي التتار والحملات الأوروبية التي أغارت على الشرق كما تلف بعضه على أيدي المسلمين أنفسهم نتيجة اختلافهم في المذاهب والآراء أو نتيجة تهاونهم وتقاعسهم عن حفظه ورعايته.

هذا وللتغلب على مشكلة الفجوات التراثية يقترح الدكتور الشاهد البوشيخي أن ينصب العمل على ما هو موجود الآن أولا، ثم على الأقل إصدار طبعة أخرى حين ظهور نصوص جديدة. وعلى هذا فهو يتصور مرحلتين :

ـ المرحلة الأولى يتم فيها إنجاز المعجم التاريخي انطلاقا من الموجود الصالح للدراسة.

ـ المرحلة الثانية يعاد فيها نشر المعجم التاريخي عندما تظهر النصوص الأخرى موثقة محققة.

وبهذا سوف لن يتوقف العمل بل يمكن إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية على المستوى الجزئي حيث نبدأ انطلاقا من الموجود المعد من النصوص في انتظار الموجود الذي سيعد منها (النص المعد هو الموثق النسبة المحقق المتن).

ولكن مع ذلك تبرز مشكلة أخرى هي مشكلة النشر غير العلمي لعدد كبير من النصوص ذلك أن دخول تجار الكتب والطفيليين -يقول الدكتور أكرم ضياء العمري- أدى إلى إخراج الكثير من المؤلفات بصورة سقيمة مليئة بالتحريف والتصحيف فضلا عن الأخطاء المطبعية، وامتلأت جيوب هؤلاء بالمال على حساب التراث ومحبيه.

ونفس الشيء أشار إليه الدكتور أبو العلا عفيفي في معرض حديثه عن النشرات الهزيلة للتراث العربي بقوله «... وقد ابتليت كتبنا القديمة بأن قام على نشر الكثير منها والإشراف على إخراجها ناشرون من غير العلماء المتخصصين لا هَمَّ لهم سوى جني الربح المادي من طبعها، ونحن نعاني من نشراتهم ما نعاني، من أخطاء مطبعية ولغوية ونقص في النصوص وزيادة هناك، وخلو تام من التحقيق والتعليق والتفسير، والفهارس بشتى أنواعها، وكثيرا ما نقف من نص من النصوص حيارى مكتوفي الأيدي لا نفهم له معنى ولا نستطيع له توجيها أو نوجهه توجيها خاطئا لم يخطر للمؤلف ببال لا لسبب سوى أن في النص تحريفا أو نقصا أو إضافة من ناسخ أو خلطاً بين متن النص وشرح وضع عليه، ويكفي أن يسقط حرف النفي "لا" من جملة من الجمل أو توضع كملة "إذ" بدلا من "إذا" أو العكس أو نحو ذلك من التحريفات لكي يضطرب النص ويفسد معناه، وكثيرا ما يؤدي بالباحث إلى فهم خاطئ قد يفضي إلى رأي باطل أو نظرية لا أساس لها».

لذا يجب التفكير في حل ملائم لهذه المشكلة قبل الشروع في العمل وإلا ستكون عملية إنجاز المعجم بطيئة أو يكون العمل متسما بالنقصان، لأن النصوص تمثل قاعدة الانطلاق، وما كان منها محققا تحقيقا علميا، من شأنه أن يساعد الباحثين على الإفادة منه، نظرا لخلوه من شوائب التحريف والتصحيف. وإذا كان هذا المشروع في أمس الحاجة إلى النصوص المحققة الموثقة، فهو محتاج قبل ذلك لبيبليوغرافيا المصادر التي توجد بها هذه النصوص تسهيلا لعملية التنقيب عن المصطلحات الحديثية.

ولكي نضع بيبليوغرافيا مصادر مادة هذا المشروع لابد من الاستعانة بالتاريخ قصد تحديد المراحل ما دمنا نريد تأليف معجم تاريخي يتناول المؤلفين السابقين كلهم والعصور الإسلامية جميعها.

وقد لا نلجأ في هذا المشروع إلى تخطيط المراحل التي يتم تحديدها وفق معايير علمية خالصة أو وفق معايير سياسية، وعندها نكتفي بوضع بيبليوغرافيا حسب تسلسل القرون أو العقود أو السنوات، أي حسب تقسيمات عددية فقط لكن إذا لجأنا إلى تخطيط المراحل فهل يمكن تجاهل العامل السياسي، ونحن نعلم مدى مساهمته في النهوض بالحديث وعلومه ؟

يجب ألا نَنْسَى بأن الهدف السياسي كان من بين الأسباب التي أدت إلى الوضع في الحديث، وأن النهضة الحديثية التي عرفها المغرب في عهد الموحدين تحققت بفضل العناية السلطانية...

من هنا كان لابد من الأخذ بعين الاعتبار العامل السياسي عند تخطيط المراحل كما فعل محمد أبو زهو في كتابه "الحديث والمحدثون" حيث قسم تاريخ السنة إلى سبعة أدوار هي :

- الدور الأول : السنة في حياة النبي.
- الدور الثاني : السنة في عهد الخلافة الراشدة.
- الدور الثالث : السنة بعد الخلافة الراشدة إلى منتهى القرن الأول.
- الدور الرابع : السنة في القرن الثاني.
- الدور الخامس : السنة في القرن الثالث.
- الدور السادس : السنة من مبدإ القرن الرابع إلى سقوط بغداد عام 656 هـ.
- الدور السابع : السنة من عام 656 هـ إلى عصرنا الحاضر.

وفي كل دور من هذه الأدوار يقوم بوصف الحالة السياسية ويبين مدى تأثيرها في الحديث إلا أن هذا التقسيم الذي تبناه محمد أبو زهو يبدو وكأنه خاضع لمعايير سياسية محضة، فقد حدد المرحلة السادسة بسقوط بغداد وبهذا النحو يتم تصور الحديث النبوي على أنه يتقرر بحكم التقلبات السياسية، مع أن العامل السياسي لا

يعتبر إلا واحدا من مجموعة عوامل أثرت في الحديث وعلومه والتي يمكن أن نذكر منها أيضا ـ وعلى سبيل المثال ـ عامل الخلافات المذهبية والكلامية، وحتى لا يكون تقسيم المراحل خاضعا لمقاييس سياسية أو مذهبية أو غيرها، يجب أن تقام المراحل على معايير علمية خالصة، وقد تبنى الدكتور نور الدين عتر هذه الطريقة في كتابه "منهج النقد في علوم الحديث" حيث قسم تاريخ علوم الحديث إلى سبعة أدوار هي :

الدور الأول : دور النشوء : وذلك من مطلع عصر الصحابة الممتد إلى نهاية القرن الأول الهجري.

الدور الثاني : دور التكامل : وذلك من مطلع القرن الثاني إلى أول الثالث : فقد اكتملت علوم الحديث في هذا الدور، إذ وجدت واحدا واحدا وخضعت لقواعد يتداولها العلماء.

الدور الثالث : دور التدوين لعلوم الحديث مفرقة : وذلك من القرن الثالث إلى منتصف القرن الرابع، حيث دونت فيه السنة وعلومها تدوينا كاملا.

الدور الرابع : عصر التآليف الجامعة وانبثاق فن علوم الحديث مدونا: ويمتد من منتصف القرن الرابع إلى أوائل القرن السابع وفيه جمع العلماء ما تفرق في مؤلفات الفن الواحد، واستدركوا ما فات السابقين.

الدور الخامس : دور النضج والاكتمال في تدوين فن علوم الحديث : وذلك من القرن السابع إلى القرن العاشر، وفيه بلغ التصنيف لهذا العلم كماله التام.

الدور السادس : عصر الركود والجمود : وقد امتد من القرن العاشر إلى مطلع القرن الهجري الحالي وفيه توقف الاجتهاد والابتكار وكثرت المختصرات والمناقشات اللفظية لعبارات المؤلفين.

الدور السابع : دور اليقظة والتنبه في العصر الحديث : وذلك من مطلع القرن الهجري الحالي إلى وقتنا هذا: وفيه تنبهت الأمة للأخطار المحدقة بها نتيجة اتصال العالم الإسلامي بالشرق والغرب، مما اقتضى تأليف أبحاث للرد على الأغاليط والافتراءات، كما اقتضى الحال تجديد طريقة التأليف في علوم الحديث.

هذه بعض الدراسات التي يمكن الاستفادة منها في وضع بيبليوغرافيا المصادر الحديثية وأخرى من المفيد الاستعانة بها أكثر من غيرها، منها كتاب "تصدير معجم

المصنفات في الدراسات الحديثية" لنور الدين عتر، الحائز على الجائزة الثانية لمسابقة الدراسات الحديثية، وهو عبارة عن دراسة مبتكرة لتاريخ علوم الحديث رواية ودراية، والأدوار التي مر بها وأشهر الأعلام من أئمة الحديث والمصنفات في كل دور، ومنها أيضا دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة لمحيي الدين عطية وآخرين.

وعلى ما يبدو أن مشروعا كهذا قد لا يحتاج في مرحلته الأولى إلى مناقشة الكيفية التي يجب أن تكون عليها بيبليوغرافيا المصادر الحديثية، بل نشرع مباشرة في جمع أسماء المصادر الحديثية المعدة والموجودة حاليا بالمكتبات والخزائن العامة والخاصة المنتشرة في أنحاء المغرب، ثم نقوم بعد ذلك بفهرستها فنضع بيبليوغرافيا المصادر، فبيبليوغرافيا القرون أو المراحل.

ونفس العملية يمكن ممارستها لجمع أسماء المعاجم الاصطلاحية والمعاجم اللغوية، بل يمكن تطبيق هذه الخطة حتى على الصنف الثالث من المصادر الذي هو بقية مصادر الثقافة الإسلامية، وذلك بعد تحديد لائحة العلوم التي يحتمل وجود مصطلحات حديثية في مصادرها.

الهوامـش

1- الجرجاني، التعريفات ص : 163.

2- نفسه ص : 158.

3- نفسه ص : 130.

4- نفسه ونفس الصفحة.

5- نفسه ونفس الصفحة.

6- أبو البقاء الكفوي، الكليات ص : 77.

7- نفسه ص : 558.

8- نفسه ونفس الصفحة.

9- التهانوي كشاف اصطلاحات الفنون 279/1.

10- نفسه ص : 282.

11- ابن منظور، لسان العرب 221/3.

12- نفسه ونفس الصفحة.

13- نفسه ونفس الصفحة.

14- نفسه ونفس الصفحة.

15- نفسه ص : 225/13.

16- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، ص : 117 - 118 .

17- نور الدين عتر، مقدمة معجم المصطلحات الحديثية ص : 6.

18- نفسه ص : 8.

19- مجموع مهمات المتون، ص : 118.

20- نفسه ص : 119.

21- لنور الدين عتر معجم آخر هو معجم المصطلحات الحديثية الواردة في كتابه (منهج النقد في علوم الحديث وضعه في آخر هذا الكتاب.

22- الدكتور وهيب الجوري، منهج البحث وتحقيق النصوص ص 157 - 158.

23- المدارسة الأولى لمعهد الدراسات المصطلحية بتاريخ 1995/1/21م .

24- في كتابه "التراث والمعاصرة" ص: 38.

25- مقدمة كتاب مشكاة الأنوار للغزالي (نقلا عن كتاب تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره للدكتور عبد المجيد دياب، ص : 311.

المصادر والمراجع

- لسان العرب، ابن منظور. دار صادر - بيروت.
- كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي. دار صادر - بيروت .
- التعريفات، أبو الحسن الجرجاني الحنفي، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن عميرة - الناشر عالم الكتب. الطبعة الأولى 1407 هـ 1987 م.
- الكليات، أبو البقاء الحسيني الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري. الطبعة الأولى 1412 هـ 1992 م. مؤسسة الرسالة بيروت.
- معجم المصطلحات الحديثية، نور الدين عتر - مطبعة جامعة دمشق 1396 هـ 1976م.
- الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو - الناشر دار الكتاب العربي 1404هـ 1984م.
- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر - دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر دمشق الطبعة الثالثة 1412 هـ 1992 م.
- تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، الدكتور عبد المجيد دياب - دار المعارف القاهرة. طبعة 1993م.
- المدارسة الأولى لمعهد الدراسات المصطلحية بتاريخ 1995/1/21 م.
- مجموع مهمات المتون - دار الفكر .
- مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين قضايا ونماذج، الدكتور الشاهد البوشيخي. دار القلم - الطبعة الأولى 1412 هـ 1993 م.
- منهج البحث وتحقيق النصوص، الدكتور يحيى وهيب الجوري - دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى 1993 م.
- بنية العقل العربي، محمد عابد الجابري. المركز الثقافي العربي/ بيروت. الطبعة الثالثة 1993 .

مقترح مشروع للمعجم التاريخي لاصطلاحات المحدثين

ذ. محمد السرار
كلية الشريعة – فاس

هذا العرض هو خلاصة تصوري لمشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية، وإنه كل ما عمل فرع عن مشروع. ويستقيم العمل بقدر حسن التصور لمشروعه. وقد التزمت في تصوري لهذا المشروع العناصر التي اقترحتها اللجنة المنظمة، ولم أزد عليها إذ رأيتها كافية إلا مقدمة وخاتمة رعاية لحسن الابتداء والانتهاء. وهذه العناصر لم أنص عليها في نصوص العرض نصا مكتفيا بدلالة السياق عليها، وقدمت ذكر هذا هنا للمحافظة على تسلسل أفكار العرض. وإليكموه الآن. .

تمهيد

وبعد :

فاصطلاح كل فن مفتاح بابه، وعليه يتوقف فهم مسائله إذ لا تستغلق هذه إلا بعد اتضاح الاصطلاح.

وإذا كانت «للمصطلح» هذه الرتبة في العلوم عامة، فإن له في علم الحديث محلا أخص.

ولعله لم يقع المصطلح في علم من العلوم بالموقع الذي وقع فيه في علم الحديث، حتى صار لأجل ذلك اسم «علم المصطلح» لا ينصرف إذا أطلق إلا إليه.

ونظرا لما اشتمل عليه هذا الفن من قواعد تُقْبَل بموجبها أو تُرَدّ الأحاديث النبوية التي كثير منها أدلة لأحكام الحرام والحلال المتعلقة بالأنفس والأعراض والأموال،

اشتغل أئمة الإسلام بتحرير مسائله لجليل ما يترتب عليها. وتواردت على بحث قضاياه فكَر الأعلام منهم، من مختلف الفنون: كالحديث والأصول والفرق: كأهل السنة والمعتزلة، والشيعة والمذاهب كالأربعة المتبوعة، ووضعوا فيه من التأليف ما لا يحصيه عاد ولا يحيط به كتاب، حتى ظن أنهم ـ لكثرة اشتغالهم به وتصنيفهم فيه ـ قد سدوا فيه بالمرة الباب؛ فلم يبقوا لأحد فيه مجالا، ولا لباحث ممن تأخر مقالا، وما زلنا نسمع أن هذا العلم من العلوم التي نضجت حتى احترقت. وهذا الكلام وإن كانت فيه خلالة للسبب المقدم أعلاه فهو غير سديد لشهادة الواقع بخلافه. ونطق حال هذا العلم بضده إذ ما زالت فيه مواطن مفتقرة إلى الإتمام، بل وأخرى لم يجر في حلبتها أولئك الفرسان وأحسب أن من أظهرها: «المعجم التاريخي لاصطلاحات المحدثين».

مفهوم المعجم التاريخي لاصطلاحات المحدثين :

والمراد بهذا المعجم : عمل علمي ـ كتابا كان أو قريص حاسوب أو غيرهما ـ جامع لاصطلاحات المحدثين، مرتبة على الحروف مع بيان المراد منها عند الاستعمال، وتتبع المعاني الاصطلاحية التي تعاقبت على اللفظ الواحد خلال المراحل التاريخية التي استعمل فيها.

أهمية هذا المعجم :

وإذا كان العمل لا تظهر أهميتَه في الغالب إلا نتائجُه فإنني أرجو أن يتحقق بهذا المعجم إن كتب له الظهور ما ياتي:

أ ـ الفصل بين اصطلاحات المحدثين، ومباحث علوم الحديث وهي في كتب المصطلح متداخلة، ورب مبحث مذكور في كتب المصطلح ليس فيه من الاصطلاح الخاص بأهل الأثر شيء كآداب الطالب مثلا التي ذكرت في كثير من هذه الكتب. فإن هذه الآداب مما يقع في وجوب مراعاتها الاشتراك بين جملة طلبة العلوم عامة.

ب ـ جميع الاصطلاحات الحديثية المتفرقة في مصنفات الحديث بأنواعها : من الصحاح والسنن والمستخرجات والمسانيد والعلل وغيرها، وكتب الرجال بأصنافها، من الثقات والضعفاء والتواريخ وأشباهها، ثم كل كتاب سيقت فيه الأخبار بأسانيدها ككثير من كتب المتقدمين في اللغة والأدب ونحوها ففي هذه الكتب اصطلاحات أغفلتها التصانيف الموضوعة في مصطلح الحديث كاصطلاح برواية

لمعنى موضوعا، فقد ورد في بعض كتب الحديث، فهذه مقدمة ابن الصلاح رضي الله عنه ـ التي شغلت الناس ـ وحق لها ذلك ـ حتى صارت مُتَكَأً من بعده في هذا الفن قد خلت من كثير من أنواع علوم الحديث، وقد أوصل الحافظ في نكته عدد المستدرك عليه منها إلى خمسة وثلاثين نوعا، وهذا العدد أكبر من نصف ما ذكره ابن الصلاح في مقدمته من الأنواع فإذا كان هذا عدد الأنواع فما بالك بعدد الاصطلاحات، إذ قل أن يخلو كل نوع من مصطلح واحد على أقل تقدير.

هذا علاوة على كثير من الاصطلاحات التي ذكرت ولو على سبيل العرض في كتب المصطلح التي صنفت قبل ابن الصلاح ثم خلت منها مقدمته.

أذكر هذا أمثلة ذلك ولعل منها الانتخاب ولا ننس أن نذكر اصطلاحات خلف منها كتب المصطلح جميعا كالترجمة مثلا.

وعليه فلكي يسد هذا المعجم المسد ـ ويردم الثلمة التي بقيت في كتب المصطلح لا مناص من أن يجمع فيه ما له صفة اصطلاحية من الألفاظ المستعملة عند المحدثين لتدخل فيه.

أولا : أساميُّ أنواع الحديث من: المرفوع، والمعضل، والمعلق، والمرسل... وهذه كلها مذكورة في كتب المصطلح، إلا ما كان من انفراد بعض المحدثين بتسمية.

ولتدخل فيه ثانيا : ألفاظ الجرح والتعديل، وهذه لم يذكر منها في كتب المصطلح إلا جملة منتخبة سيقت لبيان مراتب الجرح والتعديل.

ولتدخل فيه ثالثا : الألقاب العلمية للمحدثين : كالحافظ والمفيد والمحدث، وهذه كادت كتب المصطلح أن تخلو من بيان حدودها.

ولتدخل فيه رابعا : الأسامي التي أطلقوها على مصنفاتهم، كالصحيح، والجامع والمصنف، والمستخرج والجزء وهذه لم يذكر منها في كتب المصطلح عَرَضا إلا الشيء بعد الشيء وفساقتها جملة مستكثرة.

ولتدخل فيه خامسا : اصطلاحاتهم المتعلقة بكتابة الحديث وضبطه وتسميعه، وهذه وإن اعتنى المصنفون في المصطلح بذكرها في مباحث خاصة في كتبهم، بل أفردها بعضهم بالتأليف كالقاضي عياض في الإلماع إلا أن بعض اصطلاحاتهم في هذا الباب التي اشتهرت بين المتأخرين لا توجد في مثل هذه الكتب كالطباق مثلا.

جـ ـ تتبع السير التاريخي للمصطلح بملاحظة المعاني التي تعاقبت على اللفظ الواحد من الألفاظ الاصطلاحية في مختلف أطوارها التاريخية إن وجد ذلك لتنزيل الاصطلاح على المعنى الذي كان مستعملا به في كل حقبة تاريخية، إذ إن كثيرا من الاصطلاحات دخلها بمر الزمان نوع من التغير باتساع مدلولها أو ضيقه ونحو هذا مثاله: اصطلاح «المعضل» فإنه فيما حكاه الحاكم في معرفة علوم الحديث (36) عن ابن المديني وغيره من الأئمة المتقدمين : ما سقط فيه بين النبي صلى الله عليه وسلم والراوي أكثر من رجل كرواية أتباع التابعين عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أي المعضل فيما شاع بين المتأخرين ما سقط منه رجلان بشرط التتابع في أي موضع من مواضع السند، وعلى هذا فاستعمالهم أوسع وأعم.

د ـ تقريب الاصطلاحات بترتيبها على الحروف بدل تفريقها على الأنواع لتسهيل الكشف عنها ولا ريب أن نقل المصطلحات من ميدان الكتب المبوبة إلى مجال معجم مرتب على الحروف سيؤدي إلى تجميع الألفاظ الاصطلاحية المشتقة من مادة واحدة في موضع واحد وإن كانت مَحَالّ إيرادها، في الكتب المبوبة متباعدة: كالمنكر ومنكر الحديث فالأول على حسب الشائع بين المتأخرين من أقسام الضعيف والثاني من ألفاظ الجرح، ومن هذا القبيل : غريب الحديث، والحديث الغريب، فمتعلق الغرابة في كل اصطلاح من الاصطلاحين غير متعلقها في الاصطلاح الآخر.

مراحل إنجاز المعجم :

بهذا التصور لهذا المعجم يظهر أنه مشروع كبير، محتاج إلى عدة مع طول مدة، وليس في هذا من عجب لطول مراحل الطريق الموصلة إليه، ووعورة مسالكها.

وأولى هذه المراحل هي الإسراع بتحقيق ونشر مخطوطات الحديث النبوي الشريف وهي كثيرة جدا لأن جناح التراث الحديثي أوسع جناح في المكتبة الإسلامية على الإطلاق ثم تقويم ما نشر من هذا التراث مما فيه شتى من العوج بسبب العجلة في الإخراج وما في حكمها إن كان ينفع التقويم فيه ثم إعادة تحقيق ما فشا فيه الغلط حتى زاد على الحد، كل ذلك لضمان سلامة النص المتضمن للاصطلاح الحديثي أو بيان مَحْمَلِه، من عوارض التحريف والتصحيف.

وثانية هذه المراحل جرد كل الكتب التي روعي في إيراد الأخبار فيها أو نقدها منهجُ المحدثين لاقتران الاصطلاح بالمنهج وحلوله معه حيثما حل، والغاية من هذا

الجرد هي تخليص هذه الاصطلاحات عن تلك الكتب، وفرزها عما ذكر معها مما ليست له صفة اصطلاحية.

وثالثة هذه المراحل : جمع كل ما استعمله أئمة هذا الفن من الألفاظ قاصدين به الاصطلاح سواء اتفقوا على ذلك لفظا واستعمالا كالمنقطع فيما أحسبه مثالا، أم اختلفوا فيه اختلاف تنوع، استعمالا فقط : كالمنكر، اللفظُ واحدٌ، والاستعمال متعدد، أم اختلفوا فيه لفظا فقط وإن كان المخالف واحدا، كانفراد الحافظ الدمياطي باستعمال «الحوَالة» في محل «المعلق» كما حكاه عنه الحافظ في النكت. ووجدت هذا الاصطلاح عينَه عند الحاكم رحمه الله تعالى في معرفة علوم الحديث ذكره عَرَضا في موضع واحد واستظهر الآن أنه يريد به غير المعنى الذي يقصده الدمياطي.

وبناء على ما سبق فإن هذا المعجم التاريخي لاصطلاحات المحدثين ـ حسبت تصوري لمشروعه لن يكون متضمنا للاستعمال الراجح لكل اصطلاح من الاصطلاحات، واللفظ المشهور المستعمل للدلالة على المعنى الاصطلاحي دون غيرهما وكنت قد فهمت مما سمعت في بعض المناقشات من بعض السادة الأساتذة أنهم يتصورون هذا المعجم بذلك الحد الضيق المشار إليه أعلاه ومتمسكهم في ذلك: تسهيل هذا الاصطلاح، ورفع ما فيه من الخلاف بالاقتصار في هذا المعجم على المشهور من الألفاظ، والراجح من الدلالات، وهذا الذي يذهبون إليه حسن، ولكنه فيما أحسب شيء غير المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية الذي (اجتمعنا لمدارسة مشاريعه المقترحة. لأن المطابقة بين العنوان المقترح لهذا المعجم، وموضوعه لا يحصل إلا بتتبع كل المعاني الاصطلاحية التي استعمل فيها اللفظ الواحد. وهل تمكن ملاحظة السير التاريخي للمصطلح إلا بذلك ؟

رابعة هذه المراحل : بيان المراد بهذه الاصطلاحات وتحديد محاملها، ويستعان على هذا البيان بكتب علوم الحديث، وكتب الأصول خصوصا منها ما وضعه محدث ككتب ابن حزم، وابن عبد البر، وابن العربي في الباب، وبكتب الرجال والعلل وقد كثر فيها مما يتعلق ببيان الاصطلاح ما لا يوجد في سواها، ثم بما كتبه كل محدث مراعيا منهج أئمة هذا الشأن في سوق مادة كتابه وإن كان موضوعه فيما يبدو في الظاهر بعيدا عما تتناوله مصفنات الحديث : ككتاب البخلاء، والتطفيل وكلاهما للخطيب، وكتاب الجليس الصالح للنهرواني وأمثالها فهذه

يحسبها من يسمع بها : من كتب الأدب والسمر الصرفة، نعم هي تضرب إلى هذا النوع بأقوى سبب، وتتصل به بأصح نسب وفيها زيادة على ذلك وهذا هو المقصود كون مادتها وصلتنا محشوة في قوالب المحدثين فكان لزاما ونحن نفرغها أن ننظر هل علق بها من اصطلاح الحديث أو تحديد المراد به شيء، إذ كل إناء بالذي فيه ينضح، وإناء المحدث بالاصطلاح مليء، ثم أمر أخير يستعان به على هذا البيان وهو الاستقراء الذي كان ثمرة تخليص الاصطلاحات من الكتب التي ورد فيه.

وهذه المرحلة الرابعة : أعني بيان المراد بالاصطلاح وتحديد استعمالاته إن وجد ذلك هي رأس أمر هذا المعجم وذروة سنامه، لانبناء الأحكام، وترتب النتائج عليها لذا أجدني مضطرا للبحث في هذه المرحلة قليلا لا للاسترواح، ولكن للاقتراح، اقتراح ما أظنه من الضوابط المعينة على تحديد المراد بالاصطلاح الحديثي وأحصر ذلك في ضابطين :

أولهمـا : فيمن يقبل قوله في تحديد المراد بالاصطلاح ؟

لا أسارع بالجواب : إنهم أهل هذا الشأن لتعيُّن الرجوع في كل فن إلى أهله.

لأن هذا الكلام واسع جدا وموضوع مسألتنا ضيق جدا، ولا تناسب بين ضيق وواسع، وبيان ذلك أن أهل كل فن على طبقات : منهم المبرز، ومنهم المتوسط، ومنهم الذي دونه ولا يرجع في عوصات المسائل إلا إلى ذوي المرتبة العليا، وبيان بعض الاصطلاحات من عويصات المسائل.

هذا وقد اعتَضَتُّ عن هذا الكلام الواسع بقاعدة معتمدة عند المحدثين وهي : من يقبل قوله في الجرح والتعديل، وهذه مشهورة بينهم ولهم فيها كتب معروفة، فتعلقت بها وجعلتها أصلا قست عليه: من يقبل قوله في بيان الاصطلاح. والعلة : هي كون كل منهما مما تنبني عليه أحكام ترد أو تقبل بموجبها الأخبار، وإن كان ذلك في الجرح والتعديل أعظم. فأما انبناء تلك الأحكام على الجرح والتعديل فظاهر لا يخفى على أحد، وأما انبناؤها على ما يحمل عليه الاصطلاح فلا يتضح إلا بمثال، ومثاله : أن البخاري رضي الله تعالى عنه ذكر سندا في ترجمة من تراجم تاريخه الكبير، فقال : مرسل ومراده بالإرسال هنا انقطاع وقع في خلال السند لا في منتهاه ممن دون رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجاء الحافظ أبو علي بن السكن وهو كبير

فحمل المرسل في كلام البخاري على المعنى الشائع وبنى على ذلك الحكم لكون من انتهى السند إليه تابعا وليس بصحابي، والرجل في عداد الصحابة ذكره الحافظ في الإصابة، ونبه فيها على هذا الوهم.

وعليه فكما رد كثير من كلام المحدثين في الجرح والتعديل كأبي الفتح الأزدي على قوة نفسه فيه لضعفه في نفسه وعدم أهليته للقيام في هذا المقام كذلك يرد كثير من كلام من يشتغل بالحديث لكن لم يتذوقه بعد لضعف مدركه بَلْه من تكلم في هذا الفن وهو منه بعيد. كالميانشي في المتقدمين مثلا. ولكن رد قول من هذه سبيله لا يعني أصلا الإعراض في هذا المعجم عن حكاية كلامه وإن دعا غرض صحيح إلى حكايته. فكما يذكر قول الأزدي في المردود مقرونا بتمريضه في كتب الجرح كذلك يذكر قول من لا يعتمد قوله في بيان الاصطلاح مقرونا بتمريضه أيضا لئلا يظن فواته. والله تعالى أعلم.

وثاني الضابطين : فيما تنبغي مراعاته أثناء تحديد المراد بالاصطلاح وينحصر ذلك على حسب ما وصلت إليه في ثلاثة أشياء :

1- **المستعمل** : ورب إمام استعمل لفظا اصطلاحيا شائعا في معنى آخر مخالف له كإطلاق الإمام أحمد المنكر على الفرد مطلقا كما قال ذلك الحافظ في مقدمة الفتح. والشائع أن المنكر ما خالف فيه الضعيف غيره من الثقات ومثله إطلاق الخليلي في الإرشاد الشاذ على ما تفرد به الراوي وإن لم يخالف، والشائع أن الشاذ ما خالف فيه الثقة غيره من الثقات وهكذا وهذا الضرب فيه كثرة.

2- **زمن الاستعمال**، وقد يشيع اصطلاح في زمن بمعنى ثم يشيع في آخر متأخر عنه بمعنى آخر أوسع أو أضيق من المعنى الأول؛ وذلك كاصطلاح سرقة الحديث حيث كان يراد به في القرون الأولى إذ كان عامة الاعتماد على الرواية الشفوية : أن يعمد الضعيف إلى حديث معروف براو معين فيسرقه منه، ويرويه عن شيخه، أو شيخ شيخه، ثم استعمل هذا الاصطلاح لما شاع الاعتماد على الكتب في ادعاء سماع بعض الكتب وبهذا فسر الذهبي سرقة الحديث مقتصرا عليه في بعض كتبه كسير أعلام النبلاء والموقظة، ومحمل هذا أنه فسر سرقة الحديث بحسب الشائع في زمانه، ومما وقع فيه التغيير من الاصطلاحات بسبب زمن الاستعمال : اصطلاح التخريج، واصطلاح لا أصل له.

3- **محل الاستعمال** : كاصطلاح لا يصح، واصطلاح ليس بثابت، فإنهما يستعملان في كتب الضعفاء، والموضوعات بل والتواريخ التي لا يتقي فيها أصحابها رواية الموضوع بمعنى الموضوع. ويستعملان في كتب الأحكام بمعنى نفي الصحة الاصطلاحية ونفي الصحة لا يستلزم نفي الحسن، وقد اعترض الحافظ الذهبي في الميزان على الخطيب البغدادي في إطلاقه نفي الثبوت على حديث موضوع بقوله: «إن الحافظ يقول: ليس بثابت في حديث القلتين» يعني أن اقتصاره في الحكم على ذلك الحديث الموضوع بنفي الثبوت، فيه تساهل، لأن هذه العبارة تستعمل في الأحاديث القابلة للتحسين وقد اعترض العلماء على الذهبي بأن اصطلاح : "ليس بثابت» يحدد محمله محل استعماله، فإذا استعمل في الكتب التي يروى فيها الصحيح والموضوع كتاريخ بغداد مثلا حمل على الوضع، وإذا استعمل في كتب الأحكام مثلا التي تساق فيها الأحاديث للاحتجاج حمل على نفي الصحة الاصطلاحية.

ثم بعد مرحلة نشر التراث الحديثي، وتخليص المصطلح منه، وبيان المراد به عند الاستعمال اصطلاحا تأتي:

خامسة المراحل وآخرتها : وهي الترتيب، ولا ريب أن في تسمية هذا العمل معجما ما يشير إلى طريقة ترتيب مواده، وهي الترتيب على الحروف.

وأقترح أن تذكر الاصطلاحات المشتقة من مادة واحدة تحت تلك المادة، كَثَبْتٍ، وليس بثابت مثلا، فإنهما يذكران تحت مادة ثبت من حرف الثاء.

ولعل في مراعاة الحرف الأول للمصطلح كما استعمل، عند الترتيب دون إرجاعه إلى مادته نوعا من تبديد تلك الاصطلاحات، والمادة سلك جامع.

وأما الوسائل المتاحة الآن لإنجاز هذا المعجم فلعلها لا تعدو وسيلتين.

الأولى : توجيه الأعمال العلمية عموما والدراسات الجامعية العليا خصوصا لتأسيس القواعد التي سيقوم عليها هذا المعجم كحصر الاصطلاحات حصرا مقيدا بعَلَم أو فترة، مع استقصاء استعمالاتها عند ذلك العلم المعين أو في تلك الفترة المحددة، وأقترح أن يبْدأ في الفترات بالقرون المزهرة كالخمسة الأولى والثامن قرن

الذهبي، والتاسع قرن الحافظ، وفي الأعلام بالمتقدمين عموما كالبخاري وابن حبان، وابن عدي وأضرابهم والمبرزين من المتأخرين كالذهبي والحافظ.

الثانية : تكوين لجنة علمية تسهم في هذا المشروع وتشرف عليه وأقترح ألا يستثنى من المتخصصين في هذا الفن أحد، وإن أغلب هؤلاء، خارج أسوار الجامعات، ولابد أن تطرح المذاهب والمشارب، وإن لهذا العمل من كل رجل ما يُحْسِن، وهو بما ينتحل رهين.

والسلام.

المحور الرابع

مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية

(دراسة تطبيقية)

المصطلح النقدي في علم الرجال
نشأته وتطوره وضوابطه

د. الحسن العلمي
كلية الآداب – القنيطرة

إن معرفة الرجال علم جليل تشتد إليه حاجة الطالبين لعلم الحديث النبوي، لأن هذه الشريعة آثار أو حمل على الآثار، وإنما نقلها لنا الرجال، ومن ثم قال علي بن المديني «معرفة الرجال نصف العلم»، فدراية السنة النبوية إنما عمدتها وسنام فقهها معرفة الرجال والأسانيد قبل النظر في فقه المتون والأخبار.

إذ لا قيمة لفقه دقيق مستنبط من حديث ضعيف أو موضوع، ومن هنا دخل الخلط على كثير من العاقلين من علم الرجال والأسانيد في مختلف الفنون، من مفسرين ومؤرخين وفقهاء وغيرهم، فجمعوا كل رطب ويابس، وخلطوا الغث بالسمين والخرز بالدر الثمين، نقل الحافظ المناري عن ابن الكمال اللخمي ت 702 هـ أنه قال «كتب التفسير مشحونة بالأحاديث الموضوعة، وكذلك كتب أكابر الفقهاء، فإن الصدر الأول من أتباع المجتهدين لم يعتنوا بضبط التخريج، وتمييز الصحيح من غيره، فوقعوا في الجزم بنسبة أحاديث كثيرة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وفرعوا عليها كثيرا من الأحكام، مع ضعفها، وربما دخل عليهم الموضوع، وممن عدت عليه في هذا الباب هفوات، وحفظت عليه غلطات، الأستاذ الأعظم إمام الحرمين وتبعه عليها حجة الإسلام الغزالي، في كثير من عظماء المذاهب الأربعة»[1].

نشأة مصطلحات الجرح والتعديل :

لقد عني المتقدمون من سلف الأمة بالكلام في الرجال منذ عصر الصحابة، بعد ظهور الفتن وبداية بوادر الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما قال ابن سيرين : «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم»[2].

وقال ابن عباس : «إنا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لم يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نقبل من الناس إلا ما نعرف»[3].

ومن ثم نشأ علم الجرح والتعديل، وظهر المصطلح النقدي عند علماء الحديث، وقد تمثل أولا في عبارات المحدثين في نقد الرجال جرحا وتعديلا، وقد كانت هذه المصطلحات أول الأمر ناشئة عن انطباعات أهل الحديث عن رجال الأسانيد، وتقويمهم لمكانتهم في العلم، ولم تكن مصطلحات مدونة أو محددة سلفا سائرة بين العلماء، فتكلم كل عالم بحسب ما عَنَّ له من ثناء أو قدح في رواة الحديث.

وقد صار الجرح والتعديل منذ ذلك الوقت شرعة ودينا لأهل الحديث يتقربون به إلى الله في فضح الكذابين، وصيانة السنة من تحريف الغالين وانتحال المبطلين، يتآسون في ذلك برسول الله وصحبه في الثناء على المحسنين، وذم المسيئين، وتقويم زَغَل المخطئين.

بعض عبارات المتقدمين :

كان من أوائل المتكلمين في الرجال عبد الله بن عباس، وابن سيرين، والحسن البصري، وشعبة بن الحجاج، والأعمش، وسفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان... ودارت أوائل مصطلحات الجرح والتعديل بينهم بين التوهيم والتكذيب الذي يعني الخطأ ثم التكذيب الذي يعني مخالفة الحقيقة والواقع.

ففي عصر صغارالصحابة «ربما جرت بينهم كلمة "كذبت" ولكن لم يكونوا يقصدون بها مخالفة الصدق عمدا، وإنما يعنون الخطأ. لقول أنس بن مالك : «والله ما كنا نكذب ولا ندري ما الكذب».

ثم عبارات التوهيم والتخطئة، وكثر ذلك في ما استدركته عائشة على الصحابة كقولها: «وَهِم أبو عبد الرحمن». وكذلك في جرْحَات شعبة للزهاد الصالحين المغفلين من رواة الحديث، فقد تحطط عليهم كثيرا بعبارات التكذيب وكان يقصد أنهم يكذبون خطأ ولا يتعمدونه، وهذا جار في كلامه في أبان بن أبي عياش.

فقد نقل عنه الذهبي أنه كان يقول «داري وحماري في المساكين صدقة إن لم يكن أبان بن أبي عياش يكذب في الحديث»[4].

ثم عبائر مختلفة حسب الناقد وحال الرواي.

كقولهم «فلان لا يساوي حديثه حفنة من تراب». فقد تكلم ابن المبارك في عباد ابن كثير وكان زاهدا مغفلا في رواية الحديث فقال: «ما يَسْوي حديث عباد بن كثير عندي حفنة من تراب»(5).

وكان الأعمش يجلس في طريق الطلبة حتى إذا مروا عليه قال : عند من كنتم اليوم ؟ فيقولون عند فلان فيقول : جيد الحديث، ويعقد ثلاثين ويقول في يوم آخر أين كنتم اليوم ؟ فيقولون عند فلان، فيقول بأصابعه أي ما به بأس، ثم يقول عند من كنتم اليوم، فيقولون عند فلان، فيقول إلي فوق طيار،فيقول عند من كنتم اليوم فيقولون عند فلان فيقول طبل ممزق ليس له صوت»(6).

وكان ابن المبارك يقول: «لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله بن محمد لاخترت أن ألقاه ثم أدخل الجنة، فلما رأيته كانت بعرةٌ أحبَّ إلي منه»(7).

فكانت ألفاظ الجرح والتعديل في هذه المرحلة لا تنضبط برسم، وإنما يجمعها حد من الثناء والمدح أو الذم والقدح، يتفاوت في الشدة والصرامة بتفاوت اجتهاد الأئمة في معرفة الرجال والوقوف على أحوالهم، وتفاوت أحوال الرواة ومراتبهم، وقد عبر السخاوي عن هذه المرحلة في اصطلاحات الجرح والتعديل بقوله، في معرض كلامه عن المتكلمين في الرجال، : «ثم صنفت الكتب ودونت في الجرح والتعديل والعلل وبين من هو في الثقة والتثبت كالسارية، ومن هو في الثقة كالشاب الصحيح الجسم ومن هو ليس كمن توجعه رأسه وهو متماسك يُعَدُّ من أهل العافية، ومن صفته كمحموم يَرْجَح إلى السلامة، ومن صفته كمريض شبعان من المرض، وآخر كمن سقطت قواه وأشرف على التلف، وهو الذي يسقط حديثه»(8).

تطور المصطلح النقدي في الجرح والتعديل :

منذ أواخر القرن الثاني الهجري ومع ظهور أعلام أئمة الجرح والتعديل استقر هذا العلم وتحددت قواعده ومعالمه، وتداول الأئمة عبارات واصطلاحات تعارفوا عليها وتواضعوا على معانيها، فعرف المصطلح النقدي آنذاك استقرارا وانضبطت ألفاظه ومعانيه، ومن أشهر المصطلحات التي اشتهرت في تلك المرحلة.

فلان تعرف وتنكر، ويراد بهذه العبارة أنه يأتي مرة بأحاديث ضعيفة منكرة ومرة بأحاديث معروفة حسنة أو صحيحة، فأحاديثه تحتاج إلى العرض والموازنة بأحاديث الثقات الضابطين، ومنه قول البخاري في بشر بن عمارة، يعرف وينكر»(9).

مقارب الحديث : وهي صيغة تعديل معناها أن حديث غيره يقارب حديثه. أي أن حديثه ليس شاذا ولا منكرا[10].

يسرق الحديث معناه أن ينفرد المحدث بحديث فيجيء السارق ويدعي أنه شارك هذا المحدث في سماع هذا الحديث من شيخ، أو محدث من كتاب اشتراه من السوق قبل أن يسمع من المصنف، فيقال إنه سرق الحديث[11].

وقد قيل ذلك في حماد بن أسامة، وكان يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها، فقال سفيان بن وكيع «إني لأعجب كيف جاز حديثه، وكان أمره بَيِّنًا، وكان من أسرق الناس لحديث حُميد».

وقد استقرت ألفاظ الجرح والتعديل وتداولها العلماء مصطلحات دقيقة مضبوطة في التعديل والتجريح منذ ذلك الحين، وإن اختلفت مقاصد الأئمة في بعض العبارات نحو «منكر الحديث» إذا أطلقها الإمام البخاري فالمراد عنده أنه لا تحل الرواية عن الراوي المجروح بتلك العبارة، فينبغي أن يلحظ الناظرون في المصطلحات والقائمون على المشروع أن عبائر العلماء لم تكن على درجة واحدة في القصود والمعاني وإن اتفقت في الألفاظ والمباني، وقد عنيت كتب علم الرجال ببيان ذلك وشرحه بيانا شافيا.

ضوابط المصطلح النقدي عند علماء الرجال :

لم يكن العلم ولا ألفاظه مما يستهان به عند الأئمة، ولذلك صانوه عن الابتذال، أو أن تتداوله ألسنة من هب ودب من العوام، فأحاطوه بقيود وضوابط، كانت شامة في جبين الموضوعية العلمية، وجمعوا في ذلك بين الصرامة العلمية في النقد، والورع الشديد في الاحتياط لأعراض الرواة والنقلة، لعلمهم أن «أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف عند شفيرها اثنان من الناس، المحدثون والحكام».

ولذلك اشترطوا للكلام في الرجال شروطا، ووضعوا له معالم وحدودا لا ينبغي تجاوزها، والإسراف في تعديها، حتى لا يتسور حائط هذا العلم من ليس أهلا له منها.

1- العلم بهذا الشأن مع الورع :

فلا يجوز الكلام في الرجال ولا يقبل من أهل العلم والمعرفة بأسبابه والخبرة بأحوال الرجال مع الصدق والورع، قال الإمام الذهبي رحمه الله «والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع»(12).

وقال في موضع آخر «حق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه، وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم، مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى العلماء والإتقان، وإلا تفعل»

فدع عنك الكتابة لست منها * ولو سودت وجهك بالمداد.

فإن آنست من نفسك فهما وصدقا ودينا وورعا، وإلا فلا تتعن، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب، فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك»(13).

2- الاقتصاد وعدم الإسراف في الجرح :

قال الكفوي «لما كان الجرح صعبا، فإن فيه حق الله مع حق الآدمي» وإنما جوز للضرورة الشرعية، حكموا بأنه لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة، ولا الاكتفاء على نقل الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل كلاهما من النقاد، ولا جرح من لا يحتاج إلى جرحه»(14).

وقال السخاوي «وإذا أمكنه الجرح بالإشارة المفهمة أو بأدنى تصريح لا تجوز له الزيادة على ذلك، فالأمور المرخص فيها للحاجة لا يرتقى فيها إلى ما يحصل الغرض»(15).

وروي عن المزني أنه قال «سمعت الشافعي يوما وأنا أقول : «فلان كذاب، فقال لي، يا إبراهيم أكس ألفاظك أحسنها، لا تقل كذاب، ولكن قل، حديثه ليس بشيء»، وكان الإمام البخاري لورعه واقتصاده في الكلام أكثر ما يقول «سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه، وربما قال كذبه فلان، أو رماه فلان بالكذب»(16).

قلت وإنما يكون هذا في حق من تردد حاله بين ستر وصلاح مع الغفلة والخطأ ممن لم يتعمدوا الكذب، أما أهل الجرأة على الله ورسوله من الكذابين والزنادقة والوضاعين، فإن علماء الحديث ذكروهم بأشنع الألقاب اللائمة بحالهم حتى لا ينخدع بهم عوام المسلمين، ولم تأخذهم في الله لومة لائم كم سبق ذكره.

وإلى ذلك يتجه قول العز بن عبد السلام: «لا يجوز للشاهد أن يجرح بذنبين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما، فإن القدح إنما يجوز للضرورة، فيقدر بقدرها»[17].

وقد شدد علماء الجرح والتعديل النكير على بعض المسرفين من الأئمة ممن كان في كلامهم عجلة ورهق، كابن حبان السبتي وأبي الفتح الإزدي، وابن عقدة، وابن خراش وأمثالهم ممن تصرفوا في ألفاظ الجرح والتعديل وأسرفوا وجرحوا خلقا لم يسبقوا إليهم.

3- الكف عن جرح من لا يحتاج إليهم في علوم الشريعة :

فالخاملون من عوام المسلمين، ومن لا صلة لهم بعلوم الإسلام وأصوله، ولا أثر لهم فيها، كرعاع الناس من أهل البادية، وأهل الأسواق، وأصحاب الصنائع والوظائف والعلوم التي لا أثر لها على عقيدة المسلمين وعلومهم، لا يجوز التعرض لثلب أعراضهم، والكشف عن معايبهم بدعوى الكلام في الرجال، لأن الجرح إنما جوز للضرورة، ولا ضرورة هنا تدعو إلى الكلام والطعن فيهم، اللهم إلا أن يجاهروا بما يخالف أحكام الملة أو يكونوا محل اقتداء للعوام فيما يخالف الشرع فيتكلم فيهم بمقدار ما يحقق الغرض، ويدفع الضرر.

وقد رد السيوطي في رسالته «الدوران الفلكي على ابن الكركي» على معاصره شمس الدين السخاوي ولامه لأجل كلامه في أقوام لا يحتاج إلى جرحهم والكلام فيهم فقال : «والثالث أنه ألف تاريخا ملأه بغيبة المسلمين[18]، ورمى فيه علماء الدين بأشياء أكثرها مما يكذب فيه ويمين، فألفت المقامة التي سميتها، الكاوي في تاريخ السخاوي، نزهت فيها أعراض الناس وهدمت ما بناه في تاريخه من الأساس»[19].

ومما قال في هذه المقامة «الغرض الآن بيان خطئه فيما ثلب به الناس، وكشط ما ضمنه تاريخه بالقياس، فقد قامت الأدلة في الكتاب والسنة على تحريم احتقار المسلمين، والتشديد في غيبتهم بما هو صدق وحق، فضلا عما يكذب فيه الجارح

ويمني، فإن قال لابد من جرح الرواة والنقلة، وذكر الفاسق والمجروح من الحملة، فالجواب أولا : أن كثيرا ممن جرحهم لا رواية لهم، فالواجب فيهم شرعا أن يسكت عن جرحهم ويهمله.

ثانيا : أن الجرح إنما جوز في الصدر الأول حيث كان الحديث يؤخذ من صدور الأحبار، لا من بطون الأسفار، فاحتيج إليه ضرورة للذب عن الآثار.. وأما الآن فالعمدة على الكتب المدونة، غاية ما في الباب أنهم شرطوا لمن يذكر الآن في سلسلة الإسناد تصونه وثبوت سماعه بخط من يصلح عليه الاعتماد، فإذا احتيج الآن إلى الكلام في ذلك، اكتفي بأن يقال : غير مصون أو مستور، وبيان أن في سماعه نوعا من التهور والزور. وأما مثل الأئمة الأعلام ومشايخ الإسلام كالبُلْقِيني والقلياتي والقلقشندي والمناوي، ومن سلك في جوادّهم، فأي وجه للكلام فيهم، وذكر ما رماهم به الشعراء في آهاجيهم»[20].

وكذلك لام ابن دقيق العيد عبد الكريم السمعاني في تعرضه لثلب بعض الشعراء الذين لا يحتاج إلى جرحهم، ولا طائل من وراء الكلام فيهم، وقال «إذا لم يضطر فيه إلى القدح فيه للرواية لم يجز»[21].

والعجب من بعض متنطعة زماننا اليوم، ممن تطفلوا على هذا العلم، وأعملوه في غير موضعه، فملؤوا الدنيا ضجيجا وعجيجا بثلب أعراض المسلمين، ونسبتهم إلى التكفير والتبديع والتفسيق، مع أن أكثرهم من عوام العباد وخاملي الذكر، ممن لا ضرر لهم على الإسلام. ولو عاش المسلمون دهرهم كاملا ولم يتكلموا فيهم بشيء ما نقص ذلك من دينهم شيئا، بل إن الاشتغال بذلك بدعوى الدفاع عن الإسلام والكلام في الرجال وإحقاق الحق، من البلايا الفكرية التي أصابت الأمة وضيعت على المسلمين زمنا وجهودا كان الأولى توجيهها إلى بناء المجتمع والحضارة، بالإرشاد والتعليم وإخراج الناس من ظلمات الجهل، وإظهار شعائر الله حيث ظهرت شعائر الكفر والنفاق والفساد والانحلال بكل مناحيه.

أما النزول بهذا العلم الشريف إلى هذا المستوى من الخسة والدناءة، وجعله ذريعة للولوغ في أعراض المسلمين بغير حق، فما لهذا كان هذا العلم، وفي أمثال هؤلاء حق قول الشاعر :

تصدر للتدريس كل مُهْـــوِس جهـول يسمى بالفقيه المـــدرس
فحُقَّ لأهــل العلم أن يتمثلـــوا ببيت قديم شـاع في كل مجلس
لقد هزلــت حتى بدا من هُزالهــا كُلاَها وحتى ساومها كلُّ مفلس

ولو كان كل من هب ودب من رعاع القوم، وممن يحسن الكلام في مثالب الناس ومعايبهم، يحسب في عداد علماء الرجال، لكان هذا العلم حديث خرافة وضربا من كلام العوام، ولانتهى المسلمون منه منذ القدم، والله المستعان.

4- جرح الأقران بغير بينة يطوى ولا يروى :

وهذه قاعدة جرى عليها علماء الرجال في تثبتهم وتصونهم في الكلام، لأن أعراض العلماء أشد حرمة عند الله من أن تستباح لمجرد كلام صادر عن إحنة، أو منافسة أو معاصرة. وقد قيل إن المعاصرة حجاب، لأنها تفضي إلى التعصب والمنافرة.

وللناس فيما ينتحلون وينهجون مذاهب، ومشارب، وتلك سنة من سنن الله في الخلق لا يعاب عليها أحد ما التزم بحدود الشرع كتابا وسنة، قال الإمام أحمد في الثناء على إسحاق بن راهويه «لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفنا في أشياء، فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضا»(22).

ولو فقه أكثر المسلمين هذه السنة لاسترحنا من كثير من اللغط الذي ملئت به كتب التواريخ في جرح الأقران، والخلافات المذهبية التي أدت في كثير من الأحيان إلى هتك المحارم وارتكاب العظائم، وسفك الدماء، أو الطرد من البلاد، والهجر والعداوة في أحسن الأحوال.

قال الشيخ محمد زاهد الكوثري «ومن أشرف على سير "مسألة القرآن كلام الله غير مخلوق وأعمالنا مخلوقة" بعد محنة الإمام أحمد، يرى مبلغ ما اعترى الرواة من التشدد في مسائل يكون الخلاف فيها لفظيا.. فليتهم لم يتدخلوا فيما لا يعنيهم، واشتغلوا بما يحسنون من الرواية ولو فعلوا ذلك لما امتلأت بطون غالب كتب الجرح بجروح لا طائل تحتها، كقولهم فلان من الواقفة الملعونة، أو من اللفظية الضالة، أو كان ينفي الحد لله فنفيناه، أولا يستثني في الإيمان فمرجئ ضال... أو كان لا يقول الإيمان قول وعمل فتركناه، أو ينسب إلى الفلسفة والزندقة لمجرد النظر في الكلام، أو ينظر في الرأي»(23).

قال اللكنوي «الجرح إذا صدر من تعصب، أو عداوة، أو منافرة، أو نحو ذلك، فهو جرح مردود، ولا يؤمن به إلا المطرود»[24] ولذلك لم يقبل العلماء كلام الأقران بعضهم في بعض نحو: كلام مالك في محمد بن إسحاق حيث قال فيه «دجال من الدجاجلة نحن أخرجناه من المدينة»[25] لأنه صدر عن منافرة كانت بينهما، لطعن ابن إسحاق في نسب مالك بأنه من موالي بني تيم بن مرة، وتتبعه المغازي النبوية من أبناء اليهود الذين أسلموا، وقد وثق الأئمة محمد بن إسحاق، كالبخاري وابن منده والذهبي وابن حجر ولم يعتبروا كلام مالك فيه.

قال ابن حبان «لما صنف مالك الموطأ، قال ابن إسحاق إئتوني به فأنا بيطاره، فنقل ذلك إلى مالك، فقال دجال من الدجاجلة يروي عن اليهود، وكان بينهما ما يكون بين الناس حتى عزم ابن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حينئذ، وأعطاه مالك عند الوداع خمسين دينارا ونصف ثمرته تلك السنة، ولم يقدح فيه مالك من أجل الحديث وإنما كان ينكر عليه تتبع غزوات النبي صلى الله عليه وسلم من أولاد اليهود الذين أسلموا»[26].

ـ كلام ابن أبي ذئب في مالك :

قال الإمام أحمد «قالوا لابن أبي ذئب : إن مالكا يقول : ليس البيعان بالخيار، فقال ابن أبي ذئب : هذا خبر موطأ في المدينة، يستتاب مالك، فإن تاب وإلا ضربت عنقه»[27].

قال الذهبي معقبا على كلام ابن أبي ذئب» لو كان ورعا ما ينبغي لما قال هذا الكلام القبيح في حق إمام عظيم، فمالك إنما لم يعمل بظاهر الحديث لأنه رآه منسوخا، وقيل عمل به وحمل قوله «حتى يتفرقا» على التلفظ بالإيجاب والقبول، فمالك في هذا الحديث وفي كل حديث له أجر واحد ولابد، فإن أصاب ازداد أجرا آخر، وإنما يرى السيف على من أخطأ في اجتهاده الحرورية.

وبكل حال فكلام الأقران بعضهم في بعض لا يعول على كثير منه، فلا نقصت جلالة مالك بقول ابن أبي ذئب فيه، ولا ضعف العلماء ابن أبي ذئب بمقالته هذه، بل هما عالما المدينة في زمانهما رضي الله عنهما»[28].

ـ جرح النسائي لأحمد بن صالح المصري :

قال العقيلي : «كان أحمد بن صالح لا يحدث أحدا حتى يسأل عنه، فلما قدم النسائي مصر جاء إليه، وقد صحب قوما من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد، فأبى أن يحدثه، فذهب النسائي فجمع الأحاديث التي وهم فيها أحمد وشرع يشنع عليه، وما ضره ذلك شيئا، وأحمد بن صالح ثقة»[29].

وقيل إن النسائي دخل على أحمد بن صالح في ثياب منمقة، فأنكره أحمد بن صالح وظنه من عيون السلطان فطرده من مجلسه، وكان النسائي منبسطا في دنياه يتجمل في أكله ولباسه. فكانت هذه الجفوة بينهما سبب طعن النسائي في أحمد بن صالح، قال ابن حجر «وأما النسائي فكان سيء الرأي فيه، ذكره مرة فقال: ليس بثقة ولا مأمون، أخبرني معاوية بن صالح قال سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح؟ فقال : كذاب يتفلسف رأيته يخطر في الجامع بمصر»[30].

وقد وهم النسائي في نقله كلام ابن معين، فإن الذي ضعفه ابن معين هو أحمد ابن صالح الأشمومي، وكان مشهورا بوضع الحديث كما قال ابن حبان[31].

وعين الرضا عن كل عيب كليلة * كما أن عين السخط تبدي المساوئا

وأحمد بن صالح المصري ثقة من رجال البخاري، وقال ابن نمير: إذ جاوزت الفرق فليس أحد مثل أحمد بن صالح «وقال يعقوب الفسوي: كتبت عن ألف شيخ وكسر، حجتي فيما بيني وبين الله رجلان: أحمد بن صالح، وأحمد بن حنبل».[32]

قال الذهبي : «الرجل حجة ثبت، لا عبرة بقول من نال منه، ولكنه كما قال الخطيب كان فيه الكبر وشراسة الخلق، نال النسائي منه جفاء في مجلسه، فذلك أفسد بينهما»[33].

ـ جرح أبي نعيم لابن منده الأصبهاني :

وأبو عبد الله بن منده هو محمد بن إسحاق الأصبهاني الحافظ الجوال، كان من أئمة هذا الشأن وثقاتهم، قال الذهبي : «أقذع الحافظ أبو نعيم في جرحه لما بينهما من الوحشة، ونال منه واتهمه، فلم يلتفت إليه لما بينهما من العظائم، نسأل الله العفو، فلقد نال ابن منده أيضا من أبي نعيم وأسرف»[34].

فقد رماه أبو نعيم بالاختلاط والخبط، فقال: «هو حافظ من أولاد المحدثين... اختلط في آخر عمره، فحدث عن أبي أسيد، وعبد الله ابن أخي أبي زرعة وابن الجارود، بعد أن سمع أن له عنهم إجازة، وتخبط في أماليه، ونسب إلى جماعة أقوالا في المعتقدات لم يعرفوا بها». قال الذهبي «قلت البلاد الذي بين الرجلين هو الاعتقاد»(35).

وقد رد رحمه الله هذا الجرح الناشئ عن عداوة أبي نعيم لابن منده وقال «قلت لا يعبأ بقولك في خصمك للعداوة المشهورة بينكما، كما لا يعبأ بقوله فيك، فقد رأيت لابن منده مقالا في الحط على أبي نعيم من أجل العقيدة أقذع فيه»(36).

وقال في موضع آخر «كلام ابن منده في أبي نعيم فظيع لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كل منهما في الآخر، بل هما عندي مقبولان، لا أعلم لهما ذنبا أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها»(37).

قلت وهذا البلاء في رواية الأحاديث الموضوعة دون بيان زيفها قد عم وطم، وقل من سلم منه في باب المواعظ والرقاق والزهد، وقد وقع فيه أكابر النقاد من أصحاب النقمة الشديدة على رواة الموضوعات والمناكير كالحافظ المستغفري، والخطيب البغدادي وأبي نعيم الأصفهاني وعبد الرحمن بن الجوزي.

فقد اشتد ابن الجوزي في النكير على الخطيب لذكره حديثا موضوعا في كتابه «القنوت» مع السكوت عنه وقال «وسكوت الخطيب عن القدح في هذا الحديث واحتجاجه به وقاحة عظيمة وعصبية باردة وقلة دين، لأنه يعلم أنه باطل، أما سمع في الصحيح، «ومن حدث عني حديثا وهو يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين»(38).

ومع ذلك وقعت له سقطات في كتبه في المواعظ والأخبار، حيث أورد كثيرا من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، كما حصل له في كتاب، «رؤوس القوارير في الخطب والمحاضرات والوعظ والتذكير»، وكتاب «ذم الهوى» وكلاهما مطبوع.

وحاصل الأمر أن كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به ولا يعول عليه، قال الإمام الذهبي «كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوى وعصبية: لا يلتفت إليه، بل يطوى ولا يروى، ووقع في كتب التواريخ، وكتب الجرح والتعديل أمور عجيبة،

والعاقل خصم نفسه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، ولحوم العلماء مسمومة»(39).

ملاحظات ومعايير في دارس المصطلح النقدي في علم الرجال :

1- الاعتبار بمنازل العلماء أصحاب المؤلفات في الجرح والتعديل ومداركهم في العلم بهذا الشأن، فلا نجعل كلام الأزدي وابن خراش، والعقيلي والبلخي ككلام ابن معين وابن مهدي والبخاري وأحمد والدارقطني وابن القطان الذهبي وابن حجر.

2- الاعتبار بمشارب العلماء ومراتبهم من هذا العلم شدة وتساهلا واعتدالا ففي عبارات ابن حبان مثلا نوع توسع وتساهل وتصرف في اصطلاحات المتقدمين، وفي لسان ابن حزم ومصنفاته رهق في العبارة وإسراف في الجرح خاصة فيمن جهل حالهم من المشارقة.

ومراعاة ذلك يمنع من اعتبار بعض العبارات التي صدرت عن بعض الأئمة لأجل الخلاف أو الائتلاف في المذهب مجرحة أو معدلة، إذ تقرر لدى العلماء أنه لا عبرة بالمذاهب في نقد الرجال إذ توفر الصدق والعدالة كقولهم «ناصبي بغيض، شيعي جلد، قدري مارق، كان يرى رأي المرجئة، أو رأي الخوارج.

3- التمييز بين مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، وتخليص المصطلح العلمي منها عن غيره مما هو ثلب عام لاطراح المجروح أصالة.

- فمن عبائر الذهبي في بعض من رآه أن لا يحمل عنهم العلم «جوان رحني».

- ومن جرحات العقيلي ما جرح به بشر بن غيات المريسي حيث قال: «بشر بن غيات المريسي : عليه لعنة الله مرة واحدة، رأيته يسوف المراضع كان قطط الشعر، وسخ الثياب، ذميم المنظر، أشبه شيء باليهود، لا يرحمه الله فلقد كان فاسقا».

الخطوات المنهجية لإنجاز المشروع :

1- حصر مصادر علم الرجال الصالحة لدراسة المصطلح النقدي وتحري الإحاطة بأنواع المؤلفات، في الثقات والضعفاء، والمؤلفات الجامعة بنهج، وكتب رجال السنة.

2- جرد المصطلحات الواردة فيها.

3- تعريف هذه المصطلحات مع ملاحظة السبق الزمني لإدراك التطور التاريخي، مع الاعتماد على أقاويل الأكابر، وملاحظة اختلاف الأعمار.

4- الإحالة على مظان المصطلح النقدي ومصادره.

وبناء على كل ما سبق ميز أئمة الجرح والتعديل في مظان نقد الرجال بين كلام المعتدلين والمتعنتين والمتساهلين، ووضعوا شروطاً لقبول الجرح والتعديل من صنف من المتكلمين من الرجال.

كما رتبوا كتب الجرح والتعديل في الاعتماد والتلقي مراتباً وطبقات، فتكلموا في توثيق ابن حبان للمجاهيل، وتساهل الحاكم والترمذي في تصحيح ما لا يرقى إلى درجة الصحة، وعابوا على العقيلي إسرافه في الكلام في ثقات الأئمة كعلي بن المديني، وعبد الرزاق الصنعاني، وأزهر السمان، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم.

وعلى ذلك فإن دارس المصطلح النقدي عند علماء الحديث ينبغي أن يدرك اختلاف مناهج الأئمة؛ واصطلاحاتهم في الجرح والتعديل، ومراتب هذه الألفاظ عندهم، ويميز المتساهل من المعتدل، والمعتدل من المتعنت، حتى تكون دراسة المصطلحات دراسة علمية منوطة بقواعد هذا العلم لا وصفية غريبة عنه وعن معالمه.

الهـوامـش

1- فيض القدير بشرح الجامع الصغير 20/1.

2- مقدمة صحيح مسلم 9/1.

3- المصدر السابق 15/1.

4- ميزان الاعتدال 11/1.

5- شرح علل الترمذي 71.

6- مقدمة الكامل لابن عدي.

7- مقدمة صحيح مسلم 26/3، ميزان الاعتدال 500/2.

8- المتكلمون في الرجال 102 ضمن أربع رسائل في علوم الحديث بعناية عبد الفتاح أبي غدة.

9- ميزان الاعتدال 921/1.

10- فتح المغيث 339/9، تدريب الراوي 349/1.

11- فتح المغيث 338/1.

12- ميزان الاعتدال 46/3، ترجمة عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي.

13- تذكرة الحفاظ 4/1، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكندي : 69.

14- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل : 57.

15- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ : 68.

16- المصدر السابق : 68.

17- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 272/3.

18- يقصد السيوطي تاريخ السخاوي «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» ترجم فيه لرجال عصره.

19- الرفع والتكميل : 64.

20- المصدر السابق 64 - 65 .

21- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 271/3.

22- تاريخ بغداد 348/6.

23- شروط الأئمة الخمسة للحازمي، تعليق الكوثري : 22.

24- الرفع والتكميل: 409.

25- انظر جامع بيان العلم 156/2، ميزان الاعتدال 468/3، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، لابن سيد الناس 10/1 - 17.

26- الثقات لابن حبان 38/7.

27- العلل ومعرفة الرجال 193/1.

28- سير أعلام النبلاء : 142/7، وانظر ترتيب المدارك 35/1، وتاريخ بغداد 302/2.

29- هدي الساري :

30- المصدر السابق :

31- تاريخ بغداد 195/4.

32- تذكرة الحفاظ 495/2.

33- المصدر السابق 495/2.

34- ميزان الاعتدال 479/3.

35- المصدر السابق 479/3 - 480.

36- تذكرة الحفاظ 1034/3.

37- ميزان الاعتدال 52/1، ترجمة أحمد بن عبد الله أبي نعيم الأصفهاني.

38- نصب الراية للزيلعي 136/2.

39- سير أعلام النبلاء 92/10، ترجمة الإمام الشافعي.

ضوابط معرفة الصحابي

ذ. عبد الحق يدير
كلية الآداب - بني ملال

وضع علماء الحديث ضوابط لمعرفة الصحابي، منها ما اتفقوا عليه، ومنها ما اختلفوا فيه، وممن بحث في هذه المسألة، وعقد لهذا الموضوع فصلا خاصا، الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه (الإصابة)، حيث ذكر فيه خمسة ضوابط يستفاد منها معرفة جمع كثير من الصحابة رضي الله عنهم.

وسأتناول في هذه المداخلة تلك الضوابط، وأثني بذكر بعض المدعين للصحبة الذين نص عليهم العلماء في كتبهم، وذلك في مبحثين اثنين :

المبحث الأول : ضوابط معرفة الصحابي عند الجمهور :

1- التواتر بأن ينقل إثبات الصحبة عن عدد كبير جدا من الصحابة فمن بعدهم، كالخلفاء الراشدين الأربعة، والصحابة المعروفين لدى الخاصة والعامة.

2- أن يثبت بطريق الاستفاضة القاصرة عن حد التواتر أن فلانا من الصحابة، وذلك كعكاشة بن محصن الذي هو أحد السابقين الأولين إلى الإسلام، وممن شهد غزوة بدر، وسائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد وقع ذكره في الصحيحين في حديث ابن عباس في السبعين ألفا، الذين يدخلون الجنة بغير حساب، فقال عكاشة : ادع الله أن يجعلني منهم، قال : أنت منهم. فقام آخر، فقال: سبقك بها عكاشة[1]. وقد ضرب بها المثل، يقال للسبق في الأمر : سبقك بها عكاشة.

وضمام بن ثعلبة السعدي الذي قدم على النبي صلى الله عليه وسلم عام تسع من الهجرة معلنا إسلامه على يديه الكريمتين[2]. وقد مثل بهما الحافظان : السخاوي، والسيوطي.

3- أن يخبر أحد من الصحابة ممن علمت صحبته بيقين أن فلانا له صحبة، كما حدث لحممة بن أبي حممة الدوسي وقد غزا أصبهان، فتوفي مبطونا هناك، فشهد له أبو موسى الأشعري رضي الله عنه بالصحبة والشهادة.

روى أبو نعيم الأصبهاني عن حميد بن عبد الرحمن أن رجلا يقال له حممة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خرج إلى أصبهان غازيا في خلافة عمر، قال: وفتحت أصبهان في خلافة عمر، فقال : اللهم إن حممة يزعم أنه يحب لقاءك، فإن كان حممة صادقا فاعزم له عليه لصدقه، وإن كان كاذبا فاعزم له عليه وإن كره، اللهم لا ترد حممة من سفره هذا. قال: فأخذه الموت، فمات بأصبهان. فقام أبو موسى فقال : يا أيها الناس : ألا إنا والله ما سمعنا فيما سمعنا من نبيكم صلى الله عليه وسلم ومبلغ علمنا إلا أن حممة شهيد[3]. فشهد له أبو موسى الأشعري رضي الله عنه بالصحبة والشهادة.

4- أن يخبر أحد التابعين الثقات أن فلانا صحابي، بناء على قبول التزكية من واحد وهو الراجح، كما صرح به غير واحد من المحدثين.

ومن هذا الضرب كثير، ويندرج فيهم من لم يرو عنه إلا راو واحد، ومثاله، وهب ابن خنبش[4]. وعامر بن شهر[5]، وعروة بن مضرس[6]، ومحمد بن صفوان[7] ، وغيرهم. فهؤلاء كلهم صحابة لم يرو عنهم غير عامر الشعبي (ت 103هـ)، وعن طريقه علمنا صحبتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

5- أن يخبر الرجل عن نفسه ـ بعد ثبوت عدالته ـ بأنه صحابي.

إذ الذي تثبت عدالته إذا قبل منه الحديث الذي تفرد به فلا مانع، من قبول خبره عن نفسه بأنه صحابي، لأن مناط القبول هو العدالة وقد تحققت.

وعن الثلاثة الأولى المتفق عليها قال الحافظ ابن حجر في مقدمة (الإصابة): "الطريق إلى معرفة كون الشخص صحابيا، وذلك بأشياء: أولها، أن يثبت بطريق التواتر أنه صحابي، ثم بالاستفاضة والشهرة، ثم بأن يروى عن أحد من الصحابة أن فلانا له صحبة مثلا"[8].

وقال عن الرابع : المختلف فيه: "وكذا عن آحاد التابعين بناء على قبول التزكية من واحد وهو الراجح". فقد رجح ابن حجر ثبوت الصحبة بشهادة تابعي واحد له بالصحبة، وهذا هو مذهب جمهور أهل العلم.

وقال عن الخامس المختلف فيه أيضا عاطفا على ما تقدم: "ثم بأن يقول هو إذا كان ثابت العدالة والمعاصرة، أنا صحابي، أما الشرط الأول وهو العدالة فجزم به الآمدي وغيره، لأن قوله قبل أن تثبت عدالته، أنا صحابي، أو ما يقوم مقام ذلك، يلزم من قبول قوله: إثبات عدالته، لأن الصحابة كلهم عدول، فيصير بمنزلة قول القائل: أنا عدل وذلك لا يقبل.

وأما الشرط الثاني وهو المعاصرة، فيعتبر بمضي مائة سنة وعشر سنين من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره لأصحابه: «أرأيتكم ليلتكم هذه فإن رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد» رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر(9). زاد مسلم من حديث جابر أن ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم بشهر ولفظه: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بشهر يقول : تسألوني عن الساعة وإنما علمها عند الله، وأقسم بالله ما على الأرض من نفس منفوسة اليوم تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ»(10).

ولهذه النكتة لم يصدق الأئمة أحدا ادَّعَى الصحبة بعد الغاية المذكورة، وقد ادعاها جماعة فكذبوا... ثم من لم يعرف حاله إلا من جهة نفسه فمقتضى كلام الآمدي الذي سبق ومن تبعه أن لا تثبت صحبته، ونقل أبو الحسن بن القطان فيه الخلاف ورجح عدم الثبوت.

وأما ابن عبد البر فجزم بالقبول بناء على أن الظاهر سلامته من الجرح وقوى ذلك بتصرف أئمة الحديث في تخريجهم أحاديث هذا الضرب في مسانيدهم. ولا ريب في انحطاط رتبة من هذا سبيله عمن مضى، ومن صور هذا الضرب أن يقول التابعي: أخبرني فلان مثلا أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول سواء أسماه أم لا. أما إذا قال: أخبرني رجل مثلا عن النبي صلى الله عليه وسلم بكذا، فثبوت الصحبة بذلك بعيد لاحتمال الإرسال، ويحتمل التفرقة بين أن يكون القائل من كبار التابعين فيرجح القبول، أو صغارهم فيرجح الرد، ومع ذلك فلم يتوقف من صنف في الصحابة في إخراج من هذا سبيله في كتبهم»(11).

وهكذا يبدو جليا أن مذهب الجمهور على ما رجحه ابن حجر : أن الصحابي هو الذي رأى النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ولو ساعة، روى عنه أو لم يرو عنه، طالت مجالسته له أو قصرت[12].

ويمكن تلخيص ما تقدم في :

أ ـ المتفق عليه، وهو الضوابط الثلاثة الأولى لمعرفة الصحابي.

ب ـ المختلف فيه، وهو الضابطان الباقيان بالإضافة إلى مسألة: هل الصحابي هو الذي ثبتت له مجرد رؤية النبي صلى الله عليه وسلم، أو لابد من سماعه منه ؟

ومذهب الجمهور في المختلف فيه، هو :

1- تثبت الصحبة بمجرد رؤية النبي صلى الله عليه وسلم على الإيمان.

2- تثبت الصحبة بقول العدل عن نفسه إنه صحابي.

3- تثبت الصحبة بشهادة تابعي واحد.

4- رواية التابعي عن الصحابي الذي لم يسم تعتبر متصلة.

وخالف أبو الحسن بن القطان الجمهور في هذه النقاط الأربع.

فبالنسبة إلى النقطة الأولى يفهم من كلامه في كتابه (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام) أن الصحابي هو الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا الذي رآه مجرد رؤيا، فزينب بنت أم سلمة المخزومية ربيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شك في أنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم، إذ ولدت في أرض الحبشة، وقدمت بها أمها على النبي صلى الله عليه وسلم وقد جزم ابن عبد البر بناء على ذلك بصحبتها[13]، وكذلك جزم ابن حجر في الإصابة بأنها صحابية[14]، بل حفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم وروت عنه وعن أزواجه وغيرهن[15]، ونقل عن الحافظ العجلي 261 هـ أنها من ثقات التابعين[16]، قال ابن حجر في الإصابة: كأنه كان يشترط للصحبة البلوغ[16].

واعتبرها البخاري صحابية، وحديثها مسند ومتصل.

وأعل ابن القطان سائر ما روته موصولا بالإرسال، وقال : "إنها لم ترو عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا"[17].

وقد صحح عبد الحق الإشبيلي (ت 582 هـ) حديثها عن أبي داود : «أن امرأة كانت تهراق الدم وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تغتسل وتصلي"[18]، وعقب ابن القطان في (باب المتصلة وهي منقطعة) قسم (المشكوك في اتصاله) بقوله: «وهو حديث مرسل، وزينب ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم معدودة في التابعيات وإن كانت إنما ولدت بأرض الحبشة، فهي إنما تروي عن عائشة وأمها أم سلمة... وكل ما جاء عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم مما لم تذكر فيه بينها وبينه أحدا، لم تذكر فيه سماعا منه مثل حديثه هذا، وحديثه رواه كليب بن وائل عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الدباء والحنتم، وحديثها في تفسير اسمها»[19].

قال الشيخ إبراهيم بن الصديق رحمه الله : «والملاحظ أنه لم يتناول صحبتها من زاوية رؤيتها للنبي صلى الله عليه وسلم أو عدم رؤيتها، فقد اعترف بأنها ربيبته وأنها ولدت بأرض الحبشة، وقد شهد أبوها سلمة بدرا وأحدا مع النبي صلى الله عليه وسلم، كما هو معروف بعد مقدمه بها من الحبشة. وتزوج النبي صلى الله عليه وسلم أمها سنة أربع، أو ثلاث للهجرة، فرؤيتها للنبي صلى الله عليه وسلم ـ وقد تربت في حجره ـ وكانت عند وفاته تناهز الثانية عشرة من عمرها محققة لا شك فيها. ومع ذلك اعتبرها ابن القطان تابعية إذ لم ترو عن النبي صلى الله عليه وسلم»[20].

وبالنسبة إلى النقطة الثانية قال : "من البحث الأصولي: أن الرجل الذي لا يعرف إذا قال عن نفسه أنه ثقة فذلك غير مقبول منه، وهذا ما لا ريب فيه، فإذا كان لا يعرف فادعى أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم ففي ذلك خلاف، وعندي أنه لا يقبل ذلك منه...

والذي يقبل بلا ريب أن يقول لنا ذلك صحابي أدرك. وهذا كله فيمن لا يعرف، فأما من عرفت صحبته بالتواتر أو النقل الصحيح لأخباره كمشاهير الصحابة رضي الله عنهم فلا كلام فيه[21].

وقال أيضا: «وهذا الصنف الذي لم يشهد التابعي لأحدهم بالصحبة ولا بالرؤية ولا بالسماع وإنما هو زعمهم، واختلف الناس في تصحيح أحاديثه فقبلها قوم، وردها بعض أهل الظاهر، وهو الصواب عندي، وذلك أنهم لو ادعوا لأنفهسم أنهم

ثقات لم يقبل منهم، فكيف يقبل منهم ادعاء مزية الصحبة. وأبو عمر بن عبد البر ممن يصحح أحاديث هذا الصنف...»[22].

وبالنبسة إلى النقطة الثالثة قال: «وأما الذين شهد التابعي لأحدهم بالصحبة أو الرؤية أو بالسماع فموضع نظر، وقد اختلف الناس فيه أيضا، وحجة من قبله هو أن التابعي المصاحب قد قال: إن الذي حدثه صحابي، فكفانا ذلك منه.

وخصمه أن يعترضه بأن يقول: ومن أنبأ التابعي بذلك، ولم يدرك عصر النبي صلى الله عليه وسلم، فأقصى ما عنده أن يكون هو أخبره الصحابي، أو رأى، أو سمع، فقد عادت المسألة كمسألة أهل الصنف الآخر، وهم الذين يزعمون أنهم صحبوا أو رأوا، ولا نعلم ذلك إلا من أقوالهم»[23].

وقال في موضع آخر: «وكذا لو قال التابعي: فلان صحابي، ولم يذكر مستنده فلا يقبل ذلك منه لأن التابعي إنما أخذ ذلك عن غيره، وهو لم يسمه، أو لعله أخذه عنه. فإن التابعي لم يدرك زمن الاصطحاب[24].

أما بالنسبة إلى النقطة الرابعة، وهي مسألة الصحابي الذي لم يسم، بأن قال التابعي عن رجل من الصحابة فهي تعتبر منفصلة عن شهادة التابعي للرجل بالصحبة.

قال الشيخ إبراهيم بن الصديق في كتابه (علم العلل في المغرب من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام...): وهو يعتبر ذلك إرسالا، وكأن الصحابي لا وجود له ما دام لم يسم. وهو يقول: إن عبد الحق تناقض في هذه المسألة فمرة يعتبرها من المسند المتصل، فيصحح الحديث الوارد بذلك، ومرة يعتبرها من المرسل المنقطع فيعل بها الحديث، فقد قال في مناقشة طويلة مع عبد الحق يمكن الاجتزاء منها بالفقرة التالية لأنها التي تدل على المقصود من مذهبه... وعن عبد الله بن سعد الدشتكي عن أبيه قال : رأيت رجلا ببخارى على بغلة بيضاء، عليه عمامة خز سوداء فقال: كسانيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وسكت عنه. وعبد الله بن سعد وأبوه لا تعرف أحوالهما، زيادة إلى الجهل بحال الرجل المذكور.

وعن أبي المليح عن ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا عثرت بك الدابة فلا تقل: تعس الشيطان. الحديث. ولا يعرف

من هو هذا الردف المذكور. وقد صححه بالسكوت عنه. ولا يكون قول أبي المليح عن ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنزلة ما لو قال عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم... فهذه الأحاديث كلها صححها وهي لا ينبغي تصحيحها[25].

كل ما تقدم بالنسبة إلى من اعتبرهم الجمهور صحابة، وصححوا أحاديثهم. أما الذين وقع الاختلاف في صحبتهم بين العلماء، من جهة اختلاف الرواة عنهم في صحبتهم أو عدمها، فهذا الصنف لا يقبله ابن القطان بحال من الأحوال، فقد ذكر عبد الحق من طريق أبي أحمد الحاكم عن عبدة بن حزن النصري ـ وكانت له صحبة ـ قال : كانوا يفعلون أشياء فكرهها النبي صلى الله عليه وسلم : الحديث.

وعقب ابن القطان: «هكذا أورد هذا الحديث وسكت عنه مصححا له، وهذا الحديث لا ينبغي أن يطلق عليه القول بالصحة، وذلك أنهم يختلفون في صحة هذا الرجل، قال ابن السكن: يقال له صحبة، ولم تصح صحبته، وكان شريك يقول في حديثه : كانت له صحبة، واختلف فيه على أبي إسحاق، فقال بعضهم نصر بن حزن، وقال الأعمش عنه عن أبي الوليد، عبدة السؤاي، وكان قد أدرك. وهذا لا يوضح المقصود من كونه صحابيا.

ولما ذكره ابن أبي حاتم قال : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا، وهو تابعي، وروى عن عبد الله بن مسعود وأورد البخاري في بابه عن ابن أبي عدي عن شعبة، قال : قلت لأبي إسحاق : أأدرك نصر النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال : نعم، وهذا لا يوضح المقصود من كون عبدة صحابيا، فلقائل أن يقول: نصر بن حزن غير عبدة بن حزن، ويختلفون في ضبط اسمه، فمنهم من يقول بفتح الباء، ومنهم من يسكنها . وذكر البخاري من يقول ذلك. ومن يقول فيه : عبيدة بزيادة ياء... وبالجملة فما مثله صحح.»[26].

وقد أفاد ابن حجر ضابطا آخر يستفاد منه معرفة جمع كثير يكتفى فيهم بوصف يتضمن أنهم صحابة، وهو مأخوذ من ثلاثة آثار :

1- كانوا لا يؤمرون في المغازي إلا الصحابة، فمن تتبع الأخبار الواردة في الردة والفتوح، وجد من ذلك شيئا كثيرا.

2- أخرج الحاكم من طريق عبد الرحمن بن عوف قال : كان لا يولد لأحد مولود إلا أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فدعا له، وهذا يؤخذ منه شيء كثير.

3- لم يبق بالمدينة، ولا مكة، ولا الطائف، ولا من بينها من الأعراب إلا أسلم وشهد حجة الوداع. فمن كان في ذلك الوقت موجودا اندرج فيهم لحصول رؤيتهم النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يرهم هو[27].

قال الشيخ فاروق حمادة حفظه الله عقب هذه الضوابط التي أفادها ابن حجر في الإصابة : «والذي ينبغي أن يتنبه إليه هنا أمران:

أولهما : أن القرآن الكريم قد ذكر صحابيا ألا وهو زيد بن حارثة. وأضمر بعضهم «إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا»[28] وكثير من ذلك موجود في القرآن الكريم.

الثاني : ما عدا المذكور في النص القرآني، والمتواتر، والمشهور، يجب أن يكون الإسناد الذي يثبت له الصحبة صحيحا، فإن كان غير صحيح فلا يعتد به.

وإذا ثبتت لرجل أو لامرأة الصحبة بهذه الطريق، فلا يمكن أن يخرج من حظيرتهم، ولا يمكن لمزه بالنفاق إلا بإسناد صحيح كذلك، ولهذا لم نقبل قول من قال : إن ثعلبة بن حاطب الأنصاري[29] وقد ثبت أنه من البدريين عن موسى بن عقبة وابن إسحاق وابن الكلبي، أنه المقصود بقوله تعالى «ومنهم من عاهد الله لئن أتانا من فضله لنصدقن...» الآية، وأنه جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: يا رسول الله ادع الله أن يرزقني مالا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: قليل تؤدي شكره خير من كثير لا تطيقه... ثم أتاه الله مالا فمنع الزكاة والصدقة، وترك الصلاة... فلم يقبلها بعد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر، ولا عمر...

وهذه القصة لا تصح في حاطب المتقدم لأن إسنادها غير صحيح فهي من طريق معان بن رفاعة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة، ومعان وعلي بن يزيد لا يصح حديثهما، ثم تهافت هذه القصة من ناحية المتن، فالنبي صلى الله عليه وسلم قرر أن مانع الزكاة تؤخذ منه قسرا، وأبو بكر رضي الله عنه حارب بعض المرتدين لهذا الفرض، فكيف يرفض أخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر[30]...

المبحث الثاني : ذكر بعض المدعين للصحبة :

ذكرت في بداية هذه المداخلة أن من بين ضوابط معرفة الصحابي أن يخبر الرجل عن نفسه ـ بعد ثبوت عدالته ـ أنه صحابي، وأن المحدثين وضعوا لذلك ضابطين اثنين: أحدهما، أن يكون معلوم العدالة، وثانيهما، أن يكون معاصرا للنبي صلى الله عليه وسلم. وقد انتهى معاصرو النبي صلى الله عليه وسلم ـ كما قرر العلماء ـ بمضي مائة سنة وعشر سنين. ولذا لم يصدق الأئمة أحدا ادعى الصحبة بعد هذه الغاية المذكورة، وقد ادعاها جماعة فكذبوا، وكان آخرهم رتن الهندي.

وفي هذا المبحث سأعرض لذكر تراجم بعضهم، لأن الظاهر كذبهم في دعواهم على ما قرره نقاد الحديث. فمن بين الذين ادعوا صحبة النبي صلى الله عليه وسلم:

1- جبير بن الحارث الأعرابي :

قال الحافظ ابن حجر: «ذكر الأقشهري في فوائد رحلته بسند مطول إلى الأمير أبي المكارم عبد الكريم بن الأمير نصر الديلمي قال: كنت في خدمة الإمام الناصر العباسي فخرج إلى الصيد، فركض في أثر صيد، وتبعه بعض خواصه، فانتهينا إلى أرض قفر، وإذا هناك قليل عرب، فتقدم مشايخهم وقد عرفوا الخليفة، فقبلوا الأرض وقدموا ما أمكنهم من الطعام، وقالوا : يا أمير المؤمنين عندنا تحفة نتحفك بها، قال : وما هي ؟ قالوا : إنا كلنا بنو رجل واحد، وهو حي يرزق، وقد أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم وحضر معه حفر الخندق. قال : ما اسمه ؟ قالوا جبير بن الحارث قال : أروني إياه، فأنزلوه في مهد كهيئة طفل، فذكر نحو قصة رتن الهندي. قال : وكان ذلك سنة ست وسبعين وخمسمائة»[31].

2- جعفر بن نسطور الرومي :

قال الذهبي في التجريد : «نسطور الرومي شبه خرافة يستحيي من ذكره، وقيل : جعفر بن نسطور»[32]، وقال في موضع آخر من كتابه : «جعفر بن نسطور الرومي، الإسناد إليه ظلمات، والمتون باطلة، وهو دجال أو لا وجود له، رؤي بناحية فاراب في سنة خمسين وثلاثمائة[33]. وقال ابن حجر: «لم تطب نفسي بإخراجه في القسم الأول[34]، وقد وقعت لنا نسخة من طريق منصور بن الحكم الزاهد الفرغاني عنه، فمنها قال : حدثني جعفر بن نسطور الرومي قال : كنت مع النبي صلى الله عليه

وسلم في غزوة تبوك، فسقط السوط من يده فنزلت عن جوادي وأخذته فدفعته إليه فقال : مد الله في عمرك مدا، فعشت بعدها ثلاثمائة وعشرين سنة»[35].

وقد رويت عن هذا الكذاب بعض الأخبار، عدها ابن حجر بأحد عشر حديثا، وذكر منها في الإصابة خبرين اثنين :

أحدهما : قوله : «من مشى إلى خير حافيا فكأنما مشى على أرض الجنة».

والثاني : قوله : «كنا جلوسا بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يستاك، فأشار بيده اليمنى ثم اليسرى، فقلنا: يا رسول الله ما نرى أحدا، إلى من تشير ؟ قال : كان جبرائيل وميكائيل بين يدي، فأشرت إلى جبرائيل، فقال: ناول ميكائيل فإنه أكبر مني»[36].

3- حاتم، غير منسوب :

اختلقه بعض الكذابين، قال ابن حجر : «روى أبو إسحاق المستملي وأبو موسى من طريقه أنه سمع نصر بن سفيان بن أحمد بن نصر يقول : سمعت حاتما يقول: اشتراني النبي صلى الله عليه وسلم بثمانية عشر دينارا فأعتقني، فكنت معه أربعين سنة. قال المستملي : كان نصر يقول : إنه أتى عليه مائة وخمس وستون سنة، قلت: فعلى زعمه يكون حاتم المذكور عاش إلى رأس المائتين، وهذا هو المحال بعينه[37].

ومن قبله قال الذهبي : «حاتم قال : أعتقني النبي صلى الله عليه وسلم فكنت معه أربعين سنة، قلت : هذا كذب»[38].

4- حوط بن مرة بن علقمة الاعرابي، وردت صحبته من طريق موضوعة.

قال ابن حجر في الإصابة : «استدركه أبو موسى وأخطأ في ذلك، فإنه لم يجئ إلا من طريق موضوعة. أخرج أبو عبد الرحمن المستملي في كتاب الأطعمة له عن أحمد بن نصر الدراع أحد الكذابين : سمعت أبا بكر غلام فرج، يقول : سمعت ياسين بن الحسن بن ياسين يقول : حججت سنة ست وأربعين ومائتين، فذكر حديثا وفيه : فرأيت أعرابيا في البادية اسمه حوط بن مرة بن علقمة، فقلت له : هل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا، قال نعم : شهدت محمدا صلى الله عليه وسلم وقيل له : هل أتيت من طعام الجنة بشيء؟ فقال نعم، أتاني جبريل بخبيصة من خبيص الجنة فأكلتها»[39].

5- **الربيع بن محمود المارديني**، وكان من مشايخ الصوفية، فادعى الصحبة والتعمير في سنة تسع وتسعين وخمسمائة.

قال الذهبي في ميزان الاعتدال : «الربيع بن محمود المارديني، دجال مفتر، ادعى الصحبة والتعمير في سنة تسع وتسعين وخمسمائة. أنشدني الوادياشي تينك البيتين للسلفي فعززهما بقوله :[40]

رتن ثامن والمـــارديني تاسع * ربيع بن محمود وذلك فاشي"[41]

قال ابن حجر في الإصابة: «الذي ظهر لي من أمره أن المراد بالصحبة التي ادعاها ما جاء عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم وهو بالمدينة الشريفة فقال له: أفلحت دنيا وأخرى.

فادعى بعد أن استيقظ أنه سمعه وهو يقول ذلك»[42]، ثم قال بعد ذلك : «قرأت بخط العلامة تقي الدين بن دقيق العيد أن الكمال بن القديم كتب إليهم أن عمه محمد بن هبة الله بن أبي جرادة أخبره قال: قال لي الشيخ ربيع بن محمود كنت بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم فأتيته أستشيره في شيء، فنمت فرأيته، فقال لي : أفلحت دنيا وأخرى، ثم انتبهت فسمعته يقول لي وأنا مستيقظ، وذكر الحكاية بطولها، وذكر أشياء من هذا الجنس، قلت: وقرأت بخط محمد بن الحافظ زكي الدين المنذري سمعت عبد الواحد بن عبد الله بن عبد الصمد بن أبي جرادة يقول: سمعت جدي يقول: حججت سنة إحدى وستمائة فاجتمعت بالشيخ ربيع فعرضت عليه الصحبة إلى حلب، فقال : أنا أريد أن أموت ببيت المقدس، قال : فرافقته إلى القدس فمرض فاشتد مرضه، فوصلنا خبره أنه مات بالقدس سنة اثنتين وستمائة»[43].

6- **رتن بن عبد الله الهندي ثم البترندي**، ويقال : المرندي، ويقال، رطن - بالطاء - بدل التاء المثناة ابن ساهوك بن جكندريق.. شيخ خفي خبره بزعمه دهرا طويلا إلى أن ظهر على رأس القرن السادس الهجري فادعى الصحبة والتعمير، وقد زعم الإربلي أنه سمع منه بعد ذلك في سنة ستمائة وخمسة وخمسين.

قال ابن حجر نقلا عن الذهبي : «رتن الهندي ظهر بعد ستمائة بالشرق وادعى الصحبة، فسمع منه الجهال ولا وجود له، بل اختلق اسمه بعض الكذابين، وإنما ذكرته تعجبا كما ذكره أبو موسى سرمانك الهندي، بل هذا إبليس اللعين قد رأى

النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه، وأغرب من ذلك صحابي هو أفضل الصحابة مطلقا...»[44].

وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال فقال: «رتن الهندي وما أدراك ما رتن ؟ شيخ دجال بلا ريب، ظهر بعد الستمائة فادعى الصحبة، والصحابة لا يكذبون. وهذا جريء على الله ورسوله، وقد ألفت في أمره جزءا... ومع كونه كذابا فقد كذبوا عليه جملة كبيرة من أسمج : الكذب والمحال»[45].

وقال ابن حجر : «وما زلت أطلب الجزء المذكور حتى ظفرت به بخط مؤلفه، فكتبت منه ما أردته هنا من خطه بلفظه وأوله، بسم الله الرحمن الرحيم، سبحانك هذا بهتان عظيم، قال شيخ الشيوخ ومن خطه نقلت واسمه محمد أبو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الكريم الحسيني الكاشغري حدثني الشيخ القدوة، مهبط الأسرار الربانية، منبع الأنوار السبحانية، همام الدين السهر كندي، حدثني الشيخ المعمر بقية أصحاب سيد البشر، خوجا رطن بن ساهوك بن جكندريق الهندي البترندي قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت شجرة أيام الخريف، فهبت ريح، فتناثر الورق حتى لم يبق عليها ورقة، فقال صلى الله عليه وسلم: إن المؤمن إذا صلى الفريضة في الجماعة تناثرت الذنوب منه كما تناثرت الورق من هذه الشجرة[46]».

وممن روى عن هذا الأفاك الجاهل ولداه : محمود وعبد الله ، وموسى بن مجلى ابن بندار الدستري، والحسن بن محمد الحسيني الخراساني، والكمال الشيرازي، وإسماعيل العارفي، وأبو الفضل عثمان بن أبي بكر بن سعيد الأربلي، وداود بن أسعد بن حامد القفال المنحروري، والشريف علي بن محمد الخراساني الهروي، والمعمر أبو بكر المقدسي، والهمام السهركندي، وأبو مروان عبد الملك بن بشر المغربي لكنه لم يسمه وإنما اكتفى بقوله : لقيت المعمر فوصفه بنحو مما وصفوا به رتن.

ومما افتراه رتن الهندي من الأخبار ونسبه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلي :

قوله : «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت شجرة أيام الخريف... وقد سبقت الإشارة إليه.

2- وقوله : «من أكرم غنيا لغناه، أو أهان فقيرا لفقره، لم يزل في لعنة الله أبد الآبدين إلا أن يتوب».

3- وقوله : «من مات على بغض آل محمد مات كافرا».

4- وقوله «من مشط حاجبيه كل ليلة وصلى علي لم ترمد عيناه أبدا».

5- وقوله : «ذرة من أعمال الباطن خير من أعمال الظاهر كالجبال الرواسي».

6- وقوله : «الفقير على فقره أغير من أحدكم على أهل بيته».

7- وقوله : «كنت في زفاف فاطمة وجماعة من الصحابة، وكان ثم من يغني شيئا، فطابت قلوبنا ورقصنا، فلما كان الغد سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلتنا، فدعا لنا ولم ينكر علينا فعلنا.

وقال : اخشوشنوا وامشوا حفاة تروا الله جهرة».

8- وقوله : «إياك وأخذ الرفق من السوقة والنسوان فإنه بعد من الله تعالى».

9- وقوله : «لو أن ليهودي حاجة إلى أبي جهل وطلب مني قضاءها لترددت إلى باب أبي جهل مائة مرة في قضائها».

10- وقوله : «شق العالم القلم أحب إلى الله من شق جوف المجاهد في سبيله».

11- وقوله : «نقطة من دواة عالم أو متعلم على ثوبه أحب إلى الله من عرق مائة ثوب شهيد».

12 -وقوله : «من رد جائعا وهو قادر على أن يشبعه عذبه الله ولو كان نبيا مرسلا».

13- وقوله : «ما من عبد يبكي يوم أصيب ولدي الحسين إلا كان يوم القيامة مع أولي العزم من الرسل».

14- وقوله : «البكاء في يوم عاشوراء نور تام يوم القيامة».

15- وقوله : «من أعان تارك الصلاة بلقمة فكأنما أعان على قتل الأنبياء كلهم».

16- وقوله : «يكون في آخر الزمان لله تبارك وتعالى جند من قبل عسقلان وهم ترك ما قصده أحد إلا قهروه، ولا قصدوا أحدا إلا قهروه»[47].

ومدار هذه الأباطيل والخرافات كلها على رجل يلقبونه بالشيخ المسلك أبي الفتح موسى بن مجلى الصوفي، وعلي الكاشغري، والطيبي وغيرهم.

قال ابن حجر نقلا عن الذهبي : «وأظن أن هذه الخرافات من وضع هذا الجاهل موسى بن مجلى أو وضعها له من اختلق ذكر رتن وهو شيء لم يخلق، ولكن صححنا وجوده وظهوره بعد سنة ستمائة، فهو إما شيطان تبدى في صورة بشر فادعى الصحبة، وطول العمر المفرط، وافترى هذه الطامات. وإما شيخ ضال أسس لنفسه بيتا في جهنم بكذبه على النبي صلى الله عليه وسلم. ولو نسبت هذه الأخبار لبعض السلف لكان ينبغي لنا أن ننزهه عنها، فضلا عن سيد البشر، لكن ما زال عوام الصوفية يروون الواهيات وإسناده فيه هذا الكاشغري والطيبي وموسى بن مجلى ورتن سلسة الكذب لا سلسلة الذهب»(48).

ثم تكلم الذهبي بعد ذلك في أقل ما يروى في عصره من العدد إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر طرفا من أقسام العلو المصطلح عليه وأن العالي المكذوب هو ولا شيء سواء، ثم استطرد إلى ذكر غلاة الصوفية ومن يقول منهم، حدثني قلبي عن ربي، ثم إلى الاتحادية ومن يزعم أنه عين الإله، ثم قال : «وينبغي أن تعلموا همم الناس ودواعيهم متوفرة على نقل الأخبارالعجيبة، فأين كان هذا الهندي مطمورا في هذه الستمائة سنة، أما كان أهل الأطراف يتسامعون به وبطول عمره فيرحلون إليه في زمن المنصور والمهدي ؟ أما كان متولي الهند يتحف به المأمون ؟ أما كان بعد ذلك بمدة متطاولة يعرف به محمود بن سبكتكين لما افتتح بلاد الهند ووصل إلى البلد الذي فيه البد وهو الصنم المعظم عندهم ؟ وقضيته في ذلك مشهورة مدونة في التواريخ، ولم يتعرض أحد ممن صنفها إلى ذكر رتن»(49).

ثم قال : «ومع هذا تتطاول عليه الأعمار، ويكر عليه الليل والنهار إلى عام ستمائة ولا ينطق بوجوده تاريخ، ولا جوال، ولا سفار، فمثل هذا لا يكفي في قبول دعواه واحد، إذ لو كان لتسامع بشأنه كل تاجر، ولو كان الذي زعم أنه رآه لم ينقل عنه شيئا من هذه الأحاديث لكان الأمر أخف... ولعمري ما يصدق بصحبة رتن إلا من يؤمن بوجود محمد بن الحسن في السرداب ثم بخروجه إلى الدنيا فيملأها عدلا، أو يؤمن برجعة علي، وهؤلاء لا يؤثر فيهم علاج، وقد اتفق أهل الحديث على أن آخر من رأى النبي صلى الله عليه وسلم موتا أبو الطفيل عامر بن واثلة، وثبت في

الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قبل موته بشهر أو نحوه : أرأيتكم ليلتكم هذه فإنه على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد. فانقطع المقال وماذا بعد الحق إلا الضلال»(49).

وقد ضرب بعض الجهال من المشارقة والمغاربة أكباد الإبل إلى رتن الهندي من أجل رؤيته والتبرك بطلعته، وحكوا عنه ما حدثهم به من خرافات وأباطيل، ووصفوه بأوصاف عجيبة غريبة يستحي من له مسكة من عقل أو ذرة من فهم من ذكر أمثالها(50).

وبالرغم مما قيل في تكذيب وجود رتن، فإن الصلاح الصفدي تكلم في تذكرته في تقوية وجوده، وأنكر على من ينكر وجوده، وعول في ذلك على مجرد التجويز العقلي، وليس النزاع فيه، إنما النزاع في تجويز ذلك من قبل الشرع بعد ثبوت حديث المائة في الصحيحين، والاستبعاد الذي عول عليه الذهبي رحمه الله تعالى.

قال الحافظ ابن حجر: «وتعقب القاضي برهان الدين بن جماعة في حاشية كتبها في تذكرة الصفدي فقال: قول شيخنا الذهبي هو الحق، وتجويز الصفدي الوقوع : لا يستلزم الوقوع، إذ ليس كل جائز بواقع.(51) ثم عقب ابن حجر على ذلك بقوله : «ولما اجتمعت بشيخنا مجد الدين الشيرازي شيخ اللغة بزبيد من اليمن، وهو إذ ذاك قاضي القضاة ببلاد اليمن، رأيته ينكر على الذهبي إنكار وجود رتن وذكر لي أنه دخل ضيعته لما دخل بلاد الهند، ووجد فيها من لا يحصى كثرة ينقلون عن آبائهم وأسلافهم عن قصة رتن ويثبتون وجوده، فقلت : هو لم يجزم بعدم وجوده بل تردد وهو معذور. والذي يظهر أنه كان طال عمره فادعى ما ادعى فتمادى على ذلك حتى اشتهر، ولو كان صادقا لاشتهر في المائة الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الخامسة، ولكنه لم ينقل عنه شيء إلا في أواخر السادسة ثم في أوائل السابعة قبيل وفاته»(51).

7- **سرباتك الهندي** ـ بفتح أوله وسكون الراء ثم موحدة وبعد الألف مثناة ـ ملك الهند ـ زعم أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مرتين: مرة بمكة، وأخرى بالمدينة، ووصفه بأنه كان عليه الصلاة والسلام من أحسن الناس وجها، ربعة من الرجال، وهذا من الكذب الصراح، روى بشير بن أحمد الأسفرائني قال : «حدثني مكي بن أحمد البردعي قال : سمعت إسحاق بن إبراهيم الطوسي يقول : رأيت سرباتك ملك الهند في بلدة تسمى قنوج، فقلت له: كم أتى عليك من السنين ؟ قال :

سبعمائة وخمس وعشرون سنة، وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم أنفذ إليه حذيفة وأسامة وصهيبا يدعونه إلى الإسلام فأجاب وأسلم، وقبل كتاب النبي صلى الله عليه وسلم»(52).

قال الذهبي عقب هذه القصة: «وهذا كذب واضح»(53).

وقال ابن حجر: «مات سرباتك سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة وهو ابن ثمانمائة سنة وأربع وتسعين، قاله مظفر بن أسد»(54).

8- قيس بن تميم الطائي الكيلاني الأشج من نمط رتن الهندي وأمثاله.

قال ابن حجر في الإصابة: «قرأت في تاريخ اليمن للجندي أنه حدث سنة سبع عشرة وخمسمائة عن النبي صلى الله عليه وسلم: وعن علي بن أبي طالب، فسمع منه أبو الخير الطالعاني، ومحمود بن صالح الطرازي ومحمود بن عبيد الله بن صاعد المروزي كلهم عنه قال : خرجت من بلدي وكنا أربعمائة وخمسين رجلا، فضللنا الطريق، فلقينا رجل فصال علينا ثلاث صولات فقتل منا في كل مرة أزيد من مائة رجل، فبقي منا ثلاثة وثمانون رجلا فاستأمنوه فأمنهم، فإذا هو علي بن أبي طالب، فأتى بنا النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقسم غنائم بدر، فوهبني لعلي فلزمته، ثم استأذنته في الذهاب إلى أهلي فأذن لي، فتوجهت ثم رجعت إليه بعد قتل عثمان، فلزمت خدمته، فكنت صاحب ركابه، فرمحتني بغلة، فسال الدم على رأسي، فمسح علي رأسي وهو يقول : مد الله يا أشج في عمرك مدا. قال : فرجعت بعده إلى بلدي، فاشتغلت بالعبادة إلى أن ملك ألب أرسلان فسمع بي فأرسل إلي، فرأيت عليا في النوم وهو ينهاني، فهربت إلى المدينة، ثم إلى طبرستان، ثم رجعت إلى كيلان، ثم ساق أكثر من أربعين حديثا زعم أنه سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم»(55).

وقال ابن حجر في موضع آخر من الإصابة : وساق أحاديث أخرى غالبها موضوع والوضع فيها ظاهر جدا...، وقرأت في كتاب أبي سعد السمعاني قال : شاهدت محمد بن الحسين الشاشي، وكان شيخا بكاء، ينشد الأشعار ويسرد الحكايات ويقول : رأيت الأشج، وسمعت شيخي الأشج يقول : سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول : من العود إلى العود ثقل ظهر الخطائين، ومن الهفوة إلى الهفوة كثرت ذنوب الخطائين»[56].

9- معمر ـ أو معقر ـ بن بريك :

قال الذهبي في ميزان الاعتدال : «رأيت ورقة فيها أحاديث سئلت عن صحتها فأجبت ببطلانها وأنها كذب واضح، وفيها : أخبرنا أحمد بن إبراهيم الشيباني، حدثنا عبد الله بن إسحاق السنجاري، أخبرنا عبد الله بن موسى السنجاري، سمعت علي بن إسماعيل السنجاري يقول ـ بسنجار ـ في سنة تسع وعشرين وستمائة قال: سمعت معمر بن بريك سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: يشيب المرء ويشب منه خصلتان: الحرص والأمل.

وبه ـ أي وبالإسناد نفسه ـ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أربعة يصلبون على شفير جنهم، الجائر في حكمه، والمعتدي على رعيته، والمكذب بالقدر، وباغض آل محمد، قال الشيباني المذكور : وأخبرنا عبد المحمود المؤذن بسنجار، أخبرنا صدر الدين عبد الوهاب، سمعت علي بن إسماعيل السنجاري، سمعت معمر بن بريك مرفوعا : من شم الورد ولم يصل عليا فقد جفاني، فهذا من نمط رتن الهندي، فقبح الله من يكذب»[57].

10- مكلبة بن ملكان الخوارزمي، شخص كذاب أو لا وجود له، زعم أنه له صحبة، وروى عنه أباطيله وخرافاته مظفر بن عاصم بن أبي الأغر العجلي أحد أركان الكذب، الذي زعم أنه لقي مكلبة بن ملكان فحدثه أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعا وعشرين غزوة.

قال الذهبي في التجريد : «مكلبة من ملكان أورده المستغفري وغيره في الصحابة. حدث مظفر بن عاصم العجلي سنة إحدى عشرة وثلاث مائة قال : رأيته بخوارزم، وذكر أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا هو الفشار والكذب، فمظفر كذاب، وذكر أنه لقي مكلبة في أيام الزهري»[58].

وذكره في ميزان الاعتدال فقال : «مكلبة بن ملكان الخوارزمي زعم أنه صحابي، فإما افترى وإما هو شيء لا وجود له.

قرأت في تاريخ بلد خوارزم لمحمود بن أرسلان : أخبرنا أحمد بن علي الصوفي بخوارزم سنة ثمان وخمسمائة، حدثنا عمرو بن أبي الحسن الرواسي بدهستان سنة أربع وثمانين وأربعمائة، حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن محمد أبو القاسم الحافظ بنيسابور، أخبرنا إسماعيل بن محمد المذكر قال: حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد البغدادي حدثنا المظفر بن عاصم العجلي وذكر أن له مائة وتسعين سنة، حدثنا مكلبة بن ملكان بخوارزم قال : غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم أربعا وعشرين غزوة، فخرج عليه الكفار مرة فقتلنا منهم مقتلة عظيمة وهزمناهم... فذكر حديثا طويلا ركيكا، فيه : وأخرجت يدي من صدره عليه السلام وقد نارت بنوره»[59].

وحكى مكلبة عن نفسه فقال: «كنت شيخا فارسيا، فلما أن سمع بي الناس أنكروني فأدخلوني على أمير خراسان، واجتمع علي خلق والناس بين مصدق وغير ذلك، فأخرجت يميني وقد تنورت من نور رسول الله صلى الله عليه وسلم فصدقوني»[59].

قال مظفر بن عاصم العجلي : «كتبت هذا وأنا ابن ثمانية عشر، ولمكلبة يومئذ مائة وخمس وستون سنة»[59].

وقد عقب الذهبي على هذه الطامة بقوله: «حدث مظفر بهذه الطامة بسامرا سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، وسمعه محمد بن محمد بن معاذ بن شاذان المقرئ من المظفر، وزاد فيه، قال مظفر : ولدت في آخر دولة بني أمية، وذكر أنه سقطت أسنانه من الكبر ثلاث مرات، ومولده بالكوفة ومنشؤه بخراسان»[60].

وذكر ابن الجوزي (ت 597 هـ) في (الموضوعات) حديثا باطلا رواه مظفر بن عاصم العجلي في فضل مكلبة بن ملكان وفيه: «حدثنا مكلبة بن ملكان قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاتل المشركين قتالا شديدا حتى حالوا بينه وبين الماء، ونزلوا على الماء، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم عطشانا قد خلع ثيابه أو يتزر بردائه واستلقى على ظهره، فأخذت إداوة لي ومضيت في طلب الماء حتى أتيت أرضا ذات رمل، فإذا طائر يبحث في الأرض شبه الدراج أو الصحح، فدنوت منه فطار فنظرت إلى موضعه، فإذا نداوة، فحفرت بيدي فخرقت خرقا عميقا، فنبع ماء فشربت حتى رويت وتوضأت وملأت الإداوة، وأقبلت حتى أتيت النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رآني قال لي : يا مكلبة أمعك ماء ؟ قلت نعم، يا

رسول الله، فقال : إليّ إليّ، فدنوت منه، فناولته الإداوة فشرب حتى روي، وتوضأ وضوءه للصلاة، ثم قال لي : يا مكلبة ضع يدك على فؤادي حتى يبرد، فوضعت يدي على فؤاده حتى برد، ثم قال لي: يا مكلبة عرف الله لك هذا، فنحيت يدي عن فؤاده فإذا هي تسطع نورا. فكان مكلبة يواري يده بالنهار كراهية أن يجمع الناس عليه فيتأذى، فإذا رآه من لا يعرفه حسب أنه أقطع، قال المظفر: فلقيت مكلبة بالليل فصافحته فإذا يده تسطع نورا»[61].

قال ابن الجوزي عقب هذه القصة: «هذا حديث باطل، والمتهم به المظفر، وكان يزعم أن له مائة وتسعة وثمانين سنة وأشهر، ويزعم أن مكلبة من الصحابة، ولا يعرف في الصحابة من اسمه مكلبة»[61].

11- **يُسر** -بضم أوله ثم سكون المهملة- ابن عبد الله أحد الكذابين الذين ادعوا الصحبة، وزعم حسين بن خارجة أحد الرواة عنه أنه لقيه بمصر، وذكر له أن عمره ثلاثمائة سنة.

قال الذهبي في حقه : «يسر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم بطامات وبلايا. والآفة ممن بعده أو لا وجود له. روى عنه حسين بن خارجة وقال : كان بمصر وكان له ثلاثمائة سنة، والإسناد إلى ابن خارجة ظلمات، روى أحاديثه أبو القاسم ابن عساكر»[62].

12- **أبو الحسن بن نوفل السلمي الراعي**، كذاب ادعى الصحبة، تفرد بالرواية عنه ثلاثي كذب، وهم : علي بن عون شيخ روى عنه صدر الدين بن حمويه الجويني، والمؤيد محمد بن علي الحلبي[63].

حكى الذهبي عنه أنه قال : «حملت النبي صلى الله عليه وسلم ليلة انشق القمر قال علي بن غوث التنيسي : لقيته بتركستان.

- يعني بعد الستمائة -، فلعن الله الكاذب»[64].

فهؤلاء جميعا بعض من ادعى الصحبة بعد الغاية المذكورة، وثبوت حديث المائة في الصحيحين، وقد تتبع علماء الجرح والتعديل أحوالهم وأحوال الرواة عنهم فتبين لهم كذبهم في دعواهم، فنصوا تبعا لذلك على سقوط عدالتهم، وزيف أقوالهم وأخبارهم.

الهوامش

1- قال ابن عبد البر في الاستيعاب :156/3 - 157 : «قال بعض أهل العلم، إن ذلك الرجل كان منافقا فأجابه رسول الله صلى الله عليه وسلم بمعاريض من القول، وكان صلى الله عليه وسلم لا يكاد يمنع شيئا يسأله إذا قدر عليه».

2- وردت قصة سؤاله للنبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان وأركان الإسلام في أغلب كتب الحديث، ومدار حديثه عند البخاري على الليث عن سعيد المقبري عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك يقول : «بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد، دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد، ثم عقله، ثم قال لهم : أيكم محمد ؟ والنبي صلى الله عليه وسلم متكئ بين ظهرانيهم، فقلنا : هذا الرجل الأبيض المتكئ، فقال له الرجل : ابن عبد المطلب؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: قد أجبتك، فقال الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم : إني سائلك فمشدد عليك في المسألة، فلا تجد علي في نفسك، فقال : سل عما بدا لك. فقال : أسألك بربك ورب من قبلك آلله أرسلك إلى الناس كلهم ؟ فقال : اللهم نعم، قال : أنشدك بالله آلله أمرك أن تصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة ؟ قال : اللهم نعم، قال : أنشدك بالله آلله أمرك أن تصوم هذا الشهر من السنة ؟ قال : اللهم نعم، قال : أنشدك بالله آلله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها في فقرائنا؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم نعم، فقال الرجل : آمنت بما جئت به وأنا رسول من ورائي من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد ابن بكر».

صحيح البخاري : 23/1، كتاب العلم، باب القراءة والعرض على المحدث.

3- تاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني: 71/1، والاستيعاب: 392/1 ، والإصابة : 355/1.

4- ترجمته في : الاستعياب: 627/3، والتجريد: 130/2، والإصابة: 641/3.

5- ترجمة في : الاستيعاب : 13/3، والتجريد : 285/1، والإصابة : 251/2 ، والصحابي الجليل عامر بن شهر كان أحد عمال النبي صلى الله عليه وسلم على اليمن، وهو الذي قام واعترض على الأسود العنسي لما ادعى النبوة باليمن.

6- ترجمته في : الاستيعاب : 110/3، والتجريد : 380/3، والإصابة : 476/2.

7- ترجمته في : الاستيعاب : 344/3، والتجريد : 58/2، والإصابة : 376/3.

8- الإصابة:8/1.

9- صحيح البخاري : 37/1، كتاب العلم، باب السمر في العلم، وصحيح مسلم بشرح النووي : 89/16 - 90، باب: قوله صلى الله عليه وسلم على رأس مائة سنة لا يبقى نفس منفوسة، واللفظ للبخاري.

10- صحيح مسلم بشرح النووي : 91/16.

11- الإصابة : 8/1 - 9.

12- المصدر السابق : 7/1.

13- انظر الاستيعاب : 319/4.

14- انظر الإصابة : 317/4.

15- انظر الإصابة : 317/4.

16- المصدر السابق : 317/4.

17- الوهم والإيهام :

18- الأحكام : 95/1.

19- الوهم والإيهام لابن القطان : 127/2.

20- «علم العلل في المغرب من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان» للدكتور إبراهيم بن الصديق، ولازالت رسالة مخطوطة في دار الحديث الحسنية.

21- الوهم والإيهام : 162/2.

22- المصدر السابق :

23- المصدر السابق : 138/1.

24- المصدر السابق : 162/2.

25- علم العلل بالمغرب للدكتور إبراهيم بن الصديق، ص : 409.

26- الوهم والإيهام : 127/1

27- انظر الإصابة : 9/1.

28- التوبة : 40.

29- ترجمته في : الاسيتعاب : 200/1 - 201، والتجريد : 66/1، والإصابة : 198/1 قال ابن حجر بعد أن ساق ما رمي به الصحابي ثعلبة بن حاطب من النفاق : «وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال : لا يدخل أحد شهد بدرا والحديبية النار وحكى عن ربه أنه قال لأهل بدر فاعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم. فمن يكون بهذه المثابة كيف يعقبه الله نفاقا في قلبه، وينزل فيه ما نزل، فالظاهر أنه غيره، الله أعلم». والإصابة : 198/1.

30- مقدمة تحقيق فضائل الصحابة للنسائي، ص : 24 - 25.

31- الإصابة : 266/1.

32- التجريد : 105/2.

33- التجريد: 25/1 - 26، وميزان الاعتدال للذهبي : 249/4.

34- السبب في ذلك أن هذا القسم خصه لمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان، وجعفر بن نسطور ليس أهلا لأن يذكر في هذا القسم، لأن ما ادعاه إفك ظاهر الكذب.

35- الإصابة : 268/1 و589/3.

36- الإصابة : 268/1 - 269.

37- المصدر السابق : 384/1، والتجريد : 94/1.

38- التجريد : 94/1.

39- الإصابة : 397/1، والتجريد : 144/1.

40- البيتان هما :

حديث ابن نسطور ويسر ويغنم * وإفك أشج العرب ثم خراش

ونسخة دينار وأخبار تريه * أبي هدبة القيسي شبه فراش

41- ميزان الاعتدال : 42/2.

42- الإصابة : 530/1.

43- الإصابة : 530/1.

44- المصدر السابق : 532/2.

45- ميزان الاعتدال : 45/2.

46- الإصابة : 532/1.

47- هذه الأخبار ذكرها ابن حجر في الإصابة : 532/1 - 533 .

48- الإصابة : 533/1 .

49- المصدر السابق : 533/1 - 534 .

50- الإصابة : 536/1 - 537.

51- المصدر السابق : 538/1.

52- الإصابة : 122/2، والتجريد : 210/1.

53- التجريد : 210/1.

54- الإصابة : 122/1.

55- المصدر السابق : 281/3.

56- الإصابة : 124/1.

57- ميزان الاعتدال : 156/4.

58- التجريد : 93/2.

59- ميزان الاعتدال : 178/4 - 179.

60- ميزان الاعتدال : 179/4.

61- الموضوعات لابن الجوزي : 40/2.

62- ميزان الاعتدال : 444/4.

63- الإصابة : 48/4 والتجريد : 159/2، وميزان الاعتدال : 515/4.

64- ميزان الاعتدال : 515/4.

تطور مفهوم مصطلح "صدوق" لدى المحدثين

د. الحسين آيت سعيد
كلية الآداب – مراكش

هذا المصطلح مرّ بمرحلتين: مرحلة الاشتراك، ومرحلة الانفصال.

1- مرحلة الاشتراك : هذه المرحلة كان الصدوق والثقةُ فيها بمعنى واحد، كل منهما يطلق على الآخر، ويُستعملان معاً بمعنى واحد، وفي هذه المرحلة نفسها، يطلق الصدوق على من دون الثقة بقلة، ولذلك يصعب وضع فوارقَ دقيقة للتمييز بينهما في هذه المرحلة فلم يبق إلا جمعُ كل ما قيل في الراوي لإدراك ما إذا كان لفظ "صدوق" مفرداً، يقصد به الثقة أو من دونه، ومع ذلك فملامح الانفصال بين "الثقة والصدوق" أخذت تنمو وتبرُز مع مرور الزمن، بدءاً من تقسيم ابن أبي حاتم، الذي جعل مصطلح "صدوق" في الرتبة الثانية من مراتب التعديل، ولكن هذا لم يمنع من في عصره أو بعده، أن يطلقهما معا على شيء واحد، أو يطلقَ الصدوق على من دون الثقة، مما يدل على أن تقسيم ابن أبي حاتم لم يكن مُشاعا ومشهوراً بعد. وقد استمر إطلاق الصدوق على الثقة إلى حدود القرن الخامس أو قبله بقليل تقريباً، كما نجده في كلام أئمة هذا الشأن، ويؤكد ما قلنا، أن ابن أبي حاتم نفسه، كان يستعملهما معا أحياناً بمعنى واحد، ويستعمل "الصدوق" في غير الثقة، فيحتمل أن ذلك كان قبل تقسيمه، ويحتمل أنه كان فيما بعدها، (وعلى كل، فليس لديّ حجة أجزم بها في الموضوع، بعد التتبع لكلامه، فيبقى بذلك صنيعه محتملا)، ولذلك سأذكر نماذج من كلام بعض المشاهير من أئمة الجرح والتعديل في هذه القرون الخمسة للتدليل على أنهم يستعملون الاصطلاحين معاً، لنؤكد بذلك عدم الانفصال النهائي بينهما إلى هذه الفترة، وسأرتب ذلك على حسب التسلسل

التاريخي، ذاكراً لكل واحد مثالين أو ثلاثة، قصد الإيجاز، إذ ما تجمع لديّ من هذه الأمثلة في هذه الفترة لهؤلاء الأئمة، أكثر من أن أسرده في هذا البحث، إذ ليس موضوعاً لها، وحسبي توضيح الفكرة.

1- ابن معين المتوفى 233 هـ قال في يحيى بن عبد الحميد الحمَّاني : «صدوق ثقة»[1]، وقال في محمد بن ربيعة الكلاعي: «ثقة صدوق»[2]، وقال في نعيم بن حماد الخزاعي صدوق ثقة رَجُلٌ صدق»[2]، وقال في مسدد بن مسرهد من رجال البخاري: «صدوق»[2]، وهو يقصدَ به الثقة لاتفاق الجميع على أنه ثقة. وقال في يزيد بن زريع من رجال الجماعة: «الصدوق الثقة المأمون»[3]، وقد يطلق الصدوق على من دون الثقة، قال في يحيى بن يمان العجلي: «أرجو أن يكون صدوقاً»[3]. وإنما قال فيه ذلك لأنه تغير حفظه، وكثر غلطه[3]، وقال في منصور بن أبي مزاحم، بشير التُّرْكي : «صدوق»[4]، وهذا من رجال مسلم، وإنما وسمه بالصدق فقط، لأن له أغلاطا.

2- ابن المديني المتوفى 234 هـ قال في محمد بن عبد الله، المعروف بابن كُناسة: «كان شيخا ثقة، صدوقاً»[5]، وهذا يدل على أن كلا اللفظين عند الإطلاق سواء عنده.

3- عثمان بن أبي شيبة المتوفى 239 هـ قال في مطرف بن طريف الجارفي: «ثقة صدوق وليس بثبت»[6]، وقال في إسحاق بن منصور الكوسج من رجال الشيخين : «ثقة صدوق»[7]، وقال في أشعث بن سَوَّار: «ثقة صدوق، وكان غيره أثبت منه»[8]، لكن لم يوافقه غيره على توثيق هذا، وقد ضعفه جماعة من الأئمة، ويهمنا منه إطلاق الثقة والصدوق عليه، مما يدل على أنهما عنده سواء، وقد يُطلقُ الصدوقَ مفرداً ويريد به الثقة كما قال في مالك بن إسماعيل أبي غَسَّان النهدي : «صدوق ثبت متقن»[9]، وهذا من رجال الستة الثقات على تشيع فيه.

4- أحمد بن حنبل المتوفى 241 هـ قال في معاوية بن عمرو المَعْني : «صدوق ثقة»[10]، وقال في يحيى بن إسحاق السَّيلحيني: «شيخ صالح ثقة صدوق»[11]، وقد يُطْلقُ أحمد "صدوق" على من دون الثقة، كما قال في عمرو بن هاشم الجَنْبي : «صدوق ولم يكن صاحب حديث»[12]، والحق أن هذا دون الصدوق لكثرة من غمزه بالضعف، لكنّ مقصودَنا إثبات أن أحمد يطلقه على من دون الثقة، وقال في عُمَر ابن حفص بن غيَّاث من رجال الشيخين : «صدوق»[13]، وإنما أطلق عليه ذلك، لأن له أخطاء تُنزله من رتبة الثقة إلى منزلة الصدوق.

5- عبد الله بن صالح العِجلي : المتوفى 261 هـ قال في موسى بن مسعود، أبي حذيفة النهدي : «ثقة صدوق»[14]، وقد يُطْلق الصدوق على من دون الثقة، قال في عبد الله بن رجاء الغُداني : «بصري صدوق»[15]، وإنما قال فيه ذلك لأن له أغلاطاً وتصحيفاً، فنزل بذلك عن مرتبة الثقة.

6- أبو داود سليمان بن الأشعث المتوفى 275 هـ قد أطلق الصدوق على من دون الثقة في مواطن كثيرة من سؤالات الآجزي له، قال في عباد بن صهيب البصري، من صغار التابعين : «كان قدرياً، صدوقاً»[16]، وقال في محمد بن مَعْمر بن رِبحي، القيسي، المعروف بالبحراني : «ليس به بأس صدوق»[17]، وهذا من رجال الستة، ولم أر في كلامهم -مما وقفتُ عليه- ما يُنزّله لهذه المرتبة.

7- أبو حاتم، محمد بن إدريس الحنظلي الرازي المتوفى 277 هـ قال في علي بن نصر الجهضمي : «ثقة صدوق»[18]، وكذا قال في محمد بن جُحادة[19] وبالجملة، فذا كثير في كلامه في الجرح والتعديل، وقد يُفرِدُ الصدوق، ويريد به الثقة كما قال في هناد بن السري «صدوق»[20] وهذا من رجال مسلم ثقة باتفاق الجميع، فدل ذلك على أن مراد ابن أبي حاتم بقوله «صدوق» هو الثقة، وقد يطلق «صدوق» على من دون الثقة، قال في يعقوب بن أبي يعقوب المدني : «صدوق»[21]، وكذا قال في هلال بن العلاء، أبي عُمَر الرقي[22]، وهذا الاستعمال فاش في كلام أبي حاتم، وابنه أيضاً، فلا نطيل بضرب الأمثلة لذلك.

8-ابن عدي استعمل أيضا الصدوق فيمن دون الثقة كما قال في معاوية بن صالح بن حُدير : «صدوق» أي دون الثقة[23]، ويوجد هذا أيضا في كلام أبي زرعة الرّازي، ويعقوب بن شيبة، وأبي الوليد الطيالمي، وابن المبارك، والسفيانين، وأبي زرعة الدمشقي، وقد يضيق المقام بما يراد من أقوالهم في ذلك، والمهم عندي هو إثبات عدم انفصال هذا المصطلح عن قرينه الثقة إلا في وقت متأخر، وقد وُجد إطلاق لفظ الصدوق على الثقة في كلام ابن عبد البر المتوفى سنة 463 هـ فقد قال في هاشم بن القاسم بن مسلم: «اتفقوا على أنه صدوق»[24]، وهذا من رجال الستة، حافظ ثبْت، متفق على ثقته وإتقانه، وهذا القول من ابن عبد البر، يؤكد لنا استمرار الإطلاقين معا، إلى هذا الوقت.

المرحلة الثانية : مرحلة الانفصال النهائي بين «الثقة والصدوق» فيمكن أن نعتبر بدايتها من أوائل القرن السادس تقريباً أو قبله بقليل، وقد بدأ ذلك واضحاً مع ابن الصلاح ثم الذهبي والعراقي إلى ابن حجر العسقلاني حيث خُصّ مصطلح «الثقة» في هذه المرحلة بالعدل الضابط، وخُصّ مصطلح «الصدوق» «بالعدل الخفيف الضبط»، وذلك واضح عندهم في مباحث الحديث الحسن، حيث يجعلون العدل الخفيف الضبط حَسَن الحديث، إن لم يُرْوَ من وجه آخر[25].

الهوامش

1- التهذيب 11 - 216.
2- التهذيب 10 - 297 - 420 - 98.
3- التهذيب 11 - 285 - 288 .
4- التهذيب 10 - 277.
5- التهذيب 9 - 231 - 8.
6- التهذيب 10 - 157.
7- أسماء الثقات والضعفاء والكذابين لابن شاهين، المخطوط بخزانة ابن يوسف بمراكش تحت رقم 573 ورقة، وانظر الثقات لابن شاهين المحقق من طرف السيد صبحي السامرائي، ترجمة 64، والتهذيب1 - 219 .
8- الثقات لابن شاهين الترجمة 70.
9- التهذيب - 4 .
10- التهذيب 10 - 194.
11- التهذيب 11 - 156.
12- التهذيب 8 - 98.
13- التهذيب 7 - 382، والثقات لابن شاهين، الترجمة 815.
14- الثقات، ص 455، والتهذيب 10 - 330.
15- الثقات : 256.
16- سؤالات أبي عبيد الاجري أبا داود السجستاني، الترجمة 276.
17- التهذيب 9 - 412.
18- الجرح والتعديل 6 - 207، والتهذيب 7 - 341.
19- الجرح والتعديل 7 -222، والتهذيب 9 - 81.
20- الجرح والتعديل9 - 120، والتهذيب 11 - 62.
21- الجرح والتعديل 9 - 217، والتهذيب - 11 - 350.
22- الجرح والتعديل 9 - 79، والتهذيب 2 11 - 74.
23- الكامل لابن عدي 6 - 2402، والتهذيب 10 - 190
24- التهذيب 1 - 11 - 19.
25- انظر مقدمة ابن الصلاح : 5 - 16.

مصطلح "شيخ" عند المحدثين
أبو حاتم الرازي نموذجا (277 هـ)

ذ. محمد خروبات
كلية الآداب ـ مراكش

لفظة (شيخ) من الألفاظ التي تداولها النقاد في أحكامهم على رواة العلم، استعملوها للدلالة على إنزال الراوي في مرتبة من مراتب الجرح والتعديل، هذه المراتب يترتب عليها ـ من الناحية العلمية ـ الحسم في حال الراوي فإن كان في أحد مراتب العدالة قبل علمه إما للاحتجاج وإما للاعتبار، وإن كان مجروحا توقفوا في أخذ روايته.

ومصطلح (شيخ) كثيرا ما يلتبس أمره على أهل العلم، حتى إنهم -في بعض الأحيان- لم يميزوا بين قول الناقد في راو من الرواة (شيخ) وبين قوله (شيخ لفلان)[1]، فخلطوا بين المصطلحين والأمر ليس كذلك لأن اللفظة الأخيرة ليست رتبة بيان الحال.

وقبل أن أبسط الكلام على أحوال هذه اللفظة في استعمالات أبي حاتم الرازي بصفة خاصة رأيت من اللازم من الناحية المنهجية أن أعرض لوجوهها وحالات استعمالها عند أهل العلم.

1- لفظة (شيخ) عند أهل العلم :

يسود في اعتقاد كثير من الباحثين أن لفظة (شيخ) هي من الألفاظ الجارحة، ويفهم من حكمهم هذا أن من كان على هذه الصفة هو غير مقبول الحديث، وهذا معتقد غير سليم من جهة أنه حكم غير مقيد، فلو قيدوا دلالتها بالجرح عند ناقد واحد لكان الحكم محصورا والإطلاق مقيدا، لكن أنى يكون هذا الحكم صائبا

واللفظة يتغير مدلولها عند الناقد الواحد، فتارة هي للجرح، وتارة هي للتعديل، وتارة هي جمع بينهما، فلذلك اختلف النقاد في المراد منها على وجه الدقة، وهذا الاختلاف كان له انعكاس واضح على تحديد مرتبتها من بين مراتب الجرح والتعديل، وهذا ما يظهر في أقوالهم التي انقسمت على ثلاثة أقسام :

منهم من رآها تفيد العدالة، ورتبها ضمن ألفاظ العدالة، ومن هؤلاء ابن أبي حاتم الذي جعلها في مرتبة مستقلة بعد لفظة (صالح)، وقال في شأن من أطلقت فيه (يكتب حديثه وينظر فيه) وهي عنده دون ألفاظ المرتبة السابقة[2]، وكذلك الحافظ العراقي فقد ذكرها في المرتبة الرابعة بعد لفظة (وسط)، وقبل لفظة (صالح الحديث)، ونقلها عنه العلامة اللكنوي في الرفع والتكميل[3].

وأما الحافظ أبو حاتم ابن حبان فإنه ذكر في تاريخ الثقات رجالا أطلق عليهم أبو حاتم الرازي لفظة (شيخ).

وذكرها الحافظ ابن رجب الحنبلي ضمن مراتب العدالة فقال : «والشيوخ في اصطلاح أهل العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره»[4].

واجتهد الحافظ ابن القطان في تحديد المراد منها عند النقاد، وحاول جاهدا حصر معناها عندهم. يقول في رده على عبد الحق الإشبيلي الذي حملها على الجرح : «وقد جازف في قوله فيه (شيخ)[5] فإن هذه اللفظة يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفا بالرواية ممن أخذ وأخذ عنه وإنما وقعت له رواية لحديث أو أحاديث فهو يرويها، هذا الذي يقولون فيه (شيخ)، وقد لا يكون من هذه صفته أهل العلم، وقد يقولونها للرجل باعتبار قلة ما يروى عن شخص مخصوص كما يقولون : حديث المشايخ عن أبي هريرة أو عن أنس، فيسوقون في ذلك روايات لقوم مقلين عنهم وإن كانوا مكثرين عن غيرهم.

(وكذلك إذا قالوا : أحاديث المشايخ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنما يعنون من ليس له عنه إلا الحديث أو الحديثان، ونحو ذلك)[6].

وكذلك قال في تعليقه على اللفظة حين أطلقها أبو حاتم وأبو زرعة في طالب بن حجير فقال : «يعنيان بذلك أنه ليس من أهل العلم، وإنما هو صاحب رواية»[7].

ومنهم من التبس عليه مدلولها وخفي عليه أمرها بحجة أنها لا تفيد الجرح ولا التعديل، ومن هؤلاء الحافظ الذهبي يقول في تعليقه عليها بعد أن نقلها من كلام أبي

حاتم الرازي في العباس بن الفضل العدي[8] : (فقوله هو شيخ) ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحدا ممن قال فيه ذلك ولكنها أيضا ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة، ومن ذلك قوله ـ يعني أبا حاتم الرازي ـ يكتب حديثه، أبي ليس بحجة)[9].

وبيَّن في ديباجة الميزان أنها لا تدل على الضعف المطلق[10] ويفهم من تصريحه هذا أنها تدل على شيء من الضعف وهو الضعف المقيد بطارئ ما؛ لذلك تعذر عليه أن يدرجها ضمن الألفاظ التي رتبها، واكتفى بالإشارة إليها مقرونة ببعض ألفاظ التقوية كـ (شيخ وسط) و(شيخ حسن الحديث) وذلك في آخر مرتبة من مراتب التعديل[11]. وهذا كله يفهم منه ـ عنده ـ أنها تدل على الحكم الوسط بين التجريح والتعديل، وإلى هذا ذهب الحافظ السخاوي حين جعلها من ألفاظ المرتبة السادسة، وهي المرتبة الأخيرة من مراتب العدالة، يقول في مستهلها : «ثم ما أشعر من القرب من التجريح وهو أدنى المراتب»، فذكرها بعد قولهم : «ليس ببعيد من الصواب»، وقبل (يُروى عنه)[12].

ومن العلماء من رآها عنوانا على الضعف، وممن ذهب إلى ذلك الشيخ عبد الفتاح أبو غدة حيث يقول «فلفظة (شيخ) في وصف الراوي عنوان تليين لا تمتين»[13]، والليونة وصف من أوصاف الضعف أيضا.

وحري بي أن أذكر الحافظ ابن حجر ضمن من حملها على الضعف لأنني رأيته يعلق على الحافظ الذهبي في ترجمة زيد بن واقد البصري، وكان الذهبي قد قال فيه : «وثقه أبو حاتم، وسمع منه بالري، وهو أقدم شيخ لي»[14]. فنفى ابن حجر ذلك بقوله «قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال: (شيخ)[15]، ولم أر توثيقه)[16].

ثم إني رأيته يتحاشى التعبير بها في وصف الرواة، يدلنا على ذلك أنه لم يشر إليها في ترتيبه للألفاظ في ديباجة التقريب، وذكر مكانها لفظة (مقبول)، وبالاستقراء اتضح أن غالبية من أطلق عليهم أبو حاتم لفظة (شيخ) سماهم ابن حجر بلفظة (مقبول)، وقد يتغير ذلك لكنه في تراجم قليلة.

فهذا اختلاف بين النقاد في مدلول هذه اللفظة، وهو في الحقيقة ليس اختلافا إنما هو تعبير عن حقيقة اللفظة في اصطلاح أبي حاتم، فكأن كل طائفة استقلت بمعنى

من معانيها، وقد خصصت أبا حاتم بالذكر لأنه من أكثر النقاد إطلاقا لها، فلا غرابة إذا وجدنا مدار كلامهم، في هذا الموضوع ـ على أبي حاتم الرازي.

2ـ مدلول لفظة (شيخ) عند أبي حاتم الرازي.

أ ـ من أقوى مدلولاتها أن صاحبها روى أحاديث قليلة جدا، لا تكفي في تعديله ولا في تجريحه بحيث يكون ما رواه غير كاف في الحكم عليه، من شواهد ذلك :

ـ سأل عبد الرحمن أباه أبا حاتم عن عبيد الله بن علي بن أبي رافع المديني هل يحتج بحديثه ؟ فقال : هو يحدث بشيء يسير، وهو شيخ[17].

ـ وسأله عن المعلى بن راشد النبال فقال : «هو شيخ، يعرف بحديث حدث به عن جدته أم عاصم»[18] وكانت أم ولد لسنان بن سلمة عن نبيشة الخير[19] عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من لحس قصعة استغفرت له القصعة»[20].

وسئل عن الحسين بن عطاء بن يسار فقال : «شيخ منكر الحديث، وهو قليل الحديث، وما حدث به فمنكر»[21].

أو يكون قد احترف حرفة أخرى غير حرفة الحديث فضيقت عليه فيه، من ذلك أنه سئل عن حبيب بن خالد الأسدي الكاهلي فقال : «شيخ صالح، لم يكن صاحب حديث، وليس بالقوي»[22].

ب ـ ومن مدلولاتها في حق بعض الرواة أنها للتعديل.

شاهد ذلك أن عبد الرحمن الرازي ذكر في ترجمة عبد الرحمن بن عطاء المديني ما نصه : «سألته عنه فقال : شيخ، قلت : أدخله البخاري في كتاب الضعفاء فقال: يحول من هناك»[23].

وقد يكون من أطلقت فيه هذه اللفظة من الثقات، ومن هؤلاء عبد الملك بن الحسن الجاري الأحول قال فيه الإمام أحمد : لا بأس به. وذكر أبو حاتم عن إسحاق ابن منصور عن يحيى بن معين أنه قال فيه ثقة، وبين أبو حاتم حاله بقوله، (شيخ)[24].

وجوز أبو حاتم أن تكتب أحاديث بعض ممن أطلق عليهم هذه اللفظة فقد سئل مرة عن أبي يزيد المديني فقال : شيخ، وسئل عنه مرة أخرى فقال : (يكتب حديثه)[25]، ومثله عثمان بن إبراهيم بن محمد بن حاطب الجمحي سئل عن حاله فقال : «يكتب حديثه وهو شيخ)[26].

ومن استعمالاته في هذه الناحية قوله : (شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به هو صالح)[27] وقوله «شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به»[28] ومهما اختلفت ألفاظ مثل هذه العبارات فإنها ترجع إلى معنى واحد هو أن الراوي لا يدخل في الضعفاء والمتروكين».

ج - ومن مدلولاتها في بعض الرواة أنها تفيد الجرح.

فقد أطلقها مرادفة لبعض الألفاظ الدالة على الجرح، من ذلك أنه استعملها بمعنى (ليس بالقوي) قال مرة في بيان حال بكار بن عبد الله بن يحيى: (ليس بالقوي)، وسئل عنه مرة أخرى فقال : (شيخ)[29] واستعلمها في إطلاق واحد بمعنيين، بمعنى (لين الحديث)، وبمعنى (ليس بالمشهور) شاهد ذلك ما ذكره عبد الرحمن الرازي في ترجمة عبيد الله بن خليفة، أبي الغريق بقوله: «سئل أبي عنه فقال : « ... ليس بالمشهور، قلت : هو أحب إليك أو الحارث الأعور؟ قال: الحارث أشهر، وهذا قد تكلموا فيه وهو شيخ من نظراء أصبغ بن نباتة»[30]، كان أبو حاتم قد بين حال أصبغ ابن نباتة بقوله : «لين الحديث»[31] هذا ما ظهر بالمفهوم انطلاقا من مقارنة ألفاظه بعضها ببعض، وأما المنطوق في كونها تفيد الجرح فاتضح في كونه قربها بألفاظ دالة على الجرح، وفي كونه أطلقها فيمن لم يرخص بكتابة أحاديثهم.

من شواهد المعنى الأول قوله في ترجمة كل من حريش بن الخريت[32] وجرص ابن كليب[33] النهدي : «شيخ لا يحتج بحديثه».

ومن شواهد المعنى الثاني قول أبي محمد الرازي لأبيه : «قلت له : يحيى البكاء[34]أحب إليك أو أبو جناب[35] ؟ قال : لا هذا ولا هذا، قلت إذا لم يكن في الباب غيرهما أيهما أكتب[36] ؟

قال : لا تكتب منه شيئا، قلت : ما قولك فيه؟ قال هو شيخ»[37].

فتأمل قوله : لا تكتب منه شيئا وقوله : «هو شيخ».

ثم إنه أطلقها على رواة ضعفاء، عامة ما يروونه مناكير، أو هم كذابون معروفون بالكذب قال في إبراهيم بن صرمة «شيخ»[38] وهو ضعيف عند الدار قطني، وقال ابن عدي : «عامة حديثه منكر، المتن والسند» وقال يحيى بن معين : «كذاب خبيث»[39].

وأخيرا وليس آخرا فإن أبا حاتم اضطرب في هذه اللفظة اضطرابا شديدا، ولم أعثر على لفظة اضطرب فيها أشد اضطرابه في لفظة (شيخ)، ومع ذلك كان أبو حاتم يستخدم المصطلحات الأخرى في الجرح والتعديل فيقرنها بهذه اللفظة ويركبها لها، وهذا له أثر كبير في التوضيح والبيان لأنه يعيننا على تحديد منزلة الراوي، وهذه مجمل الأوصاف المتبقية التي نعت بها أبو حاتم الرجال، وقد رتبتها معجميا على الحرف الأول من الكلمة الثانية:

- شيخ، أرجو أن يكون صدوقا.
- شيخ ثقة ثقة.
- شيخ ثقة مأمون.
- شيخ حديثه ليس بالقائم، عامة حديثه عن فلان، ليس يمكن أن يعتبر بحديث.
- شيخ روى حديثين مسندين، يكتب حديثه..
- شيخ سوء غير ثقة.
- شيخ صالح.
- شيخ صدوق.
- شيخ (...) ضعيف الحديث.
- شيخ فيه نظر.
- شيخ قديم ثقة.
- شيخ قديم لا بأس به.
- شيخ كتبنا عنه بمكان كذا، ما رأينا به بأسا
- شيخ لا أعلم روى عنه غير فلان.
- شيخ لا بأس به.
- شيخ لا يحتج بحديثه.
- شيخ ليس بالقوي.
- شيخ ليس بالقوي، منكر الحديث.

- شيخ ليس بالمشهور، ولا يشتغل به.
- شيخ ليس بالمعروف.
- شيخ ليس بالقوي يكتب حديثه.
- شيخ ليس بمشهور.
- شيخ متعبد، محله الصدق.
- شيخ مجهول.
- شيخ مجهول لا أعلم روى عنه غير فلان.
- شيخ مجهول منكر الحديث.
- شيخ محله الصدق.
- شيخ محله الصدق لا بأس به.
- شيخ محله الصدق، لم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به.
- شيخ مديني مضطرب الحديث.
- شيخ مرجئ.
- شيخ مستقيم الحديث.
- شيخ مضطرب الحديث
- شيخ منكر الحديث.
- شيخ وقد روى عنه فلان.
- شيخ يأتي بمناكير.
- شيخ يدل حديثه على الصدق.
- شيخ يروي أحاديث مشتبهة.
- شيخ يروى عنه.
- شيخ يكتب حديثه.
- شيخ يكتب حديثه وليس بالمشهور.

خـلاصـة :

يتبين في نهاية هذا العرض أن مصطلح (شيخ) هو رتبة في بيان الحال، أطلقه أبو حاتم الرازي ليبين به أحوال الرواة، فتارة يستعملها في حق من قل علمه، وهذا يتعذر فيه الحكم نظرا لقلة ما روى، وتارة يستعملها للتعديل، وتارة للتجريح، وإذا عرفنا هذا التباين تحتم علينا أمران :

أولا : ألا نكتفي بالحكم الواحد على هذا المصطلح عند أيٍّ من كان إلا إذا تبين أن الناقد يستعمل المصطلح بمدلول واحد في جميع الاستعمالات.

ثانيا : محاولة الوقوف على الوصف اللائق بالراوي من خلال متابعة أقوال أبي حاتم مع أقوال سائر النقاد، فإن الجرح ـ إن كانت للجرح ـ كثيرا ما يرد معللا ومشروحا.

الهوامش

1- يقول ابن القطان في تعقباته على عبد الحق الإشبيلي : (وأبو محمد لم ير في هذا الرجل القول بأنه شيخ، فإنهم لم يقولوا ذلك فيه فيما أعلم، وإنما رأى في كتاب ابن أبي حاتم سؤال أبي محمد أباه وأبا زرعة عنه فقال : «هو شيخ لابن وهب»، فهذا شيء آخر ليس هو الذي ذكر، فإن لفظة (شيخ) لفظة مصطلح عليها كما تقدم، فأما لفظة (شيخ لفلان) فإنه بمعنى آخر، انظر بيان الوهم والإيهام 800/3 فقرة رقم 1318، رسالة دكتوراه نوقشت بكلية الآداب بمراكش ـ والكلام يتعلق بمحمد بن عمرو اليافعي، انظر الجرح والتعديل 32/8 رقم 144.

2- الجرح والتعديل 37/2.

3- الرفع والتكميل ص : 142.

4- شرح العلل ص : 256.

5- وذلك في قول عبد الحق في محمد بن عبد عمرو : (شيخ، وهذا الحديث المحفوظ فيه موقوف)، يعني الحديث الذي ذكره عن الدارقطني من رواية ابن وهب عن محمد بن عمرو اليافعي عن ابن جريج عن أبي الزبيري عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا يرث المسلم النَّصْراني إلا أن يكون عبده أو أمته انظر بيان الوهم والإيهام 799/3 حديث رقم 1318.

6- المصدر السابق.

7- نقله الزيلعي في نصب الراية 233/4.

8- من شيوخ أبي حاتم الرازي الضعفاء، نزل بالبصرة، ومات بعد المائتين، قال فيه الحافظ ابن حجر: مقبول انظر التقريب 399/1 رقم 159، والميزان 385/2 رقم 4177.

9- مقبول. انظر التقريب 399/1 رقم 159، والميزان 385/2 رقم 4177.

10- والميزان 385/2 رقم 4177.

11- مقدمة ميزان الاعتدال ص 4.

12- المصدر السابق.

13- راجع الرفع والتكميل ص : 162.

14- الميزان 106/2 رقم 3029.

15- في الجرح والتعديل : (بصري شيخ). 574/3 رقم 2608.

16- اللسان 512/2 رقم 2055

17- الجرح والتعديل 328/5 رقم 1549.

18- لم يذكر لها اسم ولا نسب قال الحافظ ابن حجر: (أم ولد سنان بن مسلمة ابن المصبق، مقبولة). انظر تقريب التهذيب 622/12 رقم 52، وفي الإصابة أنها جدة المعلى بن أسد 421/6 رقم 8686.

19- نبيشة الخير الهذلي، ابن عمرو بن عوف وقيل ابن عبد الله بن عمرو بن عوف بن الحارث بن نصر بن حصين، قال أبو حاتم : (نزل البصرة. له صحبة)، وخالف ابن حجر في نسبه، انظر الجرح والتعديل 506/8 رقم 8686. رقم 421/6 والإصابة 2314

20- الحديث أخرجه الترمذي عن نصر بن علي الجهضمي قال حدثنا المعلى بن راشد، فذكره وقال عقبه : هذا حديث غريب(أ) وكذلك أخرجه ابن ماجة (ب) وأورده الشيخ ناصر الدين الألباني في ضعيف سنن الترمذي وقال : (هذا غريب، لا نعرفه إلا من حديث المعلى بن راشد...) (ج) وكذلك هو في ضعيف سنن ابن ماجة (د)، وفي مشكاة المصابيح(هـ)، وفي ضعيف الجامع الصغير(و).

أ ـ سنن الترمذي باب ما جاء في اللقحة تسقط حديث رقم 188.

ب ـ سنن ابن ماجة ـ أبواب الأطعمة ـ باب تنقية الصحفة ـ من طريقين إلى المعلى بن راشد 304/2.

ج ـ ضعيف سنن الترمذي ص : 205 حديث رقم 304.

د ـ ضعيف سنن ابن ماجة رقم 703.

هـ ـ مشكاة المصابيح 1219/2 رقم 4218.

و ـ ضعيف الجامع الصغير برقم 5478.

21- المصدرالسابق 61/3 رقم 273.

22- الجرح والتعديل 99/3 - 100 رقم 465.

23- المصدر السابق 269/5 رقم 1269، وللمزيد من التوضيح راجع التعليق على هذه الترجمة في الشيوخ الذين أمر أبو حاتم بتحويل أسمائهم من كتاب الضعفاء للبخاري.

24- الجرح والتعديل 348/5 رقم 1642.

25- المصدر السابق 459/9 رقم 2253.

26- المصدر السابق 144/6 رقم 782، انظر أيضا ترجمة عقبة بن زياد في المصدر السابق 311/6 وترجمة الفضل بن العلاء الكوفي 65/7، وسويد بن نصيح 236/4 - 237 .

27- المصدر السابق 403/4 رقم 1764.

28- الجرح والتعديل 145/2 رقم 476 وأطلقها أيضا في بهز بن حكيم بن معاوية ابن الحسين 1186 رقم 315/2 وفي أزهر بن القاسم البصري 1714 رقم 431/2 وفي خازم بن الحسين 393/3 رقم 1805.

29- الجرح والتعديل 409/2 رقم 1609.

30- المصدر السابق 313/5 رقم 1439.

31- المصدر السابق 319/2 رقم 1213.

32- المصدر السابق 293/3 رقم 1304.

33- المصدر السابق 536/2 - 537 رقم 2230.

34- يحيى البكاء هو يحيى بن مسلم، ويقال فيه يحيى بن أبي خليد، ويقال يحيى بن سليم البكاء بصري مات سنة ثلاثين ومائة ضعفوه إلا ابن سعد، انظر ترجمته في الميزان 408/4 - 409 رقم 9632.

35- هو يحيى بن أبي حية الكلبي، أجمعوا على تضعيفه، مات سنة خمسين ومائة، انظر الميزان 371/4 رقم 9491 والمجروحين 111/2.

36- كذا في النص.

37- الجرح والتعديل 186/9 - 187 رقم 775 وتكرر النص في 139/9 رقم 587.

38- انظر ترجمته في الجرح والتعديل 106/2 - 107 رقم 304.

39- الميزان 38/1 رقم 115.

اعتبارات المحدثين واصطلاحاتهم في تقسيم الحديث الضعيف

ذ. سعيد شبار
كلية الآداب - بني ملال

الهدف من تتبع هذه الاعتبارات والاصطلاحات هو الوقوف على ما تحمله من معاني ودلالات مختلفة من المحدث الواحد أحيانا، وبين الطبقة من المحدثين، وبين المتقدمين منهم والمتأخرين، مما يجعل أمر التتبع والاستقراء للمصطلح الحديثي أمرا لازما لإنجاز المعجم بل وشرطا في تحقيق تاريخيته، وسنقف على نماذج من ذلك في بعض أنواع الحديث الضعيف.

مقدمة :

بعد انقطاع الوحي وكمال الدين، وحفظ القرآن الكريم، صدرا وكتابا، توجه اهتمام الصحابة رضوان الله عليهم إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديثه حفظا وتدوينا.

ومضى عصرهم، والحديث محفوظ مصان من التزيد والنقصان؛ إذ كان لا يقدم على التحديث منهم إلا من حصل له اليقين التام بأهليته لذلك، مهابة وتورعا من وعيد رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه المتواتر: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[1] رغم كون الكذب منعدما في وسطهم. فما كانوا يكذبون ولا يعرفون معنى الكذب ـ كما جاء على لسان بعضهم ـ فكان يحدث الشاهد منهم الغائب.

وإن جرى لفظ الكذب على لسان أحدهم، فإنه لم يكن ليتجاوز معنى الخطأ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كذب أبو السنابل، قد حللت فانكحي[2]،

للمرأة التي وضعت وقال لها أبو السنابل بأن تمكث أربعة أشهر وعشرا، وقال ابن عباس (كذب نوف)[3] عندما زعم نوف البكالي أن صاحب الخضر ليس موسى بني إسرائيل، بل هو موسى آخر، ونوف هذا من العباد الصالحين.

وكذلك كان عصر كبار التابعين، وإن بدت ملامح وإرهاصات تنبئ بظهور من يتزيد في الحديث، أو يختلقه منتصرا لمذهب أو سياسة، أو طالبا لجاه أو مال، أو راغبا في خير وإصلاح... لكن هذا كله لم يكن شائعا حيث تعم به البلوى، أو يخشى منه على الناس، بل بقي حبيس القعر، دفين النفس، أمام تواجد جهابذة نقاد وأعلام مقتدرين في هذا الشأن، لا يردهم عن نصرة الحق ورد الباطل وكشفه شيء، من أمثال الحسن البصري، وابن سيرين، وابن المسيب، وعامر الشعبي، وغيرهم.

ثم لم تلبث موجة التزيد والاختلاق أن وجدت لها متنفسا في العصور اللاحقة، وجعل كثير من المهتمين بعلوم الحديث سنة (40 هـ) حدا فاصلا بين صفاء السنة ونقائها، وبين امتزاجها واختلاطها.

إلا أنه حتى حدود سنة (60 هـ) والصحابة متوافرون بكثرة لا يجرؤ أحد على وضع الحديث، أما ما كان من عبد الله بن سبأ وحركة الزندقة المشهورة فإن العلماء قد تتبعوها بالنقد والتعرية حتى انكشف أمرها، وقطع دابرها، واستمر الوضع على تلك الحال حتى حدود السنة (100 هـ)، حيث اتسعت الحضارة، واختلط المسلمون بغيرهم، وكثر الطلاب والعلوم والمعارف، وانتشرت المذاهب والفرق.

ويدل على هذا الأمر ما ورد في مقدمة المحقق على السيوطي في التدريب[4]، حيث قال : «ومضت المائة الأولى وكل رواة السنة إما صحابي عادل ضابط، وإما تابعي كبير يتحرى الصدق، ويتشدد في الرواية - واستثنى من ذلك القليل اليسير الذي يقع له النسيان والخطأ - ولما كانت أوائل المائة الثانية في عصر أواسط التابعين وجد من الرواة من يروي المرسل والمنقطع، ومن كثر خطؤه، وازداد ذلك في عصرصغار التابعين بعد الخمسين والمائة، وفيها كان كبار أتباع التابعين، وظهرت الفرق السياسية، وانتشرت النحل والعصبية، وزاحمت الثقافات الأجنبية المعارف الشرعية، وظهر من يتعمد الكذب، ترويجا لبدعته، وانتصارا لمذهبه ونحلته، فاضطر العلماء الجهابذة من علماء الجرح والتعديل إلى الاجتهاد في التفتيش عن الرواة، ونقد الأسانيد...»

وواكب تطور هذا الوضع الاجتماعي والسياسي والثقافي تطور على مستوى المنهج العلمي الإسلامي انتهى بعلماء هذه الأمة إلى وضع قوانين وضوابط للرواة يقرأون بها صحيح الحديث من سقيمه، وهو ما اصطلح عليه بينهم بعلم الدراية، أو مصطلح الحديث، وظهر علماء متخصصون في نقد الرجال والأسانيد والمتون والمرويات قبل ذلك، يقسمهم الذهبي إلى ثلاثة أقسام:

قسم تكلم في جميع الرجال : كابن معين، وأبي حاتم.

قسم تكلم في كثير من الرواة : كمالك وشعبة.

قسم تكلم في الرجل بعد الرجل : كابن عيينة والشافعي.

ومن هؤلاء المتشدد والمتثبت : كابن معين وأبي حاتم، والمعتدل: كالدارقطني وابن عدي، والمسامح : كالترمذي والحاكم.

وبما أن مهمة الجرح والتعديل هذه أمر من صميم الدين، لم يجز إلا لضرورة شرعية، فإنها لم تقبل من أي كان، ولم يتصد لها إلا أهل الخبرة والرسوخ في هذا العلم، فاشترطوا في المعدل والجارح أن يكون من أهل العلم والتقوى والورع والصدق وعدم التعصب ومعرفة أسباب الجرح والتعديل.(5)

قال ابن حجر في النخبة :

«تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف، ولا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ».

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ :

«فإن انست من نفسك فهما وصدقا ودينا وورعا، وإلا فلا تتعن، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي أو لمذهب فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنك مُخْلِط مُخْبِط مُهْمِل لحدود الله فأرحنا منك».

وبناء على ما تقدم فإن المحدثين وهم يحققون ويضبطون معالم هذا المنهج الفريد ـ خصيصة الأمة الإسلامية ـ في قبول الرواية والخبر أو ردهما راعوا في ذلك جملة من الاعتبارات في وضع اصطلاحات هذا الفن هي ما سأوحاول بإذن الله تعالى تتبعها

واستخلاصها قدر الإمكان من تقسيماتهم لأنواع الحديث، والحديث الضعيف منه خصوصا.

فالتركيز إذن سيكون على هذه الاعتبارات، وعلى مراعاة الضوابط العلمية والمنهجية التي توجه كل تقسيم، أكثر مما سيكون على تعريفات هذه الأقسام والتمثيل لها - وإن لم يخل البحث من ذلك - مستقرئا في ذلك بعض الكتب المتقدمة، وأخرى متأخرة، متدخلا متى سمحت الفرصة.

إذا كانت غاية المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل هي معرفة المقبول من المردود من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم فقد قسم المحدثون الحديث إلى أقسام يندرج تحت كل قسم منها أنواع متعددة باعتبارين اثنين رئيسيين :

1- اعتبار الطرف الذي تنتهي نسبة الحديث إليه.

2- اعتبار عدد الرواة الناقلين للرواية.

فبالاعتبار الأول قسموا الحديث إلى ثلاثة أنواع :

- **مرفوع** : تنتهي نسبة الحديث فيه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.
- **موقوف** : تنتهي نسبة الحديث فيه إلى الصحابي.
- **مقطوع** : تنتهي نسبة الحديث فيه إلى التابعي.

وهذه الأنواع من حيث نسبتها إلى قائليها لا تعلق لها بالقبول أو الرد.

ويمكن لكل منها أن يكون صحيحا أو حسنا أو ضعيفا تبعا للشروط والضوابط المسطرة لذلك.

إلا أنني أتساءل هنا...!

بأي اعتبار يدرج بعض المهتمين بهذا العلم الموقوف والمقطوع ضمن الأنواع المختصة بالحديث الضعيف ؟ (6) وقد وقفت على قولين للإمام السخاوي في فتح المغيث :(7)

- الأول ينقله عن الخطيب البغدادي بخصوص الموقوف حيث قال (أي الخطيب)

جعلها (أي الموقوفات) كثير من الفقهاء بمنزلة المرفوعات إلى النبي صلى الله عليه وسلم في لزوم العمل بها، وتقديمها على القياس وإلحاقها بالسنن.

ـ والثاني ينقله عن الزركشي في «النكت» حيث قال هذا الأخير بخصوص المقطوع :

إدخال المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كبير، فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا دخل لها في الحديث، فكيف تعد نوعا منه... (قال) : إذا كان مما لا مجال للاجتهاد فيه يكون في حكم المرفوع، وبه صرح ابن العربي، وادعى أنه مذهب مالك.

يترجح بعد هذا أن من خصهما بالضعيف، اعتبر حال الوقف والقطع مع نسبتهما إلى الحديث النبوي الشريف، والله أعلم.

وتحت عنوان : هل الموقوف والمقطوع من الأحاديث الضعيفة ؟

حاول صبحي الصالح في علوم الحديث[8] ومصطلحه أن يقدم تبريرا لذلك قال :

«فالقول أو الفعل أو التقرير الذي يفترض أن يكون صادرا عن النبي صلى الله عليه وسلم نفسه يصدر في «الموقوف»، عن الصحابي ومن هنا اتجه تفكير بعض العلماء إلى ضعف «الموقوف»، لأن الحديث المروي عن رسول الله المنتهي إليه، قداسته ليست لسواه، ولو كان صحابيا جليلا»، ورد ذلك بأن الحكم بالصحة أو الحسن ـ إذا توافرت الشروط للحديث ـ إنما تقع على حديث الصحابي لا حديث الرسول صلى الله عليه وسلم.

قال :

«وعلينا ـ مع ذلك ـ أن نتحفظ في الأحاديث الموقوفة على كعب الأحبار وابن سلام وابن عمرو بن العاص، لأنهم من الصحابة الذين اشتهروا برواية الإسرائليات والأقاصيص، ولا سيما ما يتعلق منها بأشراط الساعة، وفتن آخر الزمان».[9]

إلا أنه إذا سلمنا بذلك مع كعب الأحبار وابن سلام اللذين اشتهر عنهما رواية قصص وأخبار أهل الكتاب، فإننا نتحفظ فيه بالنسبة لعبد الله بن عمرو بن العاص الذي تلقى إذنا خاصا بالكتابة من الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان لا يجيز عليه السلام ذلك إلا لمن أمنه على الغلط والنسيان والوهم، فضلا عن كون صحيفة عبد

أما المقطوع، فاستدل عليه برأي أبي حنيفة المشهور «أما ما جاء عن الرسول فعلى العين والرأس، وما جاء عن الصحابي تخيرنا منه، وأما ما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال، وأنه (أبو حنيفة) يجعل «المقطوع» ضعيفا لا يحتج به، ومال إلى تقديم العمل بالقياس الظاهر على العمل بما ورد مقطوعا عن التابعين.[10]

والحاصل من هذا كله أن الموقوف والمقطوع لا تعلق لهما بالقبول والرد، إذ المعتبر فيهما الطرف الذي تنتهي نسبة الحديث إليه.

أما الاعتبار الثاني «عدد الرواة» فإنهم قسموه إلى متواتر أو آحاد.

* والمتواتر رغم كونه خارجا من مباحث علم الإسناد وإفادته العلم اليقيني مما يجعله مقبولا على الإطلاق، وإن ورد عن الفساق بل الكفار... فإن هذا لم يمنع أهل هذا الشأن من بيان وتحديد شروط وضوابط ليتميز بها المتواتر عن غيره، وتتلخص في خمسة أمور :

ـ العدد الكثير (من غير تقييد).

ـ أن تحيل العادة[11] تواطؤهم[12]على الكذب.

ـ أن يروي الرواة عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء.

ـ أن يكون مستند انتهائهم الحس[13] من مشاهدة أو سماع.

ـ أن يصحب إفادة العلم ـ الضروري والقطعي ـ لصاحبه، وإذا تخلف في إفادة العلم مع الشرائط المتقدمة كان مشهورا فقط، وهو المرتبة الثانية من حيث القبول من أنواع الأخبار، والأولى من أنواع الآحاد كما سيأتي.

* أما الآحاد فقسموه إلى ثلاثة أقسام : مشهور وعزيز وغريب.

وقال ابن حجر في النخبة :[14]

خبر الواحد لغة : ما يرويه شخص واحد، وفي الاصطلاح : ما لم يجمع شروط المتواتر، ويسمى أيضا خبر الواحد باعتبار أقل المراتب، أو باعتبار اشتمال ما في المراتب على الواحد، أو باعتبار إفادته الظن كخبر الواحد، أو تسمية الكل بخبر الواحد باعتبار البعض، أو يسمى الغريب خبر الواحد لوحدة راويه في بعض المواضع.

وأما المشهور والعزيز فإنما يسميان به لمشابهتهما الغريب في عدم شروط التواتر.

ووضح ابن حجر اعتبارات التسمية وما تدل عليه. أما تعريف تلك الأنواع :

ـ فالمشهور : هو ما رواه أكثر من اثنين فصاعدا.

ـ والعزيز : ما لا يقل رواته عن اثنين.

ـ والغريب : ما يتفرد بروايته شخص واحد.

فإذا كان الطرف الذي تنتهي نسبة الحديث إليه لا تعلق له بالقبول أو الرد، والمتواتر كذلك لا تعلق له بالقبول أو الرد، فإن المجال الخصب الذي أينعت فيه مناهج وعلوم المحدثيين هو خبر الآحاد، حيث القبول والرد، ولهما ضابطان عامان تندرج تحت كل منهما شروط.

* فالضابط العام للقبول : رجحان احتمال الصدق من طرف المخبر به.

* والضابط العام للرد رجحان احتمال الكذب من طرف المخبر به.

وجعلوا تحت كل ضابط عام شروطا وقرائن تدل على رجحان الصدق أو الكذب، باعتبار تفاوت مراتب الصدق من جهة، ومراتب الكذب من جهة أخرى.

1- شروط القبول :

ـ اتصال السند

ـ عدالة الرواة

ـ ضبطهم

ـ السلامة من الشذوذ

ـ السلامة من العلة القادحة

ـ ورود الحديث من طرق أخرى جابرة أو مؤيدة.

فإذا توفرت هذه الشروط، فالحديث صحيح، إما لذاته إذا توفر على أعلاها، وإما لغيره إذا لم يشتمل على أعلاها، ووجد له ما يجبر ذلك القصور.

ويدخل في هذا القسم الحديث الحسن، ويكون حسنا لذاته، حيث لا ينجبر فيه ذلك القصور فينزل عن رتبة الصحيح. ويكون حسنا لغيره إن ضعف في نفسه، ووجد قرينة، أو اعتضد بعاضد.

2- شروط الرد : (وهي المقصودة عندنا)

وهي عكس شروط القبول المتقدمة ويمكن حصرها في أربعة أساسية:

- السقط في الإسناد.
- الطعن في الراوي
- علة في السند أو المتن.
- الشذوذ.

وتحت كل شرط من هذه الشروط توجد أنواع متعددة، ويجمع كل هذه الشروط والأنواع قسم الحديث الضعيف وهو المقصود بالمردود.

وسنحاول إن شاء الله بشيء من التفصيل أن نتبين درجاته وأنواعه من خلال الوقوف على كل شرط من الأربعة، واعتبارات المحدثين في ذلك.

وقبل ذلك نورد تعريفا موجزا للضعيف عند أهل هذا الفن.

قال ابن الصلاح :[15]

كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن فهو حديث ضعيف، وجعل لكل قسم منه مكانه بحسب فقده صفة أو أكثر من صفات القبول ما لم تنجبر. واقتصر العراقي في تعريفه له على أنه ما لم يبلغ مرتبة الحسن دون ذكر الصحيح، لأن ما عده عن رتبة الحسن قصر فهو عن رتبة الصحيح أقصر.

وذكر السيوطي في التدريب تقسيمات كثيرة لأنواع الضعيف، منها ما ذكره ابن الصلاح في المقدمة من أن ابن حبان قسمه إلى خمسين قسما إلا واحدا، وذكر العراقي في الألفية اثنين وأربعين قسما، ونيف بها بعضهم على الثمانين، وأوصلها آخرون إلى مائة، لكن الذي عليه معظم العلماء حصرها في أنواع معلومة نتبينها كالتالي :

أولا : السقط في الإسناد :

ويكون في أول السند وفي آخره كما يكون أثناءه.

ـ فما حذف من مبتدإ إسناده راو فأكثر سمي معلقا، وقد استعمله البخاري كثيرا في صحيحه، وقام الحافظ ابن حجر بجمع ذلك ووصله في كتاب سماه «تغليق التعليق» وهو عند مسلم قليل.

ـ أما ما سقط في آخر سنده الصحابي فهو المرسل كأن يقول التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو فعل كذا... والمرسل محل اختلاف بين العلماء في عده ضمن الضعيف أولا، لاعتبارات مختلفة سأعود لمناقشتها عند الانتهاء من عرض الأنواع التي تندرج تحت ما في إسناده سقط.

ـ أما ما وقع السقط في أثنائه فهو أنواع:

ـ **المنقطع** : وهو الحديث الذي سقط من إسناده راو قبل الصحابي، كأن يروي الزهري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ـ **المعضل** : ما سقط من إسناده في أي موضع كان راويان فأكثر على التوالي، كأن يقول مالك مثلا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مسقطا تابعيا وصحابيا هما نافع وابن عمر.

ـ **المدلس** : هو على المشهور قسمان كما ذهب إلى ذلك ابن الصلاح :[16]

1ـ **تدليس الإسناد** : وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه أنه سمعه منه أو عمن عاصره، ولم يلقه موهما أنه لقيه وسمعه منه.

2ـ **تدليس الشيوخ** : أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف.

واستدرك العراقي على ابن الصلاح بأنه ترك قسما ثالثا من أنواع التدليس وهو شر الأقسام، وهو الذي يسمونه ـ **تدليس التسوية**. وصورته أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ من ضعيف، وهذا الضعيف يرويه عن ثقة، فيعمد المدلس إلى إسقاط الشيخ الضعيف، ويجعل الحديث من رواية شيخه الثقة عن الثقة الآخر بلفظ عنه، فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه، وللمحدثين في ذلك اعتبارات خاصة.

هذه أهم الأنواع التي تندرج تحت أول شرط من شروط الرد، وهو السقط في الإسناد، وقد جاءت نتيجة اعتناء العلماء بالسند باعتباره العنصر الأساسي في صحة الخبر أو بطلانه، فضلا عن كونه خصيصة هذه الأمة دون غيرها من الأمم.

وقد قال عبد الله بن المبارك : الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

وقال سفيان الثوري : الإسناد سلاح المؤمن.

وذكر القاسمي أن أكثر المحدثين على عد المرسل في أقسام الضعيف، وللأئمة فيه مذاهب :[17]

أ – أنه ضعيف مطلقا.

قال النووي في التقريب : «ثم المرسل حديث ضعيف عن جماهير المحدثين»، وقال مسلم في مقدمة صحيحه : «والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة»، واعتبارهم في ذلك ما صرح به النووي بقوله : «دليلنا في رد العمل به أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله، فرواية المرسل أولى، لأن المروي عنه محذوف مجهول الحال والعين. وزاد ابن حجر على ذلك اعتبارا آخر، فقال : «إنما ذكر المرسل في قسم المردود للجهل بحال المحذوف، أنه يحتمل أن يكون صحابيا، ويحتمل أن يكون تابعيا، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفا، ويحتمل أن يكون ثقة، ويحتمل أن يكون حمل عن الصحابي، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر».[18]

ب ـ أنه حجة مطلقا.

نقل عن مالك وأبي حنيفة ورواية عن الشافعي، وعن ابن القيم وابن كثير، وعلل القرني ذلك بقوله : إن السكوت عنه مع عدالة الساكت يقتضي أن ما سكت عنه إلا وقد جزم بعدالته، كما لو زكاه عندنا قبلنا تزكيته، كذلك نقبل سكوت الذي هو كالإخبار بعدالته.

ج ـ أنه حجة إذا اعتضد.

وهو قول الشافعي : أي : إذا أسند من جهة أخرى أو أرسله من أخذ من غير رجال الأول، أو وافق قول الصحابي، أو أفتى أكثر العلماء بمقتضاه.

وقد خص الحاكم في «معرفة علوم الحديث» المرسل بالتابعي الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن سقط قبله واحد سمي منقطعا، فإن سقط أكثر كان معضلا. وذهب الخطيب في «الكفاية» إلى أن الكل مرسل، سواء حدث بذلك كبار التابعين كسعيد بن المسيب الذي عقد له بابا خاصا أو غيره من صغارهم كالزهري وغيره.(19)

ونظرا لاختلاف اعتباراتهم واصطلاحاتهم جعل جمع من المحدثين المرسل على مراتب، ذكرها السخاوي في «فتح المغيث» كالتالي:

ـ أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه، ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه، ثم المخضرم، ثم المتقن كسعيد بن المسيب، ويليها من كان يتحرى في شيوخه كالشعبي ومجاهد، ودونهما مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد.

وسوى آخرون بين المرسل والمنقطع والمعضل.

وقال ابن القطان : «إن الإرسال رواية الرجل عمن لم يسمع منه».

أما المعلق فاعتبروه في قسم المردود ـ كما قال ابن حجر في شرح النخبة ـ للجهل بحال المحذوف، فهو غير معلوم العدالة والضبط، وقد يحكم بصحته إذا جاء موصوفا باسمه ونسبه أو كنيته، ولقبه من وجه آخر.

وذهب الجمهور إلى أنه لا يقبل حتى يسمى المحذوف وإن عبر الراوي بقوله (ثقة) لاحتمال كونه عكس ذلك عند غيره...(20)

وهكذا نجد عموما وخصوصا بين كل من المرسل والمعضل والمنقطع والمعلق، أما العموم فراجع إلى اعتبار السقط في الإسناد حيث يستوي الجميع، وأما الخصوص فراجع إلى اعتبار حال وعدد الساقطين، ويفسر هذا المعضل الذي سقط من إسناده راويان حيث قال فيه بعضهم : المعضل أسوأ حالا من المنقطع، وهو أسوأ حالا من المرسل، وهو لا يقوم به حجة.

وقال فيه ابن كثير في «الباعث الحثيث» وقد سماه الخطيب في بعض مصنفاته مرسلا، وذلك على مذهب من يسمي كل ما لا يتصل إسناده مرسلا.

وقال النووي في «التقريب» يسمى منقطعا، ويسمى مرسلا عند الفقهاء وغيرهم.

وعرفه ابن الصلاح بقوله: «هو لقب لنوع خاص من المنقطع، فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلا».

واختلفوا كذلك في التدليس هل هو كذب أم ليس بكذب ؟ هل يحتج به أو لا يحتج به ؟

أورد السخاوي في الفتح عن القاضي عبد الوهاب :

«التدليس جرح، فمن ثبت تدليسه لا يقبل حديثه مطلقا، قال وهو الظاهر على أصول مالك. قال السخاوي: وقيده ابن السمعاني في القواطع، إذا استكشف ولم يخبر باسم من يرويه عنه، لأن التدليس تزوير وإيهام بما لا حقيقة له.

وروي عن شعبة : لأن أزني أحب إلي من أن أدلس.

وعن الشافعي : التدليس أخو الكذب».[21]

وذهب قوم إلى قبوله مطلقا، صرحوا بذلك أم لا، وزعموا أن نهاية أمره أن يكون مرسلا، وقالوا من كان لا يدلس إلا عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولا، وإلا فلا، ومثلوا لذلك بسفيان بن عيينة.

ولعل أحسن من فصل في هذا الباب ابن الصلاح حيث قال :

والصحيح أن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال، حكمه حكم المرسل وأنواعه. وما رواه بلفظ مبين الاتصال نحو سمعت، وحدثنا، وأخبرنا، وأشباهها فهو مقبول محتج به.... هذا لأن التدليس ليس كذبا، وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل، والحكم أنه لا يقبل من المدلس حتى يبين.[22] (المقدمة).

ثانيا : الطعن في الراوي :

وهو الشرط الثاني من شروط الرد الأربعة.

والطعن في الراوي يكون بواحد أو أكثر من أمور عشرة جارحة، خمسة مجرحات منها في العدالة، وخمسة في الضبط.

الأمور التي تتعلق بالعدالة هي :

ـ الكذب، التهمة به، الفسق، الجهالة، البدعة.

والأمور المتعلقة بالضبط هي :

سوء الحفظ، الغفلة، مخالفة الثقات، فحش الغلط، الوهم.

وجلعوا أنواعا من الحديث الضعيف تندرج تحت هذه المجرحات.

أ ـ الطعن في الراوي من حيث عدالته :

جعلوا حديث من وصف بالكذب أشر هذه الأنواع، وهو الحديث الموضوع، وهو المختلق المصنوع، وهو شر أنواع الضعيف، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقرونا ببيان وضعه بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة.

ولعلماء هذا الشأن طرق دقيقة في نخل الحديث وفرزه، منها ما يتعلق بالإسناد، ومنها ما يتعلق بالمتن، لا يسع المجال للتفصيل فيها، وهي باختصار:

*** في السند :**

ـ كون الراوي معروفا بالكذب.

ـ أن يعترف بوضع الحديث.

ـ أن يروي عن شيخ لم يثبت لقياه أو سماعه منه.

ـ حال الرواي وبواعثه وهو يروي الحديث.

*** في المتن :**

ـ ركاكة اللفظ والمعنى.

مخالفة صريح القرآن والسنة.

أن يتضمن الحديث أمرا من شأنه أن تتوافر الدواعي والهمم على نقله فلا ينقله إلا واحد.

ـ الإفراط في الثواب العظيم على الأمر الحقير والعكس وغير ذلك...

هذا فضلا عن استعمال الذوق والملكة الفنية الحاصلة لجهابذة هذا العلم وقد مثلوا لكل حالة من الحالات السابقة بأمثلة وشواهد يطول المقام بذكرها.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هنا أن الاعتبار المراعى في الحكم على الحديث إنما هو طريقة الظن الغالب، إذ قد يصدق الكذوب ويكذب الصدوق، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع».

وقال السخاوي : بأن فقد العدالة غير منحصر في الكذب.

أما من اتهم بالكذب فيسمى حديثه متروكا أو مطروحا، ولم يسم موضوعا لأن مجرد الاتهام بالكذب لا يسوغ الحكم بالوضع، وكذلك من عرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي.

وبخصوص الجهالة قسموها إلى ثلاثة أقسام:

ـ **مجهول العين** : وهو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، كعبد الله بن أغر الهمذاني، والهيثم بن حنش، ومالك بن أغر... فهؤلاء لم يرو عنهم إلا أبو إسحاق السبيعي.

وقبل هذا النوع مطلقا من العلماء من لم يشترط في الراوي مزيدا عن الإسلام، وقيد بعض العلماء القبول بما إذا كان المنفرد بالرواية عنه لا ينفرد إلا عن عدل كابن مهدي وغيره، وقالوا ترتفع جهالة العين برواية عدلين من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا تثبت له العدالة.[23]

ـ **مجهول العدالة ظاهرا وباطنا** : مع كونه معروف العين، وهو الذي يسمونه بـ«مجهول الحال» بمعنى أنه لم ينص أحد ممن عاصره على تعديله وتوثيقه، فقد قال الجمهور : إن روايته لا تقبل، كما حكاه ابن الصلاح، وعزاه ابن المواق للمحققين منهم أبو حاتم الرازي»[24].

ـ **مجهول العدالة باطنا لا ظاهرا** :

ويسمى "المستور"، وهو الذي لا يقطع بدخيلته، وما تنطوي عليه نفسه، وخالف ابن السبكي، وجعل المستور من ثبتت عدالته، وقبل العمل به بعض المحدثين.[25]

وتضعيف الحديث باعتبار أنواع الجهالة هذه متوقف على فقد ما عليه تترتب الصفات الأخرى، فإذا جهلت العين مثلا، فلا اعتبار للصفات الأخرى : كالحفظ والغفلة ومخالفة الثقات، أو الفسق أو غيره..

ومجهول العين أعم من مجهول الحال أو المستور.

لهذا كان الحديث الوارد من هذا الطريق أضعف من غيره، ومجهول العدالة ظاهرا وباطنا أضعف من مجهولها باطنا فقط، ولهذا اعتبروا المتابعة والشاهد في المستور أكثر من غيره...

هذه عموما أهم الأنواع أو المجرحات المتعلقة بالطعن في عدالة الراوي.

ب ـ الطعن في الراوي من حيث ضبطه :

وقلنا إنها خمسة مجرحات :

سوء الحفظ، الغفلة، مخالفة الثقات، فحش الغلط، الوهم.

وتندرج تحت هذه المجرحات أقسام وأنواع متعددة من الحديث الضعيف نذكر منها :

ـ **المقلوب** : هو ما بدل فيه راو في طبقته، أو أخذ إسناد متنه فركب على متن آخر، ويقال له "المركب"، والقلب يكون في السند كما يكون في المتن.(26)

وألف الخطيب في هذا كتابا سماه «رفع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب»، والقصد في القلب إما أن يكون للإغراب، أو اختبار حفظ المحدث، كما وقع للبخاري وغيره.

ومنع قوم القلب مخافة أن يسمعه من لا دراية له بالحديث، ويأخذه على أنه صحيح، وهو ما ذهب إليه حماد بن سلمة وشعبة ويحيى القطان.

ـ **المضطرب** : هو الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة أو متساوية، والاختلاف إما من راو واحد رواه مرة على وجه، ومرة على وجه آخر مخالف له، وقد يقع ذلك من جماعة، كل ذلك على نحو لا يمكن معه الجمع أو الترجيح، سواء كان ذلك الاختلاف واقعا في الإسناد أو في المتن أو فيهما معا.

ورغم تساوي هذه الروايات في القوة، فإن المحدثين اعتبروا المضطرب من الضعيف لإشعاره بعدم الضبط من رواته الذي هو شرط في الصحة والحسن، أما إذا رجحت إحدى الروايات عن الأخرى، فالحكم للراجحة، ولا يكون الحديث مضطربا.

وحاول ابن «دقيق العيد» في الاقتراح الوصول إلى التوفيق بين الروايات المختلفة من وجوه: منها أن العمل بالقوي متعين على العمل بالضعيف، ويمكن الجمع بين هذه الوجوه إن كان اللفظ معبرا عن معنى واحد، كأن يقول الراوي في وجه «عن رجل» وفي وجه آخر يسميه، فهذا يمكن أن يكون ذلك المسمى هو المبهم، وإن تغايرت الأسماء ففيه أمران : فيجوز أن يكون عنهما معا. ويمكن أن يكون الراوي واحداً اختلف فيه، ولا يخلو هذا من أن يكونا ثقتين أم لا، فإن كانا لم يضر الخلاف، لأننا كيفما انقلبنا انقلبنا إلى عدل.[27]

ـ **المنكر** : هو الحديث الفرد الذي لا يعرف متنه من غير راويه، وكان راويه بعيدا عن درجة الضابط.

قالوا :

ويجتمع الشاذ والمنكر في اشتراط المخالفة لما يرويه الناس، ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف، وقد غفل من سوى بينهما.[28]

ومقتضى كلام السخاوي[29]أن المنكر نوعان: شاذ خفيف الشذوذ، وشاذ أشد في شذوذه، وهو المنكر.

وقال ابن كثير : هو كالشاذ إن خالف راويه الثقات فمنكر مردود، وكذا إن لم يكن عدلا ضابطا، وإن لم يخالف فمنكر مردود، وأما إن كان الذي تفرد به عدل ضابط حافظ قبل شرعا، ولا يقال له منكر، وإن قيل له ذلك لغة.[30]

وقال ابن دقيق العيد : هو كالشاذ، وقيل ما انفرد به الراوي، وهو منقوض بالأفراد الصحيحة.[31]

أما ابن الصلاح فيجعله بمعنى الشاذ، ويقسمه إلى قسمين :[32]

ـ المنفرد المخالف لما رواه الثقات (رواية مالك عن عمر بن عثمان : وهو عمرو بن عثمان قال مسلم: وهم من مالك).

ـ الفرد الذي ليس في راويه من الثقة، والإتقان ما يحتمل معه تفرده كتفرد أبي زكير بحديث : «كلوا البلح بالثمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان».

ـ **المدرج** : المدرج في الحديث هو ما أضيف في سنده أو متنه زيادة ليست من الحديث.

والإدراج قد يكون في أول أو آخر أو وسط الحديث، وقالوا : إن ما وقع منه خطأ لا حرج فيه، فإذا تكرر نزل الضبط والإتقان، وتسامح آخرون في الإدراج من أجل التفسير وبيان الحكم الشرعي، إلا أنهم يكادون يجمعون على أن متعمده ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين... وذلك لما فيه من خلط بين كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وكلام من يرويه من الصحابة أو التابعين أو غيرهم.

قال ابن الصلاح :

واعلم أنه لا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور، وهذا النوع قد صنف فيه الخطيب أبو بكر مؤلفه الموسوم بـ(الفصل للوصل المدرج في النقل) فشفى وكفى.[33]

والمدرج في السند كذلك أصناف كثيرة.[34]

من خلال ما تقدم، يظهر لنا مدى دقة وتحري العلماء المسلمين في قبول أو رد الرواية. ولعل أبرز صفات القبول التي يحصل بها ظن صدق الراوي وخبره هي العدالة والضبط، ذلك لأن العدالة تمنع صاحبها من ارتكاب المخالفات الشرعية، والضبط يدفع عنه ظن ارتكاب الكذب عن وهم أو خطأ أو غيره.

ثالثا : القسم الثالث من أقسام الضعيف ما كان به شذوذ وهو الشاذ :

1- **الشاذ** : لغة المنفرد عن الجمهور، يقال : شذ يشذ إذا انفرد.

وقسمه السخاوي على ثلاثة أقوال،[35] كما أورده العراقي في الألفية.

قال الشافعي :

الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لرواية من هو أولى منه، لا أن يروي ما لا يروي غيره، فمطلق التفرد لا يجعل المروي شاذا كما قيل، بل مع المخالفة المذكورة.

وقال ابن الصلاح :

فإن كان مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذا مردودا.

خالف الحاكم في ذلك وقال :[36]

الشاذ هو غير المعلول، لأن المعلول هو ما يوقف على علته... أما الشاذ فإنه حديث ينفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة.(37)

وقال السخاوي معلقا :

والشاذ لم يوقف له على علة (أي معينة)، وهذا يشعر باشتراك هذا المعلل مع ذاك في كونه ينقدح في نفس الناقد أنه غلط، وقد تقصر عبارته عن إقامة الحجة على دعواه، وأنه من أغمض الأنواع وأدقها، بل الشاذ، كما نسب لشيخنا، أدق من المعلل بكثير.

أما الخليلي : فعنده ما انفرد به الراوي فقط ثقة كان أو غير ثقة، خالف أو لم يخالف.

وعلق السخاوي بقوله :

والحاصل أن الخليلي سوى الشاذ بالمفرد المطلق، فيلزم من قوله أن يكون في الشاذ الصحيح وغير الصحيح، فكلامه أعم وأخص من كلام الحاكم، وأخص منه كلام الشافعي.

وهذا ما جمعه العراقي في ألفيته بقوله:

وذو الشذوذ ما يخالف الثقه * فيه الملأ فالشافعي حققه.

والحاكم الخلاف فيه ما اشترط * وللخليلي مفرد الراوي فقط.

وذهب الحافظ ابن كثير(38) إلى ترجيح كلام الشافعي على غيره لاعتبارات فسرها كما يلي : قال :

«الذي قاله الشافعي أولا هو الصواب، أنه إذا روى الثقة شيئا قد خالفه فيه الناس فهو الشاذ، يعني المردود، وليس من ذلك أن يروي الثقة ما لم يروه غيره. بل هو مقبول إذا كان عدلا ضابطا حافظا، فإن هذا لو رد لردت أحاديث كثيرة من هذا النمط، وتعطلت كثير من المسائل عن الدلائل، وأما إن كان المتفرد به غير حافظ، وهو مع ذلك عدل ضابط فحديثه حسن، فإن فقد ذلك فمردود والله أعلم، إهـ.

فمعظم المحدثين إذن على اعتبار التفرد من الثقة في الشاذ، ذلك أن تفرد غير الثقة منكر كما تقدم، وإنما الخلاف بينهم في اشتراط مخالفة باقي الثقات، أم اعتبار مجرد التفرد، ولعل الصواب في ذلك ما ذهب إليه الحافظ ابن كثير.

رابعا ـ القسم الرابع من أقسام الضعيف، المعلل :

وهو حديث ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش على قادح يقدح في صحته، كتفرد الراوي أو مخالفته غيره...إلخ. وتدرك العلة بعد جمع الطرق والفحص عنها، وأكثر ما تكون العلة في السند كما تكون في المتن، ثم التي في السند قد تقدح في صحة المتن وقد لا تقدح، وكما تكون خفية تكون ظاهرة.

والبحث في هذا النوع من الحديث من أدق البحوث، وأغمضها.

قال ابن كثير:

«هو فن خفي على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعض حفاظهم معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل... وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد، يميز بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بضاعته بين الجياد والزيوف والدنانير والفلوس».(39)

وقال الخطيب أبو بكر :

«السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط».(40)

ومن أمثلة ما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن ما رواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «البيعان بالخيار» الحديث.

فهذا الحديث متصل بنقل العدل، عن العدل، وهو معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح، والعلة في قوله عن عمرو بن دينار إنما هو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، فوهم يعلى بن عبيد عدل عن عبد الله بن دينار، إلى عمرو بن دينار، وكلامها ثقة.

ومثال العلة في المتن ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرح بنفي قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم»، فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه، فكانوا يستفتحون القراءة بـ تكلم، من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح، ورأوا أن من

رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له، ففهم من قوله : «كانوا يستفتحون بالحمد لله» أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على ما فهم وأخطأ، لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر التسمية.[41]

وأضاف العراقي في شرحه :

«وحكى الترمذي في جامعه عن الشافعي قال :

إنما معنى هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون القراءة، بـ «الحمد لله رب العالمين»، معناه : أنهم كانوا يبتدئون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة، وليس معناه : أنهم كانوا لا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم»[42] إهـ.

خـاتـمـة

يمكننا أن نضيف اعتبارات أخرى منهجية دقيقة اعتمدها المحدثون لرفع الضعيف عن ضعفه، ذلك أن الضعيف مراتب بحسب فقد صفة أو أكثر من صفات القبول، ولهذا قسمه بعضهم إلى :

- ضعيف خفيف الضعف.
- وضعيف شديد الضعف.
- وضعيف مكذوب (وهو الموضوع).

وإذا كان تركيزهم في قبول الرواية أوردها على عدالة الراوي وضبطه، فإنهم كذلك ركزوا على هذين العنصرين في رفع الضعف عن الضعيف، وزادوا على ذلك اعتبار محل الضعف أو الطعن والجرح : ذلك أن مطعون العدالة ليس مثله مطعون الضبط، وإذا كانت تقوية الضعيف تعتمد على تعدد طرقه أو المتابعات والشواهد.. فإن هذه الأمور لا ينجبر بها الطعن في العدالة : كالكذب، والتهمة به، والفسق، وإن كان ما فيه طعن بفسق الراوي أخف مما فيه تهمة بكذبه، وهذا بدوره أخف مما فيه طعن بالكذب.

ولهذا اعتبروها في الشرط الثاني، وهو الضبط، كسوء الحفظ، والغفلة، وعدم الضبط.

وجاء في المنهج الإسلامي للجرح والتعديل :

«إن الضعيف يتقوى ويرتقي عن درجة الضعف إذا تعددت طرقه، وذلك إذا لم يكن الضعف في الحديث ناشئا عن كذب الراوي، أو فسقه، أو جرح مؤثر في عدالته، فهذا لا ينجبر بتعدد طرقه المماثلة في الضعف، ولتقاعد هذا الجابر».[43]

وعلى هذا الأمر درج معظم المحدثين، كالحافظ ابن حجر الذي صرح بأن الضعف الناشئ عن سوء الحفظ والضبط إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن.

وقال السخاوي :

إن كل ما عدمت فيه صفة واحدة غير الكذب أخف مما عدمت فيه صفتان إن لم تكن تلك الصفة قد انجبرت بصفة أخرى مقوية.

أو كما قال ابن الصلاح: من غير أن يخلفها جابر على حسب ما تقرر في الحسن.

وخالف في هذا الظاهرية، حيث رد ابن حزم كل مجروح بكذب أو غفلة أو مجهول الحال.

قال : ولا يحل عندنا القول به، ولا تصديقه، ولا الأخذ بشيء منه، وهو المتوجه.

بعض الكتب المعتمدة

- فتح الباري شرح صحيح البخاري - لابن حجر.
- الجرح والتعديل - لأبي حاتم الرازي
- سنن سعيد بن منصور.
- مقدمة ابن الصلاح (مع التقييد للعراقي)
- تدريب الراوي - للسيوطي
- فتح المغيث - للسخاوي.
- نخبة الفكر - لابن حجر (مع شرح علي القاري).
- الباعث الحثيث - لابن كثير
- الاقتراح في بيان الاصطلاح - لابن دقيق العيد.
- معرفة علوم الحديث - للحاكم النيسابوري.

قواعد التحديث - للقاسمي

- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي - للسباعي.
- المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل - لفاروق حمادة.
- علوم الحديث أصوله ومصطلحه - لصبحي الصالح.

أصول الحديث علومه ومصطلحه - لعجاج الخطيب.

الهوامش

1- أخرجه البخاري في صحيحه في "كتاب العلم". باب/48، بصيغ مختلفة، وذكره مسلم كذلك في "مقدمة صحيحه" باب التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدة روايات.

2- أخرجه سعيد بن منصور في "سننه"35/1، باب ما جاء في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها.

3- فتح الباري "كتاب العلم"، باب44/1، ورد بلفظ (كذب عدو الله).

4- ج 1 من المقدمة بتصرف، ص : 3 - 4.

5- انظر "الجرح والتعديل" لأبي حاتم الرازي ج 1، حيث ذكر في "المقدمة" تحت عنوان : "النقد والنقاد"، وقبله "علم الجرح والتعديل" شروطا وأوصافا مهمة تتعلق بهذا الفن.

6- أخص بالذكر هنا محمد جمال الدين القاسمي في كتابه "قواعد التحديث" حيث خصص فصلا بعنوان : ذكر أنواع تختص بالضعيف، وصدرها بـ الموقوف والمقطوع (ص : 130)، وذكر الأنواع الأخرى المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف ولم يذكرهما هناك. (ص : 123)، ولعله اعتبر في ذلك عدم ثبوت الحكم الشرعي بهذه الأنواع حيث قال في الموقوف: ليس بحجة على الأصح، وقال في المقطوع : وليس بحجة أيضا.

7- فتح المغيث : 105/1.

8- علوم الحديث ومصطلحه، ص : 207، ط : 15.

9- نفسه، 209.

10- 210 بتصرف.

11- التعبير بالعادة هنا شيء لا يستلزم إحالة العقل إياه.

12- التواطؤ هنا = (التوافق) أي الذي يحدث من غير مشاورة أو تدبير.

13- التعبير بالحس هنا يخرج به ما يثبت بالعقل الصرف.

14- بشرح علي القاري، ص : 47.

15- المقدمة ـ مع التقييد / 63.

16- المقدمة ـ مع التقييد للعراقي ـ النوع الثاني عشر، ص : 95.

17- قواعد التحديث/133 .

18- شرح النخبة ـ علي القاري ـ ص : /111.

19- الكفاية /571.

20- بتصرف من شرح النخبة /108. انظر النوع (11) من المقدمة ص : 81. (مع التقييد).

21- انظر الكفاية (باب الكلام في التدليس وأحكامه) حيث أورد الخطيب أقوال بعض العلماء في ذم التدليس.

22- المقدمة ـ مع التقييد /99.

23- المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ص : 305 - 306 (بتصرف).

24- المنهج الإسلامي، ص : 312.

25- نفسه، ص: 313.

26- في السند : (كعب بن مرة) و (مرة بن كعب).

– في المتن : (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) و(حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله)، وكذلك في آذان ابن أم مكتوم وبلال.

27- الاقتراح في بيان الاصطلاح : (المضطرب) /219 - 221 بتصرف.

28- نقله السيوطي عن ابن حجر في التدريب /1.

29- في فتح المغيث1/201 - 202.

30- الباعث الحثيث 58/1.

31- الاقتراح في بيان الاصطلاح /198.

32- المقدمة – مع التقييد /106.

33- نفسه /130.

34- انظر "شرح النخبة" وكذلك "المقدمة" مع التقييد.

35- فتح المغيث : /197.

36- معرفة علوم الحديث : /119.

37 ومثل له الحاكم بحديث معاذ بن جبل «أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصليها جميعا، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا». قال الحاكم: هذا حديث رواته أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد، والمتن لا نعرف له علة نعلله بها. تفرد به أبو الطفيل عن جابر، ولم يوجد عند أحد (مثله) من أصحابه.

38- الباعث الحثيث /58.

39- نفسه /63 - 64.

40- مقدمة ابن الصلاح ـ مع التقييد/117.

41- انظر : المقدمة ـ مع التقييد /117 - 118.

42- نفسه /119.

43- المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل /319.

المعارضة وأثرها في إفراز أنواع الاصطلاح الحديثي

ذ. إدريس بنضاوية
كلية الآداب – تطوان

إن هذا الموضوع الذي أتشرف بتقديمه بين أيديكم هذا المساء يتناول بالبحث أهم الطرق التي اعتمدها أهل النقد في استخراج أنواع علل الرواية وتوصيف رواة الأحاديث.

وقد جعلت متعلقاته على أربعة فصول :

1- تاريخ المعارضة.

2- صور المعارضة.

3- أنواع الحديث التي تفرعت عن المعارضة.

4- التوصيفات الناتجة عن المعارضة.

المعارضة وأثرها في إبراز أنواع الاصطلاح الحديثي

تاريخ المعارضة

أصل المعارضة في اللغة من قولهم عارض الكتاب إذا قابله، وعارض الخبر، إذا أمره على بصيرة ليعلم من غاب منهم ومن حضر.

ومعناها على ما يظهر من استعمالاتهم: التقصي في الوقوف على مخارج الحديث الممكنة، ومقارنة بعضها ببعض، من أجل تحديد حقيقة أوصافه، ومعرفة حالات رواته في الصدق والضبط.

وتسمى عندهم مقابلة[1]، ونظرا[2] وتدبرا[3] وسبرا[4] وتتبعا[5]، واعتبارا[6] وخبرا[7].

ومن أصرح ما يدل على أهميتها طريقا في التثبت من حقيقة الأخبار، وصدق ما يتلقى من الآثار قول الله تعالى : ﴿واسأل القرية التي كنا فيها، والعير التي أقبلنا فيها، وإنا لصادقون﴾ يوسف 82.

وقوله تعالى على لسان سليمان عليه السلام : ﴿سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين﴾.

وقوله تعالى : ﴿واسأل من أرسلنا قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾ الزخرف : 45.

إذ معناها في بعض التفاسير[8] : إن جبريل قال : سل يا محمد من أرسلنا من قبلك من رسلنا، أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إجابة عنه : «لا أسأل قد اكتفيت».

وقد اعتمدها الصحابة منهجا في التثبت بقصد التأكد من صحة الضبط وإزالة ما يعرض لهم من الشك؛ ومما يحضر من شواهد ذلك ما رواه الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث فقال : ما أجد لك في كتاب الله شيئا، وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئا، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله يعطيها السدس، فقال له : هل معك أحد فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه.

فكان رضي الله عنه كما قال الذهبي[9] : أول من احتاط في قول الأخبار.

وما رواه الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له، فرجع فأرسل عمر في أثره فقال : لم رجعت ؟ قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع. قال : لتتأتيني بذلك على بينة أو لأفعلن بك، فجاءنا أبو موسى منتقعا لونه، ونحن جلوس فقلنا، ما شأنك فأخبرنا وقال : فهل سمع أحد منكم فقلنا نعم : كذا سمعه، فأرسلوا معه رجلا منهم حتى أتى عمر فأخبره.

قال الحافظ الذهبي عقبه[10] : أحب عمر أن يتأكد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب آخر... وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث لكي يرتقي عن درجة الظن إلى درجة العلم إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم، ولا يكاد يجوز على ثقتين لم يخالفهما أحد.

وقد كان عمر من رجاه أن يخطئ الصاحب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، يأمرهم أن يقلوا الرواية عن نبيهم، ولئلا يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن.

وما أخرجه البخاري ومسلم .. من جهة نافع قال : قيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: من تبع جنازة، فله قيراط من الأجر، فقال ابن عمر: أكثر علينا أبو هريرة، فبعث إلى عائشة فسألها فصدقت أبا هريرة فقال ابن عمر : لقد فرطنا في قراريط كثيرة[11].

وما أخرجه مسلم عن ابن جريج عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن قال: سمعت أبا هريرة يقص ويقول في قصصه من أدركه الفجر جنبا فلا يصم.

قال: فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث فذكره لأبيه فأنكر ذلك.

فانطلق عبد الرحمن، وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة، وأمّ سلمة، فسألها عبد الرحمن عن ذلك...

قالت :كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح جنبا من غير طهر ثم يصوم.

فانطلقنا حتى دخلنا على مروان، فذكر ذلك له عبد الرحمن فقال أبو هريرة :

أصحا قالتاه لك ؟ قال : نعم قال : صحا أعلم، ثم ردّ أبو هريرة ما كان يقول من ذلك إلى الفضل بن عباس... قال أبو هريرة: سمعت ذلك من الفضل، ولم أسمع من النبي صلى الله عليه وسلم. قال : فرجع أبو هريرة عما كان يقول من ذلك[12].

وما ذكره عبد الرزاق، ثنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه أن زيد بن ثابت وابن عباس تماريا في صدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها الطواف بالبيت فقال ابن عباس تنفِر، وقال زيد : لا تنفِر فدخل زيد على عائشة فسألها فقالت : تنفِر فخرج زيد وهو يبتسم ويقول :ما الكلام إلا ما قلت.

قال أبو عمر ابن عبد البر عقبه[13] : هكذا يكون الإنصاف، وزيد يعلم ابن عباس فما لنا لا نقتدي بهم.

وما أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه : حدثنا ابن فضيل عن يزيد عن مجاهد قال: قال عبد الله الزبير : أفردوا الحج ودعوا قول أعماكم هذا فقال عبد الله ابن عباس : إن الذي أعمى الله قلبه أنت، ألا تسأل أمك عن ذلك ؟ فأرسل إليها فقالت صدق ابن عباس : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجاجا فجعلناها عمرة فحللنا الإحلال كله حتى سطعت المجامر بين الرجال والنساء[14].

وما رواه مسلم في صحيحه من طريق أبي بردة عن أبي موسى الأشعري قال[15] : اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار فقال الأنصاريون : لا يجب الغسل إلا من الرفق أو من الماء. وقال المهاجرون : بل إذا خالط فقد وجب الغسل. قال أبو موسى : فأنا أشفيكم من ذلك. فقمت فاستأذنت على عائشة، فأذن لي : فقلت لها: يا أماه! (أو يا أم المؤمنين): إني أريد أن أسألك عن شيء، وإني استحييك. فقالت : لا تستحي أن تسألني عما كنت سائلا عنه أمك التي ولدتك، فإنما أنا أمك.

قلت فما يوجب الغسل، قالت، على الخبير سقطت، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا جلس بين شعبها الأربع، ومس الختان الختان، فقد وجب الغسل.

وما أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط عن عبد الله بن عباس، أن معاوية صلى صلاة العصر، ثم قام ابن الزبير فصلى بعدها فقال معاوية : يا ابن عباس ما هاتان الركعتان ؟ فقال : بدعة وصاحبها صاحب بدعة.

فلما انفتل قال : ما قلتما قال قلنا كيت وكيت، قال : ما ابتدعت، ولكن حدثتني خالتي عائشة. فأرسل معاوية إلى عائشة فقالت: صدق حدثتني أم سلمة فأرسل إلى أم سلمة: «أن عائشة حدثتني عنك بكذا» فقالت صدقت[16]..

ثم تبعهم في منهجهم هذا من جاء بعد طبقتهم من التابعين بنفس القصد الذي تقصدوه بل زاد إعمالهم لها لظهور دواعيها التي منها :

1- تعدد الوسائط في الإسناد.

2- تصرف بعض الرواة في الألفاظ التي قد تزيد في أصل الحديث حكما غير مراد.

3- تنزل مستوى الضبط بسبب العوارض المؤثرة فيه، أو بسبب ضعف القدرة على صيانة ألفاظ النبوة.

4- شيوع الاختلاف من أصحاب الأغراض الذين كانوا يتكئون على جلالة رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفوس الناس لإقناع العامة الذين لا يعلمون بمعاني ما يروون.

ومما يدل على وجود هذه الطريقة في النقد عندهم قول حماد بن زيد[17] : حدثني عمرو بن عبيد الأنصاري، حدثني أبو الزعيزعة ـ كاتب مروان ـ أن مروان أرسل إلى أبي هريرة فجعل يسأله، وأجلسني خلف السرير، وأنا أكتب حتى كان رأس الحول، دعا به فأقعده من وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك الكتاب، فما زاد ولا نقص ولا قدم ولا أخر.

قال الحافظ الذهبي عقب هذه القصة : هكذا فليكن الحفظ.

وقول سليمان بن مهران الأعمش[18] : كان إبراهيم ـ أي النخعي ـ صيرفيا في الحديث، وكنت أسمع من الرجال، فأجعل طريقي عليه، فأعرض عليه ما سمعت، وكنت آتي زيد بن وهب وضرباءه في الحديث في الشهر المرة أو المرتين «وكان الذي لا أكاد أغبه، إبراهيم النخعي.

وقول يزيد بن أبي حبيب التابعي المعروف[19] : إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة، فإن عرف فخذه، وإلا فدعه.

وتتابعت الطبقات بعدهم على إعمالها، وجمع الطرق التي يصح أن تقع عليها، وصار من يتعاطى النقد، لا يصل إلى غرضه دونها، فاتفقت كلمتهم على التنويه بها، والدعوة إليها، وترك الحكم على رواية راو قبلها.

ومما أثر عنهم في ذلك، قول يحيى بن معين[20] : إذا لم نكتب الحديث من عشرين وجها ما عرفناه. وقول أحمد بن حنبل[21] : نحن كتبنا الحديث من ستة أوجه أو سبعة وجوه، ولم نضبطه، فكيف يضبطه من كتبه من وجه واحد.

وقال عبد الله بن جعفر بن خاقان[22] : سألت إبراهيم بن جعفر بن خاقان : سألت إبراهيم بن سعيد الجوهري عن حديث لأبي بكر الصديق، فقال لجاريته : أخرجي الجزء الثالث والعشرين من مسند أبي بكر فقلت له : أبو بكر لا يصح له

خمسون حديثا، ومن أين ثلاثة وعشرون جزءا. فقال : كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم.

وكان من تعذّر عليه من النقاد إعمالها، حديث من يريد بحث حاله في الرواية، يتوقف في أمره، ولا يفصل فيه بشيء يعطيه وصفا.

قال أحمد بن حنبل في تمام بن نجيح : لا أعرفه[23] ـ على ما ظن حرب بن إسماعيل ـ فقال ابن أبي حاتم في معنى كلمته: يعني : لا أعرف حقيقة أمره.

وبذلك فسر من قال فيهم يحيى بن معين وأبو زرعة مثل قوله[24].

وقال أبو حاتم الرازي[25] : أبان الرقاشي لم يصح حديثه، إنما روى حديثاً واحدا لا يرويه عنه ابنه ـ ما نقدر أن نقول فيه.

وقال في عبد الله بن عمر بن أمية البصري[26] : هذا شيخ، أدركته بالبصرة، خرج إلى الكوفة في بدو قدومنا البصرة، فلم نكتب عنه، ولم أخبر أمره.

وقال أبو زرعة الرازي في حجاج بن رشدين[27] : لا علم لي به لم أكتب عن أحد عنه.

ومثل ذلك قال في وهب بن راشد [28].

وكان الناقد إذا عارض بعض حديث الراوي دون استقصاء، حكم عليه اعتمادا على ما وقف عليه، وجعل قوله فيه رهينا به، لعلمه أنه قد يظهر بمعارضة باقي ما لم يتحصل له، ما يدل على عدم العدل في حكمه عليه قبولا أو ردا.

من شواهد ذلك قول أبي حاتم في سعيد بن واصل (الحرشي) لما سئل عنه[29] : لا أتقن أمره، لا يمكنني الكلام فيه، والبصريون يروون عنه.

وقال في طارق بن عبد العزيز[30] : شيخ يذاكر بحديثه، ما رأيت بحديثه بأسا في مقدار ما رأيت من حديثه.

وقال في عبد الكريم بن هارون الكوفي[31] : كتبت عنه، ولا أخبر أمره، ومقدار ما كتبت عنه صحاح.

وقال أحمد بن حنبل في يحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي[32]. لا بأس به –أي فيما يظهر عندي مما روى– ولم يكن عنده إلا حديث أبيه، ولو كان عنده غير حديث أبيه لتبين أمره.

ومن عجز من أهل النقد عن جمع طرق من يريد أن يخبر للحقيقة أمره، فيبقى مجهول الحال عنده حتى يظهر أمره في مجموع ما روى.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل[33] : قلت لأبي : عقبة بن عبيد أبو الرحال الطائي فقال : هو أخو سعيد بن عبيد : قلت هو ثقة ؟ قال : وكم يروى عنه حديثان أو ثلاثة.

وقال ابن حبان في ترجمة عبد الله بن المؤمل المخزومي[34] : لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، لأنه لم يتبين عندنا عدالته فيقبل ما انفرد به، وذاك أنه قليل الحديث، لم يتهيأ اعتبار حديثه بحديث غيره لقلته، فيحكم له بالعدالة أو الجرح. ولا يتهيأ إطلاق العدالة على من لم نعرفه بها يقينا، فيقبل ما انفرد به، فعسى يحل الحرام ويحرم الحلال، برواية من ليس، بعدل أو نقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل اعتمادا منا على رواية من ليس بعدل عندنا... وعائذ بالله من هاتين الخصلتين، أن نجرح العدل من غير علم، أو نعدل المجروح من غير يقين أهـ.

ومن تعجل من النقاد بالحكم بانفراد راو بأداء بعينه ويطعن عليه بسببه دون أن يستقصي في تتبع طرقه يدر عليه حكمه بها ويبرأ من اتهمه بما اتهم به بعدم انطباق الوصف حقيقة عليه.

قال حمزة السهمي[35] :

سألت الدارقطني عن سويد بن سعيد فقال : تكلم فيه يحيى بن معين، وقال : حدث عن أبي معاوية عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة.

قال يحيى بن معين : وهذا باطل عن أبي معاوية، لم يروه غير سويد. وجرح سويد لرواية هذا الحديث.

قال الحافظ الدار قطني رحمه الله : فلم نزل نظن أن هذا كما قاله يحيى، وأن سويدا أتى عظيما في روايته لهذا الحديث، حتى دخلت مصر في سنة سبع وخمسين ـ وثلاثمائة ـ فوجدت هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي، المعروف بالمنجنيقي وكان ثقة. روى عن أبي كريب عن أبي معاوية كما قال سويد سواء، وتخلص سويد، وصح الحديث عن أبي معاوية.

وقال عبد الله بن أحمد[36] : سمعت أبي يذكر إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري قال : ذكر عند يحيى بن معين عقيل وإبراهيم فجعل كأنه يضعفها يقول : عقيل وإبراهيم بن سعد، عقيل، وإبراهيم بن سعد.قال أبي : وايش ينفع هذا، هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى.

ومن قصر منهم في نقد من ثبت اختلاقه اعتمادا على ما عنده من مرويه مما لا يفهم منه ذلك بناء على دلائل وصداء بعض ضبطه عنده، يرد عليه حكمه فيه لئلا يغتر به من يعتمد على نتائج معارضاته، أو يتكئ عليه في إرقاء حديث غيره ممن هو في الوصف مثله، وفي أدائه بنحوه.

ولأجل هذا لما قال يحيى بن معين في صدقة بن عبد الله السمين : ضعيف، قال أبو حاتم ابن حبان[37] : مرض أبو زكريا -يحيى بن معين- القول في صدقة، حيث لم يسبر مناكير حديثه، وهو يروى عن محمد بن المنكدر عن جابر نسخة موضوعة، يشهد لها بالوضع من كان مبتدئا في هذه الصناعة، فكيف المتبحر فيها.

أنواع المعارضة

وقد تتبعت صورها التي أعملها النقاد في تميز المرويات وتوصيف أصحاب الروايات في الكتب الرجالية الأصلية مثل التاريخ ليحيى بن معين، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي والضعفاء لأبي زرعة الرازي، والمجروحين لابن حبان، والضعفاء الكبير للعقيلي، وأقوال الرجال للجوزجاني، والضعفاء للدارقطني، وتاريخ أسماء الضعفاء لابن شاهين.

وبعض ما وقفت عليه من كتب السؤالات مثل سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني وسؤالات حمزة السهمي للدارقطني وسؤالات مسعود السجزي للحاكم النيسابوري، ثم كتاب لسان الميزان لابن حجر العسقلاني...

فتبين لي أنها نماذج كثيرة وصور متعددة، تختلف باختلاف أسبابها وتتحد في الغاية التي أعملت من أجلها.

من هذه النماذج :

1- معارضة أداء الراوي بالقرآن والسنة والإجماع والقياس.

وقد فعل ذلك الحافظ ابن حبان رحمه الله في حديث أبي زيد مولى عمرو بن حريث راوي حديث ابن مسعود، أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ بالنبيذ، فقال في حقه(38) : يروى عن ابن مسعود ما لا يتابع عليه، ليس يروى من هو لا يعرف أبوه، ولا بلده.

والإنسان إذا كان بهذا النعت، ثم لم يرو إلا خبرا واحدا، خالف فيه الكتاب، والسنة والإجماع والقياس، والنظر والرأي يستحق مجانبته فيها، ولا يحتج به.

والذهبي في حديث ابن عباس(39) : إذا دعي أحدكم إلى طعام لم يرده، فلا يقل : هنيئا، فإن الهنيئ لأهل الجنة.. رواه الدارقطني ولا يصح.

وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات: هذا باطل فإن الله يقول : «فكلوه هنيئا مريئا».

2- معارضة الحديث بالسنة الثابتة والتي عليها عمل المحتج بهم في أبواب الفقه.

قال الحافظ ابن حبان(40) : وقد روى الحجاج بن أرطأة عن قتادة عن أنس بن مالك قال : ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين فقرب أحدهما وقال: بسم الله: اللهم منك هذا عن محمد وأهل بيته، ثم قرب الآخر وقال : بسم الله : اللهم منك ولك، وهذا عمن وحدك من أمتي. ثم قال : وهذا خبر باطل، روى هذا الخبر شعبة وهشام وأبان وسعيد، ومعمر عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم، ضحى بكبشين أملحين أقرنين وضع رجله على صفاحهما، وسمى الله عز وجل، وكبر. قال : فأما هذا التفصيل الذي ذكره الحجاج فهو غير محفوظ من سنته، ولو صح هذا الخبر، لكان فيه الدليل على أن الأضحية ليست بفرض لأن الخبر أنه ضحى عن نفسه وأهل بيته بشاة واحدة..

3- معارضة أداء الراوي بالعقل.

مثالها :

ما ذكره ابن حبان في كتابه المجروحين في ترجمة ظبيان بن محمد، قال(41) : يروي عن أبيه عن جده، عن عمرو بن مرة الجهني قال :سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : من لم تكن له حسنة يرجوها فلينكح امرأة من جهنية.

4- معارضة الحديث بما هو الواقع.

وممن أعملت في أحاديثه، عاصم بن سليمان أبو شعيب البصري : قال الفلاس[42] :

قال له رجل : الرجل يبزق في الدواة ثم يكتب منها فقال: حدثنا سعيد عن قتادة عن أبي سنان الأعرج عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يبزق في الدواة ثم يكتب منها. فقال له : فابن عباس كان أعمى قال : كان لا يرى به بأسا. ...وذكر حديث من علق في مسجد قنديلا صلى عليه سبعون ألف ملك، ومن بسط فيه حصيرا فله من الأجر كذا وكذا.. قال : فعلمنا بطلان هذا بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات، ولم يوقد في حياته في مسجده قنديل ولا بسط فيه حصير، ولو كان قال لأصحابه هذا لبادروا إلى هذه الفضيلة.

5- معارضة حديث راو بروايات أقرانه له.

قال يحيى بن معين : ربما عارضت بأحاديث يحيى بن سمان أحاديث الناس، فما عالق فيها الناس ضربت عليه. وقد ذكرت لوكيع شيئا من حديثه عن سفيان فقال وكيع : ليس هذا سفيان الذي سمعنا نحن منه. [كالمتعجب][43] وقال أبو حاتم في كثير بن سليم : ضعيف الحديث منكر الحديث، لا يروي عن أنس حديثا له أصل من رواية غيره[44] .

وأسند ابن حبان في كتابه المجروحين حديثا للحجاج بن أرطأه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وعن نافع عن ابن عمر مرفوعا : إذا كان العبد بين نفر فأعتق أحدهم نصيبه فعليه عتق ما بقي، فإن لم يكن له مال استسعى العبد ثم قال : روى هذا الخبر مالك وأيوب، وعبيد الله، ويحيى بن سعيد ومن تبعهم من أصحاب نافع شبيها بعشرين نفسا من الثقات لم يذكروا في خبرهم ذكر الاستسعاء وليس الحجاج بن أرطأة لو كان ثقة بالذي يحكم له على جماعة عدول خالفوا[45] .

وقال ابن حبان في عبد الله بن شبيب بن خالد أبي سعيد : يقلب الأخبار وسيرتها لا يجوز الاحتجاج به لكثرة ما خالف أقرانه من الروايات عن الأثبات[46] .

6- معارضة أداء الراوي بسؤال شيخه فيه عنه.

قال أبو حاتم الرازي في خليفة بن خياط أبي بكر المعروف بشباب العصفري[47] .

"لا أحدث عنه، هو غير قوي، كتبت من مسنده، أحاديث ثلاثة عن أبي الوليد، فأتيت أبا الوليد، وسألته عنها، فأنكرها، وقال: ما هذه من حديثي. فقلت : كتبتها من كتاب شباب العصفري فعرفه، وسكن غضبه".

وقال ابن أبي حاتم (48) : قلت لأبي : ابن الحماني - يحيى بن عبد الحميد - حدث عنك عن إسحاق الأزرق عن شريك عن بيان عن قيس عن المغيرة بن شعبة، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : أبردوا بالصلاة ؟ فقال : كذب ما حدثته به. فقلت إنهم حكوا عنه أنه قال : سمعت منه في المذاكرة على باب إسماعيل بن علية، فقال: كذب إنما سمعته بعد ذلك من إسحاق الأزرق، وأنا لم أعلم تلك الأيام إن هذا الحديث غريب حتى سألوني عنه بعد ذلك هؤلاء الشباب، أو هؤلاء الأحاديث، وقال(49) : أي وقت التقينا على باب ابن علية ؟ إنما كُنَّا نتذاكر الفقه والأبواب، لم نكن تلك الأيام نتذاكر المسند، وما زلنا نعرفه أنه كان يسرق الأحاديث أو يلتقطها أو يتلقنها.

وقال يزيد بن زريع(49) : جاءنا علي بن عاصم من واسط، وخالد الحذاء، فأفادني عن خالد الحذاء أحاديث، فَأَتَيْتُ خالدا، فسألته عنها، فأنكرها كلها، ما عرف منها شيئا، وأفادني يوما آخر عن هشام بن حسان، فأتيت هشاما، فسألته، فذكره وما عرفه (50).

7- معارضة أداء الراوي بأصل شيخه.

مثالها : قول يحيى بن معين(51) : حدثنا معتمر بن سليمان التيمي قال : وفيما قرأت على الفضيل قال : حدثنا أبو حريز عن إسحاق أنه حدثه أن عبد الله بن عمر حدثه، أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ؛ والذي آكل مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنك ومالك لأبيك.

قلت ليحيى : ابن أبي سمينة البصري، حدثنا به عن معتمر يقول : عن أبي إسحاق ؟

فأخرج يحيى كتاب معتمر فإذا فيه : أن إسحاق حدثه(52) .

وقال ابن عدي(53) : سمعت أبا يعلى يقول : كتب إلى موسى بن هارون أن المعمري حدث عن العباس النرسي عن يحيى القطان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما بحديث : لعن الله الواصلة. فَزادَ فيه. ونهى عن النوح. فاكتب إلينا بصحته، فإن النسخة عندك عن العباس، فكتبت إليه ؛ ما فيه هذا.

8- **معارضة الراوي أحاديث نفسه**، التي كاتبه بها غيره، ليعلم عنه صحة خروجها منه.

مثاله ما صنع الليث بن سعد بأحاديث مالك التي وصلت إليه عن طريق بعض الرواة، فكاتب مالكا بها من أجل أن يرسلها إليه مختومة بخاتمه ليؤكد له به صحة صدورها عنه، وحتى لا يروى عنه مايخالف... أصله.

قال الليث رحمه الله(54) : وذكرت نظرك في الكتب التي بعثت إليك بها وأقامتك إياها، وختمك عليها بخاتمك، وقد أتتنا ، فآجرك الله فيما قدمت منها، فإنها كتب انتهت إلي عنك، فأحببت أن أبلغ تحقيقها بنظرك فيها، وذكرت أنه قد نشطك ما كتب إليك فيه من تقويم ما أتاني عنك إلى ابتدائي بالنصيحة.

ومما جاء في رسالة مالك رحمه الله بما يؤكد ذلك قوله : وفهمت ما ذكرت في كتب بعثت بها لأعرضها لك، وأبعث بها إليك، وقد فعلت ذلك. وغيرت منها ما غيرت حتى يصح أمرها على ما يجب.

9- **معارضة أداء الراوي بالرحلة إلى شيخ من شيخه فيه لمساءلته مباشرة عنه والتثبت منه حال من الصدق في روايته له.**

قال نصر بن حماد البجلي أبو الحارث الوراق : جلسنا على باب شعبة نتذاكر السنة فقلت : حدثنا اسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من توضأ فأحسن الوضوء دخل من أي أبواب الجنة شاء. فخرج شعبة بن الحجاج وأنا أحدث بهذا الحديث فصفعني ثم قال : يا مجنون سمعت أبا إسحاق يحدث عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر ؟ فقلت: يا أبا إسحاق سمعت عبد الله بن عطاء يحدث عن عقبة بن عامر ؟ قال : سمعت عبد الله بن عطاء قلت : عبد الله سمع عقبة بن عامر ؟ فقال اسكت : فقلت لا أسكت.

فالتفت إلي مسعر بن كرام فقال :يا شعبة : عبد الله بن عطاء حي بمكة فخرجت إلى مكة. فلقيت عبد الله بن عطاء فقلت حديث الوضوء فقال : عقبة بن عامر ؟ فقلت يرحمك الله، سمعت منه ؟ قال : لا. حدثني سعد بن إبراهيم. فمضيت فلقيت سعد بن إبراهيم فقلت حديث الوضوء فقال. من عندكم خرج حدثني زياد

ابن مخراق فانحدرت إلى البصرة فلقيت زياد بن مخراق وأنا شحب اللون، وسخ الثياب كثير الشعر فقال من أين؟ فحدثته الحديث فقال : ليس هو من حاجتك قلت فما بد قال : لا حتى تذهب تدخل الحمام، وتغسل ثيابك ثم تجيء فأحدثك به قال : فدخلت الحمام، وغسلت ثيابي، ثم أتيته فقال : حدثني شهر بن حوشب قلت : شهر بن حوشب عمن ؟ قال : عن أبي ريحانة ـ عبد الله بن صالح ـ قال قلت : هذا حديث صعد ثم نزل دمروا عليه ليس له أصل(55) .

وقد ألف الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله رسالة في الرحلة في طلب الحديث ضمنها شواهد شبيهة بهذا الذي مثلنا به تدل على نباهة أهل الحديث وفطنتهم للطريق التي تنفع في إنجاح عملية معارضة الأحاديث وإن كانت تكلف المال والزمن.

10- في معارضة حديث الراوي بمساءلة من ادعى أنه شاركه في سماعه من شيخ معين.

سئل أبو زرعة الرازي عن سويد بن عبد العزيز فقال: قال إبراهيم بن موسى : كان سويد حدث عن مغيرة عن إبراهيم قال فإذا أفاق المجنون توضأ أو اغتسل فقيل له اين سمعت هذا من مغيرة ؟

فقال : سمعته مع هشيم فذكر ذلك هشيم فقال لم أسمعه من مغيرة(56) .

فافتضح في ادعائه وبطل الاحتجاج بروايته بإعمال المعارضة في أدائه.

11- معارضة أحاديث الراوي بمساءلة أعرف الناس بشيخه الذي يروي عنه.

من أمثلتها قول أحمد بن حنبل : أخبرنا علي ـ يعني ابن المديني ـ قال : قلت لعبد الرحمن بن مهدي في قصة مهدي بن هلال ؟ قال : أتيت أنا وبشر بن السري فكلمناه في حديث مالك في التسليمة فحدث عن مالك بإسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم في التسليمة وعن فلان وفلان. فكتبت إلى إبراهيم بن حبيب المديني، وكان من أصحاب مالك العتق فجاءني كتابه : إني سألت مالكا، فلم يكن عنده فيه حديث إلا عن يحيي بن سعيد، عن عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة، وأنكر ذلك كله(57) .

ولأجل هذا وغيره من القرائن كذب مهدي بن هلال يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين ومن وافقهما.

12- معارضة أداء الراوي عن شيخ بعينه بمساءلة أخص الناس به وألزم الرواة له.

قال المعتمر بن سليمان : كنت عند عرف الأعرابي فقال: يا معتمر مر بنا إلى موسى الأسراري فإنه يزعم أن ابنه قتل بغير أجله ويروي عن الحسن أن المقتول يقتل بغير أجله قال. فذهبت معه إليه قال: فقال: ويحك أو ويلك تزعم أن المقتول يقتل بغير أجله ترويه عن الحسن وأنا أطول مجالسة له منك؟ قال هاه : حدثني به عبد الواحد بن زيد قال : يا معتمر مر بنا إلى عبد الواحد قال : فافترقنا يومنا قال : فجئت إلى أبي قلت : كان من القصة كذا ذهبت مع عرف الأعرابي إلى موسى الأسواري - فذكر القصة - قال : يا بني الزم عوفا، فإنه رجل صدق، اذهب معه إلى عبد الواحد قال : فجئت فذهبت معه إلى عبد الواحد قال: ها ويلك أو ويحك، لم تكذب على الحسن تزعم أن المقتول يقتل بغير أجله ترويه عن الحسن، وأنا أطول له مجالسة منك ؟ قال : فما قمنا حتى علمنا أنه كذب على الحسن [58] .

13- معارضة أداء الراوي بأحاديث شيخ شيخه الذي يسند من طريقه.

قال الحافظ الدارقطني[59] : يعقوب بن إسحاق واسطي معلم، ذكر أنه من ولد عباد بن العوام، ثنا بواسط عن عمرو بن عوف عن يونس - بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبيد البصري - عن الحسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم بأحاديث، قابلت عشرة أملاها علي من حفظه منها في سجود الشكر. ومنها في "محاش النساء" في إتيان النساء في أدبارهن، ومنها المعترف بالزنا وأعراضه عنه، وحديث العمل وغير ذلك.

وجرت لي مع هذا المعلم في هذا قصة استنكار لما جاء به، وعلمت أنها موضوعة، لم أجدها فيْ جميع أحاديث يونس بن عبيد.

وقال أبو بكر بن المقري[60] : سألت أبا عروة قلت : رجل بحمص يقال له وجيه القانعة حدث بحديث عن ابن المصفى عن بقية عن شعبة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة أعرابي في رؤية الهلال.

قال أبو عروبة : هذا عندي باطل، كتبت كتاب شعبة عن ابن المصفى من أوله إلى آخره من أصله فما رأيت فيه من ذا، مرسلا، ولا مسندا، وإنما يعرف هذا الحديث مرفوعا من حديث زائدة عن سماك.

14- معارضة حديث الراوي بسؤاله عن أدائه بعد مدة من سماعه.

قال يحيى[61] : قال حجاج الأعور : رأيت عبد القدوس في زمن أبي جعفر على باب مدينة جعفر وهو مغلق، وكان لا يفتح حتى يصبح الناس جدا. فجاء رجل إلى عبد القدوس، وهو واقف بباب المدينة، فقال له: أصلحك الله الحديث الذي حدثت به أعده علي -أو نحو هذا من الكلام...- فقال : لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا.

وقال محمد بن داود الحراني[62] : سمعت عيسى بن يونس، وسئل عن مقاتل بن سليمان فقال : جئت إليه أنا وحفص بن غياث عن حديث فقال : أخبرني به الضحاك، فتركته أياما ثم سَأَلْتُهُ عن ذلك الحديث فقال : أخبرني به أبو جعفر أو فلان قال عيسى : كان يحفظ الرياح.

ولأجل شدة هذا النوع من النقد على من يفتري أو من يروي ما لا يدري أو يتشبع بما لم يعط قال القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق[63] : أعاننا الله على الكذابين بالنسيان. وممن فضحه النسيان عبد الله بن زياد بن سمعان.

قال عبد الله بن المبارك[64] : ابن سمعان... أقمت عليه كذا وكذا، وحملت عنه، فحدث يوما عن مجاهد عن ابن عباس، فقلت إنك كنت ذكرت هذا عن مجاهد فقال: أو ليس مجاهد يحدث عن ابن عباس ؟ فكرهت حديثه وتركته.

15- معارضة أداء الراوي بكتابه.

قال عمرو بن علي[65] : سمعت أبا قتيبة يقول: أتيت خالدا العبد، فأخرج إلي دُرْجاً فجعل يقول : حدثنا الحسن، حدثنا الحسن، فانقلب الكتاب من يده، فإذا أول الكتاب : حدثنا هشام بن حسان، وقد محاه، قلت له : ما هذا ؟ فقال : كنت أنا وهشام. قلت : تكون أنت وهشام، تكتب حدثنا هشام وتمحوه.

وقال يحيى بن معين : [66] عقبة الأصم. ليس بثقة... قال أبو سلمة التَّبُوذكي : أخبرني الحسين بن عدي قال : نظرنا في كتاب عقبة الأصم فإذا أحاديثه هذه التي يحدث بها عن عطاء إنما هي في كتابه عن قيس بن سعد عن عطاء.

وقال أبو حاتم الرازي[67] : ...عمر بن سعيد أبو حفص الدمشقي: كتبت عنه، وتركت حديثه، وذاك أني ذهبت إليه أنا وأبو خيثمة فأخرج إلينا كتابا عن سعيد بن بشير، وإذا هي أحاديث سعيد بن أبي عروبة، فتركناه.

وقال : الحافظ علي بن عمر الدارقطني في أبي بكر أحمد بن سلمان النجاد فقال[68] : قد حدث أحمد بن سلمان من كتاب بما لم يكن في أصوله.

16- معارضة كتاب الراوي بكتاب غيره.

قال يحيى بن معين[69] : قال هشام بن يوسف: جاءني مطرف بن مازن فقال : أعطني حديث ابن جريج ومعمر حتى أسمعه منك، فأعطيته فكتبها، ثم جعل يحدث بها عن معمر نفسه، وعن ابن جريج. فقال لي هشام بن يوسف : انظر حديثه، فهو مثل حديثي سواء، فأمرت رجلا، فجاءني بأحاديث مطرف بن مازن، فعارضت بها، فإذا هي مثلها سواء، فعلمت أنه كذاب.

وقال[70] : هذه الأحاديث التي يرويها، يونس - بن عبد الأعلى - عن الزهري عن أبي حميد، رأيتها في كتاب ابن المبارك عن يونس عن أبي حميد - مولى مسافع -.

قال العباس الدوري ليحيى :

فلعل الزهري سمعها من أبي حميد ؟ قال : لا.

وقال عمر بن شبة[71] : سمعت عفان - بن مسلم - يقول: كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، فلما قدم معاذ بن هشام نظرنا في كتبه فوجدناه يوافق هماما في كثير مما كان يحيى ينكره عليه، فكف يحيى بعد عنه.

17- معارضة كتاب الراوي بأصوله التي جمعه منها.

قال زكريا بن يحيى الحلواني[72] : رأيت أبا داود السجستاني صاحب أحمد بن حنبل قد ظاهر بحديث ابن كاسب، وجعله وقايات على ظهور كتبه، فسألته عنه فقال : رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها فطالبناه بالأصول فدافعنا، ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري، كانت مراسيل فأسندها وزاد فيها.

وقال الحافظ الدارقطني في أحمد بن سليمان أبي بكر النجاد[73] . حدث من كتابه غيره - الذي فيه مرويه - بما لم يكن في أصوله.

واحتمل الخطيب أن يكون بعض الطلبة قرأ عليه ذلك، لأنه كان قد عمي[74] .

18- معارضة حديث الراوي بروايات تلاميذه عنه.

مثالها : قول محمد بن إبراهيم الملطي[75] : جاء يحيى بن معين إلى عفان - بن مسلم - ليسمع منه كتب حماد بن سلمة فقال له: ما سمعتها من أحد ؟ قال : نعم

حدثني سبعة عشر نفسا عن حماد بن سلمة فقال: والله لا حدثتك ، فقال إنما هو وهم ـ أو درهم ـ وانحدر إلى البصرة، واسمع من التبوذكي فقال : شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى : لم تسمع هذه الكتب عن أحد ؟ قال : سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا، وأنت الثامن عشر فقال : وماذا تصنع بهذا ؟ فقال : إنّ حماد بن سلمة كان يخطئ فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره.

فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منهم لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه، وبين ما أخطئ عليه.

وقول ابن حبان[76] : قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فارتقت تلك الموضوعات به.

19- معارضة كتاب الراوي بالحفظ.

وله أمثلة تعز على الحصر منها : قول أبي حاتم الرازي[77] : كتب إلي ـ الحسين بن إدريس الأنصاري بجزء من حديثه عن خالد الهياج بن بسطام، فأول حديثه منه باطل، وحديث الثاني باطل، وحديث الثالث ذكرته لعلي بن الحسين بن الجنيد فقال لي : أحلف بالطلاق أنه حديث ليس له أصل قال أبو حاتم : كذا هو عندي : فلا أدري منه أو من خالد بن هياج بن بسطام.

وقال جعفر بن أبان[78] : سألت ابن نمير عن قيس بن الربيع فقال: إن الناس قد اختلفوا في أمره، وكان له ابن، فكان هو، آفته، نظر أصحاب الحديث في كتبه فأنكروا حديثه، وظنوا أن ابنه غيرها.

وقال الإمام الأوزاعي[79] : ما عرض علي كتاب أصحّ من كتب الوليد بن زيد وقال : عليكم بكتب الوليد بن زيد فإنها صحيحة.

وقال جرير الضبي[80] : سمعت من أشعث، عاصم الأحول، فلم أفرق هذه من هذه، حتى قدم بهز البصري فخلصها، فإن شئتم فخذوها، وإن شئتم فدعوها.

وقال قبيصة بن زائدة[81] رأيت زائدة بن قدامة يعرض كتبه على سفيان الثوري، ثم التفت إلى رجل في المجلس فقال : مالك لا تعرض كتبك على الجهابذة كما نعرض.

وقال ابن أبي حاتم[82] : كتبت عن عيسى بن أبي عمرو البزار بالرملة فنظر أبي في حديثه فقال: يدل حديثه أنه غير صدوق، فتركت الرواية عنه.

20- معارضة السماع بالعرض.

وتقصد هذه الطريقة بعض الإثبات زيادة في الاستيثاق وتعزيزا لتحملهم الذي وافق أرقى طرق التحمل، صونا له أن يدخله وهم يعيبه.

ومن أقدم من كان يفعل ذلك فيما يروى عنه، أنس بن مالك رضي الله عنه.

قال هبيرة بن عبد الرحمن[83] : كان أنس بن مالك إذا حدث، فكثر عليه الناس، جاء بمجال، فألقاها ثم قال : هذه أحاديث سمعتها، وكتبتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرضتها عليه.

ويحيى بن معين الذي يقول عنه نفسه[84] : ما سمعت من حماد بن سلمة حديثا في المجلس إلا أتيته إلى منزله حتى أقرأه عليه.

ما تكشفه المعارضة من أنواع الحديث.

وقد تأملت مصطلحات الحديث، ونظرت دلالتها من جهة اللغة، وعلاقتها بالدلالة الاصطلاحية التي تتابعت الأجيال على العمل بها، فتبين لي أنها في جملتها فرع عنها ونتيجة طبيعية لها إلا ما كان منها داخلا في الوسائل التي ذكرت توسعا في كتب المصطلح مثل :

آداب طالب الحديث

آداب المحدث

ورواية الآباء عن الأبناء

والإخوة والأخوات من العلماء والرواة

والأسماء والكنى

والمنسوبون إلى غير آبائهم

ومن لم يرو عنه غير واحد

والموالي من الرواة والعلماء

وغير ذلك مما يحسن أن يجرد من مباحث الاصطلاحات الحديثية.

وقد تأملت جملة من الكتب الرجالية الأصلية التي هي عمدة من تأخر من الحفاظ كالمزي والذهبي والعراقي وابن حجر وغيرهم، فاستبان لي أنها كانت طريقا إلى الأنواع الاصطلاحية الدالة على صدق الراوي أو كذبه، ووسيلة إلى معرفة منزلته في حفظه وضبطه، وسبيلا إلى إدراك منزلة كتابه، وأصله.

وسأذكر بعون الله تعالى لكل نوع مما تيسر لي بحثه، شاهدَه، ولكل اصطلاح نظرت فيه دليله، حتى تعلم أهمتيها في النقد، وضرورتها في إظهار الوثائق والضبط، وأساسيتها في استخراج أنواع العيوب الظاهرة والخفية العارضة على أداءات الرواة.

فهي تكشف عن المتواتر وتدل عليه من الناحية العملية. لأنه، وإن كان يذكر في بعض كتب المصطلح أنه لا تدخله مباحث الإسناد لعسر طرقه، لم يعجز من جمع في المتواتر مثل السيوطي والكناني.. عن تحديدها وتوصيف حالات رجالها جرحا وتعديلا.

ولعل قصد من قال فيه(85) : يجب العمل به من غير بحث عن رجاله، ولا يعتبر فيه عدد معين على الأصح، البحث عن ضبطهم إذا تنوعت مخارج حديثهم أما بحث صدقهم، فأمر لابد منه حتى لا يدخل في طرقه المعتبرة من لم يثبت سماعه أو من يتهم بسرقة الحديث.

ومن الأدلة التي توضح هذا الذي نقول : حديث من كذب علي متعمدا...

فقد جمع فيه أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني جزءا سماه "طرق حديث من كذب علي متعمدا" بلغت عنده ستين طريقا فيها المقبول بأقسامه، والضعيف بأنواعه.

فلا أحسب أنه يحسن القول بعد النظر في طرق أشهر ما يتمثل به المتواتر بأن المتواتر لا تدخله مباحث الإسناد.

ولا أشك في أن من تنظر إلى طرقه ويعلم أقوال أهل النقد فيها في أنه سيجرم بدخول بعض شرائط المتواتر في مباحث الإسناد.

فيكون اعتقادا على هذا من أنواع الحديث التي تثبت بالمعارضة التي تحدد العدد، وتفصل في المنزلة، المستحقة للحديث.

وعن الصحيح الذي هو علم على ما اتصل إسناده وعدل راويه ويرى من وصف الشذوذ والعلة القادحة.

مثاله : قول وكيع في عبد الرحيم بن سليمان الرازي؛ بعد أن نظر في حديثه : ما أصح حديثه(86) .

وقول مروان بن محمد : نظرنا في كتب أصحاب الأوزاعي، فما رأيت أحدا أصح حديثا عن الأوزاعي من عمر بن عبد الواحد(87) .

وكل من وصف بالثقة وما يدل عليه من التوصيفات يفهم منه دخول الموصوف في الصحيح جزما لأنه يفهم منه عند الأسماع براءته من مخادش الضبط ومفاسد الحفظ.

مثل قول يحيى بن معين لعثمان بن سعيد الدرامي لما سأله : أبو معاوية أحب إليك في الأعمش أو عيسى بن يونس : ثقة وثقة(88) .

ويدخل في هذا النوع ما قيل فيه أنه أصح الأسانيد مثل: مالك عن نافع عن ابن عمر، وابن سيرين عن عبيدة عن علي... وغير ذلك.

وعن الحسن الذي هو عندهم على المشهور علم على ما خالف الصحيح لخفة ضبط راويه.

مثاله : قول ابن نمير في خلاد بن يحيى بن صفوان السلمي : صدوق إلا أنَّ في حديثه غلطا قليلا(89) .

وقول أحمد بن حنبل في منصور بن عبد الرحمن الأشل الفدائي البصري : صالح روى عن شعبة... حدث عن شعبة وإسماعيل إلا أنه خالف في أحاديث وهو ثقة ـ أي في غير ما خالف فيه ـ ليس به بأس(90) .

وعن المزيد في متصل الأسانيد

ومثاله : قول ابن أبي حاتم في أيوب بن يناف الهذلي: روى عن أبي هريرة ويدخل بعض الرواة عنه بينه وبين أبي هريرة سعيد بن المسيب[91] .

وقوله في وابصة بن معبد الأسدي الرقي : له صحبة ويقال : وابصة بن عبيدة، روى عنه هلال بن يساف، ومنهم من يدخل بين هلال ووابصة عمرو بن راشد...[92].

وقول يحيى بن معين في حديث الأعمش عن زيد بن وهب قال : أتى عمر بعساس : أدخل بينهما جرير الضبي رجلا قال : (عن الأعمش) عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب قال العباس الدوري ليحيى بن معين : يروي المسيب بن رافع عن زيد بن وهب ؟ قال نعم[93] .

وعن الضعيف وهو علم ما خالف شرطا من شروط الحسن لذاته. مثاله : قول عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي يقول : وعرضت عليه أحاديث مبارك بن سحيم الذي حدثنا عنه سويد، فأنكرها ولم يحمد. أظنه قال : ليس بثقة، أنكرها إنكارا شديدا، أظنه قال : اضربوا عليه.

وإلى مثل قول أحمد ذهب أبو زرعة الرازي؛ قال : واهي الحديث، منكر الحديث، ما أعرف له حديثا صحيحا...[94].

وقول أبي حاتم في محرز بن هارون الهديدي يروي ثلاثة أحاديث مناكير. ليس هو بالقوي[95] .

وقوله في مخلد بن عبد الواحد: هو ضعيف الحديث[96].

وعن المرسل : الذي هو علم إما على عموم الانقطاع أو على ما رفعه التابعي دون ذكر وساطته فهي على الأشهر.

وهو وإن كان تعيينه يسهل على من يعلم طبقات الرواة وأسمعتهم والصحابة وتلاميذهم إلا أنه لا يمكن معرفة إذا ما وَهِمَ فيه بعض الرواة فوصله بذكر وساطة تتهيأ له إلا بها.

مثاله : قول ابن أبي حاتم في ترجمة سويد بن هبيرة العدوي البصري : تابعي ليست له صحبة، كذا رواه عبد الوارث ومعاذ بن معاذ عن أبي نعامة عن إياس بن زهير عن سويد بن هبيرة قال : بلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: في السكة المأبورة.

وغلط روح بن عبادة فروى عن أبي نعامة عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم (97) :

وما أخرجه البيهقي9/251 من طريق أبي مسلم الكجي في جزء الأنصاري : حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأنصاري قال : حدثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أكثر جنود الله في الأرض الجراد لا آكله ولا أحرمه.

وقد وصله أبو داود في سننه والمخلص في فوائده من طريق محمد بن الزبرقان ثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن سلمان قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم... وذكره.

قال أبو داود عقبه(98) : رواه المعتمر عن أبيه عن أبي عثمان ـ النهدي ـ عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر سلمان.

فهذا النوع من الإرسال الذي هو الصحيح في هذين الأدائين لم يكن لتتبين حقيقته دون إعمال المعارضة فيه.

وبهذا أيضا يعلم تدليس المتن الذي غالبا ما يروج على من يكتفي بسماع واحد، ويقنع بمخرج فرد يكون متنه معتمدا فيه إسقاط ما يتغير به المعنى المراد منه مثل حديث...(99) .

وعن المدرج. وهو ما غير به سياق الحديث بزيادة لفظ بلا فاصل يميزه.

مثاله : حديث أنس رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تزهي فقيل : يا رسول الله : وما تزهي ؟ قال : تتحمر، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرأيت إذا منع الله الثمرة ؟ فبما يأخذ أحدكم مال أخيه: أخرجه الشيخان.

[و] تفرد برفع الجميع مالك، ولم يتابعه أحد من أصحاب حميد، بل بينوا كلهم أن قوله أرأيت... إلى آخره من كلام أنس(100) .

وحديث ابن سعد عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يمشي بين يدي الجنازة، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان يمشون أمامها.

أخرجه الترمذي.

قوله: وكان رسول الله صلى الله عيله وسلم... ليس من كلام ابن عمر بل مدرج من قول ابن شهاب بينه معمر. أخرجه الترمذي، ونص النسائي على إدراجه[101] .

وعن المدلس : وهو على أنواع، نوع يخص سماع الراوي ونوع يخص تصرفه في تسمية من يروي عنه لينبههم.

فالأول قد يكشف بالتاريخ أو بإحصاء مشيخة الراوي أو بإحصاء تلاميذ الراوي...، إلا أنه لا يستغني عن المعارضة في أغلبية أحواله.

والثاني تتحدد حقيقته بالمعارضة جزما إلا إذا انفرد به راويه ولم يوقف على مخرج آخر له. فيرد بجهاله من دلسه إلا أن يعلم.

من أمثلته : قول أحمد بن صالح[102] : ....وهذه الأحاديث التي عند ابن لهيعة كلها عن ابن أنعم عن عتبة بن حميد عن عبادة بن نسي إنما بينها محمد بن سعيد فاحذروها. قال أبو حفص[103].

وقول الدارقطني علي بن عمر في الوليد بن مسلم.

يروي عن الأوزاعي أحاديث الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع وعطاء والزهري، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن عطاء، يعني مثل عبد الله بن عامر الأسلمي، وإسماعيل بن مسلم.

وعن المنقطع: وهو علم على الإسناد الذي توجد فيه فترة زمنية لا يعلم من ظاهره راويها. مثاله، قول أبي حاتم الرازي[104] : وجدت في كتاب السير لمحمد بن الحسن صاحب الرأي عن الواقدي أحاديث فلم يضبطوا عن محمد بن الحسن، فرووا عن محمد بن الحسن عن الواقدي أحاديث، ورووا الباقي عن محمد بن الحسن عن مشايخ الواقدي مثل خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت، وعن محمد بن هلال، وعن الضحاك بن عثمان.

وهذا كله عن الواقدي فجعلوه عن محمد بن الحسن عن هؤلاء المشايخ.

وأنت ترى أن جل ما رواه أصحاب محمد بن الحسن عن شيوخ الواقدي هو في أصله عن الواقدي عنهم.

وهذا تعليل لا يقتدر عليه إلا بإعمال المعارضة على الطريقة التي سلكها أبو حاتم رحمه الله.

وعن المعضل : وهو علم على ما سقط منه راويان على التتابع. مثاله[105] : قول السراج : حدثنا الحسن بن كليب ثنا مصعب بن المقدام ثنا سفيان عن ابن جريج عن سليمان ابن مرسي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من توضأ فليمضمض، وليستنشق، والأذنان من الرأس.

قال الدارقطني : هذا منكر، والمحفوظ عن ابن جريج عن سليمان عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني معضلا.

وعن المعلول وهو علم على الحديث الذي ظهرت سلامته وخفي القادح فيه.

وهو أنواع كثيرة بلغت في عدي اعتمادا على ما وقفت عليه من كتب التراجم والتخريج على أكثر من ثلاثين نوعا... انكشفت للنقاد بأعمالهم منهج المعارضة في أحاديث الرواة. مثاله : ما أخرجه الحاكم في المعرفة من طريق ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من جلس مجلسا : كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك.

قال الحاكم : هذا حديث من تأمله، لم يشك أنه على شرط الصحيح، وله علة فاحشة.

ثم أسند إلى مسلم أنه سأل الإمام البخاري عنه فقال فيه: هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول.

حدثنا به موسى بن إسماعيل قال : حدثنا وهيب قال : حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله ثم قال مقارنا بين هذا المخرج وذاك : هذا أولى لأنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل.

وقول ابن أبي حاتم في العلل 189/1. سمعت أبا زرعة، حدثنا عن عباد بن موسى عن طلحة بن يحيى الأنصاري عن يونس بن يزيد عن الزهري عن أنس قال : إذا عرف الغلام يمينه من شماله فمروه بالصلاة.

فسمعت أبا زرعة يقول الصحيح عن الزهري قط قوله [لا قول أنس، أي أنه مقطوع لا موقوف].

وعن الشاذ: وهو علم على ما يخالف فيه المقبول من هو أرجح في حفظه منه.

مثاله: قول ابن أبي حاتم: سفيان بن المختار أبو يعقوب، روى عن البراء بن عازب (حافظوا على الصلوات).

روى عنه الأسود بن قيس من رواية منخول بن إبراهيم عن إسرائيل، ورواه الثوري عن الأسود بن قيس عن شقيق بن عقبة عن البراء. لما نزلت (حافظوا على الصلوات) وكذلك رواه فضيل بن مرزوق عن شقيق بن عقبة عن البراء مثله.

قال : شقيق بن عقبة أصح عندي من سفيان بن المختار[106] .

وقال في ترجمة عبد الله بن عتيك الأنصاري : ...وروى الزبيدي[107] عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن عبد الله بن عتيك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن قتل النساء والصبيان حين بعثه وأصحابه لقتل أبي الحقيق.

وخالف: الزبيدي في هذا الحديث ابن عيينة، ويونس بن يزيد، وإبراهيم بن إسماعيل، فلم يذكر أحد منهم في هذا الإسناد عبد الله بن عتيك.

فأما ابن عيينة، فروى عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما يونس وإبراهيم بن إسماعيل فرويا عن الزهري، عن عبد الرحمن عن كعب ابن مالك عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم[108] .

وعن المقلوب : وهو الذي وقع فيه تقديم أو تأخير أو تغيير وتبديل إما في الإسناد أو المتن[109] . مثاله : قول أبي حاتم[110] : سئل يحيى بن معين عن أيوب بن سويد فقال : كان يقلب حديث ابن المبارك، والذي حدث به عن مشايخه الذين أدركهم فيقلبه على نفسه.

وقول ابن أبي حاتم[111] : سئل أبو زرعة عن أبان بن أبي عياش فقال : بصري ترك حديثه، ولم يقرأ علينا حديثه، فقيل له : كان يتعمد الكذب ؟ قال : لا. كان يسمع الحديث من أنس، وشهر بن حوشب ومن الحسن فلا يميز بينهم.

وقال أحمد بن حنبل في عبد الرحمن بن زيد بن تميم: أقلب أحاديث شهر بن حوشب ـ صيرها حديث الزهري، وضعفه(112) .

وقال ابن حبان في مصعب بن سلام التميمي : ...يروى عن عمرو بن قيس، وشعبة، روى عنه أهل العراق، انقلبت عليه صحائفه. فكان يحدث ما سمع من هذا عن ذاك، هو لا يعلم، وما سمع من ذاك عن هذا من حيث لا يفهم، فبطل الاحتجاج بكل ما روى عن شعبة(113) .

وعن المضطرب : وهو ما يروى على أوجه مختلفة ولا مرجح. مثاله(114) : قول أحمد بن حنبل في أيوب بن عتبة أبي يحيى قاضي اليمامة. مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير وفي غير يحيى على ذاك.

قلت : وسبب هذا العيب، أنه رحل إلى البصرة بغير كتابه، فصار يحدث من حفظه، وكان لا يحفظ فوقع في أدَائِهِ ما وقع.

وقوله في أشعث بن سعيد أبي الربيع السمان (115) : حديثه مضطرب ليس بذاك، كان ابن أبي عروبة حمل عنه.

وقول أبي حاتم الرازي في حفص بن عبد الرحمن البلخي قاضي نيسابور. هو صدوق ـ أي في لهجته ـ وهو مضطرب الحديث، وحفص بن عبد الله أحسن حالا منه.

وعن المصحف وأمثل لأعْسَرِ قسم منه قسم تصحيف الإسناد لأن تصحيف المتن يعلم بمعرفة اللغة. ومعرفة سياق الحديث، وما قلة السياقات، ومعرفة الألفاظ الصحيحة التي تنوقلت شفاها عن الإثبات.

مثاله: ما أخرجه الحاكم أبو عبد الله في المعرفة من طريق شعبة قال : أخبرنا عمرو ابن دينار، عن طاوس عن ابن المندلي أو ابن أبي المندلي قال : فذكرته لأيوب فقال : هو حجر المندلي عن زيد بن ثابت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "العمرى للوارث" قال الحاكم عقبه وهذا مما وهم فيه شعبة، وصحف في الأقاويل الثلاثة، إنما هو حجر بن قيس المدري.

هكذا رواه ابن جريج، والأوزاعي، والثوري وجماعة عن عمرو بن دينار.

وما أخرجه من طريق أبي بكر الحنفي قال : ثنا سفيان بن سعيد عن ابن أبي ليلى عن عبد الله عن جده عن علي أنه كان يتعشى ثم يلتف في ثيابه، فينام قبل أن يصلي العشاء.

قال الحاكم عقبه : صحف أبو بكر الحنفي في إسناده عن عبد الله بن عبد الله عن جده. وإنما هو عن عبد الله بن عبد الله عن جدته أسيلة هكذا رواه عبد الرحمن والحسين بن حفص وعبد الله بن الوليد عن الثوري.

وعن المنكر وقد يعني الموضوع مخالفة الثقة للثقات. مخالفة الضعيف للثقات. مثاله قول أبي زرعة في إسحاق بن إدريس الأسواري : واهي الحديث، ضعيف الحديث، روى عن سويد بن إبراهيم أحاديث منكرة[114] .

وقول عبد الله بن أحمد بن حنبل : قال أبي : روى أسامة بن زيد عن نافع أحاديث مناكير، قلت له : إن أسامة حسن الحديث، فقال : إن تدبرت حديثه، فستعرف النكرة فيها[116] .

وقول أبي حاتم في الحسين بن عيسى الحنفي : ليس بالقوي، روى عن الحكم بن أبان أحاديث منكرة.

ومثله ذكر أبو زرعة فيما ذكر عنه ابن أبي حاتم. قال : الحسين بن عيسى منكر الحديث، وهو أخو سليم صاحب حمزة المقرئ[118] .

وعن الموضوع : وهو علم على ما اختلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهة العمد. مثاله : قول ابن حبان في عبد الله بن وهب النسوي... وهذا شيخ ليس يعرفه كل إنسان إلا من تتبع حديثه. ولم يكن لنا همة في رحلتنا إلا تتبع الضعفاء والتنفير عن أبنائهم، وكتابة حديثهم للمعرفة والسبر.

...فكأنه اجتمع مع أحمد بن عبد الله الجوباري واتفقا على وضع الحديث، فقل حديث رأيته للجوباري من المناكير التي تفرد بها إلا ورأيته لعبد الله بن وهب بعينه كأنهما متشاركان فيه[119] .

وقول ابن أبي حاتم : سألت أبي عن عباس بن محمد المرادي الأزدي، وعرضت عليه الأحاديث فقال: لا أعرفه، وهذه الأحاديث التي رواها كذب. وخليد بن دعلج لم يرو عن الشعبي ولم يسمع منه[120] .

[قال رحمه الله هذا لأنه يروى بعض حديثه الذي اختلقه عن خليد عن الشعبي].

وعلى ضوء هذه الأنواع تعلم حالات أصحاب المرويات التي وقعت عليها، وأوصافهم في القبول أو الرد التي كانت هي السبيل إليها مثل :

- ثبت حجة.
- وثقة.
- وصدوق.
- ولا بأس به.
- ومحله الصدق، وجيد الحديث.

ومثل وضاع.

- ومتهم بالكذب، إذا كانت التهمة ناتجة عن المخالفة في أداته للقواعد والمقاصد.
- وذاهب الحديث.
- وضعيف جدا.
- وضعيف.
- ومنكر الحديث ونحو ذلك.

وتعلم أيضا بها معرفة بعض الأوصاف الخاصة.

مثل الأتقن. الجرح وت 201/4 و474/4..

والأثبت في بعض الرواة. الجرح وت 145/2 - 160 - 180 - (3) 498 - 25)

والأثبت في بعض الرواة : الجرح وت 474/2 و1/4

والأروى عن بعض الرواة : الجرح وت 35/2

وصاحب العوالي : الجرح وت 39/4

وصاحب الأفراد : الجرح وت 570/3

ويعلم بها أيضا :

المساوي : الجرح وت 3/9 و278.

والمماثل : الجرح وت : 588/3

والمقارب : الجرح وت :472/2

والمشابه : الجرح وت : 416/4

ولكل هذه العوارض التي تؤثر في أوصاف الرواة دليلها في معارضاتهم، اكتفيت بذكر شواهدها من كتبهم بتحديد مواضعها فيها، حتى يقف عليها من يريد ما يدل عليها من الدليل.

أتممت تبييضه يوم الثلاثاء 1996/12/3 والحمد لله على جميل توفيقه.

الهوامش

1- سؤالات حمزة السهمي : 274.

2- المجروحين : 219/2 ـ وتاريخ يحيى : 135 ـ وسؤالات المديني : 83.

3- الجرح والتعديل : 284/2.

4- المجروحين : 218/2.

5- نفسه : 42/2.

6- نفسه : 24/2 ـ الجرح والتعديل : 378/3ـ لسان الميزان : 45/5.

7- الكامل : 246/6.

8- القرطبي.

9- تذكرة الحفاظ : 2.

10- نفسه : 6.

11- الإجابة : 95.

12- نفسه : 101.

13- نفسه : 122.

14- نفسه : 126.

15- صحيح مسلم (النووي) : 275/1.

16- الإجابة : 82.

17- سير أعلام النبلاء : 598/2.

18- الجرح والتعديل : 17/2.

19- نفسه : 19/2.

20- المجروحين : 33/1.

-21

22- السير : 150/12.

23- الجرح والتعديل : 445/2.

24- نفسه : 29/4 ـ 433 و 37/5 و 6/8.

25- نفسه : 295/2.

26- نفسه : 120/5.

27- نفسه : 160/3.

28- نفسه : 27/9.

29- نفسه : 70/4.

30- نفسه : 488/4.

31- نفسه : 62/6.

32- نفسه : 198/9.

33- نفسه : 315/6.

34- المجروحين : 28/2.

35- سؤالات حمزة السهمي للدارقطني : 216.

36- الكامل لابن عدي : 246/1.

37- المجروحين : 374/1.

38- نفسه : 158/3.

39- المصنوع في الحديث الموضوع : 38 عن تنزيه الشريعة.

40- المجروحين : 228/1.

41- نفسه : 385/1

42- لسان الميزان :218/3.

43- تاريخ يحيى : 219/3.

44- الجرح والتعديل : 152/7.

45- المجروحين : 227/1.

46- نفسه : 47/2.

47- الجرح والتعديل : 378/3، قال العلامة المعلمي: «يحتمل أن يكون شباب قد كان استكثر من حديث أبي الوليد أخذا من أصوله، وكانت تلك الثلاثة مما لا يحفظه أبو الوليد، فأنكرها، ثم لما عرف أن شبابا هو رواها عنه حملها على أنها عنده في أصوله ولكنه لا يحفظها» هامش : 378/3 من الجرح والتعديل.

48- نفسه : 126/9.

49- المجروحين : 113/2، والجرح والتعديل : 198/6.

50- في الجرح والتعديل وما عرف.

51- تاريخ يحيى : 156/4 و 157.

52- وابن أبي سمينة، وإن كان متفقا على وثاقته إلا أن ذاكرته لم توفقه لإصابة الحق في هذا الأداء، فرجح عليه ما ظهر في الكتاب.

53- لسان الميزان : 222/2.

54- تاريخ يحيى : 487/4.

55- المجروحين : 28/1 و 29.

56- الجرح والتعديل : 238/4.

57- نفسه : 236/8.

58- الضعفاء الكبير : 171/4.

59- سؤالات حمزة السهمي للدارقطني : 274.

60- سؤالات حمزة السهمي للدارقطني : 275.

61- تاريخ يحيى : 400/4.

62- الضعفاء الكبير : 2139/4.

63- الكامل : 37/1.

64- الضعفاء الكبير : 254/2.

65- الجرح والتعديل : 364/3.

66- تاريخ يحيى : 135/4.

67- الجرح والتعديل : 111/6.

68- سؤالات حمزة السهمي للدارقطني : 165.

69- تاريخ يحيى : 177/3، والمجروحين : 75/1 و 30/3.

70- تاريخ يحيى : 113/3، والجرح والتعديل : 360/9.

71- الجرح والتعديل : 108/9.

72- الضعفاء الكبير : 446/4.

73- لسان الميزان : 180/1.

74- نفسه.

75- المجروحين : 32/1.

76- نفسه : 12/2.

77- الجرح والتعديل : 47/3.

78- المجروحين : 219/2.

79- الجرح والتعديل : 18/9.

80- تاريخ يحيى : 432/3.

81- المجروحين : 50/5.

82- الجرح والتعديل : 284/6.

83- تقييد العلم : 95.

84- تاريخ يحيى : 483/3.

85- انظر النكت على نزهة النظر : 53.

86- الجرح والتعديل : 339/5.

87- نفسه : 122/6.

88- نفسه : 292/6.

89- نفسه : 368/3.

90- نفسه : 175/8.

91- نفسه : 262/2.

92- نفسه : 49/9.

93- تاريخ يحيى : 439/3.

94- الجرح والتعديل : 841/8.

95- نفسه : 345/8.

96- نفسه : 348/8.

97- الجرح والتعديل : 233/4.

98- ح 3813.

99- مقدمة الستين لإيماء المدلسين.

100- تسهيل المدرج : 15.

101- بتصرف يسير : 29.

102- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين : 168.

103- الضعفاء والمتروكين : 265.

104- الجرح والتعديل : 50/1.

105- لسان الميزان : 247/2.

106- الجرح والتعديل : 220/4.

107- محمد بن الوليد الحافظ أبو الهذيل : سير أعلام النبلاء : 281/7.

108- الجرح والتعديل : 121/5.

109- قواعد التهانوي : 44.

110- الجرح والتعديل : 250/2.

111- نفسه : 296/2.

112- نفسه : 300/5.

113- المجروحين : 28/3.

114- معرفة علوم الحديث : 149.

115- نفسه : 151.

116- الجرح والتعديل : 213/2.

117- نفسه : 284/2.

118- نفسه : 60/3.

119- المجروحين : 44/2.

120- الجرح والتعديل : 216/6.

كتاب التراث مصدراً لدراسة المصطلحات الحديثية

نشأة مصطلحات الجرح والتعديل وتطورها في القرن الثالث الهجري

د. ميكْلوش مُوارني
جامعة بون/ألمانيا

في السنوات الماضية عند عنايتي بكتب التراث القديم في المكتبة العتيقة بالقيروان خاصة قد عثرت على بعض من القطع والكراريس المكتوبة على الرق -ما يسمى عادة برق الغزال- يرجع تاريخ تأليفها إلى أواخر القرن الثاني والنصف الأول من القرن الثالث الهجريين.

وهاهنا أودّ التمييز بين التأريخ المحتمل لتأليف الكتاب وبين تاريخ نسْخ الكتاب الذي بين يدينا اليوم لأنّ لهذا التمييز أهميته عند التحديد الزمني لنشأة صنْف من أصناف التّراث في مرحلته الأولى. أمّا كتب التّراجم والسّير المتعلقة بسيرة القدّماء وبنشاطهم العلميّ فعليها أن تُخْبرنا بتأليف هؤلاء العلماء وبعناوين كتبهم. أمّا النُّسخ الموجودة بين أيدينا اليوم كمصدَر أساسي لأي بحث في التراث فعلى الباحث أن يركز على دراستها دراسةً تحليليةً ودقيقةً، لكي يوضح للقارئ نشأة الكتاب وأصله من جانب، ويعرّف بناسخه ورواته من جانب آخر.

من بين هذه الكتب كثير من كتب الفقه والحديث والتفسير في المكتبة العتيقة، لا يسعني الإحالة عليها إلا بقدر ما يعطيني الإطار الضيق لهذه المحاضرة.

نظرا إلى الأهداف المنشودة لهذا المشروع الذي من أجله قد اجتمعنا في هذه الكلية حرسها الله أودّ أن ألقي نظرةً على النشاط العلميّ الذي قام به أبو العرب في

ميدان علم الرجال : وذلك من خلال مؤلفاته وما روى عن شيوخه من الكتب في الجرح والتعديل سنرى أن هذه الكتب القديمة ليست إلا مصدراً رئيسياً له أدْخَلَ كثيرا منها في كتبه هو التي ألفها في أواخر القرن الثالث أو في العقود الأولى من القرن الرابع الهجري قبل وفاته عام 333 هـ. وفي هذا المجال أودّ التعريف بما هو مفقود من كتبه اليوم، من بينها كتابه في الضّعفاء الذي استخرج ابن حجر العسقلاني كثيرا منه. وعلى الرغم من أنّ هذه الكتب غير موجودة اليوم فلدينا مصادر تلقي ضوءً على مصادر أبي العرب السابقة على تأليف كتبه هو في هذا الموضوع. وهي مرحلة الدراسة لهذه الكتب القديمة برواية شيوخه التي كتبها أبو العرب بخط يده زاد فيها حينا وأضاف إليه أقاويل أخرى حينا آخر. وجعل رمزا على تلك الفقرات بحرف ﴿ع﴾ في نسخته الخاصة المنقولة من أصل شيخه.

بمعنى أن هذا العرض يرتكز على ما قام أبو العرب بدراسته أكثر مما قام بتأليفه بهذا الفنّ فيما بعد. ومن الطبيعي أنّ تأليف كتاب أو رسالة تسبقه الدراسة الجادة في الأمور المقصود عرضها وتحليلها من نظرة أخرى أو من زاوية تأملات قد تختلف عما سبق عليها من التأملات. وهذه القاعدة تفرض نفسها على الباحث اليوم كما فرضت نفسها على العالم والمؤرخ أبي العرب التميمي في عصره.

المصادر المعتمد عليها في هذا العرض :

1- العجلي : كتاب فيه تمييز الرجال، الكتاب الأول في الطبقة العليا من البصريين وتسمية من نزل البصرة من الصحابة... وفيه كتاب طبقات أهل البصرة ومعرفة الرجال.

رواية أحمد بن معتب عن أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح [وهو العجلي] (مخطوط في المكتبة العتيقة بالقيروان).

المؤلف : أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم، أبو الحسن العجلي (ت 261 هـ)؛ راجع عنه : سنرجين 143/1؛ السير للذهبي 505/12؛ نزيل أطرابلس في المغرب، وقبره هناك على الساحل - كما يقال.

الراوي : أحمد بن معتب بن أبي الأزهر، أبو جعفر (ت 277 - 276 هـ)؛ راجع عنه : تراجم أغلبية، ص 255؛ معالم الإيمان 177/2؛ الديباج المذهب 147/1؛ رياض

النفوس 470/1؛ سمع من أبي الحسن الكوفي جميع ما عنده وكان عالما بالحديث وعلم الرجال.

2- الجزء الثاني من التأريخ في معرفة ثقات الرجال ومعرفة أسمائهم وبلدانهم من تصنيف [كذا !] أبي مسلم صالح بن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي [وهو ابن العجلي المذكور، وراوي كتاب أبيه مختصراً].

مخطوط في القدس، الرقم 194 (الجامعة العبرانية).

المؤلف : أبو مسلم، ابن المؤلف، قد أخذ الكتاب عن أبيه في أطرابلس سنة 257: تاريخ بغداد 214/9. توفي 320 هـ تقريبا: السير للذهبي 566/14.

تبتدئ النسخة ببقية طبقات البصريين، وعلى ق 4 أ يبتدئ الجزء الثاني من الكتاب وفي آخره على ق 16 ب نقص. ويتناول الجزء طبقات البصريين والكوفيين.

لقد كان لكتابه انتشار واسع حتى في الأندلس حيث يذكره الحميدي (ت 488 هـ) في كتابه جذوة المقتبس بروايته التالية :

قرأت على أبي الغنائم محمد بن علي القاضي عن الوليد بن بكر الأندلسي قال: حدثنا علي بن أحمد بن زكرياء الهاشمي قال : حدثنا أبو مسلم صالح بن أحمد بن عبد الله العجلي قال : حدثني أبي...؛[1] وسمع الوليد بن بكر هذا في رحلته بأطرابلس/ إفريقية ونزل في المشرق واستوطن العراق وتوفي هناك سنة 392 هـ[2].

3-كتاب فيه تمييز ثقات المحدّثين وضُعفائهم وأسمائهم وكناهم... حدّثني حبيب ابن نصر التميمي صاحب مظالم سحنون بن سعيد قال : حدّثنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم قال... [وهو ابن البَرْقي مؤلّفُ الكتاب].

(مخطوط في المكتبة العتيقة بالقيروان).

المؤلف : محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن أبي زرعة المصري، أبو عبد الله ابن البرقي، ويقال أيضا أبو زرعة البرقي (ت 249 هـ)؛ راجع عنه : ترتيب المدارك 180/4 ؛ الديباج المذهب 167/2 ؛ تهذيب التهذيب لابن حجر /263 ؛ السير للذهبي 46/1 ؛ أخذ معرفة علم الرجال عن يحيى بن معين، وله كتاب الضعفاء، وكتاب التأريخ، وكتاب الطبقات، وكتاب في غريب الموطأ، وكتاب في رجال الموطأ. أما الجزء الذي رواه حبيب بن نصر بالقيروان عنه فيرجع إلى كتابه في الضعفاء.

الراوي : حبيب بن نصر بن سهل التميمي (ت 287 هـ)؛ راجع عنه: تراجم أغلبية، ص 277 ؛ معالم الإيمان 198/2 ؛ رياض النفوس 459/1 ؛ الديباج المذهب 336/1. كان صاحب المظالم بالقيروان لسحنون. سمع من سحنون كثيرا وله كتاب مشهور في مسائله لشيخه سمّاه بالأقضية. وأدخل محمد بن سحنون أسئلته إلى سحنون في كتبه، فيرويها عنه ابن أبي زيد القيرواني في كتاب النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات (انظر دراساتي في مصادر الفقه المالكي).

هذا، ولقد استخرجت الفقرات من المخطوط المذكور أعلاه من كتب العجلي التي فيها إضافات لناسخ المخطوط أبي العرب التميمي فقط. ومن المرجّح، بل من اليقين أنه قد أدخل هذه التعليقات في نسخته في أواخر القرن الثالث الهجري، أي في حياة شيخه المذكور المتوفى سنة 276 - 277 هـ. فبالتالي أذكر الفقرة المعنية في المخطوط كما جاءت بتعليق أبي العرب عليها في موضعه. ويلي هذه الفقرات المقتبسة من النسخة القيروانية بعض من الشرح والتعليق. كما أذكر من كتب الجرح والتعديل في سبيل المقارنة بين ما جاء في المخطوط عن العجلي كتاب "تذهيب تهذيب الكمال للمزي" للحافظ الذهبي الذي لم يزل مخطوطا في ثلاثة مجلّدات في مكتبة برلين/ ألمانيا من ناحية وكتاب الكمال في معرفة الرجال للمقدسي (وهو أيضا من المخطوطات في برلين).

مقتبسات من :

كتاب تمييز الرجال لأبي الحسن العجلي الكوفيّ بالإضافات لأبي العرب التميمي.

عبد الكريم بن راشد (كذا)، أبو أميّة البصري.

العجلي: ضعيف الحديث وقد روى عنه مالك بن أنس. قال ع : حدثني عمر ابن يوسف عن محمد بن وضاح قال : سألت يحيى بن معين : هل روى مالك عن ضعيف ؟ قال ما في رجاله ضعيف إلا عبد الكريم أبو أمية؛ قال ع : وهو عبد الكريم بن رُشَيْد وهو ابن أبي المخارق وكان معلّما.

ربما كان اعتماد أبي العرب على كتاب مناقب مالك بن أنس لمحمد بن وضاح القرطبي (ت 286 هـ)[3] بالرواية المذكورة لعمر بن يوسف بن عمروس (ت 324هـ)[4] ويذكر أبو العرب هذه الرواية في كتابه طبقات علماء إفريقية مرة واحدة فحسب. لعلّه أدخل هذه الفقرة في كتابه أيضا الذي ألّفه في فضائل مالك بن أنس والذي لم يزل مفقودا إلى الآن غير أنّه يذكره في كتاب المحن (ص 321) : [بقية هذا الحديث في الجزء الثاني من فضائل مالك التي ألّفتها...]. والخبر يأتي بصدد تأليف الموطأ على يد مالك بن أنس.

لقد أخطأ شيخنا أبو العرب التميمي عند التعريف على اسمه؛ الصحيح أنّ هناك عبد الكريم بن رُشَيْد، يقال : ابن راشد البصري[5]، وهناك عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية البصري الذي روى عنه مالك بعدما لقيه بمكة وله عنه في الموطأ حديث واحد من مرفوع الأثر: راجع التمهيد لابن عبد البرّ 65/20. وابن أبي المخارق هذا كان معلما كما ذكره أبو العرب، لكن اختلفوا في اسمه، فقيل : هو ابن قيس، فقيل أيضا : هو ابن طارق[6]. وأكثر أقوال العلماء بتركه وتضعيفه.

أبو عبيدة الحدّاد، عبد الواحد بن واصل البصري

العجلي: بغداديّ ثقة سمع من شعبة. قال ع : قال لي أبو مصر (؟) قال لي يحيى بن معين: أبو عبيدة الحدّاد ضعيف.

يُذكر قول العجلي بهذا المعنى في كتاب الكمال في أسماء الرجال للمقدسي (ق 9 أ ـ ب) وفي التهذيب لابن حجر (440/6) وعند المزي (476/18)؛ بهذا المعنى، ويلاحظ أن قول يحيى بن معين يختلف عمّا يرويه أبو العرب عنه في أبي عبيدة وهو يسمّيه ثقة في كتب التراجم بما في ذلك تهذيب التهذيب للذهبي (مخطوط برلين، 272، ق 193 ب) ويضعّفه في موضعنا هنا برواية أبي العرب.

أمّا مصدر أبي العرب فإنّه غير مذكور بين تلاميذ ابن معين ولا يُعْرف مَنْ هو. وجدير بالذكر أيضا أنّ أبا العرب لم يَرَ بأسا برواية قولَيْن متناقضَيْن في هذا الراوي فلم يعلق على ذلك شيئا في هذا الموضع من الكتاب.

عامر بن واثلة بن عبد الله، أبو الطفيل الليثي

العجلي : كوفي تابعي ثقة، اسمه عامر بن واثلة وأصله مكي. قال ع: أبو الطفيل قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم، وأدخله محمد بن سنجر في المسند وجعل له رواية عن النبي عليه السلام.

لقد كان آخر من توفي من الصحابة، ولد عام أحد وأدرك ثماني سنين من حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، هذا ولم يذكر مؤلف التراجم قول العجلي غير ابن حجر في تهذيب التهذيب (84/5) أما قول أبي العرب إضافة إلى ما نقل عن العجلي فإنّه جدير بأن يذكر نظراً إلى أنّ المشارقة ليس لديهم علم، كما يبدو، "بالمسند" لمحمد بن سنجر (ت 258 هـ)، نزيل مصر. كان هذا المسند متداولا بين أيدي العلماء بالقيروان وبالأندلس في القرن الثالث الهجري برواية عبد الله بن مسرور التجيبي عن عيسى بن مسكين كما سبق ذكره في محاضرتي في العام الماضي. فالمسند هذا يُذكر مرارا في رياض النفوس لأبي بكر المالكي[7].

وما يثبت عدم نشر هذا الكتاب عند المشارقة برواياتهم الخاصة بهم هو أن ابن حجر العسقلاني نفسه اعتمد عليه برواية المغاربة كما يذكرها في فهرست مروياته : ... عن أبي عمر ابن عبد البرّ قال: قرأتُه على عبيد الله بن محمد[8] عن عبد الله بن مسرور عن عيسى بن مسكين عن محمد بن سنجر (مخطوط برلين 1288، ق 73 أ). وبهذه الرواية القيروانية ينقل منه ابن عبد البر في كتابه التمهيد[9] أيضا. ومن هذا نستخلص أنّ المسند لابن سنجر قد أخذ طريقه أوّلا إلى إفريقية والأندلس لكي ينقله المغاربة من هناك بروايتهم خاصة إلى المشرق.

عاصم بن سليمان الأحول البصري

العجلي : ثقة مأمون ثبت من أصحاب الشعبي وكان كثير الحديث وكان على قضاء المدائن وكان في عُسْر وسوء خلق وكان صاحب سنة وكان عاصم الأحول قد سمع من أبي قلابة ولم يسمع منه عاصم بن أبي النجود.

أهمية الخبر برواية أبي العرب هي أنه يذكر أكثر مما يذكر غيره من المصطلحات في الجرح والتعديل نقلا عن العجلي. ولم يبق عندهم غير قوله الوجيز فيه إنّه كان ثقة : تهذيب التهذيب لابن حجر 43/5 ؛ المزي 490/13.

إسحاق بن سُوَيْد بن هُبيرة التّميمي البصريّ

العجلي : ثقة وكان يتحامل على علي تحاملا شديدا قال : لا نحبّ عليّا، وليس بكثير الحديث. قال ع : مَنْ تحامل على علي فمن أين يكون ثقة.

تهذيب التهذيب لابن حجر 236/1 : عن أبي العرب في الضعفاء : كان يَحْمل على علي تحاملا شديدا وقال : لا أحبّ عليا؛ وليس بكثير الحديث، من لا يحب الصحابة فليس بثقة ولا كرامة.

نسخة القدس، 17 أ، كتاب الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي، ص 61 : بصري ثقة، وكان يحمل على علي.

مما يثير الاهتمام هو الفرق الملحوظ بين القولين لأبي العرب ما جاء في كتاب العجلي من ناحية : ﴿من تحامل على علي فمن أين يكون ثقة﴾، وما جاء عند ابن حجر العسقلاني نصّا من ناحية أخرى: ﴿من لم يحبّ الصحابة فليس بثقة ولا كرامة﴾. إنه من الواضح أن قول أبي العرب وتعليقه على قول العجلي عند ابن حجر أعم وأوْسع مما جاء في الأصل، أي في النسخة القيروانية من كتاب العجلي، لأنه لا يتركز على شخصية علي بنِ أبي طالب فقط بل هو يشمل جميع أصحاب رسول الله عليه السلام مستنكراً لسبهم رضي الله عنهم أجمعين. ومن هنا قد يُعْتبر قول أبي العرب في كتاب العجلي، وهو الأصل : قوله الأول بتركيزه على علي فقط وإبراز شخصيته هو فحسب، بينما يُعْتبر القول عند ابن حجر، وذلك نقلا من كتاب الضعفاء لأبي العرب ولا من كتاب العجلي كما هو واضح، رأيا عاما لأبي العرب أبدى به في ظروفه السياسية التي أعان منها مدينة القيروان في عهد بني عُبيد الفاطميين الذين أمروا بتفضيل علي على غيره من الخلفاء الراشدين وأحلّوا سبّ الصحابة.

نجد هذا الموقف لأبي العرب مكرّراً في كتابه الضعفاء أيضا كما نقله ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان نصا : ﴿من سب الصحابة فليس بثقة ولا مأمون﴾(10). وما أودّ إبرازه بهذا الصدد هو أنّ تعليق أبي العرب في كتاب العجلي (وهو الأصل) بهذا المعنى المذكور أقدم ويسبق على غيره من أقاويله المتشابهة؛ وذلك أن أبا العرب قد سجله في كتاب العجلي قبل تأليف كتابه هو في الضعفاء، أي في المرحلة التمهيدية لكتابه اعتماداً على شيوخه.

ولعلّه ليس من باب الصدفة أن نجد على ظهر الكتاب المذكور للعجلي حديثا يرويه أحمد بن يزيد القرشي القيرواني (ت 284 هـ)[11]بإسناده عن موسى بن معاوية الصمادحي (ت 225 هـ)[12] وكتبه أبو العرب بخط يده تحت عنوان الكتاب، ونصه :

﴿قال عليّ (نعم! علي بن أبي طالب): يخرج قوم في الزمان الأخير يسمّون الرافضة وآية ذلك أنهم يشتمون أبا بكر وعمر، فإذا رأيتموهم فاقتلوهم، فإنهم مشركون﴾.

أو كما جاء عن أبي العرب أيضا عند خروج أهل السنة إلى المهدية في حربهم ضد بني عبيد أيام أبي يزيد "صاحب الحمار"، قال أبو العرب بهذه المناسبة نقلا من المسند لابن سنجر:

﴿يكون في آخر الزمان قوم يسمّون الرافضة فإن أدركتموهم فاقتلوهم فإنهم كفار﴾[13].

وذلك يدل دلالة واضحة على أن وراء المصطلحات المستخدمة لدى القدماء اعتبارات سياسية وعقائدية باتجاهاتها المختلفة لا يمكن تجاهلها عند وضع المعجم التأريخي للمصطلحات الحديثية (في بابه الخاص: مصطلحات الجرح والتعديل).

معبد الجهنيّ

العجلي: ثقة روى عن الحسن وكان أول من أنشأ القدر. قال ع: حدثني بكر ابن حماد قال : حدثنا حامد بن عمر عن مرحوم بن عبد العزيز العطار عن أبيه وعمّه أنّهما سمعا الحسن يقول : لا تجالسوا معبد الجهني فإنه ضال مُضِلّ.

يعتمد أبو العرب وفي تعليقه هذه المرة على شيخه بكر بن حماد (296 هـ)[14]، وهو من مصادره الرئيسية في كتابه الطبقات. لقد قام بكر بن حماد برحلته إلى المشرق عام 217 هـ، وجالس شيخه حامد بن عمر (233 هـ)[15]، قاضي الكرمان، في البصرة، وهو مصدره وفقا للإسناد المذكور. ولبكر بن حماد أحاديث في ردّ على من قال "بخلق القرآن" وبانتفاء الرؤية يوم القيامة وأحاديث أخرى أخذها عن شيوخه أثناء رحلته وحدّث بها بالقيروان في عهد بني عبيد.

ونلاحظ أن القول الذي يذكره أبو العرب عنه نقلا عن مشايخه بإسناده هذا يرويه ابن حجر أيضا عن مصادره هو، وبعدم ذكر أبي العرب. ومن الأرجح أنّ أبا العرب قد أدخل هذه الفقرات في كتابه في الضعفاء من طريق شيخه بكر بن حمّاد بروايته هذه.

مقتبس من :

كتاب فيه تمييز ثقات المحدّثين وضعفائهم وأسمائهم وكناهم لابن البرْقي، رواية حبيب بن نصر عنه.

عبد الحميد بن عبد الرحمان الحمّاني ليس به بأس. قال ع : اختلفوا في الحماني، فقال أبو الحسن الكوفي : ثقة، وقال غيره –أراه ابن معين– ضعيف.

تهذيب التهذيب لابن حجر 130/6 : ابن البرقي عن ابن معين : كان ثقة ولكنه ضعيف العقل؛

العجلي (في نفس الموضع) : ضعيف الحديث مرجئي.

ابن عدي 1958/5 : ابن معين: ضعيف ليس بشيء؛ ويقول أيضا : يحيى بن عبد الحميد الحماني ثقة وأبوه ثقة. وقد ضعفه أحمد بن حنبل وضعفه ابنه أيضا غير أنّ ابن معين يوثقهما عند ابن عدي مرة، ويضعف الحماني مرة أخرى في نفس الموضع.

تهذيب التهذيب للذهبي، ق 120 أ (ج 2) : وثقه ابن معين.

ونلاحظ أنّ عبد الحميد الحماني لا يُذْكر في تأريخ الثقات للعجلي برواية الهيثمي وبترتيبه غير أنّه وثّقه، كما رأينا، في رواية أبي العرب في كتاب ابن البرقي.

ومما أستخلصه من هذه الخلافات والاضطرابات البينة في نقد الحماني، فيما جاء في الأقاويل السابقة، هو أنّها قد ترجع إلى الظروف السياسية التي شاهدها أبو العرب في عصر العبيديين بالقيروان. لقد رُمِي الحماني هذا بالإرجاء. ورأي أهل القيروان أن الإرجاء بعدم تفضيل عليّ على عثمان خير مما دعت إليه الشيعة في ذلك الوقت، فنجد قول أبي الحسن العجلي بهذا الصدد واضحاً يرويه عنه أبو العرب في كتاب المحن (ص 442) وهو يقول :

﴿التشيّع تشيع أهل العلم الذي يقدّم عليّا على عثمان، وأما من قدّم عليّا على أبي بكر فهو رافضي﴾.

والرافضي يعتبر كافرا عند أهل القيروان كما جاء في روايتهم للأحاديث في هذا الشأن. ومن هنا يبدو لي أن موقف أبي العرب من عبد الحميد مرجئيّا يبرّر موقفه منه محدثا ولذا فلم ير بأسا بتوثيقه في رواية الحديث.

من المعلوم أن أبا العرب كان مؤرخا ومحدثا أكثر مما كان فقيها؛ ونرى مدى اهتمامه بالحديث وبالرجال من خلال كتبه التي بقيت لنا ومن خلال العناوين المروية لكتبه الأخرى التي -للأسف- لم تزل مفقودة إلى اليوم. لقد أخذ علم الرجال من المشارقة ومن المغاربة على السواء. ومن المغاربة الذين أخذ عنهم علم الرجال قاسم بن مُسْعِدة البكري (ت 317 هـ)، وفيه يقول أبو العرب :

جاءني قاسم بن مسعدة ليسمع مني فرأيت عنده علما بالحديث وتمييزا للرجال فأخذت عنه[16].

كما نجد أيضا اعتصامه بالسنّة وهجومه على أهل البدعة والأهواء من العراقيين عامة وعلى المحدّثين العراقيين وأصحاب الشيعة خاصة. لقد ألف أهل المشارقة مجموعة من الرسائل ردّا على أهل العراق بسبب تعصّبهم على غيرهم : ومن هذه الكتب مثلا كتاب المعرفة والتأريخ للفسوي (ت 277 هـ)، جمع في باب منه الأقاويل في رفض روايات العراقيين ورواتهم، منهم سليمان الأعمش (ت 147 هـ)، على لسان أهل السنة[17]. ومن هذه الكتب أيضا كتاب قبول الأخبار ومعرفة الرجال لأبي القاسم البلخي (ت 319 هـ)[18] نقد فيه أحاديث العراقيين وهاجم بعضهم أيّ مهاجمة.

ولدى أبي العرب التميمي مثل ذلك بالقيروان ما يثبت اهتمامه بالحديث ويقظته بنقده لرواة الحديث وذكائه في هذا الفن، وذلك خاصة في الصراع السياسي الواقع بين العُبَيْدِيّين وأهل السنة في عصره. وفي المكتبة العتيقة أوراق متفرّقة بخط يده يروي فيها بعضا من تلك الأقاويل التي رواها الفسوي والبلخي في كتابيْهما المذكورين. فأكتفي هنا بالأمثلة التالية :

- قوْل ابن شهاب الزهري :

﴿إذا أوغل الحديث هناك يعني العراق فرويدك به﴾.

- قوْل عبد الرحمان بن مهدي، وهو من كبار محدّثي أهل السنة، وهو يقول:

﴿أستخير الله في ترْك حديث الأعمش﴾[19].

- ومنها قول لوكيع بن الجراح (ت 197 هـ) للمحدث المشهور في عصره -وهو قول لم أجد له مثيلا أو شبيها به في المصادر إلى الآن- يرويه أبو العرب وكتبه بخط يده :

﴿والله، لكأن النبي الذي بُعِثَ بالحجاز ليس هو الذي يُحَدِّثُ عنه أهل العراق﴾.

هذا، ولقد اخترت هذه الأمثلة جميعا لكي أنبّه إلى أهمية الكتب والمصادر القديمة عند دراساتنا واطلاعاتنا على نشأة المصطلحات في علم الحديث وإلى تطورها في مجرى العصور، وذلك حتى ولو كانت هذه الكتب والمصادر ناقصة وغير كاملة. ونظراً إلى تاريخ تأليفها وترسيمها؛ تحتل هذه القطع من الكتب مركزا هامّا في دراساتنا حول نشأة هذا الفن من الفنون الإسلامية. وذلك يدفعني إلى أن أشير إلى مصطلح نادر هو في كتب علم الرجال وإلى نشأته عند القدماء المحدّثين. والمصطلح: ﴿سكتوا عنه﴾.

حسب علمي بالتراث فمن أقدم المخطوطات ما بين يدينا اليوم جزء من الموطأ لعبد الله بن وهب المصري برواية سحنون بن سعيد وهو محفوظ في المكتبة العتيقة بالقيروان. وهو يحتوي على كتاب المحاربة من الموطأ قد نشرته بتحقيقي عام 1992 بدراسة على رواية الجزء وبتعليق على نصّه.

ما يهمّنا في موضوعنا هذا هو بعض الإضافات الثانوية بين سطور النص التي تتعلق بلا شك بأسماء الرواة المذكورين في أسانيد الكتاب. وهذه الظاهرة تتكرر عند ذكر عبد الله بن زياد بن سليمان المدني، ابن سمعان[20] مرارا على الشكل التالي :

لم يقرأه الحارث [أي : الحارث بن مسكين الراوي لكتاب المحاربة عن ابن وهب، أخذ عنه يحيى بن عمر الكناني روايته ورواه عنه بالقيروان]، أو على الشكل التالي بنفس المعنى : لم يقرأ ح، وأيضا : لم ح. أضيفت هذه الملاحظات القصيرة بغير يد الناسخ وبحبْر آخر لا يتفق لونه واللون الأصلي للكتاب. ومؤدى القول أنّ هذه الملاحظات متأخرة على نسخ الكتاب. ومعناه أن الحارث بن مسكين الذي يعتبر

راويا آخر لهذا الكتاب لم يذكر اسم ابن سمعان عندما روى الكتاب، بينما هو مذكور في النسخة التي بين يدينا والتي أقدم من رواية الكتاب عند يحيى بن عمر عن الحارث بن مسكين. وقد أدْخَلت هذه الملاحظات في النسخة القديمة هذه عندما روى يحيى بن عمر الكتاب في حلقته عن الحارث بن مسكين. وذلك يتبيّن في بداية الكتاب نصا :

حدّثني به أيضا أبو بكر عن أحمد بن داود عن سحنون عن ابن وهب،

حدثني أبو بكر قال: حدّثني يحيى قال : حدّثني سحنون والحارث بن مسكين وأبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح قالوا...(21).

عند الرجوع إلى كتب التراجم نجد أن ابن سمعان لم يكن من أصحاب الثقات، بل ذُكر ضعفه عند أغلب المرجّحين، كما قيل فيه إنه كذّاب، من لم يكن يعرف الحديث. وقال أبو حاتم فيه: ضعيف الحديث سبيله سبيل الترك.

وقال البخاري: سكتوا عنه.

وكان عبد الله بن وهب من أروى الناس عن ابن سمعان، كما يتبين ذلك صراحةً في كتابيه الموطأ -وهو كتاب فقهي- والجامع- وهو كتاب حديث بثه، حيث يذكره مرارا كمصدر أساسي له.

وفي كتاب المحاربة (ورقة 2 ب، سطر 28) نصّا كما يلي:

وأخبرني يحيى بن عبد الله بن سالم وسعيد بن عبد الرحمان الجمحي وابن سمعان عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: أغار ناس من عُرينة على لقاح رسول الله عليه السلام... ألخ، القصة معروفة.

نجد نفس القصة بروايتها عند النسائي (ج 7، ص 99 - 100) كما يلي : أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : أنبأنا ابن وهب قال : وأخبرني يحيى بن عبد الله بن سالم وسعيد بن عبد الرحمان وذكر آخر عن هشام بن عروة... ألخ.

لا شك في أن الآخر هذا في موضعه هو ابن سمعان الذي تركوا ذكره في رواية أحمد بن عمرو بن السرح كما جاء مثيل ذلك في آخر كتاب العتق في الصحيح للبخاري أيضا برواية ابن وهب عن مالك بن أنس وابن فلان عن سعيد المقبري...

ألخ. فيقول الدراقطني في غرائبه عن مالك إن ابن فلان هذا في موضعه هو ابن سمعان (راجع بهذا المعنى أيضا تهذيب الكمال للمزي، ج 14، ص 582، وكذلك فتح الباري لابن حجر، ج 5، رقم 2559.

وفي هذا الموضع يتبيّن لنا نشأة المصطلح ﴿سكتوا عنه﴾ عند البخاري والعبارة ﴿تركوه﴾ و﴿متروك﴾ وتطوّره في كتب التراجم : نظرا إلى أن النسخة القيروانية لكتاب المحاربة تذكر اسم ابن سمعان راويا لابن وهب فلا شك إذا في أنّ النسخة سابقة على الروايات الأخرى التي يسقط فيها ذكر ابن سمعان. فالخطوط الذي بين يدينا قد مرّ بمراحل هذا التطور تبرز آثاره في الملحوظات التي تمّت الإشارة إليها سابقا. إن إسقاط اسم ابن سمعان لم يتمّ إلا بعد سحنون بن سعيد الذي لم ير بأسا في ذكره في إسناد الكتاب عندما رواه بالقيروان بعد عودته من رحلته إلى القيروان كما لم ير بأسا في ذكره أيضا في المدوّنة حيث ينقل كثيرا عن ابن وهب عن ابن سمعان بروايته.

نجد هذه الظاهرة عند أسماء رواة آخرين على هذا الشكل، وهم: يزيد بن عياض المدني، أشهب بن حاتم الجمحي البصري، الحارث بن نبهان الجرمي، مسلمة بن عُليّ الدمشقي وشمر بن نمير المصري – وكل هؤلاء من مصادر ابن وهب الرئيسية في كتبه الذين وصفهم الجرح والتعديل : ضعفاء.

إنّ ابن وهب على علمه في الحديث والفقه لم ير بأسا أو حرجاً في ذكرهم في أسانيده فلم يسقط أحدا منهم أثناء تأليف كتبه؟ فعندما سئل ابن وهب عمّا قال مالك بن أنس في ابن سمعان (لقد سماه مالك كذابا!) أجاب ابن وهب : لا يُقبل قول بعضهم في بعض (راجع الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ج 4، ص 5.-6، سطر 1445.

نجد آراء نقاد الرجال آثاراً ملموسةً في كتب الحديث فيما بعد: لقد تجاهل الرواة ذكر ابن سمعان –والمحدّثين الآخرين الذين ذكرناهم آنفا– ووضعوا في أسانيدهم عبارات كما رأينا : "ابن فلان"، و"ذكر آخر"... وما أدّى إلى نشأة المصطلح ﴿سكتوا عنه﴾ و﴿تركوه...﴾.

لعلّ هذا هو التأريخُ الموجز لمصطلح نادر الوجود في كتب الجرح والتعديل.

الهوامش

1- جذوة المقتبس، ص 21 - 220 : راجع أيضا بغية الملتمس للضبي، الرقم 1411.

2- ترتيب المدارك 81/7.

3- راجع سنرجين 474/1، المقدمة على كتابه في البدع (مدريد 1988).

4- ابن الفرضي، رقم 947، وهو من أهل أستجة تلمّذ على ابن وضاح : أخبار الفقهاء للخضني، ص 277 (مدريد 1992).

5- راجع : المزي 274/18 : تهذيب التهذيب لابن حجر 372/6.

6- راجع : المزي 259/18 : تهذيب التهذيب 376/6 : العقيلي 62/3.

7- وأدخل محمد بن سنجر هذا الحديث في مسنده : 83/1، 87، 112 : راجع أيضا فهارس الكتاب.

8- من علماء قرطبة (ت 392 هـ) : ابن الفرضي، الرقم 1004، بغية الملتمس، الرقم 1134، راجع أيضا فهرسة لابن خير، ص 671، جذوة المقتبس، الرقم 1134

9- راجع على سبيل المثال : 48/2، 100، 302 – 167/1، 240، 269 – 49/3 - 186 الخ.

10- راجع لسان الميزان : 385/1.

11- تراجم أغلبية، تحقيق محمد طالبي، ص 321، معالم الإيمان : 2000/2، رياض النفوس: 473/1، له كتاب جمع فيه أحاديث في السنة والنهي عن البدعة عن شيخه موسى بن معاوية الصمادحي، ومنه أوراق بالمكتبة العتيقة بالقيروان.

12- تراجم أغلبية، ص 141، معالم الإيمان : 51/2، كتاب المحن لأبي العرب، ص 457، السير للذهبي : 108/2.

13- رياض النفوس لأبي بكر المالكي، ص 309.

14- معالم الإيمان : 281/2، رياض النفوس : 20/2، له في الزهد والمواعظ وذكر الموت وهو له شعر كثير، وقد جمع شعره محمد المختار العبيدي في كتابه القيّم الحياة الأدبية بالقيروان في عهد الأغالبة، ص 210 - 182.

15- المزي : 324/5، تهذيب التهذيب لابن حجر : 169/2.

16- ابن الفرضي، الرقم 1061، لعل صوابه : قرأت عنده علما... فأخذت عنه.

17- راجع ج 2، ص 746 وما بعدها.

18- للكتاب نسخة في دار الكتب المصرية : راجع سنرجين : 623/1.

19-وفي حلية الأولياء لأبي نعيم : 12/9 : أستجير (بالجيم) الله في الأعمش.

20- راجع عنه : تهذيب التهذيب لابن حجر، ج 5، ص 219، ميزان الاعتدال للذهبي، ج 2، ص 38 : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج 2/2، ص 60 : الكامل في الضعفاء لابن عدي، ج 4، ص 1444، تاريخ بغداد، ج 9، ص 526 – مع ذكر مصادر أخرى، تهذيب الكمال للمزي، ج 14، ص 455.

21- أبو بكر المذكور في هذين الإسنادين على الورقة الأولى من النسخة هو أبو بكر محمد بن محمد بن اللباد الفقيه المشهور بالقيروان وتلميذ يحيى بن عمر.

بعض اصطلاحات الجرح والتعديل عند الإمام البخاري

د. محمد صقلي حسيني
كلية الآداب ـ ظهر المهراز ـ فاس

يعتبر الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله إمام أهل الحديث وشيخ الحفاظ، لجهوده في حفظ السنة والذود عن حياضها، وتقدمه في صناعة الحديث رواية ودراية ونقدا، وإسهامه بحظ وافر في سائر فنون علم الحديث الشريف، ومنها علم الجرح والتعديل الذي ألف فيه تآليف مهمة جمعت غرو كلامه في نقد الرجال، وهي معتمد النقاد من بعده، وما وصل إلينا من آثاره كـ"التاريخ الكبير"، و"التاريخ الصغير"، و"الضعفاء الصغير"، وغيرها شاهد له على طول الباع وكثرة الاطلاع في هذا الميدان.

وقد برز فيه أيضاً بمنهجه المتميز المتسم بكثير من الاعتدال والإنصاف والاحتياط والدقة، واستعمال عبارات في الجرح والتعديل اعتبرت من قبيل الاصطلاحات الخاصة به.

قال الإمام الذهبي : «ومن نظر في كلامه علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول : منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا، وقل أن يقول : فلان كذاب، أو كان يضع الحديث»[1]. ونعرض هنا لبعض ألفاظ الجرح والتعديل عند هذا الإمام الكبير، ومراده منها، وهي في أغلبها من مثل ما ذكر الإمام الذهبي، أي من اصطلاحه الخاص.

قول البخاري : (منكر الحديث).

ذكر الذهبي في ترجمة أبان بن جبلة، ما يلي : «قال البخاري : منكر الحديث، ونقل ابن القطان أن البخاري قال : كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه»[2].

وقال السيوطي : «يطلق -أي البخاري- منكر الحديث على من لا تحل الرواية عنه»[3].

وقال الشيخ أحمد شاكر : «قول البخاري : منكر الحديث، فإنه يريد به الكذابين»[4].

ويبدو أن الأمر الذي ذكره هؤلاء ليس على إطلاقه، فمن الرواة من نعتهم البخاري بذلك، وتحل الرواية عنهم، وليسوا من المتروكين والكذابين، ومن بينهم:

- عبد الله بن حسن بن عطاء الهلالي المدني مولى ميمونة.

قال البخاري في ترجمته : منكر الحديث[5].

قال الحافظ ابن حجر : ضعيف[6]، وقد روى له البخاري في الأدب المفرد وابن ماجة.

- زمعة بن صالح الجندي.

قال البخاري : منكر الحديث كثير الغلط[7].

قال الحافظ ابن حجر: ضعيف[8]، وحديثه عند مسلم مقرون، وروى له أبو داود في المراسيل، والترمذي والنسائي وابن ماجة.

- الربيع بن حبيب الملاح.

قال البخاري : منكر الحديث[9].

قال ابن حجر : «صدوق، ضعف بسبب روايته عن نوفل بن عبد الملك، وقال أبو أحمد الحاكم: الحمل على نوفل»[10].

- سليمان بن موسى الأشدق، أبو أيوب الدمشقي.

قال البخاري : منكر الحديث[11].

قال النسائي : أحد الفقهاء، ليس بالقوي في الحديث[12].

وقال ابن حجر : صدوق، فقيه، في حديثه بعض لين وخلط قبل موته بقليل[13]، روى له مسلم والأربعة.

ومن هذه الأمثلة نلحظ أن من هؤلاء الرواة الذين أطلق عليهم البخاري : "منكر الحديث"، من تحل الرواية عنهم وقد روى هو عن بعضهم في غير الصحيح، وروى لهم مسلم في الصحيح في المتابعات والشواهد، والأربعة في السنن. «هذا، وقد يطلق البخاري قوله: (منكر الحديث) في ترجمة الراوي ولا يريد به صاحب الترجمة، وإنما يريد بعض من في السند إليه، ويعرف ذلك بقرينة المقام»[14].

ومثاله ما ورد في ترجمة الصحابي سنان بن عبد الله الجويني من تاريخه الكبير (162/2/2) فبعد أن ساق سنداً ينتهي إليه، قال: منكر الحديث[15].

ولعل المراد بقول الإمام البخاري: «من قلت فيه: منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه»، أي لا تحل الرواية عنه في الصحاح. والله أعلم.

قول البخاري : (فيه نظر) أو (في حديثه نظر).

تفيد هذه العبارة الطعن في صدق الراوي غالبا عند البخاري. قال الإمام الذهبي في ترجمة عبد الله بن داود الواسطي : «قد قال البخاري : فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتممه غالبا»[16].

وقال في ترجمة عثمان بن فائد: «قل أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم»[17].

ونقل أيضا في سير أعلام النبلاء[18] أن البخاري، قال: «إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو متهم واه».

وقال الإمام اللكنوي : «قول البخاري في حق أحد الرواة : "فيه نظر"، يدل على أنه متهم عنده ولا كذلك عند غيره»[19].

ونشير إلى أن هذا الأمر الذي ذكره هؤلاء الأئمة «ليس بمطرد ولا صحيح على إطلاقه، بل كثيرا ما يقوله البخاري ولا يوافقه عليه الجهابذة، وكثيرا ما يقوله ويريد به إسنادا خاصاً... وكثيرا ما يقوله ولا يعني الراوي، بل حديث الراوي»[20].

وقد قدم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة جملة من الأمثلة تدل على عدم صحة واطراد ما قرره الذهبي وتابعه عليه اللكنوي بخصوص هذا الاصطلاح[21].

أما ما يتعلق بالفرق بين قوله : (فيه نظر)، أو (في إسناده نظر)، أو (في حديثه نظر)، فقد أشار بعضهم أنه ربما يكون فرق بين تعبير وتعبير[22].

إلا أني لاحظت أنه يعدد هذه العبارات في الراوي الواحد فيكون مقصوده منها واحدا والله أعلم.

ومثاله ما ورد عنده في ترجمة حيي بن عبد الله المعافري المصري في كتابيه التاريخ الكبير[23] والتاريخ الصغير حيث قال: "فيه نظر".

بينما ورد في كتاب العلل الكبير[24] قال البخاري : "في حديثه نظر".

قول البخاري : (سكتوا عنه).

قال الإمام الذهبي : «قول البخاري : "سكتوا عنه"، ظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى تركوه[25].

وقال الحافظ ابن كثير : «إن البخاري إذا قال في الرجل : "سكتوا عنه" أو "فيه نظر" فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح فليعلم ذلك»[26].

وبالفعل فهذه العبارة أطلقها البخاري على جمع من الرواة ويظهر أنهم في أردأ المنازل عنده، لكنه من ألطف الناس لفظا في التجريح، ومن هؤلاء:

- عبد الله بن زياد بن سمعان[27].

وهو مجمع على ضعفه.

- عبد الله بن واقد الحراني[28].

وأغلب النقاد على تضعيفه.

- القاسم بن عبد الله العمري[29].

مجمع على ضعفه ورمي بالكذب.

- محمد بن الفضل المروزي[30].

رمي بالكذب.

قول البخاري : (فلان تركوه) أو (متروك الحديث).

يطلق البخاري هذه العبارة على الرجل الشديد الضعف أو المتهم بالكذب والوضع، وممن وصفهم البخاري بذلك :

وواضح أن الإمام البخاري لا يقصد تضعيف حديث هؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم.

قول البخاري : (صدوق) أو (صدوق الحديث).

يظهر أن البخاري عندما يطلق هذه العبارة يقصد بأن الراوي ثقة، لكنه لا يعدل عن مصطلح "الثقة" أو ما يماثلها صراحة، فيستعمل مصطلح، "صدوق" إلا لأمر بدا له، كأن يكون الراوي منسوبا إلى البدعة وهو الغالب عنده، أو في حفظه بعض لين، أو يأتي ببعض ما لا يعرف عند غيره.

وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

- عبد السلام بن حرب النهدي الملائي.

قال البخاري : صدوق(41).

قال ابن حجر: ثقة حافظ له مناكير(42).

- أبان بن عبد الله البجلي.

قال البخاري : صدوق(43)

قال الحافظ ابن حجر : صدوق في حفظه لين(44).

- ذر بن عبد الله الهمداني المُرهِبي.

قال البخاري : صدوق الحديث(45).

قال الحافظ ابن حجر : ثقة عابد رمي بالإرجاء(46).

- الصلت بن مهران التيمي الكوفي.

قال البخاري : كان يذكر بالإرجاء، سمع أبا وائل، صدوق في الحديث(47).

- طلق بن حبيب.

قال البخاري : يرى الإرجاء، وهو صدوق في الحديث(48).

هذا، ومما يلاحظ أن البخاري كثيراً ما يضيف وصفا آخر لعبارة (صدوق) ليبين سبب عدم اعتبار الراوي في مرتبة "الثقة" مثل قوله :

- صدوق وإنما يهم في الشيء[49].
- صدوق صاحب كتاب[50].
- صدوق إلا أنه يغلط[51].
- صدوق تغير بأخرة[52].
- صدوق إلا أنه لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه[53].

وكل هذا وغيره من دقة وضبط الإمام البخاري رحمه الله في إطلاق اصطلاحات الجرح والتعديل.

- صدوق وإنما يهم في الشيء[49].
- صدوق صاحب كتاب[50].
- صدوق إلا أنه يغلط[51].
- صدوق تغير بأخرة[52].
- صدوق إلا أنه لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه[53].

وكل هذا وغيره من دقة وضبط الإمام البخاري رحمه الله في إطلاق اصطلاحات الجرح والتعديل.

هـوامـش

1- سير أعلام النبلاء : 439/12.

2- ميزان الاعتدال في نقد الرجال : 5/1.

3- تدريب الراوي : 349/1.

4- الباعث الحثيث، ص : 89.

5- العلل الكبير للترمذي، ص : 97.

6- تقريب الكبير للترمذي : 486/1.

7- العلل الكبير للترمذي، ص : 158.

8- تقريب التهذيب : 315/1

9- العلل الكبير، ص : 180.

10- التقريب : 293/1.

11- العلل الكبير، ص : 257.

12- الضعفاء والمتروكون، ص : 186.

13- التقريب : 393/1.

14- حاشية الرفع والتكميل لأبي غدة، ص : 209.

15- انظر المصدر السابق.

16- ميزان الاعتدال : 34/2.

17- نفسه : 188/2.

18- ج : 441/12.

19- الرفع والتكميل، ص : 388.

20 هذا كلام الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي نقله عبد الفتاح أبو غدة في حاشية "قواعد في علوم الحديث" للتهانوي، ص : 257.

21- انظر حاشية الرفع والتكميل لأبي غدة، ص : 389.

22- انظر حاشية الرفع والتكميل، ص : 391، قال أبو غدة: «هذا الموضوع يستحق أن يوليه بعض الباحثين الأفاضل تتبعا خاصاً رجاء أن يتوصل به إلى قاعدة مستقرة، تحدد مراد البخاري من تعابيره المختلفة، إذ يقول في بعض الرواة: (فيه نظر)، وهو الأكثر في استعمالاته وتعابيره، ويقول في بعضهم (في حديثه نظر)، وهو أقل من الأول، ويقول في بعضهم (في إسناده نظر)، وفي بعضهم: (في إسناد حديثه نظر)، ويقول غير ذلك من العبارات، ولابد أن يكون فرق بين تعبير وتعبير عنده، لما عرف عنده من الدقة البالغة في لفظه وعبارته».

23- ج : 269/3.

24- ص : 191.

25- الموقظة، ص : 83.

26- اختصار علوم الحديث، ص : 89.

27- الضعفاء الصغير، ص : 67.

28- التاريخ الصغير : 283/2.

29- الضعفاء الصغير، ص : 100.

30- نفسه، ص : 109.

31- الضعفاء الصغير، ص : 19.

32- نفسه، ص : 21.

33- نفسه، ص : 25.

34- نفسه، ص : 28.

35- نفسه، ص : 49.

36- انظر لسان الميزان لابن حجر : 419/3 وحاشية الرفع والتكميل، ص : 405.

37- ينبغي أن يتنبه لهذا الأمر عند البخاري، خصوصا وأن تراجم هؤلاء الصحابة وردت في كتابه الضعفاء.

38- الضعفاء الصغير، ص : 39.

39- نفسه، ص : 59.

40- نفسه، ص : 87.

41- العلل الكبير للترمذي، ص : 45.

42- التقريب : 599/1.

43- العلل الكبير، ص : 95.

44- التقريب : 51/1.

45- الضعفاء الصغير، ص : 46.

46- التقريب : 287/1.

47- الضعفاء الصغير، ص : 62.

48- نفسه، ص : 65. ويلاحظ ذكر بعض هؤلاء الأعلام عنده في كتاب "الضعفاء الصغير" مما يدل صراحة أن مرتبتهم دون الثقات.

49- العلل الكبير للترمذي، ص : 161.

50- نفسه، ص : 69.

51- نفسه، ص : 331.

52- نفسه، ص : 391.

53- نفسه.

الدراسة المصطلحية في القرن التاسع الهجري "فتح الباري" نموذجا

د. إدريس الخرشافي
كلية الشريعة فاس

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فإسهاما من كاتب هذه السطور، بجهد المقل - في أعمال ندوة "مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية" أقدم هذه المحاولة لإبراز طبيعة البحث المصطلحي الحديثي الذي شهدته المصنفات في القرن التاسع الهجري من خلال النموذج الذي وقع عليه الاختيار، وهو فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852). وقبل أن أشرع في تقديم شواهد البحث الاصطلاحي في هذا المصنف، لا بأس أن أذكر بجملة من المعطيات العلمية المرتبطة بهذا الموضوع.

ذلك أن غير واحد من الباحثين في حقل الدراسات المصطلحية الحديثية مجمع على أن مقدمة ابن الصلاح (ت 643) هي أول مصنف متخصص جامع ومحرر لمصطلح علم الحديث، وأن جميع من أتى بعده، ممن اعتنى بالعلم نفسه، وألف فيه، لم يخرج عمله في بنائه عن كتاب ابن الصلاح.

قال الحافظ ابن حجر في هذا المعنى «فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر»[1].

وعلى هذا الأساس، فإن إسهامات الحافظ ابن حجر في البحث الاصطلاحي الحديثي بصفة عامة، مرتبطة كأشد ما يكون الارتباط بهذا الكتاب، ويمكن التدليل على هذا بالمعطيات العلمية الآتية :

1- مصنفه في النكت على المقدمة.[2]

2- الإفصاح، وهو عبارة عن إضافات علمية على نكت شيخه العراقي (ت806) على المقدمة نفسها.[3]

3- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، وهو مصنف صاغ فيه الحافظ بشكل مركز المادة العلمية للمقدمة، وتميز عنها بابتكار ترتيب جديد لها.[4]

4- نزهة النظر، شرح نخبة الفكر، وهو تفصيل علمي لمحتويات المصنف المتقدم، ألفه الحافظ ابن حجر استجابة لسؤال الطلبة.[5]

أما سائر مصنفات الحافظ ابن حجر في الدراسات الحديثية فقد كانت لها أهداف علمية أخرى، من شرح لمصادر الحديث أو دراسة لعلم رجال الحديث، أو تناول علم نقد الرجال... الخ.[6]

أخلص بعد هذه التوطئة إلى الحديث عن فتح الباري من حيث قيمته في مجال البحث المصطلحي الحديثي.

فغير خاف أن الحافظ ابن حجر في الفتح قد اعتنى بشرح الجامع الصحيح لأبي عبد الله البخاري (ت 256) إلا أن مقصده هذا لم يحمله على الاقتصار على تفسير محتويات الجامع فحسب، بل تعدى ذلك إلى الانتفاع على سائر العلوم والمعارف الشرعية التي يمكن البحث فيها من إثراء دراسة الأحاديث وإغناء النظر فيها.

وتأسيسا على هذه الرؤية، فقد كانت للمصنف وقفات عدة مع البحث المصطلحي الحديثي، تراوحت بين تحرير القضايا وضبط المراد منها، وبين ممارسة النقد المصطلحي الحديثي على الأعمال التصنيفية السابقة عليه.

وسأقتصر في هذه الورقة على الجانب الثاني، اعتبارا لقيمته في إبراز جهد الحافظ ابن حجر في تطوير الدراسة المصطلحية الحديثية، وتحديد البحث فيها.

وبيان هذا الجانب كالآتي :

أولا : الدراسة الوصفية لنصوص الفتح التي تضمنت البحث النقدي المصطلحي.

يمكن تقديم دراسة وصفية للنصوص التي ضمنها الحافظ ابن حجر عمله النقدي الاصطلاحي وفق الاعتبارات التصنيفية الآتية :

1- تصنيف النصوص باعتبار حجم ورودها في فتح الباري، إذ يبلغ عددها إجمالا اثني عشر نصا.

2- تصنيف النصوص باعتبار نسبتها إلى أصحابها، فقد نسبت هذه النصوص لستة من أعلام البحث للدرسات الحديثية.

3- تصنيف النصوص بالاعتبار التاريخي، حيث تتراوح ما بين القرن الرابع إلى النصف الثاني من القرن الثامن.

4- التصنيف الموضوعي، وقد تناولت النصوص القضايا الفرعية الآتية:

أ ـ ضبط دلالات مصطلحات البخاري في الجامع الصحيح.

ب ـ ضبط دلالات المصطلحات الحديثية بصفة عامة.

ج ـ الاستدراك على مقدمة ابن الصلاح.

ثانيا : تقديم نماذج من النصوص المتضمنة للبحث النقدي المصطلحي :

سيتم تقديم نماذج من النصوص التي تعكس ممارسة الحافظ ابن حجر للنقد الحديثي في إطار تصنيفها بالاعتبار الموضوعي، على أن أعرض في مستهل كل قضية فرعية لعدد ما استوعبته من النصوص، ولأسماء الأعلام أصحاب النصوص، وللإطار التاريخي الذي وجدوا فيه فأقول وبالله التوفيق :

1- ضبط الحافظ ابن حجر لمصطلحات الإمام البخاري :

تحتل النصوص المعتنية بهذا الجانب ثلثي العدد الإجمالي لنصوص النقد المصطلحي في الفتح. أما أصحاب هذه النصوص فهم على التوالي :

ـ أبو محمد، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت 327 هـ)، وله نص واحد.

ـ أبو سليمان، أحمد بن محمد الخطابي (ت 388 هـ)، وله نص واحد.

ـ أبو عبد الله، محمد بن إسحاق بن منده (ت 395 هـ) وله نص واحد.

ـ أبو الحسن علي بن خلف المغربي، المعروف بابن بطلال (ت 449 هـ)، وله نص واحد.

ـ محمد بن يوسف الكرماني، الحنفي (ت 786 هـ) وله ثلاثة نصوص.

أما النص الثامن، وهو الأخير في هذا الصنف فإنه غير منسوب لأحد.

أخلص بعد هذا، إلى تقديم نماذج من هذه النصوص، وهي كالآتي :

النموذج الأول : أخرج البخاري في كتاب العلم من الجامع الصحيح، باب : ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان، أحاديث تشهد لحجية العمل بالمناولة والمكاتبة...[7]

وبعد فراغ الحافظ ابن حجر من شرح مضمون الباب قال مستخلصا "لم يذكر المصنف من أقسام التحمل الإجازة المجردة ولا عن المناولة أو المكاتبة، ولا الوجادة ولا الوصية ولا الأعلام المجردات عن الإجازة[8]، وكأنه لا يرى بشيء منها»[9].

ثم نقل النص الآتي:

وقد ادعى ابن منده[10] أن كل ما يقول البخاري فيه : قال لي، فهي إجازة».

ثم تدخل الحافظ ناقدا فقال : وهي دعوة مردودة بدليل أني استقريت كثيرا من المواضع التي يقول فيها في الجامع "قال لي" فوجدته في غير الجامع يقول فيه "حدثنا"، والبخاري لا يستجيز في الإجازة إطلاق التحديث، فدل على أنها عنده من المسموع.

لكن سبب استعماله لهذه الصيغة ليفرق بين ما يبلغ شرطه، وما لا يبلغ. والله أعلم[11].

النموذج الثاني :

أخرج البخاري في كتاب البيوع حديثاً عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله...

ثم قال بعد روايته : تابعه هشام عن معمر. قال: عبد الرزاق: "في محل مال" رواه عبدالرحمن بن إسحاق عن الزهري[12].

وأثناء اهتمام الحافظ ابن حجر بشرح الحديث نقل عن الكرماني قوله :

الفرق بين هذه الثلاث، يعني قوله "تابعه" و"قال" و"رواه" أن المتابعة أن يروي الراوي الآخر الحديث بعينه، والرواية إنما تستعمل عند المذاكرة والقول أعم.

بعد هذا تدخل صاحب الفتح ناقدا: وما ادعاه من الاتحاد في المتابعة مردود، فإنها أعم من أن تكون باللفظ أو بالمعنى، وحصره الرواية في المذاكرة مردود أيضا، فإن في هذا الكتاب ما عبر عنه بقوله "رواه فلان" ثم أسنده هو في موضع آخر بصيغة "حدثنا".

وأما الذي هنا بخصوصه فعبد الرحمن بن إسحاق ليس على شرطه، ولذلك حذفه مع كونه أخرج الحديث عن مسدد الذي وصله عن عبد الرحمن[13].

2- ضبط دلالات المصطلحات الحديثية بصفة عامة :

اعتنى الحافظ ابن حجر بهذه القضية الاصطلاحية الفرعية في موطنين اثنين من الفتح برمته، وفي كلا الموطنين نسب الكلام للكرماني شارح البخاري.

وفيما ياتي أقدم النموذج الدال على هذه الممارسة النقدية.

أخرج البخاري في باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة خمسة أحاديث : قال في آخر حديث منها وقد رواه من طريق الزهري عن حمزة بن عبد الله..

قال تابعه الزبيدي وابن أخي الزهري وإسحاق بن يحيى الكلبي عن الزهري، وقال عقيل ومعمر عن الزهري عن حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم.[14]

وحين بلغ الحافظ ابن حجر من شرح أحاديث الباب قول المصنف : "وقال عقيل ومعمر..إلخ" نقل عن الكرماني قوله:

الفرق بين رواية الزبيدي وابن أخي الزهري وإسحاق بن يحيى، وبين رواية عقيل ومعمر أن الأولى متابعة والثانية مقاولة.

حينها تدخل الحافظ ناقدا، ومراده بالمقاولة الإتيان فيها بصيغة قال: وليس في اصطلاح المحدثين صيغة مقاولة، وأن السر في تركه عطف رواية عقيل ومعمر على رواية يونس ومن تابعه، إنهما أرسلا الحديث، وأولئك وصلوه، أي أنهما خالفا يونس ومن تابعه، فأرسلا الحديث.[15]

3- الاستدراك على مقدمة ابن الصلاح :

يبرز في هذا الجانب من جوانب العمل النقدي المصطلحي للحافظ ابن حجر في الفتح تأثير مصنف ابن الصلاح في الدراسات الحديثية في القرن التاسع الهجري.

ومفهوم الاستدراك كما مارسه الحافظ في الفتح أريد منه تطبيق شكل من أشكال العمل النقدي بصفة عامة، إذ أنه ألزم المصنفين بإيراد ما لم يُوردوا مما يوافق طبيعة مصنفاتهم وهكذا فقد تعقب الحافظ المقدمة في علوم كان عليه إدراجها فيها، ومعلوم أن الحافظ قد خصص لهذه الغاية كتابيه "النكت" و"الإفصاح"، كما أسلفت، إلا أنه استغل الفضاء المترامي للفتح لخدمة المقصد ذاته، وتأكيد ما جاء في غيره من مصنفاته. ومن هذا العمل أقدم النص الآتي:

«أخرج البخاري في كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل بضعة أحاديث في أحدها قول المصنف : "عن موسى بن عقبة عن أبي سلمة..."[16].

وحين أدرك الحافظ من شرح الحديث قوله : "عن موسى بن عقبة" نقل عن الإسماعيلي[17] قوله : «قال الإسماعيلي بعد أن أخرجه من طريق محمد بن الحسين المخزومي عن سليمان بن بلال عن عبد العزيز بن عبد المطلب عن موسى بن عقبة : لم أر في كتاب البخاري "عن عبد العزيز بن عبد المطلب" بين سليمان وموسى. بعدها تدخل صاحب الفتح معقبا: قلت: وهو المحفوظ، والذي زاده غير معتمد، لأنه متفق على ضعفه، وهو المعروف بابن زبالة ـ بفتح الزاي، وتخفيف الموعدة ـ المدني.

ثم ساق موطن الشاهد من النص، حين قال : وهذا من الأمثلة لما تعقبته على ابن الصلاح في جزمه بأن الزيادات التي تقع في المستخرجات يحكم بصحتها لأنها خارجة مخرج الصحيح، ووجه التعقب أن الذين استخرجوا، لم يصرحوا بالتزام ذلك. سلمنا أنهم التزموا ذلك، لكن لم يفوا به ، وهذا من أمثلة ذلك، فابن زبالة ليس من شرط الصحيح.[18]

وبعد فهذه جملة من النصوص المستقاة من فتح الباري، يظهر من خلالها نوعية البحث المصطلحي الحديثي الذي مارسه الحافظ ابن حجر على الأعمال السابقة عليه.

ومن خلال هذه النصوص، يمكن استخلاص المستفادات الآتية :

1- تراوح نوعية المصادر التي تنتمي لها النصوص المنتقدة بين المتخصص منها في البحث الاصطلاحي، وغير المتخصص، ذلك أن مقدمة ابن الصلاح هي المصدر المتخصص الوحيد، أما باقي المصادر فهي شروح للجامع الصحيح (شرح الخطابي

وابن بطال والكرماني) أو مصادر في البحث الحديثي بصفة عامة (مؤلف ابن أبي حاتم وابن منده).

وينبني على هذا الملحظ أن مشروع إعداد المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية يجب أن يراعي في جمع مادته العلمية المصنفات المتخصصة في البحث المصطلحي أو المرتبطة بالدراسات الحديثية على حد سواء.

2- أثبتت هذه الدراسة، على اختصارها، أن البحث المصطلحي لم يستقر بشكل نهائي في القرن السابع مع ابن الصلاح، بل واصل مسيرة تطوره ونضجه في القرون التالية عليه إلى عصر ابن حجر.

ويترتب على هذا الملحظ أن الدراسة المصطلحية الحديثية، قد واصلت، ولا شك، تجددها بعد القرن التاسع مع تلامذة الحافظ، وخاصة منهم السخاوي(ت 902 هـ) والسيوطي(ت 911 هـ).

واعتبارا لهذا الملحظ وجب أن يواكب مشروع المعجم سائر الأعمال الحديثية إلى حدود عصر ركود الدراسات الإسلامية بصفة عامة، واقتصارها على اجترار الأعمال الإبداعية السابقة عليها.

ومعلوم أن عصر الركود يمتد من أواخر القرن العاشر إلى بداية الرابع عشر.

الهوامش

1- نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص : 2.

2- وقد طبع في مجلدين بتحقيق ربيع المدخلي عن الجامعة الإسلامية بالسعودية.

3- قلت : سماه المصنف في خطبة كتاب النكت "تتمة التنكيت على كتاب ابن الصلاح (ص 30 منه).

4- قلت : عبارة الحافظ في شرح النخبة شاهدة لهذا المعنى (ص 2 ــ 3 منه).

5- شرح النخبة، ص : 3.

6- قلت : إبراز شرح للحافظ هو فتح الباري، وأهم عمل له في علم الرجال هو تهذيب التهذيب، أما علم نقد الرجال فقد أسهم فيه من خلال مصنفه لسان الميزان.

7- هذه الأحاديث مروية في الباب رقم : 8، وأرقامها : 64 و65.

8- قلت : هذه تفريعات عملية عن مبحث طرق التحمل والأداء الوارد في غير ما مصدر من مصادر علوم الحديث.

9- فتح الباري : 156/1.

10- قلت : من خلال دراستي لفتح الباري تبين لي أن الحافظ يتعامل مع ثلاثة أعلام متعاقبين من أسرة بن منده، هم على التوالي :

– أبو عبد الله ابن مندة (ت 395).

– أبو القاسم عبد الرحمن بن منده (ت 470).

– يحيى بن عبد الوهاب بن منده (ت 511).

وقد ترجح لدي أنه يريد أبا عبد الله بن منده صاحب كتاب رجال البخاري.

11- المصدر نفسه، والموطن نفسه.

12- الحديث رقم 2214، باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم.

13- الفتح : 408/4، أما المواطن الأخرى فهي كالآتي :

- 437/4 ـ نقد نص لابن أبي حاتم في دعوى وجود إدراج في رواية بالبخاري.
- 38/5 ـ نقد نص للخطابي في دعوى وجود إدراج في رواية بالبخاري.
- 547/1 – نقد نص لابن بطال في دعوى وجوب قول الشيخ نعم إذا حدثه الطالب بحديث عنه.
- 498/1 – نقد نص للكرماني في دعوى التفرقة بين "عن" و"أن".
- 199/5 – نقد نص لبعض الشراح في دعوى وجود إدراج في رواية بالجامع الصحيح.

14- الأحاديث مخرجة في الباب المذكور من كتاب الآذان وأرقامها من 678 إلى 682. أما الموطن الباقي الذي مارس فيه الحافظ نقد نص كلام الكرماني فهو في الموطن 251/8، وقد خلط فيه بين مصطلح المنقطع والمقطوع.

15- فتح الباري : 1662.

16- الحديث رقم : 6464.

17- قلت : هو أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت 371) صاحب المستخرج على البخاري.

18- فتح الباري : 298/11، والموطن الثاني الذي استدرك فيه على ابن الصلاح هو: 204/6، ويتعلق بلطيفة في علوم الحديث وهي تشابه طرفي الإسناد...

المصادر المعتمدة في البحث

1-فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر دار المعرفة. بيروت (د ـ ت)

2- نزهة النظر، شرح نخبة الفكر الحافظ ابن حجر. طبعة مصطفى البابي الحلبي، بمصر 1352 هـ/1934م.

3- نكت الحافظ ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح. تحقيق مسعود عبد الحميد السعدني، ومحمد فارس. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى 1414هـ / 1994 م.

وليس الهدف من هذه المقالة دراسة الضبط لدى المحدثين دراسة تفصيلية، وإنما المقصود التذكير بما بذلوا من جهد في إتقان كتابة الحديث وصون أسانيده ومتونه من التبديل والتغيير الناشئين عن سوء التواصل بالخط والكتاب رسما وتهجيا مع بيان اصطلاحاتهم ورموزهم في ذلك ونعرض لذلك ضمن مطالب أساسية هي:

1- أهمية ضبط كتابة الحديث.

2- نشأة ضوابط كتابة الحديث وتطورها.

3- قواعد ضبط كتابة الحديث كما استقرت عند أعلام علماء الحديث.

4- مصطلحات ورموز ضبط كتابة الحديث.

5-حاجتنا اليوم إلى معرفة قواعد ضبط كتابة الحديث.

فنقول وبالله التوفيق.

1- أهمية ضبط كتابة الحديث.

لقد امتن الله سبحانه وتعالى على الإنسان بنعمة البيان من بين أعظم النعم التي أنعم بها عليه؛ فقال عز وجل: «بسم الله الرحمن الرحيم الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان»[9]. وأكبر أدوات البيان للإنسان القلم واللسان، وبالقلم أقسم الرحمن على ثبوت نبوة محمد عليه الصلاة والسلام، فقال جل من قائل: «ن والقلم وما يسطرون، ما أنت بنعمة ربك بمجنون»[10].

وإذا كان لزلات الألسنة مخاطر أقلها أثراً حرمان الإنسان من بلوغ مراده من كلامه، وفقدان التواصل بينه وبين غيره، وقد يؤدي كلامه إلى عكس مراده، وأحياناً إلى دفع نفسه، أو حريته، أو عرضه، أو ماله جزاء زلات لسانه، وعدم ضبط مقاله، فما أكثر أشقياء الألسنة في هذا العالم، وهل يكب الناس على مناخيرهم في النار إلا حصائد ألسنتهم[11] في العالم الآخر.

وكذلك خلل الكتاب قد يؤدي التصحيف البسيط فيه إلى بتر عضو أو قتل نفس أو أكثر من ذلك.

وليس الهدف من هذه المقالة دراسة الضبط لدى المحدثين دراسة تفصيلية، وإنما المقصود التذكير بما بذلوا من جهد في إتقان كتابة الحديث وصون أسانيده ومتونه من التبديل والتغيير الناشئين عن سوء التواصل بالخط والكتاب رسما وتهجيا مع بيان اصطلاحاتهم ورموزهم في ذلك ونعرض لذلك ضمن مطالب أساسية هي:

1- أهمية ضبط كتابة الحديث.

2- نشأة ضوابط كتابة الحديث وتطورها.

3- قواعد ضبط كتابة الحديث كما استقرت عند أعلام علماء الحديث.

4- مصطلحات ورموز ضبط كتابة الحديث.

5-حاجتنا اليوم إلى معرفة قواعد ضبط كتابة الحديث.

فنقول وبالله التوفيق.

1- أهمية ضبط كتابة الحديث.

لقد امتن الله سبحانه وتعالى على الإنسان بنعمة البيان من بين أعظم النعم التي أنعم بها عليه؛ فقال عز وجل: «بسم الله الرحمن الرحيم الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان»[9]. وأكبر أدوات البيان للإنسان القلم واللسان، وبالقلم أقسم الرحمن على ثبوت نبوة محمد عليه الصلاة والسلام، فقال جل من قائل: «ن والقلم وما يسطرون، ما أنت بنعمة ربك بمجنون»[10].

وإذا كان لزلات الألسنة مخاطر أقلها أثراً حرمان الإنسان من بلوغ مراده من كلامه، وفقدان التواصل بينه وبين غيره، وقد يؤدي كلامه إلى عكس مراده، وأحياناً إلى دفع نفسه، أو حريته، أو عرضه، أو ماله جزاء زلات لسانه، وعدم ضبط مقاله، فما أكثر أشقياء الألسنة في هذا العالم، وهل يكب الناس على مناخيرهم في النار إلا حصائد ألسنتهم[11] في العالم الآخر.

وكذلك خلل الكتاب قد يؤدي التصحيف البسيط فيه إلى بتر عضو أو قتل نفس أو أكثر من ذلك.

روي أن بعض الخلفاء كتب إلى أحد ولاته : «أن أحص من قبلك من المخنثين» فصحف الكاتب حاء : أحص خاء، فما كان من الوالي إلا أن نفذ أمر الخليفة على تصحيفه[12].

كما قيل: إن مقتل عثمان رضي الله عنه، وقيام أول فتنة في الإسلام إنما كان نتيجة تصحيف في الرسالة التي بعثها عثمان رضي الله عنه مع الذي أرسله إلى أمير مصر «إذ كتب الكاتب: إذا جاءكم فاقبلوه فصحفت: فاقتلوه، فجرى ما جرى»[13].

وإذا كان من التصحيف ما يبعث على الضحك، مثل ما روي من أن الشافعي قال: «ويستحب في المؤذن أن يكون صيتا» فصحفها أحدهم: صبيا. فقيل له: ما العلة في ذلك ؟ فقال : ليكون قادراً على الصعود في درج المئذنة[14]، فإنه في الحديث بالغ الخطر إذ يؤدي إلى فساد التصور؛ ومن ذلك ما حكاه القاضي أحمد بن كامل، قال: حضرت بعض مشايخ الحديث من المغفلين فقال: «عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله (عن رجل) قال: فنظرت فقلت: من هذا الذي يصلح أن يكون شيخ الله ؟ ! فإذا هو قد صحفه، وإذا هو (عز وجل)[15].

ويفضي إلى تقويل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل، وما أدراك ما خطورة الكذب عليه عليه الصلاة والسلام، ولو لم يتعمد.

ومن ثم ألح المحدثون على ضرورة العناية التامة بضبط الكتاب. قال ابن دقيق العيد مبيناً أهمية إتقان الكتابة وضبطها : «ينبغي الإتقان والضبط فيما يكتب مطلقا، لاسيما هذا الفن، لإنه بين إسناد ومتن. والمتن لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتغييره يؤدي إلى أن يقال عنه ما لم يقل، أو يثبت حكم من الأحكام الشرعية بغير طريقه. وأما الإسناد ففيه أسماء الرواة الذي لا يدخله القياس، ولا يستدل عليه بسياق الكلام، ولا بالمعنى الذي يدل عليه باللفظ»[16].

ويقول ابن الصلاح[17] : «إن على كتبة الحديث وطلبته صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي رووه شكلا ونقطا يومن معهما الالتباس، وكثيرا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه، وتيقظه، وذلك وخيم العاقبة، فالإنسان معرض للنسيان وأول ناس أول الناس، وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه، وشكله يمنع من إشكاله».

وكما قال الشاعر :

العلم صيد والكتابة قيده * قيد صيودك بالقيود الموثقة[18].

وقول الآخر :

المح كتابك حين تكتبه * واحرسه من وهم ومن سقط[19]

واعرضه مرتابا بصحته * ما أنت معصوما من الغلط

وقال محمد بن عبد الملك الزيات في صفة دفتر[20] :

وأرى وشوما في كتابك لم تدع * شكا لمرتاب ولا لمفكر

نقط وأشكال تلوح كأنها * ندب الخدوش تلوح بين الأسطر

2- نشأة ضبط الكتاب :

هناك أخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تشير إلى أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أملى على الكتبة شيئا من القرآن الكريم أو بعض المواثيق والعهود والرسائل يعرضونها عليه عليه الصلاة والسلام، فإذا كان فيها سقط أقامه.

ومن ذلك حديث رواه الطبراني في الأوسط بسنده عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : «كنت أكتب الوحي عند النبي صلى الله عليه وسلم فإذا فرغت قال : اقرأ، فاقرؤه، فإن كان فيه سقط أقامه»[21].

وأورد السمعاني في أدب الاستملاء من حديث عطاء بن يسار قال: كتب رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : كتبت، قال : نعم، قال : عرضت، قال : لا، قال : لم تكتب حتى تعرضه فيصح. قال البلقيني : وهذا أصرح في المقصود إلا أنه مرسل[21].

وقال ابن الصلاح[22] : «بلغنا عن عتيبة قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: شر الكتاب المشق[23]، وشر القراءة الهذرمة، وأجود الخط أبينه».

وروى المرزباني وابن عساكر عن عبيد بن أوس الغساني قال : كتبت بين يدي معاوية كتابا فقال لي : يا عبيد ارقش كتابك فإني كتبت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا معاوية : ارقش كتابك. قلت وما رقشه يا أمير المؤمنين؟ قال: أعط كل حرف ما ينوبه من النقط.

وروي عن هشام بن عروة قال : قال لي أبي : أكتبت ؟ قلت : نعم. قال : قابلت ؟ قلت : لا، قال لم تكتب يا بني[24].

وروي كذلك عن الأوزاعي، وعن ثابت بن سعيد أنهما قالا: «نور الكتاب العجم»[25].

ومن العلامات القديمة الدارة، فعن أبي الزناد أنه قال: ما سمعته من عبد الرحمن ابن هرمز الأعرج قال : فكلما انقضى حديث أدار دارة تفصل بينهما، ثم قال: هكذا كل الكتاب[26].

وفي مقدمة ابن الصلاح[27] : «وممن بلغنا عنه ذلك من الأئمة أبو الزناد، وأحمد ابن حنبل، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، ومحمد ابن جرير الطبري.

قال أبو زرعة الرازي : ورأيت عفان بن مسلم[28] يحض أصحاب الحديث على الضبط والتقييد إذا أخذوا عنه[29].

وروي عن عبد الله بن إدريس الكوفي قال: لما حدثني شعبة بحديث أبي الحوراء السعدي... كتب أسفله : «حور عين» لئلا أغلط يعني فيقرأه أبا الجوزاء لشبهة في الخط[30].

هذه الأخبار وأمثالها تفيد أن ضبط الكتابة ابتدأ منذ وقت مبكر، ولعلها سايرت حركة التأليف في الحديث منذ بدايتها بشكل أو بآخر. والمخطوطات القديمة الباقية عن القرون الثلاثة الأولى تؤيد ذلك.

3- قواعد ضبط كتابة الحديث كما استقرت لدى علماء الحديث :

أول ما يلاحظ على هذه القواعد أنها قواعد تطبيقية وليست مجرد آراء نظرية بعيدة عن الواقع، ذلك أنها عمل عضلي وعقلي. وأنها قواعد عامة، واصطلاحات يلزم تداولها على الجميع ولا يجوز الخروج عليها. قال ابن الصلاح: «لا ينبغي أن يصطلح مع نفسه في كتابه»[31].

ثانيا : أن هذه القواعد تستهدف منع تسرب الخلل إلى الحديث من جهة الرسم والكتابة من طريق الأذن واليد والعين. ذلك أن التلقي للحديث قد يضطرب بسبب سماع سيئ، أو نظرة زائغة، أو واهمة، أو بسبق القلم لرسم غير المراد باليد.

«فإن الفكر يذهب، والقلب يسهو، والنظر يزيغ، والقلم يطغى». على حد تعبير القاضي عياض في الإلماع[32].

ثالثا: أنها تتجه أساسا إلى الكاتب، وبالتبع للقارئ، فهي قواعد آمرة وناهية.

- فهي تحدد نوع الخط الذي على الكاتب أن يكتب به الحديث (التحقيق دون المشق والتعليق).

- وتعرفه المختصرات التي يستعين بها.

- وضرورة إعجام الحروف المعجمة.

- ووضع العلامات للحروف المهملة.

- وشكل الحروف خاصة منها ما يلتبس ويشكل.

- صلة الأوراق بـ"التعقيبة" أو "الرقاص".

- وفصل فقر الكلام بدارات.

- وكتابة التصلية على رسول الله صلى الله عليه وسلم كاملة عند كل ذكر له عليه الصلاة والسلام، ولا يسأم من تكريرها. وكذا الثناء على الله عز وجل وإن لم يكن في الرواية[33].

وعند التصحيح :

- يقابل نسخته بالأصل المنتسخ منه مقابلة دقيقة تتفرع عنها أمور منها:

- وضع علامات المقابلة . أو كتابة (بلغت).

- إلحاق السقط والتخريج له.

- ضبط المشكل وبيانه.

- التصحيح والتضبيب (التمريض).

- محو الزائد أو كشطه أو الضرب عليه.

- وضع الطرر عليها، وذلك لا يتأتى إلا بالقراءة الواقعية الفاحصة.

- كتابة السماع وتاريخه، وبيان السامع والمستمع والمسموع. وأثناء التملك.

- الصيانة والصون من الابتذال أو التحريف والتغيير.
- تمكين الطالب من الأصول الموثقة للمقابلة عليها.
- تعديد النسخ ليسهل الانتفاع بها.

4- بعض رموز ومصطلحات ضبط كتابة الحديث :

أ- رموز الإهمال :

الرمـــز

- ترك الإعجام علامة إهمال
- قلب نقط الحرف ـبـ - ـصـ - ـر - ـد - ـط ...
- كتابة حرف صغير تحت الحرف مثله:

التبيّيمث

ـبـ - ـصـ - ـح - ـع - ـر ...

- وضع نبرة كالهلال الصغير - أو كقلامة ظفر على الحرف المهمل

ـرٌ - ـسٌ - ـصٌ - ـحٌ - ـعٌ ...

- وضع شبه حاء صغيرة تحت الحرف المهمل :

ـرـ - ـجـ - ـصـ - ـعـ - ـدـ

- وضع همزة صغيرة تحت الحرف المهمل :

ـجـ - ـدـ - ـرـ - ـبـ - ـصـ - ـعـ.

- وضع خط أفقي صغير فوق الحرف :

سَ - رَ - صَ - دَ - عَ ...

ب- رموز الإعجام :

أحيانا لا يضبطون إلا المشكل فيحتاج إلى تمييز غير المشكل في إعجامه وإهماله.

- اختلاف المشارقة والمغاربة في إعجام القاف والفاء..
- همزة مسايل، وما.

ج- ضبط الملتبس :

- بإخراجه إلى الهامش قبالته وكتابته واضحا مشكولا وفوقه كلمة : بيان أو "ب" أو "ن".

- بيان حروفه في الحاشية بأن يضبط حريز مثلا بقولنا في الحاشية : بالحاء المهملة وراء بعدها، وبالياء الخاتمة بعدها زاي.

- صح : لصحة الحرف الذي قد يتوهم فيه الخلل وما يستدرك عند المقابلة من السقط.

- صـ : الضبة أو التمريض يكتب على ما ثبت رواية ولم يتضح معنى.

د- رموز المقابلة :

⊖ الدار توضع بين حديثين وتكون غفلا عند الكتابة

⊖ وينقط داخلها أو يخط عند المقابلة.

بلغت : تكتب بالهامش للدلالة على ما بلغته المقابلة.

⌐ إشارة إلى مكان السقط وإلى جهته.

لا ... إلى

من ... إلى } من طرق الضرب والتشطيب.

(...)

هـ- مختصر الألفاظ الحديثية (أمثلة فقط)

ثنا : حدثنا.

أنـا : أخبرنا.

ثني : حدثني.

5- حاجتنا إلى قواعد ضبط الكتابة اليوم :

لن نستطيع فهم التراث الإسلامي المخطوط في غياب فهمنا لقواعد ضبط كتابة الحديث، ذلك أن تلك القواعد أثرت في الكتابة العربية عامة فاصطبغت الكتب اللغوية والنحوية وكتب التفسير والسيرة والتاريخ وغيرها من العلوم بصبغة تلك القواعد عامة، وإن كان هناك اختلاف في درجات التأثر من كاتب لآخر ومن عصر لآخر. هذا جانب من الأهمية.

وجانب آخر مهم للغاية في إتقان التواصل بالكتاب ذلك أن طلبة العلم اليوم لا يراعون تلك الضوابط، فينشأ من ذلك كثرة الأخطاء في الكتابة وكثرة الخلل والتصحيف دون تقويم، ولا مقابلة ولا ضبط، فتنقل المعارف محرفة كثيرة السقط، فلا يفهم المقصود على الحقيقة وإنما تعود أوهاما وتخيلات غير دقيقة، وتلك آفة خطيرة في تزييف وتبديل الحقائق.

فلو أن الأساتذ والمعلمين يحملون تلاميذهم وأنفسهم على قواعد الضبط والتحري والتحرير لدى المحدثين لكان لذلك نتائج مهمة.

وبالله التوفيق ولا حول ولا قوة إلا به.

الهوامش

1- قال ابن الصلاح : (ص 94) «أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطاً لما يرويه».

2- قال القاضي عياض في الإلماع (ص 135) : «الذي ذهب إليه أهل التحقيق من مشايخ الحديث وأئمة الأصول والنظار أنه لا يجب أن يحدث المحدث إلا بما حفظه في قلبه أو قيده في كتابه، وصانه في خزانته فيكون صونه فيه كصونه في قلبه حتى لا يدخله ريب ولا شك في أنه كما سمعه...».

3- أورد الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (110/1) أن الزهري «سأله هشام بن عبد الملك أن يملي على بعض ولده أربعمائة حديث وخرج الزهري فقال : أين أنتم يا أصحاب الحديث فحدثهم بتلك الأربعمائة، ثم لقي هشاما بعد شهر أو نحوه فقال للزهري : إن ذلك الكتاب ضاع فدعا بكاتب فأملاها عليه ثم قابل بالكتاب الأول فما غادر حرفا واحدا».

4- ن : ابن الصلاح (94)، وتدريب الراوي: (301/1).

5- كالخطيب البغدادي الذي ألف كتابا بهذا العنوان وأورد فيه ما ينبغي مراعاته في هذا الباب.

6- وهو الباب الرابع من كتاب "الاقتراح في بيان الاصطلاح" لابن دقيق العيد (285).

7- مقدمة ابن الصلاح (160 - 185) النوع الخامس والعشرون : "في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده".

8- في كتاب "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع" للقاضي عياض (146) : «باب في التقييد بالكتاب والمقابلة والشكل والنقط والضبط». ويليه : «باب التخريج والإلحاق» (162). ثم : «باب في التصحيح والتمريض والتضبيب» (166). ثم : «باب في الضرب والحك والشق والمحو» 170). ثم : «باب ضبط اختلاف الروايات» (189).

9- فاتحة سورة الرحمن.

10- فاتحة سورة القلم.

11- من حديث معاذ بن جبل في سنن الترمذي (87/10 ـ 88) ولفظه : «... ثم قال : ألا أخبرك بملاك ذلك كله، قلت : بلى يا نبي الله، فأخذ بلسانه قال : كف عليك هذا، فقلت : يا نبي الله، وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به. فقال : تكلتك أمك يا معاذ وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو على مناخيرهم إلا حصائد ألسنتهم».

12- تدريب الراوي (68/2).

13- تدريب الراوي (68/2).

14-

15-

16- الاقتراح في بيان الاصطلاح (285).

17- علوم الحديث : 162.

18- تقييد العلم للبغدادي.

19- الإلماع : 161.

20- الإلماع : 158

21- (نقله البلقيني وذكره المرزباني في كتابه) تدريب الراوي : 77/2.

22- علوم الحديث : 164.

23- المشق : سرعة الكتابة وخفة يد الكاتب بها.

24- الإلماع : 160.

25- المحدث الفاصل : 609.

26- المحدث الفاصل : 606.

27- المحدث الفاصل : 166.

28- (130 - 219 هـ).

29- الإلماع : 155.

30- نفسه.

31- علوم الحديث : 165. وتمام النص : لا ينبغي أن يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره فيوقع غيره في حيرة كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة ويرمز إلى رواية كل راو بحرف واحد من اسمه أو حرفين وما أشبه ذلك. فإن بين في أول كتابه أو آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس. ومع ذلك فالأولى أن يتجنب الرمز ويكتب عند كل رواية اسم راويها بكماله مختصراً ولا يقتصر على العلامة ببعضه». وانظر الاقتراح أيضا. 288.

32- 160.

33- علوم الحديث لابن الصلاح : 166.

بعض مظاهر التواصل العلمي بين «العلم بالشعر» وعلم الحديث
(محمد بن سلام الجمحي نموذجا)

ذ. صالح أزوكاي
كلية الآداب – أگادير

تمهيد :

نستهل العرض بملحوظتين :

الأولى : المشاركة العلمية أمر حاصل في التراث الإسلامي :

قد يكون من نافلة القول الإشارة، بدءا إلى أن الإنتاج العلمي في التراث الإسلامي يتسم بالانفتاح على مختلف المجالات المعرفية، حيث علوم الشريعة تتفاعل مع غيرها من العلوم بما فيها علوم الآلة التي كان القصد منها، قبل أن تستقيم بذاتها، خدمة الشريعة الإسلامية وبالأخص مصدريها الأساسيين: القرآن الكريم والحديث الشريف.

و«العلم بالشعر» واحد من أبرز علوم الآلة، إذ دأب أهله ـ وهم في الغالب من علماء اللغة والنحو ـ على الاشتغال على القرآن والحديث والإقراء والفقه وغيرها، وألفوا في هذه المجالات رصيدا من المؤلفات، ضاع الكثير منها للأسف.

ولو تتبعنا سير هؤلاء العلماء في كتب التراجم التي تصنفهم في الغالب ضمن اختصاص اللغة والنحو لسهل علينا الوقوف على مبلغ إسهامهم العلمي في مختلف مباحث الشريعة الإسلامية.

ولنكتف بإعطاء ثلاثة نماذج معبرة :

أ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (224 هـ) وهو من علماء اللغة، فقد صنفه أبو الطيب اللغوي في الطبقة الثالثة من لغويي الكوفة، واعتبره الجاحظ «من المعلمين والمحدثين

ومن النحويين، والعلماء بالكتاب والسنة، والناسخ والمنسوخ، وبغريب الحديث وإعراب القرآن»[1]. وألف كتابا في غريب الحديث أفنى فيه عمره، قال عنه ابن درستويه «رغب فيه أهل الحديث والفقه واللغة لاجتماع ما يحتاجون إليه فيه»[2].

ب ـ أبو عمرو بن العلاء (154هـ)، وهو من شيوخ اللغة والنحو، أدرجه الزبيدي في الطبقة الرابعة من نحويي البصرة، وقال عنه : «كان أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها.. وكان من جلة القراء، والموثوق بهم، وكان يقرئ الناس القرآن في مسجد البصرة»[3].

ج ـ ابن أبي عقرب معاوية بن عمر الديلمي : حجة في الفقه والنحو؛ عده الزبيدي أول علماء الطبقة الثالثة من نحويي البصرة، وأخذ عنه شعبة (160 هـ) محدث البصرة الفقه، ومما قال عنه : «كنت أختلف إلى ابن أبي عقرب، فأسأله عن الفقه، ويسأله أبو عمرو بن العلاء عن العربية، فنقوم وأنا لا أحفظ حرفا مما سأله، ولا يحفظ حرفا مما سألته»[4].

الثانية : معضلتان أمام البحث في مجال «العلم بالشرع» : ثقافية وتوثيقية :

أما المعضلة الثقافية فتتمثل في المفارقة الحاصلة بين الإنتاج المعرفي التراثي، من حيث هو مشارك كما سبق، وبين المعارف المعاصرة التي ينزع فيها البحث إلى التخصص، بل وفي كثير من الأحيان إلى تضييق مجال التخصص، حيث يستنفد الباحث طاقته في تخصصه، ولا يكاد يهتم بما عداه من الاختصاصات.

وأمام هذه المعضلة يبدو البحث، الذي من هذا القبيل، في موضوع كموضوع «العلم بالشعر» محفوفا بالمغامرة، لأن هذا العلم مهما أوهم ظاهره بالاختصاص، فهو في عمقه مؤطر بسياق معرفي أوسع تَشْغَل فيه المرجعية الشرعية حجر الزاوية، إن على المستوى الاصطلاحي أو على المستوى المنهجي، وكل إقصاء لهذا السياق من شأنه أن يوقع البحث في مهاوي السطحية والتجريد.

وأما المعضلة التوثيقية فتتمثل أساسا في الضياع الذي نال العديد من مؤلفات هؤلاء العلماء؛ فابن سلام ـ وهو النموذج الذي اخترناه لهذا العرض ـ لم يصلنا من تآليفه الخمسة إلا كتاب الطبقات، وكان من جملة ما ضاع كتاب في غاية الأهمية، وهو «غريب القرآن». أما كتابه «الطبقات»، فلم يسلم هو الآخر من هذه المعضلة،

حيث بترت مجموعة من فقره وسطوره. فضلا عما فيه من اضطراب ناجم عن تلفيق النساخ، لأن الكتاب في الأصل كتابان أدمج النساخ مقدمتيهما في كتاب موحد. وهذا ما ذهب إليه أغلب الدارسين المحدثين[5]، وهو ما يرجحه السياق، وتؤكده القرائن في المصادر القديمة، خلافا لمحقق الكتاب الأستاذ محمود شاكر.

وأمام هذه المعضلة، حيث لا تتوافر المعطيات الكافية، ووصول ما وصل منها بصورة تحتاج إلى التأويل وإعادة النظر، يظهر أن البحث في أمس الحاجة إلى اتخاذ ما يلزم من الحيطة والحذر أثناء استخلاص النتائج.

إن ما نروم قوله، ونحن نسطر في البداية هاتين المعضلتين، هو أن البحث الذي ننجزه، وهو من جهة مقارن يتجاوز الاختصاص، ومن جهة ثانية يشتغل على معطيات قاصرة، بحث نعتبر خلاصاته نسبية، وفي أقصى تقدير مدخلا في بابه.

قراءة في مصطلح «العلم بالشعر» :

آثرنا استعمال هذه الصيغة، ولم نشأ استعمال الصيغة التداولية «نقد الشعر» لسببين : أولهما أن صيغة «العلم بالشعر» أقدم من حيث الظهور والاستعمال، فقد وصف بها مجموعة من علماء القرن الهجري الثاني، وممن وصفوا بها خلف الأحمر (180هـ)، قد اعتبره الزبيدي «من أعلم الناس بالشعر»[6]، وترددت الصيغة بوفرة لدى عبد الملك بن هشام (218 هـ) في كتاب السيرة، حيث أفاض في الحديث عن «أهل العلم بالشعر» الذين خرج على أيديهم مرويات محمد بن إسحاق، مثلما ترددت لدى معاصره محمد بن سلام (231 هـ) في كتاب الطبقات، ولم يرد عنده مفهوم النقد إطلاقا *. بينما تأخر ظهور مصطلح «نقد الشعر» حتى أواخر القرن الثالث، ولم يظهر على مستوى التأليف النقدي إلا في القرن الرابع على يد قدامة بن جعفر وأضرابه.

وثاني السببين أن المفهومين رغم صلتهما المشتركة بالشعر فهما يختلفان في الوظيفة، حيث صلة الناقد بالشعر صلة فنية صرفة، بينما صلة العالم بالشعر صلة توثيقية في المقام الأول.

ولم نشأ كذلك استعمال المفهوم المتداول «علم الشعر» حملا على المتداول في العلوم الأخرى كـ«علم اللغة وعلم النحو والفقه والحديث...»، لأنه بهذا التركيب

ورد المصطلح في الأصول القديمة، علما بأن هناك مرادفات أخرى للمصطلح، تتفق معه في نفس التركيب، ولو أنها ترددت بنسبة أقل، ومنها: «العلم بصناعة الشعر»[7]، «العلم بآلة الشعر»[8]، «المعرفة بالشعر»[9]، «البصر بالشعر»[10]، «الفراسة بالشعر»[11].

وقد استوقفنا هذا التركيب فعدنا إلى المعجم لنجد أن «علم» حين يتعدى بنفسه يفيد معنى، ومعنى مغايرا حين يتعدى بالباء : «علمت الشيء أعلمه علما: عرفته... وعلم به: شعر ، يقال: ما علمت بخبر قدومه أي ما شعرت»[12]. أما الباء فمن معانيها النحوية التوكيد والمبالغة كما في قوله تعالى: «وكفى بالله شهيدا» حيث الباء «للمبالغة في المدح والدلالة على قصد سبيله»[13]. وخلصنا إلى أن هذا التركيب ينزع بـ «العلم بالشعر» إلى أن يكون علما يتجاوز حدود المعرفة الظاهرة، ليتأسس على نوع من التفرس والتبصر على نحو ما يفيده معجميا مصطلحا «البصر بالشعر» و«الفراسة بالشعر» : «يقال : بصرت بالشيء : علمت به... والبصر نفاذ القلب، وبصر القلب نظره وخاطره»[14]؛ و«يقال للفراسة الصادقة : فراسة ذات بصيرة»[15].

وهذا التوجيه المعجمي هو ما يفيده المصطلح في سياقه النصي : فقد أورد ابن سلام نصا طويلا حاول فيه عن طريق الاستدلال إبراز وظيفة «العلم بالشعر» مقارنا إياه بـ «البصر بغريب النخل» و«البصر بأنواع المتاع» و«بصر الرقيق» و«الناقد» في مجال الدرهم والدينار...، حيث التقويم النقدي في كل هذه المجالات لا تجدي فيه المعرفة الظاهرة بمواصفات الشيء المنقود. لأن هناك مستوى أعمق في التقويم لا يُحَصِّل معرفيا، وإنما توصِّل إليه الدربة والممارسة: «يعرف ذلك العلماء عند المعاينة والاستماع له، بلا صفة ينتهى إليها، ولا علم يوقف عليه. وإن كثرة المدارسة لتعدي على العلم به، فكذلك الشعر يعلمه أهل العلم به»[16].

ولعل ما يرمي إليه ابن سلام هو أن تقويم الشعر، بالقبول أو الرفض، من اختصاص «أهل العلم به». فهم وحدهم الذين لهم صلاحية الحكم له أو عليه، فلحين يحظى باستحسانهم يصبح مشروع التداول ومقبولا في مجال الاحتجاج، وحين لا يحظى برضاهم يبطل ويرد.

منشأ الصلة بين «العلم بالشعر» و«علم الحديث» :

مما سبق يتضح أن ارتباط أولئك العلماء بالشعر، من حيث هو ارتباط تقويمي، ليس من أجل الشعر، من حيث هو إبداع فني، ولكن من حيث هو متن تستخرج منه

ألفاظ اللغة وقواعد النحو، ويحتج بها أساسا على فهم غريب القرآن والحديث وإعرابهما: فقد رُوي عن ابن عباس أنه قال : «إذا أشكل عليكم شيء من القرآن فارجعوا فيه إلى الشعر فإنه ديوان العرب»[17]. وهنا منشأ الصلة بين «العلم بالشعر» وعلوم الشريعة بوجه عام.

وحتى يكون الشعر صالحا لتحقيق هدف الاحتجاج في المجال الشرعي، فقد أصَّل «العلماء بالشعر» مجموعة من الضوابط في أخذ الشعر وروايته، حاكوا في تأصيلها عمل المحدثين في أخذ الحديث وروايته، وكانت الغاية منها التأكيد على ضبط نسبة شعر الاحتجاج إلى مؤل السليقة العربية زمانا ومكانا، احترازا من التداخل اللغوي والثقافي. ونشير إلى ثلاثة من هذه الضوابط:

أ ـ ضابط «البداوة» : فقد شدد أولئك العلماء على أخذ الشعر من أهل البادية، فأكثروا من الرحيل إلى البادية، مثلما حرصوا على الاستماع إلى من يفد منها من الأعراب. وفي المقابل تحفظوا من شعر أهل الحضر، فالكميت مثلا بالنسبة للأصمعي ليس «بحجة، لأن الكميت كان من أهل الكوفة، فتعلم الغريب وروى الشعر، وكان معلما، فلا يكون مثل أهل البدو...»[18]، والشاعر الجاهلي عدي بن زيد في تقدير أبي عمرو بن العلاء في «منزلة الشعرى في النجوم تعارضها ولا تجري مجراها... ويقعد به عن شأوها ألفاظه الحيرية وليست بنجدية»[19].

ب ـ ضابط «الأقدمية» : ويتفاوت العلماء في مدى تقييد زمن الاحتجاج، فمنهم من لا يستجيد إلا الشعر الجاهلي، ولا يكاد غيرهم يستجيد شعر ما بعد نهاية القرن الأول، فقد قال الأصمعي عن جرير والفرزدق والأخطل : «هؤلاء لو كانوا في الجاهلية كان لهم شأن، ولا أقول فيهم شيئا لأنهم إسلاميون»[20]. وقال أبو عمرو بن العلاء: «لو أدرك الأخطل من الجاهلية يوما واحدا ما قدمت عليه جاهليا»[21]. وهنا نفهم تحفظ هؤلاء العلماء من المحدثين وعدم إدراجهم ضمن مصنفاتهم على نحو ما فعل ابن سلام تجاه بعض معاصريه أمثال أبي تمام وأبي نواس.

ج ـ ضابط الرواية الشفوية : شدد العلماء على أخذ الشعر من المصدر الشفوي، واعتبروا السماع ـ وهو أعلى درجات التحمل والأداء في رواية الحديث ـ الشرط اللازم لشعر الاحتجاج، والمقياس الذي توزن به الكفاية التوثيقية للرواة، إلى حد أن لفظة «السماع» جاءت مرادفة للفظة العلم في كثير من النصوص، فقد قال المبرد عن

أبي عمرو الشيباني (213 هـ) : كان معه «من العلم والسماع عشرة أضعاف ما كان مع أبي عبيدة، ولم يكن من أهل البصرة مثلُ أبي عبيدة في السماع والعلم»[22].

ومثلما كره علماء الحديث ألا يروي الراوي إلا ما سمعه مخافة التحريف والتصحيف، فَضَعَّفَ البعض منهم لهذا السبب الواقدي لأنه كان يأخذ من الصحف والكراريس، كره العلماء مثلهم أخذ الشعر من الصحيفة والكتاب اللذين اعتبروهما مجال تداول الموضوع من الشعر: يقول ابن سلام: «وقد تداوله ـ الشعر الموضوع ـ قوم من كتاب إلى كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه على العلماء، وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على إبطال شيء منه أن يقبل من صحيفة ولا يروي عن صحفي» «فلو كان الشعر ما ... روى الصحفيون ما كانت إليه حاجة ولا فيه دليل على علم»[23].

ولما كان هذا الضابط صارما، فإن بعض الشعراء البدو، كان يعمد إلى التستر على العلماء لإخفاء تعلمه الكتابة عليهم حتى يتجنب سخطهم، فقد نقل المرزباني عن «الهيثم بن عدي قال : قرأ حماد الرَّاوِيَة على ذي الرمة شعره، فرآه قد ترك في الخط لاما، فقال له حماد : وإنك تكتب ؟ قال : اكتم عليَّ، فإنه كان يأتي باديتنا خطاط يعلمنا الحروف تخطيطا في الليالي القمر فاستحسنتها فثبت في قلبي، ولم تخطها يدي»[24].

وحين تتوافر الضوابط السابقة في رواية الشعر يصبح مقبولا في مجال الاحتجاج على القرآن والحديث واللغة والنحو... ما دام ثابت النسبة إلى مصدر السليقة العربية في مجالها المنغلق زمانا ومكانا، والشعر هنا، من حيث هو متن للاحتجاج، إنما يراد به أساسا بناؤه المعجمي والنحوي، بغض النظر عن مضمونه المعرفي والأخلاقي، يقول عبد القاهر الجرجاني : «وقد استشهد العلماء لغريب القرآن وإعرابه بالأبيات فيها الفحش، وفيها ذكر الفعل القبيح، ثم لم يعبهم ذلك، إذ كانوا لم يقصدوا إلى ذلك الفحش... ولم يرووا الشعر من أجله»[25].

ومن هذا المنطلق صرف العلماء جل عنايتهم، في تعاملهم مع شعر الاحتجاج، إلى مجال اللغة والنحو، واهتموا بشكل بارز بمجال «الغريب»، من حيث هو مبحث مشترك بين علوم اللغة والتفسير والحديث، إلى حد أصبح معه مبحث «الغريب»، علما قائما بذاته ضمن قائمة علوم الحديث، وإن ما ألف في غريب الحديث أكثر من

أن يحصى، وللتمثيل نشير إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى (210هـ) وهو أول من ألف في غريب الحديث كتابا موجزا. وأبي عبيد القاسم بن سلام، وقد ألف كتابا استغرق في تأليفه أربعين سنة كما سبق. والزمخشري (538هـ) ألف كتاب الفائق في غريب الحديث. وابن الأثير (606هـ) له كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر... أما ابن سلام فله كتاب «غريب القرآن»، وقد ضاع كما سبق.

ابن سلام ومظاهر التواصل بين «العلم بالشعر» و«علم الحديث» :

إن من ينظر في سيرة ابن سلام، ويتتبع بعمق كتابه الوحيد الذي انفلت من قبضة الضياع : «طبقات الشعراء، وهو الاسم المتداول في المصادر القديمة، خلافا للتسمية التي مال إليها محقق الكتاب «طبقات فحول الشعراء»، يسهل عليه الوقوف على مبلغ تأثر الرجل بعلوم الشريعة، وفي مقدمتها علم الحديث، ولنا أن نرصد بعضا من مظاهر هذا التواصل في حياته ومؤلفه عبر مؤشرات ثلاثة :

أ ـ المؤشر الثقافي :

فقد عاش أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي البصري (231 هـ) في فترة احتدم فيها التفاعل بين علوم الشريعة وعلوم اللغة والأدب؛ فتعددت روافد ثقافته، واحتارت لذلك كتب التراجم في تصنيفه ضمن اختصاص محدد : فالزبيدي يصنفه ضمن اختصاص «اللغة»[26]، وابن النديم ضمن اختصاص «الأخبار والرواية»[27] وكل من ياقوت الحموي[28]والخطيب البغدادي[29] ضمن اختصاص «العلم بالشعر والأخبار».

أما المحدِّثون، في مبحث التراجم، فرغم أنهم وضعوه في الرتبة دون أخيه عبد الرحمن ابن سلام، فقد خصه البعض منهم بترجمة مستقلة، شهد له فيها بالصدق والثقة. وممن ترجم له الذهبي في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، مما نستشفه من هذه الترجمة وغيرها أن لابن سلام صلة مباشرة برواية الحديث حملا وأداء، فروى عن جماعة من المحدثين، وروى عنه جماعة منهم عبد الله بن أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين، ومما نقله الذهبي عن «الرقاشي قال : أحاديث محمد بن سلام عندنا مثل حديث أيوب عن محمد عن أبي هريرة»[30]. وقال عنه الحافظ أبو علي صالح جزرة «صدوق»[31] هذا خلافا لما نسبه محمد بن أبي خيثمة لأبيه من أنه لا يكتب عنه الحديث لأنه في رأيه «رجل يرمى بالقدر»[32].

وسواء أصح هذا الاتهام أم لم يصح، فإن هذه المعلومات تؤشر على أن ابن سلام تربى في حضن شرعي، تشرّب فيه أساسا من لبان علم الحديث، ولا غرو في ذلك، فهو من أسرة عالمة، فأخوه عبدالرحمن أحد رواة الحديث، وروى عنه جماعة من الأئمة منهم الإمام مسلم، وذكره ابن حبان في الثقات. وابن أخته وتلميذه أبو خليفة الفضل بن الحباب (304 هـ) مسند عصره في الحديث بالبصرة، وكان ثقة عالما، روى عن الأئمة الكبار[33]، وهو الذي روى كتاب «الطبقات».

وإذا أضفنا إلى ذلك أن ابن سلام عاصر جماعة من المحدثين والمصنفين أمثال محمد بن سعد الزهري (230 هـ) صاحب كتاب «الطبقات الكبرى»، تبين أن علم الحديث يشكل الإطار المعرفي الذي تفتقت فيه قريحة مؤلف كتاب «طبقات الشعراء» وهو إطار يشكل بدون شك المرجع الذي ينبغي استحضاره في فهم مجموعة من قضايا المصطلح والمنهج داخل الكتاب.

ب ـ المؤشر المصطلحي :

تواجه قارئ كتاب "الطبقات" من حين لآخر مصطلحات يبدو أنها تدوولت أصلا في علم الحديث. ولم نتمكن من استقرائها استقراء شاملا، ونكتفي في هذا المدخل من إعطاء نماذج معبرة من قبيل المصطلحات الآتية:

«الطبقة، الرواية، الحمل، الأداء، الوضع، النحل...»

وسنقف عند مصطلحي «الطبقة» و«الرواية»، قد ترددا بوفرة.

1- مصطلح «الطبقة» : ورد المصطلح في «الطبقات» مفردا وجمعا، معرفة ونكرة اثنتي عشرة مرة، ويحتل صدارة العنوان. والكلمة في أصلها اللغوي تؤول إلى التماثل، ومنه «طَبَق كل شيء: ما ساواه... والسماوات الطباق : سميت بذلك لمطابقة بعضها بعضا...»[34] وبهذا المعنى استعمل ابن سلام المصطلح، حيث أسس تكوين الطبقة على مبدإ التناظر، يقول في المقدمة: «فاقتصرنا من الفحول المشهورين على أربعين شاعرا، فألفنا من تشابه شعره منهم إلى نظرائه، فوجدناهم عشر طبقات أربعة رهط كل طبقة، متكافئين معتدلين»[35]. وهو هنا إنما يتحدث عن طبقات فحول الجاهلية، وهو المسار ذاته الذي سلكه مع فحول الإسلام، وقد يستقي مبدأ التناظر من اشتراك أفراد الطبقة في الانتماء العقدي : (شعراء يهود)، أو المكاني : (شعراء القرى العربية)، أو الفني (شعراء المراثي).

وتصنيف الرجال إلى طبقات منهج استحوذ على مختلف فروع الثقافة الإسلامية حيث تراجم الصحابة والشعراء واللغويين والفقهاء والأطباء والأولياء... ويعد ابن سلام أول من ألف في «طبقات الشعراء»، لكنه لم يكن السباق إلى الفكرة، لأن أول من ألف كتابا في «الطبقات» هو واصل بن عطاء (131هـ)، واسم كتابه «طبقات أهل العلم والجهل»[36]، لكن الفكرة لم تنضج إلا على يد المحدثين في سياق تدوين الحديث وجمع الروايات، ولغاية تراجم الرواة والتعرف على أحوالهم طبقة بعد طبقة، وأول من ألف في "الحديث" كتابا يحمل صراحة اسم "الطبقات" محمد الواقدي 207 ـ 209 هـ، ذكر فيه سير الصحابة والتابعين بحسب طبقاتهم، وقد ضاع، لكننا نتعرف عليه من خلال كتاب "الطبقات الكبرى" الذي ألفه تلميذه محمد بن سعد (230 هـ)، وهو معاصر لابن سلام، وهو من أهم كتب الطبقات.

وما دامت الريادة حاصلة في علم الحديث، فإننا لا نستبعد أن يكون ابن سلام قد استوحى الفكرة من المحدثين، وبالأخص من معاصره ابن سعد، خاصة وأنهما يلتقيان في بعض مقاييس التصنيف، من ذلك المقياس الزماني والمكاني :

فمن حيث المقياس الزماني صنف ابن سعد الرجال حسب "السابقة للإسلام" : فبدأ بالمهاجرين البدويين ثم بالأنصار البدويين، ثم من أسلم قديما ولم يشهد بدرا وإنما هاجر إلى الحبشة، ثم من أسلم قبل الفتح، ثم من أسلم بعد الفتح، ومن حيث المقياس المكاني ترجم للصحابة حسب الأمصار التي حلوا بها.

مثلما فعل ابن سلام ـ في ضوء المقياس الزماني ـ حين صنف الشعراء إلى فحول الجاهلية وفحول الإسلام، وحين صنفهم ـ في ضوء المقياس المكاني ـ إلى شعراء القرى العربية: «مكة والمدينة والطائف والبحرين».

ورغم أن ابن سلام لم يخلص في التصنيف لهذين المقياسين، حيث مزجهما بمقياس جمالي وحسابي صارم (القسمة الرباعية)، مما أوقعه في مزالق منهجية، فإنه استفاد من بعض تلك المقاييس في تفسير بعض قضايا اللغة والشعر مما له صلة بمجال التوثيق، من ذلك تفسير كثرة الشعر وقلته بكثرة الحروب وقلتها، واختلاف لغة اليمن عن لغة الشمال، ولين ألسنة بعض الشعراء الحضريين[37]، وهو تفسير استفاد منه العلماء بالشعر في توثيق شعر الاحتجاج.

وتصنيف الرجال إلى طبقات منهج استحوذ على مختلف فروع الثقافة الإسلامية حيث تراجم الصحابة والشعراء واللغويين والفقهاء والأطباء والأولياء... ويعد ابن سلام أول من ألف في «طبقات الشعراء»، لكنه لم يكن السباق إلى الفكرة، لأن أول من ألف كتابا في «الطبقات» هو واصل بن عطاء (131هـ)، واسم كتابه «طبقات أهل العلم والجهل»[36]، لكن الفكرة لم تنضج إلا على يد المحدثين في سياق تدوين الحديث وجمع الروايات، ولغاية تراجم الرواة والتعرف على أحوالهم طبقة بعد طبقة، وأول من ألف في "الحديث" كتابا يحمل صراحة اسم "الطبقات" محمد الواقدي 207 ـ 209 هـ، ذكر فيه سير الصحابة والتابعين بحسب طبقاتهم، وقد ضاع، لكننا نتعرف عليه من خلال كتاب "الطبقات الكبرى" الذي ألفه تلميذه محمد بن سعد (230 هـ)، وهو معاصر لابن سلام، وهو من أهم كتب الطبقات.

وما دامت الريادة حاصلة في علم الحديث، فإننا لا نستبعد أن يكون ابن سلام قد استوحى الفكرة من المحدثين، وبالأخص من معاصره ابن سعد، خاصة وأنهما يلتقيان في بعض مقاييس التصنيف، من ذلك المقياس الزماني والمكاني :

فمن حيث المقياس الزماني صنف ابن سعد الرجال حسب "السابقة للإسلام" : فبدأ بالمهاجرين البدويين ثم بالأنصار البدويين، ثم من أسلم قديما ولم يشهد بدرا وإنما هاجر إلى الحبشة، ثم من أسلم قبل الفتح، ثم من أسلم بعد الفتح، ومن حيث المقياس المكاني ترجم للصحابة حسب الأمصار التي حلوا بها.

مثلما فعل ابن سلام ـ في ضوء المقياس الزماني ـ حين صنف الشعراء إلى فحول الجاهلية وفحول الإسلام، وحين صنفهم ـ في ضوء المقياس المكاني ـ إلى شعراء القرى العربية: «مكة والمدينة والطائف والبحرين».

ورغم أن ابن سلام لم يخلص في التصنيف لهذين المقياسين، حيث مزجهما بمقياس جمالي وحسابي صارم (القسمة الرباعية)، مما أوقعه في مزالق منهجية، فإنه استفاد من بعض تلك المقاييس في تفسير بعض قضايا اللغة والشعر مما له صلة بمجال التوثيق، من ذلك تفسير كثرة الشعر وقلته بكثرة الحروب وقلتها، واختلاف لغة اليمن عن لغة الشمال، ولين ألسنة بعض الشعراء الحضريين[37]، وهو تفسير استفاد منه العلماء بالشعر في توثيق شعر الاحتجاج.

ومن هنا يكون الفضل بن الحباب (305 هـ) ـ وهو كما سبق مسند عصره في الحديث ـ قد حمل كتاب الطبقات عن شيخه ابن سلام، وأداه إلى تلميذه أبي الفرج مكاتبة وأجازه بروايته.

مؤشر منهجي :

إن من يتأمل سلوك ابن سلام ـ والعلماء بالشعر بوجه عام ـ في مجال توثيق الشعر، يجد أنه سلوك أشبه ما يكون بسلوك المحدثين في توثيق الحديث، وقد بدا لنا أن ابن سلام سلك مسلك المحدثين ونهج منهجهم في ثلاثة مجالات : 1 ـ توثيق مصدر الأخذ 2 ـ التعديل والتجريح 3 ـ نقد السند ونقد المتن.

1 ـ توثيق مصدر الأخذ :

عني ابن سلام عناية شديدة بتوثيق سند الرواية، ويمكن حصر مظاهر هذه العناية في الأوجه الآتية :

الوجه الأول : ذكر أسماء من أخذ عنهم، وبلغ عدد شيوخه في الطبقات 79 شيخا.

الوجه الثاني : ضبط سند الرواية، وبلغت صور السند في الطبقات أربع صور[43] :

السلسلة الأحادية : أكثر من ثمانين مرة.

السلسلة الثنائية : 44 مرة

السلسلة الثلاثية : ثلاث مرات.

الرواية المبهمة : من قبيل قال أهل النظر، أخبرني بعض أهل العلم : 25 مرة

الوجه الثالث : اعتماد صيغ الرواية، وهي على أربعة أنواع نوردها حسب درجة التواتر :

حدثني: 50 مرة

أخبرني : 24 مرة

قال : 12 مرة

روى : مرتين

وهذه الصيغ في مجملها تفيد معنى التحديث والسماع، وكما سبق تعتبر الرواية الشفوية أحد ضوابط التوثيق عند العلماء بالشعر، والسماع أعلى درجات التحمل عند المحدثين.

2 - التعديل والتجريح :

فليس كل رواة الشعر تقبل مروياتهم، وإنما هناك مواصفات ينبغي أن تتوافر في الراوي حتى يكون معدلا، منها ما يتصل بالجانب المعرفي، ومنها ما يتصل بالجانب الأخلاقي : فمن الناحية المعرفية ارتآى ابن سلام أن رواية الشعر اختصاص معرفي قائم بذاته، فلا تقبل رواية المتطفلين عليه. ومن هذا المنظور جَرَّحَ محمد بن إسحاق لأنه «كان ممن أفسد الشعر وهجنه وحمل كل غثاء منه.. وكان أكثر علمه بالمغازي والسير... فقبل الناس عنه الأشعار، وكان يعتذر منها ويقول : لا علم لي بالشعر، ولم يكن ذلك له عذرا فكتب في السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قط...»[44].

ولهذا السبب اضطر عبد الملك بن هشام إلى عرض مروياته الشعرية على أهل العلم وتخريجها على أيديهم، يقول في مقدمة السيرة النبوية : «وتارك ما ذكره ابن إسحاق... وأشعارا ذكرها لم أر أحدا من أهل العلم بالشعر يعرفها...»[45].

أما من الناحية الأخلاقية، فلابد أن تتوافر في الراوي صفات الصدق والثقة والأمانة، ومن هذا المنظور جَرَّحَ ابن سلام حمادا الراوية، لأنه في رأيه «غير موثوق به، وكان ينحل شعر الرجل غيره، وينحله غير شعره ويزيد في الأشعار»[46] وقال عنه «سمعت يونس يقول: العجب مِمَّنْ يأخذ عن حماد، وكان يكذب ويلحن ويكسر»[47].

وعلى خلاف ابن إسحاق وحماد عدل ابن سلام مجموعة من الرواة، منهم أبو عمرو بن العلاء وخلف الأحمر، يقول عن خلف «اجتمع أصحابنا أنه كان أفرس الناس ببيت شعر وأصدقهم لسانا كنا لا نبالي إذا أخذنا عنه خبرا، أو أنشدنا شعرا، ألا نسمعه من صاحبه»[48].

3 - نقد السند ونقد المتن :

اعتبر ابن سلام الشعر «صناعة يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم والصناعات»[49]، وبما أن الشعر صناعة فهو قد يعرض له ما يعرض لأنواع الصناعات من التزييف والتدليس، مما يستلزم يقظة أهل العلم بالشعر لتمحيص تلك الصناعة مما

قد يشوبها من الزيف والانتحال، مثلما يفعل الناقد الصيرفي في مجال الدرهم والدينار.

وقد استطاع ابن سلام أن يظهر في مظهر الناقد الممحص حين تصدى للموضوع من الشعر، وحين وقف على الخصوص أمام محمد بن إسحاق، وقفة علمية هادئة، مكنته من تمحيص مروياته سندا ومتنا، وموظفا في التمحيص مجموعة من المعارف والأدلة، أسعفته على إبطال تلك المرويات :

فعلى مستوى السند لاحظ ابن سلام أن الشعر الذي أورده ابن إسحاق لعاد وثمود ورد بدون سند. وهذا دليل قاطع على بطلانه : «أفلا يرجع إلى نفسه ويقول: من حمل هذا الشعر ومن أداه منذ آلاف من السنين؟»(50).

ولم يشأ ابن سلام أن يقف عند هذه الحجة الدامغة ـ وكان بإمكانه ـ، وإنما ذهب يقلب في مخزونه المعرفي ليستخلص منه أدلة قاطعة على فساد سند هذا الشعر، ومنها على الخصوص دليل قرآني، ودليل تاريخي :

فأما الدليل القرآني فيتمثل في استقراء مجموعة من الآيات التي تشهد على انقطاع أي خبر عن عاد وثمود، وأن ذلك مما استأثر به علم الله، ومنها قوله تعالى : «ألم يأتكم نبأ الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله»(51).

وأما الدليل التاريخي فيتمثل في قوله: «لم يجاوز أبناء نزار في أنسابهم وأشعارهم عدنان واقتصروا على معد ... فما فوق عدنان أسماء لم تؤخذ إلا عن الكتب، والله أعلم بها، لم يذكرها عربي قط. وإنما كان معد بإزاء موسى بن عمران صلى الله عليه، أو قبله قليلا، وبين موسى وعاد وثمود الدهر الطويل والأمد البعيد. فنحن لا نقيم في النسب ما فوق عدنان، ولا نجد لأولية العرب المعروفين شعرا، فكيف بعاد وثمود... ولم يرو قط عربي منها بيتا واحدا ولا رواية للشعر»(52).

أما على مستوى المتن، فقد جرّح ابن سلام نص هذا الشعر، ووسمه بالضعف والوهن والخبث كما في قوله: «وليس بشعر، وإنما هو كلام مؤلف معقود بقواف... مع ضعف أسره وقلة طلاوته... فهذا الكلام الواهن الخبيث... مع تداعيه ووهيه...»(53).

ثم حلل بنية هذا الشعر، وانتهى إلى أنها بنية تختلف كل الاختلاف، معجميا ونحويا، عن اللغة السائدة في اليمن، موطن عاد وثمود : «ما لسان حِمْيَر وأقاصي اليمن اليوم بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا، فكيف بما على عهد عاد وثمود ؟"(54).

وانتهى في الأخير إلى هذه الخلاصة: «فلو كان الشعر مثل ما وضع لابن إسحاق ومثل ما روى الصحفيون، ما كانت إليه حاجة ولا فيه دليل على علم»(55).

ومن هنا يظهر أن سند الرواية ما كان ليستبد بجهود أولئك العلماء في توثيق الشعر وما كان ليشغلهم نهائيا عن النظر في نص ما يروون، وفي هذا الباب لم يكن الدكتور طه حسين على حق حين ذهب إلى القول : «كان أمرهم ـ أي العلماء ـ في ذلك كأمر المحققين من أصحاب الحديث : عنوا بنقد السند وتصحيحه، ولم يكادوا يعنون بما كان يحمل إليهم من الأخبار والأشعار إذا ثبت أن السند صحيح أو قريب من الصحيح»(56).

تلك كانت بعض مظاهر التواصل العلمي بين مجالي «العلم بالشعر» وعلم الحديث في طبقات ابن سلام، وهي على وجازتها تؤشر على أن علم الحديث يشكل المرجعية العلمية التي تؤطر «العلم بالشعر»، وتؤشر من جهة أخرى على أن الدراسات اللغوية والأدبية التراثية ملزمة باستحضار هذه المرجعية، والمرجعية الشرعية بشكل عام، لغاية تأسيس فهم أعمق وأشمل وأسلم.

والله أعلم.

الهوامش

1- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد الزبيدي : 199، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف.

2- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي : 17 : 405، دار الفكر.

3- طبقات النحويين : 35.

4- نفسه : 31.

5- من هؤلاء الأستاذ طه إبراهيم في : تاريخ النقد الأدبي عند العرب : 83 ـ 84، والدكتور منير سلطان في : ابن سلام وطبقات الشعراء: 164، 206، والدكتور أمجد الطرابلسي في : نقد الشعر عند العرب، ترجمة إدريس بلمليح : 68.

6- طبقات النحويين : 161، واعتبره الأصمعي في : مراتب النحويين : 80 «أعلم الناس بالشعر».

*- نقصد «النقد» بالتحديد الاصطلاحي، أما «النقد» في الاستعمال اللغوي فقد ورد في طبقات المؤلف : 5.

7- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي : 373.

8- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيرواني : 1 : 117، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الرشاد الحديثة ـ البيضاء.

9- الموازنة : 373.

10- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي : 98 قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، المدني 1974.

11- نفسه : 23.

12- لسان العرب لابن منظور (علم).

13- اللسان (حرف الباء).

14- 15 ـ نفسه (بصر).

16- طبقات فحول الشعراء : 6، 7.

17- الفاضل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد : 10 تحقيق عبد العزيز اليمني. دار الكتب المصرية 1956.

18- الموشح مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر لأبي عبيد الله محمد المرزباني : 302 تحقيق علي محمد البجاوي دار نهضة مصر 1956.

19- نفسه : 102، 103.

20- فحولة الشعراء لعبد الملك بن قريب الأصمعي : 12، تحقيق شارل توري، دار الكتاب الجديد 1971.

21- نفسه : 13.

22- طبقات النحويين : 194.

23- طبقات فحول الشعراء : 11/4.

24- الموشح : 280.

25- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني : 10، تصحيح السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة 1978.

26- طبقات النحويين واللغويين : 199، وعده في الطبقة الخامسة من لغويي البصرة.

27- الفهرست لابن النديم : 165، دار المعرفة، بيروت، وعده «أحد الإخباريين والرواة».

28- معجم الأدباء لياقوت : 204/17، دار الفكر: 1400هـ ، 1980م، «له علم بالشعر والأخبار».

29- تاريخ بغداد 5 : 329.

30- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله محمد الذهبي : 567/3. تحقيق علي محمد البجاوي دار الفكر.

31 -32- نفسه : 568/3.

33- تهذيب التهذيب، لابن حجر : 192/6، دائرة المعارف، الدكن، 1326 هـ، وقال عنه الزبيدي (ص : 182) «كان أبو خليفة من علم اللغة والشعر بمكان عال، وكان أهل الحديث يأتونه يقرأون عليه، فإذا أتاه أهل اللغة تحول إليهم وترك أهل الحديث».

34- اللسان (طبق).

35- طبقات فحول الشعراء : 24.

36- الفهرست : 151.

37- طبقات فحول الشعراء: 249، 11، 140.

38- اللسان (روى).

39- العمدة : 197/1.

40- الأغاني لأبي الفرج : 158/2 دار الكتب.

41- علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح : 97 - 98، دار الكنوز.

42- نفسه : 95.

43- استفدنا من إحصاء ضمّنه توفيق الزيدي مؤلفه : تأسيس الخطاب النقدي : أطروحة الجمحي: 14 - 18، عيون المقالات ـ الدار البيضاء: 1989.

44- طبقات فحول الشعراء : 7، 8.

45- السيرة النبوية لعبد الملك بن هشام : المجلد1 : 4 تحقيق مصطفى السقا ومجوعة دار الكنوز العربية.

46- طبقات فحول الشعراء : 48.

47- نفسه : 49.

48- نفسه : 23.

49- نفسه : 5.

50- نفسه : 8.

51- سورة إبراهيم : 9.

52- طبقات فحول الشعراء : 10، 11.

53- نفسه : 8، 11.

54- نفسه : 11.

55- نفسه.

56- في الأدب الجاهلي للدكتور طه حسين : 256.

الجلسة الختامية

كلمة السيد عميد الكلية

د. عبد الحق ركّام

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الحضور الكريم، لن أطيل عليكم في كلمتي هذه، على إثر اختتام أشغال ندوتنا المباركة في موضوع : **"مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية"**. وسأقتصر إذن على تشكرات – والشكر لله على كل حال – وعلى توصيات.

ففيما يتعلق بالشكر، فإني أريد أن أتوجه بالشكر الخالص أولا، لجميع المشاركين في هذه الندوة، وأقصد بهم الأساتذة الأفاضل الذين أتوا من البلاد العربية : من الكويت وسوريا وتونس، ومن البلاد الغربية : ألمانيا خاصة، ومن جميع الجامعات المغربية، تلبية للدعوة الكريمة التي تلقوها منذ أسابيع، إن لم أقل منذ شهور. فشكرا لهؤلاء الأساتذة الأفاضل، على إسهاماتهم العلمية في هذا المدرج وخارجه. وشكرا لهم على إجابتهم عن أسئلة الطلبة وعموم المواطنين الحاضرين، فيما يتعلق بالدين الإسلامي، بصفة عامة، وفيما يتعلق بموضوع الأحاديث النبوية الشريفة. وشكرا لهم كذلك على خلق إشعاع علمي، على مدى ثلاثة أيام، على مستوى مدينة بني ملال، إن لم أقل على مستوى الإقليم كله ؛ وعلى خلق حركية إيجابية جدا، استقطبت اهتمام طلبتنا، باستمرار وبمواظبة – وهذا يثلج الصدر – منذ ثلاثة أيام.

وأتقدم بالشكر أيضا لجميع الأطراف التي أعانتنا على تنظيم هذه الندوة، وضمان حسن سيرها.

وأشكر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على دعمها المادي والمعنوي، وعلى رأسها السيد الوزير وسائر مساعديه الأقربين.

كما أشكر كذلك السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم بني ملال الذي أمدنا بالعون اللازم لتنظيم ندوتنا المباركة. وأشكر كذلك جميع الأطر المحلية والأعيان الذين أحسنوا استقبالنا وأكرمونا.

وأشكر – طبعا – معهد الدراسات المصطلحية، شريكنا في تنظيم هذه الندوة.

وأشكر شعبة الدراسات الإسلامية وجميع الأساتذة بهذه الكلية الذين أسهموا من خارج هذه الشعبة في تنظيم هذه الندوة.

كما أشكر الإداريين، وهم كثر، ويعملون غالبا في الخفاء، بتواضع كبير.

وأشكر، بصفة خاصة، جميع الطلبة بمختلف شعب هذه الكلية على إنجاح هذه الندوة، حيث سبق لي أن تكلمت مع عدد من الأساتذة الأفاضل المشاركين في هذه الندوة، فعبروا لي عن اندهاشهم – ولا أبالغ – عبروا عن اندهاشهم يوم افتتاح الندوة للعدد الهائل الذي كان موجودا في هذا المدرج، وبقي موجودا، إلى درجة أن الطلبة كانوا يأتون قبل بداية الجلسات، ليضمنوا مقعدا لهم في المدرج ؛ بل إن أعدادا منهم غفيرة تتبعوا الجلسات عبر الشاشة بالبهو المجاور لهذا المدرج. وهذا أمر رأيته بعيني، وهو شيء يثلج الصدر، ويغير تلك الصورة التي تكون – في بعض الأحيان – مشينة ومسيئة للجامعة. فالطلبة موجودون باهتمامات،وتصورات، وتطلعات، وآمال.

وأخيرا توصيتي هي التالية : أقتصر على الرجوع لعنوان هذه الندوة، ألا وهو "مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية"، بالنسبة لي، باعتباري عميدا وأستاذا باحثا، ما هذه الندوة إلا الخطوة الأولى المباركة والواعدة لإنجاز هذا المعجم. فيتعين علينا الاستمرار في الاتصال، وفي التنسيق، وفي التشاور – "وما خاب من استشار" – بشكل دائم ومستمر، مع إخواننا في سوريا، وفي الكويت وتونس، وفي بلدان أخرى من الوطن العربي والإسلامي، لأن ما نصبوا إليه هو تنظيم لقاءات أخرى في نفس الموضوع، أو موضوعات أخرى، تمكننا من المحافظة على ما استثمرناه لحد الآن. وتمكننا عمليا من إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية. فهذه مسؤولية على عاتقنا جميعا.

وفقنا الله لإنجاز هذا المعجم، ولتشجيع البحث والعلم والعلماء، ولرفع التحديات التي تنتظرنا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الدكتور أبو لبابة الطاهر صالح حسين

من جامع الزيتونة بتونس

باسم الأساتذة المشاركين من خارج المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأسعد الكريم، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدين.

أما بعد : فيسعدني، أصالة عن نفسي، ونيابة عن إخواني الأساتذة الشيوخ، أن أتقدم بجزيل الشكل، وكبير الامتنان، للسيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال الدكتور عبد الحق ركّام، ولكل المسؤولين عن إقامة هذه الندوة العلمية الجليلة، حول "مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية". وفي مقدمة هؤلاء فضيلة الأستاذ الدكتور الشاهد البوشيخي. أشكرهم باسم إخواني العلماء، على حسن الضيافة وكرم الاستقبال، وعلى هذه البشاشة والأخوة والمودة التي شعرنا بها، منذ وطئت أقدامنا أرض المغرب الحبيب. فنحن – منذ أن نزلنا – لم نشعر إطلاقا أننا ابتعدنا عن أوطاننا.

وأشكر كذلك جنود الخفاء الذين يعملون في الظل، لكي يحققوا لهذه الندوة النجاح التام، بتوفير كل الأسباب المادية والمعنوية لنجاحها. وإني أهنئ منظميها على هذا النجاح الباهر الذي أحرزوه، وعلى هذه النتائج الواضحة البينة القيمة التي حصلوا عليها. ولا شك أن نشاطا علميا يقوم عليه أمثال هؤلاء العلماء، وهؤلاء الأساتذة، وهؤلاء الشباب، سيحصل النجاح، لما يتميزون به من الإيمان والإخلاص والوطنية والعلم. ولاشك أن هذه اللقاءات الجانبية أطلعتنا على الحيوية المتزايدة، وعلى النمو الكبير الذي تعيشه المملكة المغربية الحبيبة. وإن زيارتنا اليوم لروضة تعليم القرآن الكريم "دار القرآن"، ببني ملال، قد أشاعت في نفوسنا البهجة، وأشاعت في

نفوسنا الأمل، وأشاعت في نفوسنا الإيمان الكامل بأن الإسلام في هذا البلد العظيم بخير، وأن الشعب المغربي بخير، وأن هذه الأمة ترفع التحدي. كما أن ما حظينا به من استقبالات حارة تمثل الكرم بأجلى صوره، وتمثل الحب، وتمثل المودة التي يكنها المغاربة لإخوانهم في مختلف البلدان العربية والإسلامية.

أشكر هؤلاء جميعا على ما قدموا. ولا شك أن هذا المناخ الذي وفر مثل هذه الندوة، إنما يعود الفضل فيه لسلامة التوجه لأمير المؤمنين الذي يلقب عندكم بحامي الملة والدين ؛ فنشكره جزيل الشكر. ونسأل المولى عز وجل أن يوفق كل العاملين على خير هذا البلد، وعلى إعزاز الإسلام والمسلمين، ويحقق لهم الطمأنينة والسلامة والقوة والعزة والأنفة، لأن الإسلام لا يخول ولا يسمح لأصحابه ومعتنقيه بأن يكونوا في مؤخرة الصفوف. وإنما يدعوهم ليكونوا في المقدمة دوما. ولن نتمكن من اقتعاد المقدمة إلا بخدمة القرآن وخدمة السنة، وخدمة الأصول التي تحيي فينا الروح، والتي تمكن من أن يصبح البدن فاعلا وعاملا، إذ بالروح وبالمادة نتمكن من تحقيق الأمل. وأي إغفال لأحد الطرفين إنما هو إسقاط وتضييع للمأمن الذي لا ينبغي أن نفرط فيه.

أشكركم جميعا جزيل الشكر. وأسأل المولى تعالى أن يحقق بكم ولكم الآمال.

ولابد – قبل أن أختم كلمتي هذه – من الإشادة بهؤلاء الشباب والشابات من طلبة هذه الكلية الذين يمثلون الحيوية، ويمثلون القوة، ويمثلون الاندفاع نحو المزيد من التعلم والتفقه. فهم من الخيرين الذين يقول عنهم النبي صلى الله عليه وسلم : "من يرد الله به خيرا، يفقهه في الدين". شهدنا الرغبة الجامحة لهم، من خلال أسئلتهم، ومن خلال الاتصال بالشيوخ الذين ينظرون فيهم بأنهم من الأناس الخيرين، ومن العلماء الطيبين، حتى يزدادوا فقها، وحتى يزدادوا علما.

والذي نشعر به، والذي يطمئننا، هو أن مستقبلا زاهرا ينتظرهم، بحمد الله تعالى. وستعيش هذه المملكة بخير. ونرجو أن يعم خيرها سائر بلاد الإسلام، بفضل هذه النخبة النيرة، والصفوة العظيمة من العلماء والأساتذة والشباب المندفعين نحو الخير.

أسأل الله تبارك وتعالى أن يجدد مثل هذه اللقاءات، وأن يعين الجميع على تحقيق الآمال وعلى خدمة ما يكسبنا العزة في الدنيا، ويكسبنا الخير في الآخرة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الدكتور محمد جميل مبارك

من كلية الشريعة بأكادير
باسم الأساتذة المغاربة المشاركين

بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أما بعد : فها نحن جميعا، بعد ثلاثة أيام من المدارسة والمناقشة والمشاورة العلمية، بدأنا نتصور ملامح المشروع العلمي الذي ينتظرنا. وقد أدلى كل واحد من الأساتذة المشاركين بدلوه في إبراز ملامح هذا المشروع، بمفهومه وبمراحل إنجازه المختلفة، وبوسائل إنجازه، حرصاً منهم على خدمة السنة النبوية المشرفة، تعريفا وفهما وشرحا وتكشيفا وتيسيرا للوصول إلى الغاية الكبرى ؛ وهي العودة بالأمة إلى حصنها القائم على ركنين : كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. وقد واصل الأساتذة المشاركون جلسات الندوة بنشاط وحماسة، بعد أن وفرت لهم كل الوسائل المساعدة على إنجاح هذه الندوة. وقد تعاون في توفير هذه الوسائل كل من :

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال، بعميدها وإدارتها وأساتذتها، بحسن الاستقبال والرعاية.

- وشعبة الدراسات الإسلامية بتهيئتها للأجواء العلمية والتربوية الملائمة.

- ومعهد الدراسات المصطلحية بفاس، بمديره ومساعديه الذين ألهب جوانحهم الشوق إلى رؤية هذا المشروع يستهل لتستبشر به الأمة، وتحتضنه حتى يبلغ أشده، ليعول أبناء الأمة بالزاد الذي تحتاج إليه.

- واللجنة المنظمة للندوة بسهرها وتفانيها في خدمة الضيوف المشاركين.

- وطلبة الكلية الذين يزودون همم المشاركين بوقود حضورهم ومتابعتهم وتشجيعهم، في نظام وأدب ولياقة واحترام ورغبة في العلم.

ومازال المشاركون يشعرون بأن عليهم مزيدا من الواجبات نحو هذا المشروع ومشاريع علمية أخرى مكملة له، حتى تكتمل صورة منهج التعامل مع العلوم الإسلامية. فهم يفترقون على أمل اللقاء، لمواصلة المدارسة والمشاورة والمذاكرة في رحاب البحث العلمي. وإن الأساتذة المشاركين ليشكرون جزيل الشكر هذه الدعامات التي آزرتهم ؛ ويدعون الله أن يتقبل منهم هذا العمل، ويجعله خالصا لوجهه الكريم. إنه سميع مجيب. والسلام عليكم ورحمة الله.

كلمة الأستاذ عبد الحق يدير

رئيس شعبة الدراسات الإسلامية
بكلية الآداب - بني ملال

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحابته أجمعين.

أما بعد : ففي ختام هذه الندوة المباركة، لا يسعنا جميعا إلا أن نتوجه بالشكر والحمد لله عز وجل، أن مرت هذه الندوة في ظروف جيدة، تطبعها روح الجد والمسؤولية، عند كافة الأطراف المشاركة، منهم العلماء الأجلاء الذين تجشموا عناء السفر من الخارج، ومنهم إخواننا الأساتذة من داخل المغرب، ومنهم الطلبة الأعزاء الذين برهنوا بحضورهم المكثف والمنضبط على شغفهم بالعلم، وحبهم لأهله، ورغبتهم الصادقة في إنجاح أعمال هذه الندوة. وأقول : إنني لن أنسى لهم – ما حييت – ما اتصفوا به طيلة أيام الندوة، من أدب جم، وانضباط تام، ومشاركة فعالة. فجزاهم الله الجزاء الأوفى على ذلك.

ونغتنم هذه اللحظة المباركة – التي نسأل الله عز وجل أن يكثر من مثيلاتها – لنتوجه بالشكر الجزيل، والامتنان الكبير إلى الجهات المسؤولة، وفي مقدمتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ممثلة في شخص وزيرها الفاضل الذي أنجز ما وعد. فجزاه الله خيرا على ذلك. ونشكر أيضا السيد عميد هذه الكلية الذي لم يبخل بشيء من جهده ووقته على هذه الندوة. ونشكر كافة العاملين بالإدارة. ونشكر معهد الدراسات المصطلحية ومديره فضيلة الأستاذ الدكتور الشاهد البوشيخي وكافة الأساتذة مساعديه. كما نشكر السلطات المحلية في شخص السيد عامل

الإقليم، والسيد خليفته الأول، والسيد رئيس المجلس البلدي لبني ملال. كما نشكر المحسنين بهذه المدينة الذين شجعوا ودعموا هذا العمل الجليل.

وختاما نسأل الله سبحانه وتعالى أن يرزقنا التوفيق والسداد في كل ما نقوم به. وأكرر شكري الجزيل لجميع الحاضرين. ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يثيبنا على ذلك، وأن يكثر من مثيلات هذه الندوة المباركة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من أخبار المصطلح(*)

(سنة 2004م)

إعداد : د. رشيد سلاوي(**)

1 - كتـــب :

- **مصطلحات التشريح في المراجع العربية الأصيلة** (معجم عربي فرنسي - فرنسي عربي). محمد بن عبد الجليل بلقزيز. الطبعة الأولى : 2004م. مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء - المغرب. (الجزء الأول : 302 صفحة). (الجزء الثاني : 408 صفحة).
- **المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي**. خالد اليعبودي. الطبعة الأولى : 2004، دار ما بعد الحداثة - فاس - المغرب (189 صفحة).
- **موسوعة مصطلحات ابن سينا**. د. جيرار جهامي. الطبعة الأولى : 2004م، مكتبة لبنان ناشرون - لبنان (1591 صفحة).

2 - مقـــالات :

- **أثر مدرسة المنار في تجديد فهم المصطلح القرآني**. د. الشاهد البوشيخي. مجلة رسالة القرآن (المغرب). العدد الأول : محرم - صفر - ربيع الأول : 1425هـ/مارس - أبريل - - ماي : 2004م. (ص : 74-88).

(*) يرجى من جميع المهتمين بالمصطلح، تزويد "المجلة" بما جَدَّ من أخبار المصطلح، للإعلان عنه في هذا الركن بانتظام.

(**) أستاذ بكلية الآداب سايس - فاس.

- **التناص.. المصطلح والقيمة.** حافظ محمد جمال الدين المغربي. مجلة علامات في النقد (تصدر عن النادي الأدبي الثقافي بجدة). المجلد 13 الجزء 51 محرم 1425هـ-مارس 2004م. (ص : 346-364).

- **قراءة في المصطلح الراجح والمشهور وما جرى به العمل من فقه مالك : إطلالة** على جانب من التراث الفقهي. محمد الكشبور. مجلة في المناهج : (مجلة قانونية) العدد : 5-6، 2004م (ص : 167-181).

3 - رسائل جامعية في المصطلح :

- **عناصر الشعر في القرن الرابع الهجري : المصطلح والقضية.** (دكتوراه). إعداد الباحث : عبد الله صغيري. إشراف : د. العياشي السنوني. تاريخ المناقشة : 2004/07/07. كلية الآداب - ظهر المهراز، فاس - المغرب.

- **المصطلح الأصولي في كتاب المعتمد لأبي الحسين البصري المعتزلي** (دكتوراه). إعداد الباحث : الحسن قايدة. إشراف : د. عبد الحميد العلمي. تاريخ المناقشة : 2004/07/15. كلية الآداب - ظهر المهراز، فاس - المغرب.

- **المصطلح اللساني في كتاب سيبويه دراسة في المعجم والأسس المعرفية** (دكتوراه الدولة). إعداد الباحث : عبد العزيز احميد. إشراف : د. عبد العزيز حليلي. تاريخ المناقشة : 2004/07/10. كلية الآداب - أكادير - المغرب.

- **المصطلح النقدي والبلاغي في كتاب الوساطة لأبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني.** إعداد الباحث : محمد ماموني علوي. إشراف : د. الشاهد البوشيخي. تاريخ المناقشة : 2004/12/20. كلية الآداب - ظهر المهراز - فاس المغرب.

- **مفهوم الاستكبار والاستضعاف في القرآن الكريم دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي** (دكتوراه). إعداد الباحث : مصطفى أوعيشة. إشراف : د. الشاهد البوشيخي. تاريخ المناقشة : 2004/12/27. كلية الآداب - ظهر المهراز، فاس - الغرب.

- **مفهوم الصبر في القرآن والحديث دراسة مصطلحية وتفسير موضوعي** (دكتوراه). إعداد الباحث : الحسين جناني. إشراف : د. الشاهد البوشيخي. تاريخ المناقشة : 2004/10/04. كلية الآداب –ظهر المهراز، فاس – المغرب.
- **مفهوم الفتنة في القرآن والحديث** (دكتوراه). إعداد الباحث : عبد اللطيف الفيلالي. إشراف : د. محمد المالكي. تاريخ المناقشة : 2004/12/25. كلية الآدب – ظهر المهراز، فاس – المغرب.
- **مفهوم الهدى في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف** (دكتوراه). إعداد الباحث : لحبيب مغراوي. إشراف : د. محمد بوحمدي. تاريخ المناقشة : 2004/07/14. كلية الآداب – ظهر المهراز، فاس – المغرب.
- **النقد والبلاغة في كتاب "الصناعتين" : الكتابة والشعر لأبي هلال العسكري، مصطلحات وقضايا.** (دكتوراه). إعداد الباحث : الحبيب حمداوي. إشراف : د. عبد الرحيم الرحموني. تاريخ المناقشة : 2004/06/08. كلية الآداب – ظهر المهراز، فاس – المغرب.

4 - مؤتمرات وندوات :

- **الحلقة العلمية الثانية لشبكة تعريب العلوم الصحية.**

تنظيم : منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط.

مكانها : القاهرة – مصر.

تاريخها : 25-26 ماي 2004م

إسم المشارك : الدكتور عز الدين البوشيخي (عضو معهد الدراسات المصطلحية).

عنوان المشاركة : منهج المصطلحات لطلبة الطب.

- **المؤتمر الثالث : "قضايا المصطلح العلمي".**

تنظيم : مجمع اللغة العربية بدمشق.

مكانه : دمشق – سوريا.

تاريخه : 09-12 أكتوبر 2004م.

إسم المشارك : الدكتور الشاهد البوشيخي.

عنوان المشاركة : "نظرات في قضية المصطلح العلمي في التراث".

- **الندوة الخامسة للمسؤولين عن تعريب التعليم العالي في الوطن العربي**

تنظيم : نظمتها الهيأة العليا للتعريب، الخرطوم.

مكانها : الخرطوم – السودان.

تاريخها : 28-30 نونبر 2004م.

5 - مدارسات علمية :

- **مدارسة علمية بعنوان : المصطلح خيار لغوي وسمة حضارية.**

تقديم : الدكتور سعيد شبار (عضو معهد الدراسات المصطلحية، وأستاذ الفكر الإسلامي بكلية الآداب ببني ملال بالمغرب).

مكانها : معهد الدراسات المصطلحية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس – المغرب.

تاريخها : 12 ذو القعدة 1425هـ الموافق 25 دجنبر 2004م.

الفـهـرسـت

- برنامج الندوة 5
- الجلسة الافتتاحية 11
- كلمة السيد العميد 13
- كلمة السيد مدير معهد الدراسات المصطلحية 15
- كلمة السيد رئيس شعبة الدراسات الإسلامية 19
- **المحور الأول : علم الحديث ومصطلحه (دراسة مفهومية)** 21

المصطلحات الحديثية : نشأتها، تطورها، تكاملها، استقراراها 23
- **د. محمود طحان**

خصائص المصطلح الحديثي 53
- **ذ. محمد مشان**

وضع المصطلح الحديثي وتفعيل المصطلح التراثي 81
- **ذ. عبد الرحمان العضراوي**

المصطلحات الحديثية وضوابط استعمالها عند المحدثين 99
- **ذ. محمد باقشيش أبو مالك**

- **المحور الثاني : معاجم مصطلحات الحديث : (دراسة تقويمية)** 107

بواكير التأليف في علم مصطلح الحديث 109
- **ذ. أبو لبابة حسين**

دراسة تقويمية ومقارنة بين معجمين في توثيق الحديث 123
- **ذ. عبد العزيز فارح**

- **المحور الثالث : مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية (دراسة نظرية)** 135

الوسائل والغايات من وضع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية 137
- **د. وهبة الزحيلي**

مصادر مادة مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية 151
• ذ. سعيد المغناوي

مقترح مشروع للمعجم التاريخي لاصطلاحات المحدثين 167
• ذ. محمد سرار

• المحور الرابع : مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية (دراسة تطبيقية) 177

المصطلح النقدي في علم الرجال : نشأته وتطوره وضوابطه 179
• د. الحسن العلمي

ضوابط معرفة الصحابي 195
• د. عبد الحق يدير

تطور مفهوم مصطلح "صدوق" لدى المحدثين 219
• د. الحسين آيت سعيد

مصطلح "شيخ" عند المحدثين، أبو حاتم نموذجا (227 هـ) 225
• ذ. محمد خروبات

اعتبارات المحدثين واصطلاحاتهم في تقسيم الحديث الضعيف 237
• د. سعيد شبار

المعارضة وأثرها في إبراز أنواع الاصطلاح الحديثي 263
• ذ. إدريس بنضاوية

كتاب التراث مَصْدَراً لدراسة المصطلحات الحديثية : نشأة مصطلحات الجرح والتعديل وتطورها في ق. 3 هـ 299
• د. ميكلوش موراني

بعض اصطلاحات الجرح والتعديل عند الإمام البخاري 315
• د. محمد صقلي حسيني

الدراسة المصطلحية الحديثية في القرن التاسع الهجري، فتح الباري نموذجا 325
• د. إدريس الخرشافي

مصطلحات ضبط الكتابة لدى المحدثين 335
• د. إبراهيم أزوغ
بعض مظاهر التواصل العلمي بين "العلم بالشعر" وعلم الحديث (محمد بن سلام الجمحي نموذجا) 347
• ذ. صالح أزوكاي
• الجلسة الختامية 365
• من أخبار المصطلح 375
• فهرس المحتويات 379

منشورات معهد الدراسات المصطلحية

(ثمن النسخة = سعر النسخة + تكلفة البريد)

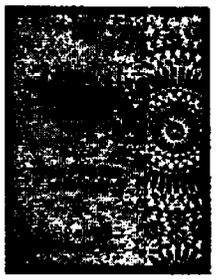

ندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم

طبعة خاصة بالمعهد 1993

نفد

ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية

جزآن

طبع سنة 1996

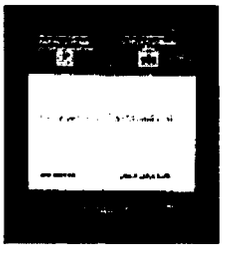

ندوة قضايا المصطلح في العلوم الإنسانية

جزآن

طبع سنة 2000

نفد

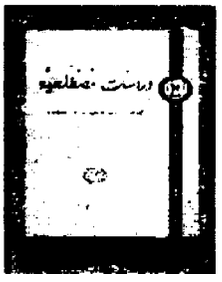

مجلة دراسات مصطلحية

العدد الأول

طبع سنة 2001

نفد

مجلة دراسات مصطلحية

العدد الثاني

طبع سنة 2002

ثمن النسخة :

100 درهم داخل المغرب

25 دولار خارج المغرب

مجلة دراسات مصطلحية

العدد الثالث

طبع سنة 2003

ثمن النسخة :

100 درهم داخل المغرب

25 دولار خارج المغرب

دليل الباحث الناشئ في المصطلح

طبع سنة 1993

نفد

قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة

يوم دراسي

طبع سنة 1998

نفد

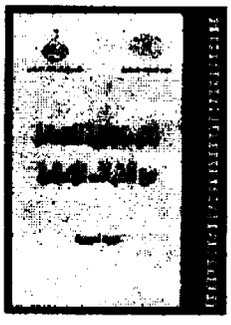

نحو منهجية للتعامل مع التراث الإسلامي

دورة تدريبية

طبع سنة 2000

نفد

مفهوم التأويل في القرآن الكريم والحديث الشريف

طبع سنة 2001

نفد

المصطلح الأصولي عند الشاطبي

طبع سنة 2004

ثمن النسخة :

150 درهم داخل المغرب

30 دولار خارج المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد الدراسات المصطلحية

معهد الدراسات المصطلحية : مؤسسة للبحث العلمي، متخصصة في البحوث والدراسات المصطلحية. أنشئ بكلية الآداب – ظهر المهراز- جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، في 6 ذي الحجة 1413 الموافق 28 ماي 1993، للعمل على :

- **تبيين التصور الحضاري الشامل للمسألة المصطلحية وبيانه**، ذلك بأنها تتعلق ماضيا بفهم الذات، وحاضرا بخطاب الذات، ومستقبلا ببناء الذات.
- **سد بعض حاجة الأمة في مجال المصطلح**، بالتخطيط لإنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات العربية، وفق خطة علمية منهجية متكاملة.
- **تطوير البحث في المصطلح**؛ نظريات ومفاهيم، مناهج ووسائل... في التاريخ والواقع معا.

ويسعى المعهد إلى تحقيق أهدافه بعدة وسائل منها:

إقامة الندوات والمدارسات العلمية والدورات التدريبية المتخصصة.

إنشاء مجموعات للبحث في المصطلح، في مختلف العلوم.

تشجيع البحوث والدراسات المصطلحية وتوجيهها ونشر المتميز منها.

وللمعهد مجموعات بحث تنسق معه في عدد من الجامعات، كما أن له أشكالا من التعاون العلمي المشترك مع عدد من المؤسسات والمراكز العلمية.

معهد الدراسات المصطلحية

ص ب:6012 فاس 30024 المغرب

الهاتف: 55732275(212)

الناسوخ: 55659345(212)

العنوان الإلكتروني : almustalaheya@maktoob.com

مطبعة النجاح الجديدة

الدار البيضاء

الإيداع القانوني رقم : 2000/16